۱۲۹۵
کتابخانه مجلس شورای ملی

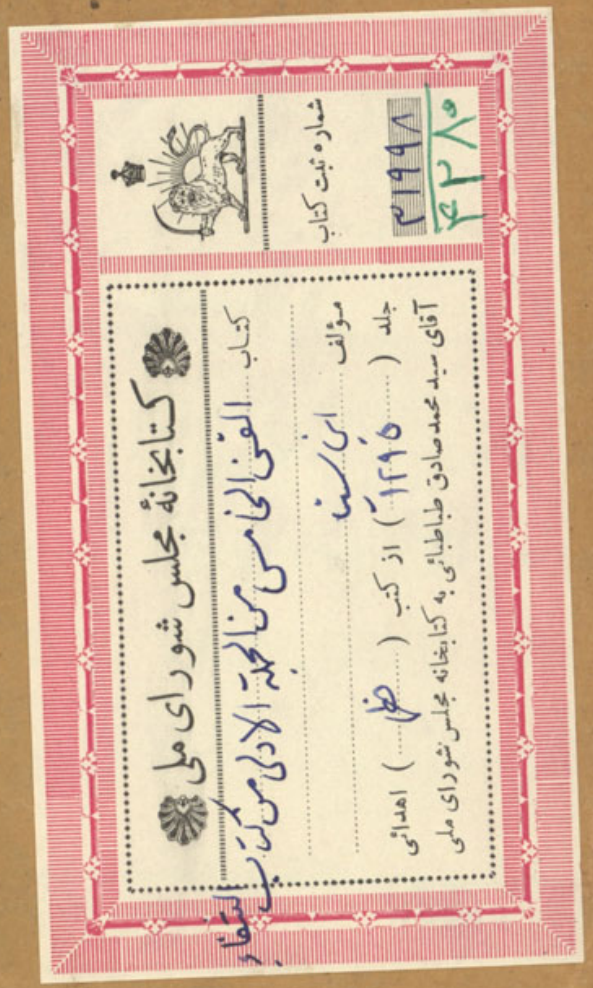

۱۲۹۵
کتابخانه مجلس شورای ملی

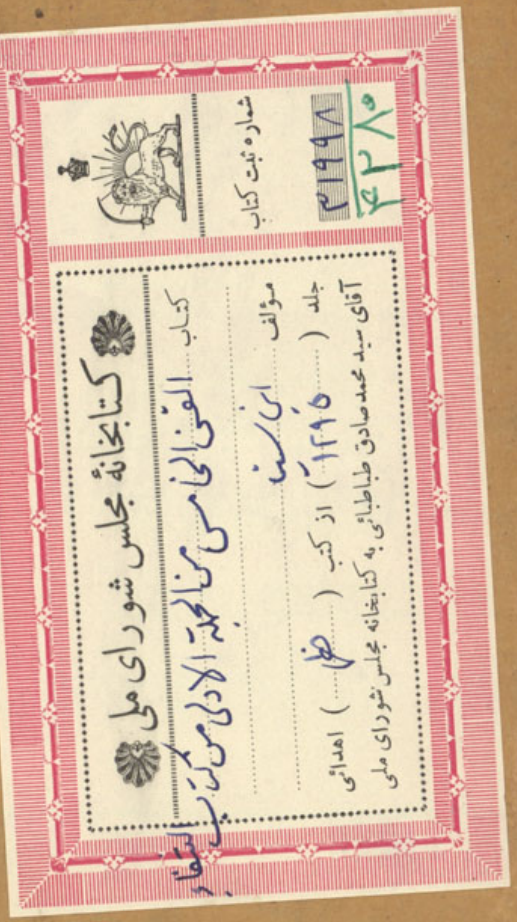
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب القوس الخامس من المجلة الاولی من کتاب
شماره ثبت کتاب
۴۲۸۵
۱۲۹۸
مؤلف
جلد (ظ) از کتب (۱۲۹۵) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

۱۲۹۸

بسم الله الرحمن الرحيم نحمدك يا عاضد الطفكر يا كريم ونصلي على افضل انبيائك محمد المبعوث بايات العلوم
وعلى آله واصحابه اجمعين اما بعد لما كان نوع الانسان يحتاج في اكتساب كثير من العلوم الشرعية التي لا يكمل لاحد
الا بعد الممارسة على طريق التعليم والتعلم والمناظرة والنظر وكان هذا لا يحصل باي طريق كان بل ان كان على طريق
للسهو والنسيان ولا يكمل لا ينفع خلاف في كل مناظرة ومسئلة فلا بد له من قاعدة واداب حتى يسلك في مسالك
سبيل الحق ولا يقع في مغاوره اودية الباطل وهذه القاعدة في علم اداب المناظرة كالمقدمة الضرورية في
الاكتساب ولا يكمل يصل بدونه الى ناحية مهمة الصواب فشرعت في تقريره لمن اراد ان ينال المطالب دون
العقاب فنقول اولا البحث في اللغة التفتيش والتفحص وفي الاصطلاح ثبوت حكم ايجابي او سلبي بدليل يدل عليه
والمناظرة في اللغة ما يقال بين الخصمين بغية ما يكدر كل منهما صاحبه وفي الاصطلاح توجه الخصمان على مسئلة بقصد الصواب اعم
من ان يكونا واحدين ام لا والدليل في اللغة ارادة الطريق وفي الاصطلاح ما يركب من مقدمتين للتوصل الى المجهول النظري
فاذا تحقق هذه المعاني على صحيفة الخاطر ويعلم ان من يستدل ~~ينتقل~~ فيطلب له الدليل اذا كان نظريا غير معلوم او
ينتقل كلاما فيطلب له الصحة ان لم يكن معلوما ولا يمنع النقل والمدعى الاجمال اذ المنع يطلب الدليل وهو محكي منقول عن الغير و
الناقل من حيث هو ناقل ليس عليه صحته وينبغي ان يعلم ان المنع له معنيان احدهما اعم تناولا للنقض والمعارضة و
المناقضة والثاني اخص ويقال له مناقضة ونقض تفصيلي ولا يتوجه شيء من هذه الثلثة على النقل والمدعى
فالمنع على قسمين اما مجرد عن السند او مع السند ولا يدفع السند الا اذا كان مساويا للمنع ودفع السند على وجهين اما ان
يكفي على سبيل المنع وهو لا يفيد سواء كان مساويا ام لا والثاني على سبيل النفي بالدليل او التنبيه فالمانع اما ان
يسلم جميع المقدمات ام لا والثاني اما ان يمنع مقدمة معينة وهو النقض التفصيلي والمناقضة واما
ان يمنع مقدمة لا على التعيين وهو النقض الاجمالي والاول اما ان يسلم جميع المقدمات ولم يعرد دليلا على نفي ما ادعاه
المستدل حصل الالزام وان اورد دليلا على نفي ما ادعاه فهو معارضة ثم النقض والمعارضة كما يتبان في الدليل
يتبان ايضا في مقدمات الدليل وهي يكفي بالنسبة الى الدليل تفصيليا على سبيل الاجمال ومناقضة على سبيل المعارضة
واذا انكشف غطاء منصب المانع بقي انكشاف المنصبين الاخيرين اعني ان نقض والمعارض ويمكن ان ينقض الدليل بان
يقال ان هذا الدليل غير صحيح اما لتخلف الحكم المذكور او لفساد اخر ويمكن ان يعارض بدليل يدل على خلاف ما يدل عليه دليل
المعلل كما في المغالطات الواردة فسمي قلبا او كان صورته كصورته يسمى معارضة بالمثل اولا بمعارضة بالغير
فهو صورتي النقض والمعارضة صار المعلل سائلا فكما ان للسائل ثلث مناصب كذلك للمدعي ايضا ولما كان زيادة
انكشاف الاغلبية عروض المطالب بالمثال فلا بد لنا من تمثيل هذه المطالب بصورة مثالية بلا حجاب حتى لا يخفى على احد

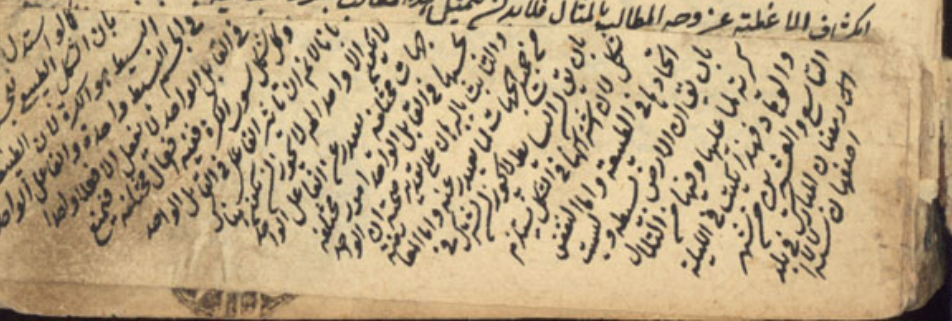

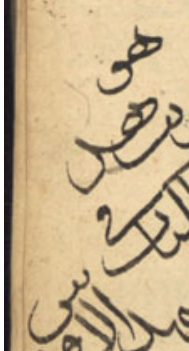

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثقتي

المقالة الاولى من الفن الخامس من الجملة الاولى وهي في البرهان من المنطق

وفيها اثنا عشر فصلا الاول في الدلالة على الغرض من هذا الفن

الثاني في مرتبة كتاب البرهان الثالث في كل تعليم وتعلم فعلي

قد سبق الرابع في تعديد مبادي القياسات بقول عام الخامس

في المطالب وما تتصل بها وذلك في بيان اصناف مبادي العلوم

واصناف الحدود الوسطى السادس في كيفية اصابة المجهولات

من المعلومات السابع في البرهان المنطقي وفي قسميه

اللذين احدهما برهان لم والاخر برهان ان وليسي دليلا الثامن

في لزوم العلم اليقيني لكل مالة سبب من جهة سببه ومراعات

سبب صدور البرهان من ذلك التاسع في كيفية تعرف ما ليس

لمحمولة سبب في موضوعه وفي الاستقراء وموجبه والتجربة

وموجبها العاشر في بيان كيفية كون الاخص علة للاخص

الاعم على ما دون الاخص وابانة الفرق بين الاجناس والمواد

وبين الصور والفصول الحادي عشر في اعتبار مقدمات البرهان

من جهة تقدمها وعلتها وسائر شرايطها الثاني عشر في مبدإ البرهان

فصل في الدلالة على الغرض في هذا الفن لما كان العلم الحاصل المكتسب

بالفكر والحاصل بغير اكتساب بفكر قسمين احدهما التصديق

والاخر التصور وكان المكتسب بالفكر من التصديق حاصلا للنابتيات

ما والمكتسب بالفكر من التصور حاصلا لنا بجدما وكان كل تصديق

على مراتب فمنه يقيني يعتقد معه اعتقادا ثانيا اما بالفعل واما بالقوة

القريبة من الفعل اي المصدق به لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه اذ

كان لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ومنه شبيه باليقين وهو

اما الذي انما يعتقد فيه اعتقادا واحدا والاعتقاد الثاني في الذي ذكرنا

غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل بل هو بحيث لو عرض

ان شبه عليه يبطل استحكام التصديق الاول او ان كان معتقدا

كان جايز الزوال الا ان الاعتقاد الاول مستقر لا يعتقد معه بالفعل

لنقيضه امكان ومنه اقناعي ظني دون ذلك وهو الذي يعتقد الا

الاول ويكون معه اعتقادا ثانيا اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل

الى نقيضه امكانا ما فان لم يعتقد هذا فلان الذهن لا يتعرض له وهو

بالحقيقة مظنون كانت القياسات التي يقع على مراتب فمنها ما يوقع

اليقين وهو البرهاني ومنها ما يوقع شبه اليقين وهو اما القياس

الجدلي واما القياس السوفسطائي والمغالطي ومنها ما يقنع فيوقع

السوفسطيقي المغالطي

ظنا غالبا وهو القياس الخطابي واما الشعر فلا يوقع تصديقا ولكن
يوقع تخييلا محركا للنفس الى انقباض او بسط لما من شانه ان يحاكي
وانباطهم يوقع تخييلا محركا للنفس الى انقباض او بسط لما من شانه ان يحاكي لامور جميلة او قبيحة
وغايته كالتصور المكتسب على مراتب فمنه تصور للشيء بالمعاني
العرضية التي تخصه مجموعها او على وجه يعمه وغيره ومنه تصور للشيء
بالمعاني الذاتية على وجه يخصه وحده او على وجه يعمه وغيره والتصور
الذي يخصه من الذاتيات وحده اما ان يشمل على كمال حقيقة وجوده
حتى يكون صورة معقولة موازية بصورته الموجودة او لم يشذ منها
شيء من معانيه الذاتية واما ان يتناول شطرا ما من حقيقته دون
كمالها فكل القول المفصل المستعمل في تمييز الشيء وتعريفه ربما
كان انما يميز المعرف تميزا ما عن بعض دون بعض فان كان بالعرضيات
فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حد ناقص وربما كان
انما يميزه عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا اذا
كان الجنس قريبا فيه وان كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين
من المنطقيين حد تام وعند المحصلين ان كان قد اشتمل على جميع
الذاتيات اشتمالا لا يشذ منها شيء فهو حد تام وان
كان قد شذ منها شيء فليس حدا تاما وليس الغرض في التحديد
ان يحصل تمييزا بالذاتيات فقط الا ترى الى قولك ان الانسان
جسم ناطق مائت فليس هذا او ان ميز بالذاتيات بحد تام لانه اجمل

بقول

بفصول اجناس متوسطة وكذلك ان كان اشتمل على فصول الاجناس
المتوسطة وان كان للشيء وحده بغير شركة غيره فصول كثيرة وكان
في واحد منها كفاية في التمييز لم يكن فيه وحده كفاية في تمام الحد بل
يحتاج لذكر جملتها حتى يكون الحد الحقيقي فلهذا ليس رسم الحد ما قيل انه
قول وجيز مميز للشيء بالذات بل ما قاله المعلم الاول في كتاب الجدل
ان الحد قول دال على الماهية يعني بالماهية كمال حقيقة الشيء الذي
بها هو ما هو وبها يتم حصول ذاته فهذا الكتاب الذي يفيدنا المواد
التي اذا جعلت حدود قياس كان القياس موقعا لليقين وهو
القياس البرهاني ويفيدنا المواد التي اذا جعلت اجزاء حد كان الحد
موقعا للتصور التام ويصلح لان يجعل التصور نوع ما عبد التصديق
لان كل مصدق به متصور وليس كل متصور يصدق به فان معاني
الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة التي ليس تركيبها تركيب قول
جازم كلها متصورة وليست بمصدقة بل الاقوال الجازمة تتصور
وتصدق بها ولكن يكفي ذلك من وجهين اما التصور فمن حيث ان
معناها قايم في النفس كقولك الانسان حيوان واما التصديق
فلان معناها مضاف الى الحال التي في نفسه بانه كما تصور انه
كما حصلت منه صورة معقولة مرتسمة او وقعت بينه وبينها كذلك
الحال الحد بها في الوجود وفي نفس الامر فاذا كان هذا هكذا فيشبه

قدم

ارشاله كالحيوان فان له فصلين
راى سواد والتحرك بالارادة
وان كانا تميزه مجموعا
لا يجوز ان فنزاد وها
في تميز الحيوان

لتكميل التصديق بجانبوجه ما كالتمام للتصور وتكميل سايراصناف التصورات
التي لاينفع في التصديق مطلقا في العلوم وانما يطلب منها العلوم
مايعين في التصديق فاذا كان هذا هكذا فيجوز لنا تكميل انما نسمي هذا
الكتاب بالاقياس دون الحد بان يسمى كتاب البرهان بهذا المعنى
واما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا فاذا ذكرنا غرض الكتاب
وهو افادة طرق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي فنقفه
الكتاب ظاهرا وهي التوصل الى العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية
الى فصة لنا بل الضرورة اذا شرعنا في استعمال هذه الالة التي هي المنطق
واخذنا نتزن بميزانها العلوم النظرية والعملية معا **فصل** في
مرتبة كتاب البرهان ان الفنون التي سلفت سلفا كثيرا ما على نهج
طبيعي مرجح الفن فكان على الترتيب الذي في البسايط ان يتقدم على المركبات
ومرجح الفن الذي في التركيب الاول الجازم ان يتقدم على الذي في القياس
وكان مرجح الذي في القياس المطلق ان يتقدم على القياسات الخاصة
واما هذه الفنون التي اشتغلنا اليها فمن الجايز ان يتقدم بعضها على بعض
وليس الامر في الترتيب والاوضاع حاجة ضرورية لكن الاشبه
ان يكون المعلم الاول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل سايرالفنون
لان الغرض الاشمل في جميع ما سلف وفي القياس نفسه هو التوصل الى
كسب الحق واليقين وهذا الغرض يفيده هذا الفن دون سايرالفنون

الترتيب فكان من حق

الفن ح

والاولى

والاولى في كل شيء ان يقدم الاهم وان يصرف الشغل الى الغرض قبل
الشغل واما ما يفيده سايرالفنون فانه من الامور التي ينتفع بعضها في
الامور المدنية المشتركة دون استفادة الكمالات الخاصة الا ما
يتعلم منه على سبيل ما يتعلم الشيء لحيازة الكمال الخاص قبل الكمال المشترك
وذلك لان بعضها يتعلم التحرز منه وبعضها الرياضة به او ليتكيف به معا
الحق وبعضها ليقتدر به على مخاطبة الجمهور في حملهم على المصالح ما يظنون
منه ظنا او تخيلون تخيلا وجميع ذلك مما لا غنية عن تلخيصه لتكمل الاقسام
لكن من الناس من راى ان الاصوب هو ان يقدم الفن المعلم للجدل
على هذا الفن فاستنكر ما يقوله لكل التنكير وردّ عليه كل الرد وليس يستحق
الرجل كل ذلك التنكير وكل ذلك الرد فان من وسع وقته فتاخر واطال
له في الاجل فسلك هذا السبيل كان ذلك احسن من وجه وان كان
الاول احسن من وجه فان الاول احسن من وجه حسن الاختيار والشفقة
على الروزجار والثاني احسن من جهة اختيار حسن الترتيب وذلك
لان مدار الجدل انما هو على القياس والاستقراء ومن كل واحد منهما
برهاني وغير برهاني والقياسات البرهانية الاولى هي المولفة من
مقدمات محسوسة ومجربة واولية او آولية القياس كما ستقف
عليه والاستقرائات البرهانية هي المستوفية المذكورة فاما القياس الجدلي
فهو من المقدمات المشهورة والاستقراء منه هو المستوفية بحسب الظن الاغلب

يقدم

فائدة في قوله ان يصرف الشغل الى الغرض قبل هذا الاستثناء

ليكمل

ليمنع

التكملة

اي كل واحد من هذه الكتب حالا ثانية عن تلخيص كل واحد عن تكملة

الاقسام

الاستنكار

او فطريات

الدعوى وكل مقدمة محسوسة او مجربة او اولية فانها مشهورة و
في حكمها ولا ينعكس وكل استقراء حقيقي فهو ايضا استقرائي بحسب الظن
ولا ينعكس وليس كل ما اورد في الجدل فهو شئ بعيد عن البرهان
بل كثير من المواد البرهانية مذكور في الجدل لكنها لم يوخذ من حيث هي صادقة
بوسط او بلا وسط بل من حيث هي مشهورة ولو اخذت من حيث هي
صادقة لم يرض بمشهورات غير صادقة فالجدل فالمادة الجدلية
الاولى اعم من المادة البرهانية الاولى نعم ستتشعب شعب البرهان
الى مواد لا تكون مشهورة ولكن ليس تلك المواد بالمواد الاولى للبرهان
ومع ذلك فان النسب التي تكون بين تلك المواد البرهانية لا يدفع الجدل
استعمالها بل انما لا يستعملها لانه ليس له الى معرفتها سبيل واما النسبة
التي بين تلك الحدود فيستعمل في الجدل لكن الحدود انفسها ربما دقت
عن الجدل وفي المنطق لا يعطى الحدود ويستعمل في الجدل النسب التي بين
الحدود فاذن نسب المواد الثواني مما يعطى ايضا في تعليم صناعة
الجدل بحسب المنطق واذا كانت كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة النسب
التي يعطى في تعليم قانون الجدل وهما شيئان مختلفان الى المواد الاولى
للبرهان والى النسب التي يعطى لحدود المواد في تعليم قانون البرهان
وهما شيئان مختلفان نسبة صورة القياس المطلق الى القياس البرهاني
واذا كانت هذه النسبة احد الدواعي الى تقديم القياس فكذلك

تلك هي احد الدواعي الى تقديم كتاب الجدل لكن بينهما بعد ذلك فرق
وذلك لان العام قد يكون معقوما للشئ وقد يكون عارضا ونسبة القياس
المطلق الى القياس البرهاني هو نسبة امر معقوم ونسبة المشهور الى الصادق
بلا وسط ليست نسبة امر معقوم ولذلك اذا التقت الاذهان الى الصادق بلا وسط
من حيث هو صادق بلا وسط ولم يلتفت الى شهرته بل فرض مثلا انه غير مشهور
بل شنع ما اوقع ذلك خللا في التصديق به كما لو سلب عن القياس البرهاني
صدر القياس المطلق لاختل لا محالة لكنه وان كان كذلك فانه لا بد ابتداء بالاعم ثم
التدرج الى الاخص متعرفا فيه الفصل بينه وبين ما يشاركه في ذلك الاعم
امر نافع ولذلك فان الاعم ليس معقوما على هذه الصورة حصلت ملكة البرهان
فانه انما طلب اولا للجدل ثم انتقل الى البرهان وايضا فان الامور المجهولة
اذا طلبت فانما يتوصل اليها في اكثر الامر بان يورد اولا قياسا جدليا
على سبيل الارتياض ثم يتخلص منها الى القياس البرهاني وهذا شئ
يستعمله في صناعة الجدل واما صناعة الخطابة والشعر فبعيدان عن النفع
في الامور الكلية النظرية وذلك لان موضوعهما الامور الجزوية وانتقلت
الا الامور الكلية ظلمت هي والامور الكلية واما المغالطة فانها وان شاركت
الجدل في انها كانت اولا قبل البرهان في الزمان فانها انما كانت تتقدم
تقدم الضار لا النافع وتقدم الجدل تقدم النافع والمغالطة ليست مما ينتفع
بوجه ولا مادة تمانع ركنية لمادة البرهان بوجه بل المادة المغالطية تحمل

على مادة البرهان ولا صورتها على صورته ولا بالعكس والمخاطبة قد تقدمت
اينه على البرهان في الزمان فكانت اما مشبهة بالجدل ومن حكم الجدل او مكالمة
على حكم المغالطة وليس التقدم في الزمان هو المقصود بل التقدم النافع
الذي على مشاركتنا **فصل** في ان كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبقا التعليم
والتعلم منه صناعي مثل تعليم التجارة والصياغة وانما يحصل بالمواظبة
على استعمال افعال تلك الصناعة ومنه تلقيني مثل تلقين شعر ما او
لغة ما وانما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الاصوات والالفاظ
لتحصل ملكة ومنه تاديبي وانما يحصل بالمشورة على متعلم ومنه تقليدي وهو
ليؤلف الانسان اعتقاد راى ما وانما يحصل له من جهة الثقة بالمعلم
ومنه تنبيهي كحال من يعلم ان المغناطيس يجذب الحديد لكنه غافل عنه في وقته
ولا يتفطن بذلك عند احساسه جاذبا للحديد يتعجب منه فيقال له هذا
هو المغناطيس الذي عرفت حاله فيتنبه ويزول عنه التعجب او كمن
يخاطب فلا يفطن لما لفقه في العبارة او في ذهنه فيحتال في تقريرها
له ومنه اصناف اخر وليس شيء منها بذهني او فكري والذهني والفكري
هو الذي يكتسب بقول مسموع او معقول من شانه ان يوقع اعتقادا او رايا
لم يكن او يوقع تصورا لم يكن وهذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون
بين انسانين وقد يكون بين انسان واحد مع نفسه في جهتين فيكون من جهة
ما يحدس بالحدس الاوسط في القياس مثلا معلما ومن جهة ما يستفيد النتيجة

بالاوايل من
الرويه الاول

من القياس متعلما والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا
واحدا هو انياق ما الى اكتساب مجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل
فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلية تعليما مثل التحرك
والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فانما يحصل بعلم قد سبقا وذلك لان التصديق
والتصور اللذين بهما انما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع او معقول
وكيف لا يكون ذلك القول معلوما لا كيف اتفق بل من جهة ما شانه ان يكون
علما ما بالملكة آن لم يكن بالفعل فبالقوة اما التصديق فيتقدمه معلومات
ثلث احدها تصور الملكة وان لم يصدق به بعد والثاني تصور القول الذي
يتقدم عليه في المرتبة والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه
في المرتبة فيتبع هذه الثلثة المعلومات تصديق بالملكة وسواء جعلت
القول الذي يتقدم عليها بالمرتبة قياسا او استقراء او تمثيلا او
ضميرا او غير ذلك فلا بد من مقدمة او مقدمات يحصل العلم بها من جهتين
من جهة التصور اولا والتصديق ثانيا حتى يكتسب بها تصديق لم
يكن واما التصور فحتى لم يتقدمه تصور اجزاء المدار والرسم لا غير وفي
الصناعات العملية ايضا انما يتوصل الى التعلم والتعليم من علم متقدم
كما ان متعلم النجارة يجب ان يعلم اولا ما الخشب وما القدوم والى الخشب
من شانه ان يخت بالقدوم وينشر بالمنشار وينقب بالمنقب و
ما اشبه هذا واعلم انه لما قيل كل تعليم وتعلم ذهني حسبوا الى الغرض في

اولا وكيف ان يكون معلوما م

ما اليوكد

قوله ذهني هو الذي يفرق على الحسي قالوا فانه قد يتعلم الاعمى حسيا عن علم قد سبق
لمن ادرك شيئا بالحس ثم نسيه فهو يتطلبه ويتوقف فيكفيه هذا التطلب
الثاني بعد علم قد سبق وهذا ما ليس بعجيب فانه ليشبه ان يكفيه التعلم والتعليم
لا يقالان على ما يستفاد بالحس ولو ان انسانا ارى انسانا غيره
شيئا ما عرضه على حسه فافاده ادراكا بمحسوس لم يكن عنده معرفته
ذلك انه تعلم م فانه لا يقال لنفس ما فعل به للاخر انه علمه شيئا ولا يقال للمفعول به تعلم شيئا
اللهم الا ان يكفيه اخبارا راه ما اراه لتحدث له به ملكة ما صناعية وذلك
اذا كان ما يريه هو هيئة عمل وذلك اعتبار ما غير اعتبار كونه مدركا
لذلك من حيث هو محسوس والاشبه ان يكفيه هذا ايضا ليس تعليما وتعلما
بل تعريفا وتعرفا واما لا يكفي ادراك الجزئيات علما بل معرفة وبعد ذلك
فان قولهم ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ليس الغرض فيه
اي سبق اتفق بل ان يكفيه سبقا ما فعا في هذا التعليم والتعلم وحاصل
الوجود في هذا التعلم حصول العلة مع المعلول واما الاحساس الاول
فليس سببا موصلا الى الاحساس الثاني ولا جزءا من السبب الموصل الى
الاحساس الثاني فاضافيه موجودا معه فاذا اريد ان يكفيه هذا الكلام
على هذا التاويل الصحيح فيجب ان يجعل بدل التعليم والتعلم التعريف والتعرف
او يفهم من التعليم والتعلم ما لم يتوقفا عليه في هذه الكتب بل ما يفهم من
التعريف والتعرف ولا مناقشة في ذلك وقد قالوا ان قول القائل

كل تعليم وتعلم ذهني ليس في صحة قول القائل كل تعليم وتعلم فكر فان هذا
القايل يكفيه قد اخرج بقوله الفكر الحسي فهو لا يعوض لهم ما يعرض لا ولئك
وشيء اخر هو لان الذهني هو الذي يكتسب بالذهن والذهن غير الحس
فاي حاجة الى ما يفصله عن الذي بالحس والذي عنى هو ان الذهني
اصلح من الفكر فان الذهني اعم من الفكر والحدس والفهمي فان الفكر
هو الذي يكفيه سوء في الطلب فيكفيه هناك مطلوب ثم يحرك النفس الى طلب الحد
الاوسط على الجهة المذكورة في اكتساب القياس فلا يزال يستعرض
الامور المناسبة الى ان يجد حدا اوسط واما الحدس فهو الذي يكفيه المطلوب
اذا سنح للذهن بمثل الحد الاوسط عن غير طلب وهذا اكثر ما يكفي او ان
يكفيه احد المقدمتين سانحة للذهن فتضاف اليه دفعة واما اصغر
واما اكبر فتتعلق نتيجة من غير فكر ولا طلب واما الفهمي فهو ان لا يكفيه الحد الاوسط
حصل لا بطلب ولا باستنوح بل بسمع من معلم خارج والذهني هو الذي
يتلقى جميع هذا فان قال قائل ان الفهمي هو الفكر البسيط لان النفس عند
ما تسمع ينكر فيقال له ان المعلم كلما اورد حدا للقياس فعلم المتعلم من
جهة التصور كان ذلك دفعة ثم اذا انضاف اليه حد اخر فحصلت
مقدمة فاي شك فيها لم ينتفع بما قال المعلم الا ان يفكر في نفسه فيعلم
فيكفيه هذا تعليما مركبا من فهمي ومن فكري اذ هو قياس مركب وكل قياس
من جملته فهو تعليم مزدوج وكلامنا في المفرد واما ان يرجع الى المعلم فيفيده

المعلم بالقياس فيكفي العلم انما جامع القياس وكلامنا في ذلك القياس
كذا الكلام فاما ان لم يشك المتعلم قط ان التصديق يتبع التصور
دفعة بلا فكرة وبالجملة كيف يتزايد التعليم الذي نحن في اعتباره تعليما
واحدا وقياسا واحدا فلا نأخذ خلطا فان الخلط قد يجوز ان يتركب
من اصناف شتى فيجد فيها ما يكفي فيها دفعة وما هو غير فهم دفعة وهناك
لا يكفي انتفاع فان عاد وفكر في نفسه فذلك تعلم من نفسه او عاد فافهم
المعلم مرة اخرى ففهم فالتعلم هو الذي في هذه الكرة ثم قد علم ان الفكرة
امر كالحركة للنفس يتثقل بها من شيء لآخر ويتردد طالبا لا واجدا
فاذا لم يحصل في التعليم والتعلم هذه الحركة على وجهها لم يكن هناك
فكرة واذا كان كل تعليم وتعلم للامور العقلية فهو اما على سبيل التفكر
او التدرس او الفهم وليس ذلك في التصديق فقط بل وفي التصور وكل
ذلك ذهني فقولهم تعليم وتعلم ذهني صواب والشيء اذا وقع التصديق
به كان تصديقا بالقوة لشيء آخر فهو اما ملزومه واما معانده او كل
فوقه او جزء لكله او جزء معه والملزوم اذا علم بالفعل كان
ذلك العلم علما بالقوة بملازمه وذلك بالقياس الا ستثنائي من
شرطيات متصلة والمعاند اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة
بمعانده اما برفعه عند وضع ذلك او وضعه عند رفع ذلك وذلك
بالقياس الا ستثنائي من شرطيات منفصلة والكل اذا علم وجود حكم

عليه

عليه من ايجاب او سلب بالفعل كان ذلك علما بالقوة بالجزء الذي
تحته بطريق القياس والجزء اذا علم وجود حكم عليه بالايجاب
او السلب كان ذلك ظنا بالقوة على الكل الذي فوقه ان كان المعلوم
حكما في بعض الجزئيات وذلك بالاستقراء الناقص او كان علما بالقوة
بالكل الذي فوقه ان كان المعلوم حكما يعم كل جزء وذلك بالاستقراء
التام فالجزء اذا علم وجود حكم عليه كان ذلك ظنا بالقوة في جزء
اخر انه كذلك اذا كان يشاركه في معنى وذلك بالتمثيل فاذن كل صنف
من العلم والظن المكتسب اذا كان اكتسابه ذهنيا فهو علم او ظن
سابق سواء كان بتعلم من الغير او باستنباط من النفس وليست هذه
كلها سواء في كونها علما بالقوة بل قوة بعضها اقرب وقوة بعضها ابعد
فان اللازم ليس مضمنا في الملزوم اذا لم يكن مروما على سبيل وضع وحمل
واما اذا قلنا كل ب ا فمعنى هذا القول كل واحد مما تحت ب
ومما يوصف ب ويوضع له فهو ا فقد تضمن موصوف ا ب
في هذا الحكم فهذه المعرفة بالقوة التي كانها فعل والعلم بان الاوسط
موجود للاصغر ليس علما بالقوة بان الاكبر موجود له اذا كان الاكبر
مجهولا فان كون الاكبر للاصغر ليس مدرجا في كعلم الاوسط للاصغر
كما انه محصور تحته بل الامر بالعكس فانك اذا علمت ان كل ب ا فقد علمت
ان كل موصوف ب فهو اقد دخلت فيه الموصوفات ب والما اذا علمت

لانه جزء من جزئيات المتغير الخ

بعض اذا كان العلم حاصلا بان الاوسط
شيء المتغير حاصل للاصغر بعض العالم
ليس يحصل العلم بان الاكبر حاصل للاصغر
بعض اذا كان العلم يحصل بان العالم متغير
لا يحصل العلم بان العالم حادث
بل الامر بالعكس بعض اذا كان
العلم يحصل بان كل متغير حادث
يحصل العلم بالفعل بان العالم حادث

ان كل ج ب فلم يدخل الذي هو محمول على ب في هذا الا بفعل ولا قوة لان
قولنا كل ب امعناه كل موصوف ب وداخل تحت ب فهو اولي قولك
كل ج ب معناه كل ج هو كل محمول ب اذا الكلية في جنب الموضوع فانه
قال قائل انه اذا كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول ب فذلك وان
كان حقا فليس مفهوم نفس اللفظ بل هو لازم عنه واذا قلت كل ب فمفهومه
كل موضوع تحت ب وليس يجب لنفس لفظ لزم هذا السبق هو في الزمان بل بالذات
فمن الاشياء ما نعرفها الآن بالفعل اذا كان معنا معرفة قريبة بالقوة
التي كانها فعل ويكفي تلك المعرفة قد سبقت بالزمان وبعضها انما نعرفها
مع العلم المحتاج اليه في آن نعلم الذي سبق في الزمان لكان علما
بالقوة القريبة جدًا ومثال ذلك انك اذا وضعت حدا اكبر واوسط
واصغر وكان الاوسط حاصل الوجود للاصغر وانت تنظر هل الاكبر للاوسط
لينتج منه الاكبر للاصغر واذا بان لك انه للاوسط بان لك في الحال انه
للاصغر لم تحتج ان تنظر شيئا وان تنظر في تاليف الاصغر مع الاوسط بل
تبين لك الامران معا في الزمان ولم يحتج لنفس طلب بعد وجود الاكبر للاوسط
انه موجود للاصغر ولا في اقصر جزء من الزمان لو كان ولكن هذا العلم السابق
انما هو سابق بالزمان لذات واليه توجه اول الطلب بالذات وهكذا
ينبغي ان نفهم هذا الموضع **فصل** في تقرير مبادي القياسات
بقول عام ثم ان مبادي القياسات كلها اما ان يكون امورا معدة قابلة بوجه

او

او غير معدة بها واما ان تكون لا تصديق بها البتة لم يجز تحريك المصدق بها بالسبب تاثير يكون
منافيا في النفس يقوم ذلك التاثير مرجحة ما مقام ما يقع به التصديق لم ينتفع
بها في القياسات اصلا والذي يفعل هذا الفعل هي المخيلات فانها تقبض
النفس على امور وتبسطها بخواص امور مثل ما يفعله الشيء المصدق به فيقوم مع
التكذيب بها مقام ما قد يصدق به كذلك كمن يقول للعسل انه مرة
مقيئة فتنفر عنه النفس مع التكذيب بما قيل كما تنفر عنه مع التصديق
به او قريبا من ذلك كما يقول لمن هذا المطبوخ المسهل هو في حكم الشراب و
يجب لمن تخيله شرابا حلوا يسهل عليك شربه فتخيل ذلك فيسهل عليه وذلك
مع التكذيب به فهذا الواحد هو مبدا القياس الشعري ومنافع القياسات
الشعرية عند الجمهور في الامور الجزئية قريبة من منافع القياسات
المقصودة من المصدقات التي تؤلف منها قياسات في الامور الجزئية
اذ كان الغرض في ايقاع التصديق فيها هو تقرير النفس على انقباض
وانبساط او سكوت عنها واذ كان التخيل من شانه ان يفعل ذلك قام
مقامه على الاكثر عوام الناس الموع للتخيل منهم للتصديق فهذا قسم
واما القسم الذي في التصديق فاما الذي يكفي التصديق به على وجه
ضرورة او على وجه تسليم لا يحتج في النفس معانده او على وجه ظن
غالب والذي على وجه ضرورة فاما الذي يكفي ضرورة ظاهرية وذلك بالحس
او بالتجربة او بالتواتر او يكفي ضرورة باطنية فالضرورية الباطنية اما

المقصودة

لئن يكون عن العقل واما الذي يكون خارجة عن العقل والقوة اخر غير العقل واما الذي
عن العقل فاما الذي يكون عن مجرد العقل او عن العقل مستعينا فيه بشيء
والذي عن مجرد العقل فهو الاول الواجب بقوله كقولنا الكل اعظم من
الجزء واما الذي عن العقل مع الاستعانة بشيء فاما الذي يكون المعين غير
غريز في العقل فيكون هذا التصديق واقعا بكسب فيكون بعد المبادي
وكلامنا في المبادي واما الذي يكون المعين غريزيا في العقل اي حاضرا وهو
الذي يكون معلوما بقياس حده الاوسط موجود بالفطرة للذهن فكلما
احضر المطلوب لفاحضر حدين اكبر واصغر تمثل هذا الوسط بينهما للعقل
من غير حاجة الى كسب وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج فانا نحن
فهم الاربعة وفهم الزوج تمثل لنا ان الاربعة زوج فانه في الحال
تمثل انه منقسم بمتساويين وكذلك كلما تمثل للذهن الاربعة
وتمثل الاثنان تمثل في الحال انها ضعفه لتمثل الحد الاوسط واما
اذا كان بدل ذلك ستة وثلثون او عدد اخر فقد الذهن الى طلب
الاوسط فهذا القسم هو الاول به الذي سمي مقدمة فطرية القياس
واما الذي هو خارج عن العقل فهو احكام القوة الوهمية التي تحكم بها
جزما وبالضرورة الوهمية اذا كانت تلك الاحكام في امور ليس فيها
للعقل حكم اولى تلك الامور مع ذلك خارجة عن المحسوسات فيضبط
عن المحسوسات فيضبط الوهم النفس الى حكم ضروري فيها كاذب اذ

حاضر

يجعلها

يجعلها في احكام ما ليس مثل حكم النفس في اول ما توجد مميزة وقبل ان تثقف
بالاراء والنظر ان كل موجود فهو في مكان او في حيز مشار اليه وان
الشيء الذي ليس في داخل العالم ولا في خارجه فليس بموجود فان
النفس تحكم بهذا بالضرورة ولا يكون العقل هو الموجب لهذا ولكن
يكون ساكتا عن هذا ثم اذا نظر العقل النظر الذي يخيبه والف
قياسات من مقدمات مشتركة العقول بينه العقل وبين قوى
اخر ليس لها حكم في العقول والتسليم انتج له ان للمحسوسات تباين
مخالفة للمحسوسات فاذا انتهى النظر الى النتيجة مانعة القوة التي
تحكم الحكم المذكور فيعلم انها كاذبة ضرورة وانه فطرتها وضرورتها
غير الضرورة العقلية وان كانت ضرورة قوية في اول الامر واول
ما يكذبها انها بنفسها لا تدخل في الوهم ومع ذلك فانه قد يصعب
علينا التمييز بين الضرورتين الآن ننظر في موضوع المطلوب
محموله فان كان شيئا اعم من المحسوس او خارجا عنه كانت الضرورة
تدعوا الى جعله على صفة محسوسة لم يلتفت اليها بل نفزع الى
الجنس والموجود والشيء والعلة والمبدا والكل والجزء
والنهاية وما اشبه ذلك كلها خارجة عن الامور المحسوسة بل حتى
النوعيات ايضا مثل حقيقة الانسان فانها مما لا تتخيل البتة

ثقف يثقف ثقفا
ادرك حاذق

ضرورة

ولا يتمثل في اوهامنا بل انما يتاها لها عقلنا وكذلك كل حقيقة كلية من
حقايق نوعيات الامور الحسية فضلا عن العقلية كما تبين ذلك
في موضعه فمبادئ البراهين التي من جنس المدركات بالضرورة
هي من هذه التي تدرك ويصدق بها بالقوة الحقيقية دون تلك الوهمية
فهذا واما ما يكفي على سبيل التسليم فاما الذي يكفي على سبيل تسليم
غير صواب واما على سبيل تسليم غلط واما الذي على سبيل تسليم
صواب فهو اما على سبيل تسليم مشترك فيه واما على سبيل تسليم
من واحد خاص فيكفي ذلك نافعا في القياس الذي يخاطب به ذلك
الواحد الخاص ولا يكفي ذلك التصديق به عامة نحو المخاطب
فلا ينتفع به المخاطب والقياس فيما بينه وبين نفسه البتة
انتفاعا حقيقيا أو مجدا واما الذي على سبيل تسليم مشترك فيه
اما الذي يكفي رايا يستند الى طائفة او يكفي رايا لا يستند الا الطائفة
بل يكفي متعارفا في الناس كلهم فمقبوله وقد مر ذكر اعليه فهم لا يحملونه
محل الشك وان كان منه ما اذا اعتبره المميز وجعل نفسه كانه
حصل في العالم دفعة وهو مميز ولم يعود فيه شيئا ولم يؤدب
ولم يلتفت الى حاكم غير العقل ولم ينفعل عن الحياء والخجل فيكون
حكمه خلقيا لا عقليا ولم ينظر الى موجب مصلحتهم فيكفي بوسطه

القياس بالنحو المخاطب سوم

من على الشك استمر

غرر

مسئلة

لا بضرورة واعوض عن الاستقراء فيكفي بوسط ولم يلتفت
الى انه هل ينتقض عليه شيء واذا فعل هذا كله ورام انسان شكك
نفسه فيه امكنه الشك كقولهم ليس العدل جميلا وان الظلم قبيح
وان شكر المنعم واجب فان هذه مشهورات مقبولة وان
كانت صادقة فقد قالوا ليس حاكمتها بفطرة العقل المنزل
منزلة المذكورة بل المشهورات هذه واضحا لها منها ما هو صادق
ولكن يحتاج في ان يصير يقينيا الى حجة ومنها ما هو صادق
بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور ولا يبعد ان يكفي في المشهورات
كاذب والسبب في اعتقاد المشهورات احد ما تقدم ذكره فاحترز
عنه عند تمثلها في الذهن للامتحان فهذه هي المشهورات المطلقة
واما الذي يستند الى طائفة فمثل ما يستند الى امة او الى ارباب
صناعة ويسمى مشهورات محدودة ومثل ما يستند الى الواحد
او اثنين او عدد محصور يوثق به ويخص باسم المقبولات
واعلم ان جميع المقبولات الاولية ايضا مشهورة ولا ينعكس
كما ان جميع المصدق بها متخيل ومحرك للخيال ولا ينعكس واما
المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو الذي يسلم المسلم شيئا
على انه امر اخر لمشابهته اياه ومشاركته في لفظ او معنى
على ما سنبين في موضعه وهي المقدمات المشبهة كما يقول كل

عين باصرة ويكون ذلك مسلما له من حيث يفهم منه احد معاني الاسم المشترك
فياخذ بدله آخر فيجب انه المسلم او يقيده به مغالطة حتى يقع في غير ظنه
بنفسه او يظن غيره انه الدينار بصر وكذلك نسلم ان كل مسكر خمر واخذ
بدله ما يسكر بالقوة وهذه هي المقدمات المشبهة واما المظنونات
فهي التي يظن ظنا من غير وقوع اعتقاد جزم وذلك اما لمشابهتها
للامور المشهورة فيكفي مشهورة في بادي الراي الغير المتعقب فاذا
تعقبت علم انها غير مشهورة مثل قولهم انصر اخاك ظالما او مظلوما
فان هنا فظن كما يقرع السمع ظنا ويمال اليه ميلا ثم اذا تعقب
كان المشهور انه لا يجوز ان ينصر الظالم اخا كان او ولدا لكنه في الحال
يفعل فعله الى ان تعقب واما ان يقع بها الظن على سبيل التعويل
من ثقة واما ان يقع الظن بها من جهات اخرى ليس لاخذها على انها
مشهورات كمن يرى عوسجا يابسا فيظنه باطشا به وهذه المظنونات
انما ينتفع في المقاييس من حيث ان لها اعتقاد الام حيث ان مقابلتها
تختلج في الضمير فاذن جميع المشهورات وما سلف ذكره ايضا
معها نافع حيث ينفع هي لانها معتقدة فاي صناعة جاز فيها
استعمال المظنونات جاز استعمال المذكورات قبلها كلها وكذلك
المشهورات ايضا انما ينتفع بها لا من حيث انها قد يجوز ان تشكك
فيها بل من حيث هي معتقدة اعتقادا لا تختلج مقابله فيكفي ما قبلها

البطش الا الاخذ على سبيل العقد

من الامور الضرورية اذا اعتقدت وسلمت نافعا نفعها فيصلح استعمالها
حيث يصلح استعمال تلك واما الضروريات الوهمية فانها بالحري ان تكون
اقوى من المشهورات لا في النفع بل في شدة اذعان النفس الغير المتفقهة
لها فربما وقعت مشهورة وربما صارت شنيعة فيكفي كاذبة وشنيعة
معا ويكفي صدورها شنيعة ليست بسبب امر يدعو اليه من الغرائز
والاخلاق والمصالح بل لما يدعو اليه العقل فاذن مبادي القياسات
محسوسات ومجربات ومتواترات واوليات ومقدمات
فطرية القياسات وو هميات ومشهورات مطلقة ومشهورات
محمودة ومسلمات ومقبولات ومشبهات ومشهورات
في بادي الراي الغير المتعقبة ومظنونات ظنا ومخيلات فهي
اربع عشر صنفا وهنا قسم من مبادي المقاييس وهي التي
ليست مبادي من جهة القايس نفسه فان اقسام الذي يكفي من
جهة القياس هو ما قلناه ولكن هي مبادي من جهة المعلم وهو
الذي يكلف المعلم المتعلم تسليم شيء ووضعه ليبتني عليه بيان
شيء اخر فيسلمه ويضعه وهذه هي الامور التي تسمى اصولا
موضوعة ومصادرات فصل في المطالب وما يتعلق
بها وفي ذلك بيان اصناف مبادي العلوم واصناف الحدود
الوسطى اما المطالب بحسب ما يحتاج اليها هنا فانها بالقسمة

الاول ثلثة اقسام وبالقسمة الثانية ستة اقسام اما بالقسمة الاولى
فمطلب ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب ما على قسمين احدهما الذى
يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلا وما العنقاء والثانى الذى يطلب به
حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ومطلب هل على قسمين
احدهما البسيط وهو يطلب هل الشئ موجود على الاطلاق او ليس موجودا
على الاطلاق والاخر مركب وهو يطلب هل الشئ موجود كذا او
ليس موجود كذا فيكفى الموجود رابطة لا محمولا مثل قولك هل الانسان
موجود حيوانا او ليس بموجود حيوانا ومطلب لم على قسمين فانه اما
بحسب القول وهو الذى يطلب الحد الاوسط وهو علة الاعتقاد القول
والتصديق به فى قياس ينتج مطلوبا ما واما بحسب الامر فى نفسه وهو يطلب
علة وجود الشئ فى نفسه على ما هو عليه عن وجوده مطلقا او وجوده
بحال واما مطلب الاى والكيف والكم والاين ومتى وغير ذلك فهى
واضحة بوجه ما الى الهل المركب فانه اذا اردت ان تكشف المطالب بتعديد
هذه فليفعل الان المطالب العلمية الذاتية هى تلك ومع ذلك فانك
مطلبا اتم بسط هذه البواقى واشد دلالة على المطلوب وانما يطلب
تميز الشئ بماهيته وتلك اوسع مذهبا واعرض مجالا واذا اجبت
اصدق بالجعل مطلب اى مشتملا بوجه على مطالب كيف وكم واين وغير
ذلك فليفعل فى يكفى مطلبا هل ولم يطلبان التصديق ومطلبا ما

واى

واى يطلبان التصور فمطلب ما الذى بحسب الاسم متقدم لكل مطلب واما
مطلب ما الذى التصور مطلب ما الذى بحسب تحقق الامر فى نفسه فمتاخر
عن مطلب هل البسيط فانك الذى يطلب ما ذات الحركة وما الزمان فانما
يطلب ماهيته امر موجود عنده واما انى يطلب احد هل حركة او هل زمان او
هل خلا او هل الجزء ثنائى موجود فمحال لتكميل قد فهم اولا ما دل عليه
هذه الاسامى فانه يمكن ان يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم ذلك المدلول هل
عليه موجود او غير موجود ولا ينعكس ولا يذهب عليك الفرق
بين ما اذا دل عليه الاسم وبين ما الشئ فى نفسه غير قليل ونفس اعطاء الكلمة
فى جواب ما هو لا يدل على ان الشئ موجود او غير موجود وان كان الكل
انما هو بالحقيقة للموجود ولكن لا نعرف فى اول الامر ان هذا القول
حد مجازى بحسب الاسم او حقيقى بحسب الذات الا بعد ان نعرف ان القول
حد مجازى بحسب الاسم او حقيقى بحسب الذات الا بعد ان نعرف ان الذات
موجودة ولذلك يوضع فى التعاليم حدود اشياء يبرهن على وجودها
فيما بعد كالمثلث والمربع واشكال اخر حدث فى اول كتاب اقليدس
المهندسين وكانى بهذا اصدا الحد بشرح الاسم ثم اثبت وجوده بعد
فصار الحد ليس بحد الاسم فقط بل بحسب الذات بل صار حدا بالحقيقة وبحسب
ان يعلم ان الفرق بين الذى يفهم من الاسم بالجملة والذى يفهم من الحد بالتفصيل
غير قليل فكل انسان اذا خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ الذى

يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة فاما بالحد فلا يقف عليه الا المرتاض
بصناعة المنطق فيكفي احد الامرين معرفة والثاني علما كالنبي الحس معرفة
والعقل علم ومبادئ العلوم يختلف في تقدمها على العلوم وتقدير
التعاليم بها ففي بعضها انما يوضع ان الام موجود او غير موجود فقط
لان الضرورة تدعو فيها الى هذا المقدار كقولنا ان الالم يخرج عن طرفي
النقيض او مثل وضعهم لنز الاثنين المتساويتين لشيء واحد متساويان
وبعضها انما يوضع اولا ماذا يدل عليه الاسم كما ذكرنا من حال المثلث
والمربع المذكورين في فاتحة كتاب الاستقصات ثم من بعد ذلك يبين
وجودها وفي بعضها يحتاج ان يوضع الامران جميعا مثل الوحدة في فاتحة
علم العدد ونحن مستقصون لهذا في فصول الامور التي تذكر في المبادئ
منها معان مركبة ومنها معان مفردة والمعاني المركبة انما يليق
بها ان يستدعى فيها الى التصديق لان يعطى لها الحدود فان المركب الخبري
انما هو للتصديق واما الحدود فللمعاني المفردة وما في حكم المفردة
والقضايا المتعارفة والاصول الموضوعة مركبة فاذن لا يتحقق
فيها معنى اعطاء الحد والمهية ولا بد من ان يقبل بالجملة ليتبين بها
غيرها فقد حصل من هذا ان هذا القسم من المبادئ يوضع بالجملة
واما المعاني المفردة فمنها ما هي اعراض موضوع الصناعة ومنها
ما هي داخلة في جملة موضوع الصناعة وانواعه ولواحقه و

اعلم انه يتوقف عليه سائل العلم
اما تصورات بديهية وتسمى حدودا
واما تصديقات بديهية وتسمى
علوما متعارفة واما تصديقات
نظرية ثابتة في العلوم الاخر و
انحدرت منها على الظنون وتسمى
اصولا موضوعة او اوائل
بطريق الانكار وتسمى مصادرات

ولوازمه فما كان منها من اعراض موضوع الصناعة وانواعه ولواحقه
فهي التي يطلب في الصناعة ليعلم فيها وجودها في تلك الصناعة وليس
وجودها الا للموضوع فيكون النظر في انها موجودة للموضوع الصناعة
لتلك الصناعة وذلك هو النظر في انها موجودة فاذن اثبات
وجودها في تلك الصناعة فهذه لا يجوز ان يكون بينة الوجود ومجهولة
للموضوع الصناعة اذ موضوع الصناعة كما تبين لكن بعضه هو
ماخوذ في حدها ووجودها للشيء لا يكون بينا له واذ هذه في الصناعة المستعملة
للموضوع لها غير بينة الوجود وانما يطلب وجودها للموضوع الصناعة
بل وجودها مطلقا في تلك الصناعة فتحميل الفرض وجودها
مطلقا في المبادئ واذ لا بد من ان يفهم حدودها فمن ليس يوضع حدودها
في المبادئ فهذا القسم حدودها في المبادئ دون وجودها
واما ما كان من المفردات داخلا في جملة الموضوع فلا بد من ان
يفهم ولا بد ايضا ان تعرف لوجودها وانها حقة معانيها ان
لم يفهم منتهاها لم يمكن ان يعرف شيء من امرها فان لم يوضع وجودها
فكيف يطلب وجود شيء لها واذ لا يورد في العلوم البرهانية
الا اشياء داخلة في الصناعة والداخل في الصناعة اما الموضوع
الذي للصناعة وما هو منه واما احكام الموضوع فاذن بعض
المفردات لوضع حدودها في المبادئ دون وجودها وبعضها

يوضع حدودها ووجودها واذ ماخلا المفرد مركب والمركب الناضع في
العلوم قضية والقضية انما يوضع وجودها للحمة دون حدها وعلى
ماقلنا فتبين من جميع ذلك ان من الامور المصدرة في الصناعة ما يوضع
بهلية فقط ومنها ما يوضع باهية ومنها ما يوضع بهلية وماهية
واما مطلب لم فانه على كل حال متاخر عن المطلبين معا فان ما لم
يتصور معناه فان طلب اللم فيه محال وما تصور انه معناه وانه
ما هو او ما معنى الاسم الدال عليه ولم يعط انه موجود او غير موجود
بحال او على الاطلاق فان طلب اللم فيه ايضا محال ولكن طلب اللم
الذي يجب القول ربما كان مقدما على طلب اللم الذي يجب الامر في نفسه
فربما صح عندنا بقياس ان ج ب و لا ندري العلة في نفس الوجود
لكن ج ب فيكون قد علمنا انا لم نعتقد ان ج ب ولم نعلم انه لم كان
ج ب في نفس الامر وربما كان مطلب اللم الذي يجب الامر في نفسه
غير مفتقر الا مطلب اللم الذي يجب القول وذلك اذا كان الشيء
يتبين بنفسه بالحس واما علته فخفية مثل ضرب المقناطيس للحديد
فان ذلك ليس يمكن ان يثبت بالقياس او يطلب باللم حتى يعطى
الحد الاوسط فيه ولكن اذا اصيب بالحس خطر بالبال طلب اللم
فيه فيطلب لم صار مقناطيس يجذب الحديد فيطلب علة الامر في نفسه
لا علة التصديق به وكثيرا ما تيسر لنا ان نجد الحد الاوسط في القياس

وهو

تقدم م

وهو علة القياس علة اينية للامر في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا
في بيان واحد فصل في كيفية اصابة المجهولات من المعلومات
كل مطلب من هذه فانما يتوصل الى نيله بامور موجودة حاصلة ولكن
ههنا موضع شك فان المعدوم الذات والمحال الوجود كيف يتصور
اذا سئل عنه ما هو حتى يطلب بعد ذلك هل هو هو فانه ان لم يحصل
له في النفس معنى كيف يحكم عليه بانه حاصل او غير حاصل والمحال
لا صورة له في الوجود فكيف يوجد عنه صورة في الذهن يكون ذلك
المتصور معناه فنقول في جواب لمن هذا المحال اما الذي يكون موجودا الا
فيه ولا تفصيل فلا يمكن ان تتصور البتة الا بنوع من المقايسة بالموجود
وبالنسبة اليه كقولنا الخلا وضد الله جل وعز فان الخلا يتصور
بانه للاجسام كالقابل وضد الله جل ثناؤه يتصور بانه لله كما
للمحار البارد فيكون المحال يتصور بصورة امر ممكن ينسب اليه المحال و
يتصور نسبة اليه ونسبته به واما في ذاته فلا يكون متصورا ولا
معقولا ولا ذات له واما الذي فيه تركيب ما وتفصيل مثل عنزا يل
وعنقا مغرب وانسان بطير فانما يتصور اولا تفاصيله
التي هي غير محالة ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران ما على قياس
الاقتران الموجود في تفاصيل الاشياء الموجودة المركبة الذوات
فيكون هناك اشياء ملتئمة اثنان منها جزآن كل بانفراده موجود

وقشيهها به

عنزا ايل بكسر العين والشين وبالياء كوزن

والثالث تاليف بلهما هو من جهة ما هو تاليف متصور بسبب ان التاليف
من جهة ما هو تاليف من جملة ما يوجد فعلى هذا النحو يعطى معنى دلالة الاسم المعدوم
فيكون المعدوم انما تصور لتصور متقدم للموجودات فنقول الان انه اذا
كان حصل عندنا حكم على الكل اوّل حصوله اما يقينا بنفسه مثل ان كل
حيوان والكل اعظم من الجزء او يقينا بالاستقراء او تجربة على الوجه الذي
يصدق بها بالاشياء من غير استعانة بقياس فقد علمنا بالقوة الحكم على
كل جزئ لكنه ولكن جهلناه بالفعل فلا نعرف مثلا ان زيدا الذي بالهند
حيوان لانا انما عرفناه بعد بالقوة اذ عرفنا ان كل انسان حيوان
وانما جهلناه بالفعل لانه يحتاج ان يجتمع لنا الا هذا العلم علم اخر او
علمان اخران حتى يخرج الذي بالقوة الى الفعل وذلك لانه يجب ان
يعلم ان زيدا موجود وان يعلم انه موجود انسانا فاذا حصل لنا
بالحس معرفة انه موجود وانه انسان من غير ان كان مطلوبا او متعلما
واقترن بذلك علم كان حاصلا عندنا ايضا بغير قياس اقترانا على
التاليف الذي شأنه ان يحدث بالذات علمانا لنا علمنا ان زيدا
حيوان فيكون عن معرفة وعن علم اجتماعا حدث لنا علم اما المعرفة
منهما فهو ما كان من الحس واما العلم فما كان من العقل والمعرفة حدثت
في الحال واما العلم فقد كان معنا قبلها وهذا الذي يحصل منهما فقد
يجوز ان يكون قد كان لنا مطلوبا وطلبنا مباديه الموصلة اليه

ويجوز ان يكون شيئا قد انسقنا اليها انسياقا لموافقات اسبابه
من غير طلب ومع ذلك فيجب ان يتقدم تصور المطلوب ومباديه على كل حال
وقد يتفق ان لا يكون هكذا بل يكون الحكم على الكل حاصلا عندنا بقياس
والحكم على الجزئ حاصلا بقياس آخر فاذا اجتمعا حصل العلم الثالث
ولكن وان كان كذلك فان القياسات الاولى يكون من مقدمات بينة
بنفسها او مكتسب بالاستقراء او التجربة والحس من غير قياس على
ما توضح بعد ثم ان السائل ليس السائل احدا فيقول هل تعلم ان كل اثنين زوج
ومعلوم ان جوابه انى اعلم ذلك فيعود ويقول هل الذي في يدي زوج
او فرد وعدد الناس الذين بمدينة كذا زوج او فرد فان اصبنا
لا نعلم ذلك عادة فيقال فلستم تعرفون ان كل اثنين زوج عدد فان
هذا الذي في يدي اثنان ولم تعرفوا انه زوج وقد قيل في التعليم الاول
ان قوما اجابوا عن هذا الجواب غير مستقيم فقالوا نحن انما نعرف
ان كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا الجواب فاسد فانا نعرف
ان كل اثنين موجود عرفناه اولم نعرف فهو زوج فنقول بل الجواب
عن هذا انا لم نقل انا نعرف كل اثنين زوج فاذا لم نعرف اثنينا
زوجا انتقض قولنا وايضا لم نقل انا نعرف من كل شيء هو اثنان
انه اثنان فيعرف انه زوج بل قلنا احد قولين اما ان كل اثنين
عرفناه فانا نعرف انه زوج او كل اثنين في نفسه عرفناه اولم نعرفه

فلم

فهو في نفسه زوج فاما القسم الاول فلا ينتقض بالشبهة التي اوردت
واما الوجه الثاني فهو معرفة عامية لا ينافيه الجهل الخاص لانا وان لم نعلم
ان الذي في يد فلان زوج او ليس بزوج فعلمنا ان كل اثنين فهو في نفسه
زوج ثابت معناه غير باطل واما جهلنا فانه داخل في علمنا بالقوة
لا بالفعل فالجهل لا يكون جهلا بالفعل عندنا واذا حصل عندنا ان
الذي في يده اثنان وتذكرنا المعلوم الذي كان عندنا عرفنا في الحال ان
الذي في يده زوج فاذن مجهولنا غير معلومنا وليس اذا لم نعرف اشياء ما
فهو زوج ام لا انا لا نعرف انه اثنان ام لا يبطل ذلك ان نعلم ان
كل ما هو اثنان فهو زوج فيكون قد علمنا ايضا ان ذلك زوج فروجه
فبهذا يزول ذلك الشك وقد ذكر للمعارض الذي طلب باشتراط في ابطال
التعليم والتعلم قاله ان الطالب علما ما اما ان يكون طالبا لما يعلمه فيكون
طلبه باطلا واما ان يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلم اذا اصابه كيف يطلب
عبدا ابقا لا يعرفه فانه اذا وجده لم يعرفه فتكلف باشتراط في ما قضيته
اذ عرض عليه ما ذكر بيان شكل هندسي قرر عنده ان المجهول كيف يصح
بالمعلوم بعد ان كان مجهولا وليس ذلك بكلام منطقي لانه ليس ان ذلك
ممكن فاقتياس بقياس انتج امكان ما كان اتى به ما ان بقياس انتج غير
امكانه ولم يحل الشبهة واما افلاطون فانه تكلف في حل الشبهة
وقال ان التعلم تذكر كما اول بذلك ان يصير المطلوب كان معلوما قبل الطلب

وقبل الاصابة ولكن انما كان يطلب اذا كان قد نسي فكما يتأدى اليه
البحث فتذكر وتعلم فيكون انما علم الطالب امرا كان علمه فكان افلاطون
قد اذعن للشبهة وطلب الخلاص منها فوقع في محال وهذا شيء
كنا قد استقصينا كشفه في تلخيصنا للكتاب الذي في القياس
لكنا نحن مع ذلك نقول ان المطلوب كان معلوما لنا من كل جهة ما كنا
نطلبه ولو كان مجهولا لنا من كل جهة ما كنا نطلبه فهو معلوم لنا من وجه ومجهول لنا من وجه
لنا من وجهين ومجهول لنا من وجه فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل
ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث
هو مخصوص بالفعل وان كان معلوما من حيث لا يختص ايضا
بالفعل فاذا سبق منا العلم بان كل ما هو كذا فهو كذا فانا غير
طلب على بغية عقل او حس او غير ذلك من الوجوه فقد احطنا بالتعقب
علما باشياء كثيرة فاذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات من
غير طلب فانها في الحال يدخل بالفعل تحت العلم الاول وهذا الحاذي
من وجه ما اوردناه من مثال الابق حذو الحذو فانا نعلم
المطلوب بالتصور اولا كما نعلم الابق بالتصور اولا ونعلم ما
ما يوصل الى معرفته بالتصديق فيه كما نعلم الطريق قبل معرفة
مكان العبد الابق فاذا سلكنا السبيل الى المطلوب وكان
عندنا منه تصور لذاته سابق وطريق موصل اليه فاذا انتهينا

اليه عرفناه ولو انا كنا لم نشاهد الابق البتة ولكن تصورنا له
علامة كل من يكون على تلك العلامة فهو ابقنا ثم اذا انضم الى
ذلك علم واقع لا بكسب بل اتفاقا بالمشاهدة او واقع بكسب
وطلب وامتحان وتعرف فوجدنا تلك العلامة على عبد علمنا انه
ابقنا فيكون العلامة كالحد الاوسط في القياس واقتنصنا لتلك
العلامة في عبد لحصول التعرف وعلمنا بان كل من له تلك العلامة
فهو ابقنا كحصول الكبرى فيما عندنا ووجدان الابق كالنتيجة
وهذا الابق ايضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه والا ما كنا نطلبه
بل كان معلوما لنا من جهة التصور ومجهولا من جهة الكنه فنحن
نطلبه من جهة ما هو مجهول لا من جهة ما هو معلوم فاذا علمنا وظفرنا
به حصل لنا بالطلب علم به بتة لم يكن وانما حدث باجتماع شيئين
للعلم احدهما السبيل وسلوكنا اليه والثاني وقوع المسئول عليه
كذلك المطلوبات المجهولة تعرف باجتماع شيئين احدهما شيء متقدم
عندنا وهو لكل باب وهو نظير السبب الاول في مثال الابق
والثاني امر واقع في الحال وهو معرفتنا ان هذا الباب بالحبس وهو نظير
السبب الثاني في مثال الابق وكما ان السببين هناك موجبان
لادراك الابق فكذلك السببان ههنا موجبان لادراك المطلوب وليس
ما صادر عليه ليس كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم اذا اصيب بعلم بل

كل

كل ما يجهل من كل وجه فهو الذي لا يعلم اذا اصيب واما اذا كان قد علم ما يعلم به م
فذلك العلم به علم ما بالمطلوب بالقوة فهو كالعلامة له وانما يحتاج الى
اقتران شيء به يخرجه الى الفعل فكلما يقترن به ذلك الى الفعل يحصل
المطلوب فاذا تقرر انه كيف يكون التعليم والتعلم الذهني بالمطلوب وانما ذلك
انما يحصل بعلم سابق لكان فنحن انما يكون عندنا مبادئ اول للتصديق
ومبادئ اول للتصور ولو انه كان كل تعليم وتعلم بعلم سابق لكان
كل علم بتعليم وتعلم ولذهب الامر الى غير النهاية فلم يكن تعلم وتعليم
بل لا محالة يجب ان يكون عندنا امور معلومة بها بلا واسطة وامور
متصورة بلا واسطة ولنسمها هي المبادئ الاولى للتصديق
والتصور ولنبدئ بمبادئ التصديق ولنشتغل اولا بمبادئ
التصديق اليقيني **فصل** في البرهان المطلق وفي
قسميه اللذين احدهما برهان لم والاخر برهان ان وسمى
دليلا ولنفصل اولا وجوه العلم المكتسب فتصديق علم مكتسب
للتصور الواقع بالحدود والمصادرات والاوضاع التي
يفتتح بها العلوم ويقع لكل تصديق حق وقع من قياس منتج
ان كل كذا كذا او ليس كذا ويقع لما كان اخص من هذا وهو
كل تصديق حق وقع من قياس يوقع التصديق بان كذا كذا
ويوقع ايضا تصديقا بانه لا يمكن ان لا يكون كذا او معلوم ان بين

فيكون فكلما يقترن م

المخرج م

التصديقين فرقان ما لان النتايج المطلقة يعلم انها كذا ولا يكون معها
التصديق بانها لا يمكن لئلا يكون كذا الا اذا اخذ المطلق عاما للضروري
ما دام الذات موجودة وللضروري ما دام الموضوع موجودا على
ما يوضع به وللموجود الغير الضروري باحد الوجهين ثم علم وجه
الضرورة بعد علم وجه الاطلاق وذلك نظريان والعلم الذي هو علم
بالحقيقة هو الذي يعتقد فيه ان كذا كذا ويعتقد انه لا يمكن ان
لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن زواله فان قيل للتصديق الواقع
لذكر كذا كذا من غير ان يقترن به التصديق الثاني انه يقين فهو
يقين غير دايم بل يقين وقتما ما فالبرهان قياس مؤلف يقيني
وقد قيل في تفسير هذا القول وشبهه لئلا يكون المراد باليقيني
انه يقيني النتيجة فانه اذا كان يقيني النتيجة فليس هو نفسه
يقينيا وانه امكن ان يجعل لهذا وجه متكلف لو تكلف جعل ادخال
المؤلف فيه حشوا من القول بل يكفي لئلا يتفق قياس يقيني
النتيجة ويغلب على ظني ان المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات
وانه في اللفظ ادق في تعريف اليقينية اذا كانت في
المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه واذا
كانت في النتيجة كان ذلك حال البرهان بالقياس الى غيره
وكونه يقيني المقدمات امر في ذاته سواء لئلا يكون ما خوذا

في حده

في حده ومعرفا للطبيعة والاستقرا الذي يستوفي فيه الجزئيات
كلها فانه يفيد الظن اليقيني ايضا ان كانت القضايا
الجزئية يقينية وهي التي يعبر في القول كليات واذا كان
حتما لئلا يكون صفريات وهي من جملة البرهان المفيد للعلم
وذلك لان ذلك الاستقرا هو بالحقيقة قياس وهو القياس
الشرطي الذي اسمه القياس المقسم فهو داخل في هذا الحكم
انما الاستقرا الاخر هو الذي انه لا مدخل له في هذا الحد وقد علمت
لئلا القياس المقسم كيف هو قياس حمليتي اقتراني اذ قد
علمت انه ليس كل قياس اقتراني انما هو من حمليتين فيجب
لئلا يروج عليك اشياء يفيد اليقين في الآن وليس هو
ببرهان ولا تلتفت الى ما يقوله من لا يعرف ليس من اصناف
القياسات الاقترانية الا الحملية فقط بل ذلك الاستقرا
قياس ما واذا كان القياس يعطي التصديق بان كذا كذا ولا يعطي
العلة في وجود كذا كذا كما اعطى العلة في التصديق فهو
برهان ان واذا كان يعطي العلة في الامرين جميعا حتى يكون
الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الاكبر للاصغر
او سلبه عنه في البيان كك هو علة لوجود الاكبر للاصغر
او سلبه عنه في نفس الوجود فهذا البرهان ليسمى برهان لم

١٨

وبرهان الان فقد تيقق فيه لزم كون الحد الاوسط في الوجود لا علة
لوجود الاكبر في الاصغر ولا معلولا له بل امرا مضايفا له او مساويا
له في النسبة الى علة عارضا معه او غير ذلك مما هو معه في الطبع معا
وقد تيقق لزم كونه في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فالاول
ليس ببرهان الان على الاطلاق والثاني ليس دليلا مثل برهان
الان المطلق انه هذا المحموم قد عرض له بول ابيض خاثر في علته
الحادة وكل من يعرض له ذلك يخيف عليه السرسام ثم ينتج لنا هذا المحموم
يخاف عليه السرسام وانت تعلم ان البول الابيض والسرسام معا
معلولان لعلة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة الى ناحية
الرأس واندفاعها نحوه وليس واحد منهما بعلة ولا معلول
للاخر ومثال الدليل لنا هذا المحموم ينوب حماه غبا وكل من ناب
حماه غبا فحماه عن عفونة القصفاء او نقول لنا القمر تيكسل
بشكل كذا وكذا عند الاستنارة اي يكيل او لا هلاليا ثم نصف
قرص ثم بدرا ثم يتراجع على تلك النسبة وما قبل العفونة هكذا
فهو كرة فالقمر كرة او نقول لنا القمر منكسف انكسافه واذا انكسف
القمر انكسافه فقد حالت الارض بينه وبين الشمس او نقول ان
هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فجميع هذا تبين العلة
فزالمع ويسمى دليلا وهذا ظ ولا نطول ببيانه واما البرهان المطلق

اعني

اعني برهان لم فمثل ان نقول لنا هذا الانسان عفن فيه القصفا
لاحتقانها وانسداد المسام وكل من عرض له هذا فهو يحمى غبا
نائبة لا ملازمة فتشتد في الثالث او نقول القمر كرة وكل كرة فان استفادة
النور من المقابل يكون على شكل كذا وكذا او نقول لنا القمر وقع في مقابلة
الشمس والارض متوسطة ليست ضوء بما عنه وكل ما كان كذلك انكسف
او نقول هذه الخشبة باشرتها النار وكل خشبة باشرتها النار تحترق
فان هذا كله مما يعطي التصديق بالمطلوب ويعطي علة وجود المطلوب في
نفسه معا واما اصناف الاسباب وكيف يمكن ان يوخذ حدودا
وسعى فسنفصلها التفصيل المستقصى بعد واما الان فنقول
فنقول ان جميع ما هو سبب لوجود المطلوب اما ان يكون سببا لنفس
الحد الاكبر في نفسه ولكن لوجوده للاصغر فقط مثال الاول ان
حمى الغب معلول لعفونة القصفا على الاطلاق ومعلول لها ايضا
في وجودها لزيد ومثال الثاني انا نقول الحيوان محمول على زيد بتوسط
حمله على الانسان فان الانسان علة لوجود زيد حيوانا لان
الحيوان محمول اولا على الانسان والانسان محمول على زيد
فالحيوان محمول كذلك على زيد وكذلك الجسم محمول اولا على الحيوان ثم
على الانسان فالحيوان وجوده للانسان علة وجود الانسان
جسما فاما على الاطلاق فليس الانسان وحده علة لوجود الحيوان

اعلم ان البرهاني على قسمين الاكبر
فيه يكون الاوسط علة لوجود الاكبر
في ذاته وعلة لاعتقادنا في الاكبر
موجود للاصغر وهذا القسم
برهان لم ومثاله هذا الخشبة
مسته النار وكل خشبة
مسته النار فانها تحترق فهذه
الخشبة تحترق فالاوسط في
هذا البرهان علة للاحتراق
الخشبة وعلة لاعتقادنا
الخشبة تحترق وقد لا يكون
الاوسط علة لوجود في نفس
الامر في نفسه بل لاعتقادنا
وجود الاكبر في الاصغر وسمي
برهان ان فانا كان الاوسط
معلول الاكبر ولكنه يكون علة
لوجود الاكبر في الاصغر او كان
الاوسط والاكبر معلولي علة واحدة
وكل الاوسط علة لوجود الاكبر
في الاصغر فسمي برهان ان

مطلق
مع كونه سببا
لوجوده للاصغر
او لا يكون سببا
لوجود الحد الاكبر

على الاطلاق ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الاطلاق
فاسخ لسائل السيال ونقول بل الحيوانية علة لوجود الانسانية
لزيد فانه ما لم يصر حيوانا لم يصر انسانا وكذلك حال الشك في الفصل
الجنس هو اولا للنوع او للجنس فليكن الجواب عن ذلك قرضا علينا
ودينا تصنيفيا والآن فنقول ان الجنس علة للنوع في حمل فصل
الجنس عليه كما هو علة له في حمل جنس الجنس عليه وبين ما كتب
في حل الشك المذكور بعده ونقول ان كل شيء يكفي علة للحد الاكبر
فانه يكفي صالحا لان يكفي حدا اوسط له وان لم يكن بينا انه
علة له بل كان يقينا انه لا ينفك عنه في وجوده فتحقق من ذلك
تاليف القياس البرهاني ذو لكي لا يكفي القياس المؤلف برهان لم يعد
فالان تبين ذلك فلا يكتسب به اليقين التام واذا تبين
بحجة فكفى اليقين انما يتم لا بد ذلك الحد الاوسط وحده بل بالحد
الاوسط الاخر وهو الذي يتبين ان السبب سبب بالفعل فكثيرا
ما يكفي السبب المعطل او الذي ليس سببا فعليا او ليس سببا وحده بالذات
بل هو بالحقيقة جزء سبب وهذا مثل الحساس فانه علة بوجه
ما للحيوان فاذا قلنا كل حساس حيوان لم يخل ذلك عن احد وجهين
اما ان يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى لا يكفي
الحيوان الا النفس الشيء ذي الحس فيكفي حينئذ الاوسط والاكبر

اسمين مترادفين ولا يكفي احدهما اولا بان يكفي علة للاخر واما ان
يكفي معنى الحساس يدل على شيء ومعنى الحيوان على شيء اكمل
منه على ما هو الحق وعلى ما علمت حتى يكفي الحيوان ليس هو
شيئا ذا حس فقط بل جسما وذا نفس غاذية نامية مربية
حساسة متحركة فانت تعلم ان نفس كونه ذا حس ليس هو نفس
كونه جسما ذا نفس غاذية نامية مربية حساسة وان كان
هذا لا يخلو عنه وقد علمت الفرق بين المعنيين وليس انه يلزم
من وصف شيئا ذا حس من غير واسطة ولا حجة ان تعلم انه
يجب ان يكفي جسما ذا نفس متغذية نامية مولدة وغير ذلك
فانك لو فرضت ان ههنا جسما له حس ولا شيء من ذلك لم
يمتنع عليك تصوره بالبديهة نعم قد تستنكره وتجد الوجود
يخالفه وليس اليقين يصير يقينا بمطابقة الوجود له وبالاستقرا
كما قد علمت لا بل كل ما لا تنكره البديهة وجوده فانك تجوز
وجوده وكلما جوزت وجوده فليس مقابله يقينا لك واذا
كان كذلك فليس قولك كل حساس حيوان ولا تعني بالحيوان
الحساس نفسه حتى يكفي اسما مرادفا له بل تجعله امرا له خصوصية
مفهوم حققناه امرا متيقنا به مع ان الحساس علة الا انه ليس
وحده علة بل هو احد العلل اي جزء العلة فحينئذ تعتقد هذا

ولا تلتفت الى مايق فاما ان اخذت الحاس مرادفا للحيوان
فقد جعلت الحد الاوسط اسما مرادفا للاسم الاكبر فما فعلت شيئا
فاذن علة الاكبر التي نحن في ذكرها يجب ان يكون علة كاملة وعلة الاكبر م
واضحة ثم نعتبر الاعتبارات التي اعطيناها ونعود فنقول
وربما كان الاوسط في الوجود معلول الاكبر بالحقيقة لكنه
ليس معلول وجود الاكبر في الاصغر بل انه وان كان بالحقيقة معلولا
للاكبر فانه يكفي علة لوجود الاكبر في المع فانه لا يمتنع ان يكون
العلة اولا موجودة لشئ فيكون ذلك الشئ معلولا لها ثم
تكون العلة بتوسط ذلك المع لمعلول اخر فيكون هذا الاوسط معلولا
في الوجود للاكبر لكنه علة لوجود علته في معلول اخر وليس سواء
وان تقول نعني بقولنا وجود الشئ لشئ ولا يتناقض ان يقول هذا معلول الشئ
ثم يقول لكنه علة لوجود هذا الشئ في معلول اخر فان حركة
النار معلولة مثلا لطبيعتها ثم هي علة لحصول طبيعتها عند الشئ
الذي حصلت عنده ففعلت فيه وكك هي التي يحصل صدا اوسط
دون نفس طبيعة النار فان نفس طبيعة النار لا يكفي علة للاحراق
بذاتها الا بتوسط معلول هو مماستها للمحترق واوصلها اليه مثلا
فالشئ الذي هو علة لوجود الاكبر مطلقا فهو علة له في كل موضوع
ولوجوده في كل اصغر والا فهو علة لا لوجوده مطلقا ولكن

لوجود

لوجوده في موضوع ما فاما العلة لوجود الاكبر في الاصغر فليس
يجب لنا ان يكون لا محالة علة للاكبر بل ربما كان معلولا له على الوجه الذي
قلناه وليس لقائل ان يقول يجب من وفقكم ان يكون ما هو علة لوجود الشئ
فهو علة له في وجوده لما وصلنا فاذا كان كك فمتى كان الاكبر
علة لوجود الاوسط كان علة له حيث كان فكان علة له في وجوده
للاصغر فلم يكن هو علة لوجود الاكبر في الاصغر بل معلولا له و علة
صح ان يكون المعلول علة فانا نجاوب عن ذلك انه يجوز ان يكون الاوسط
والاكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحد من الذاتين كفى في ان
فيكون الاكبر من حيث هو ذاته علة للاوسط من حيث هو ذاته ولكن
لكل واحد منهما اعتبار كونه في شئ وهو غير اعتبار ذاته فان
كان ذات الاوسط لا يتحقق موجودة الا ان يكون موجودا
في ذلك الاصغر فلا شك في ان الاكبر علة لوجوده في الاصغر واما
لان يكون ذلك الامر الازمه فيجوز ان يكون شئ اخر علة له و لذلك م
يجوز ان يكون الاكبر علة لذلك وكيف كان فان ذات الاكبر شئ
ووجوده للاصغر شئ فيجوز ان لا يكون وجود الاكبر للاصغر
من الامور اللازمة للاكبر فيكون الاكبر هو علة للاوسط من حيث ذات الاوسط او علة له من حيث وجوده للاصغر ويكون من الاكبر من حيثهم ٢
ذاته ليس من حيث وجوده للاصغر ويكون ذلك من الاكبر من حيث
المعلول كونه للاصغر فلا ينقلب العلة معلولا بهذا وتامل هذا المعنى

في مثل المثال الذي اوردناه هذا ونقول فاذا كان الحد الاوسط علة
علة لوجود الاكبر في الاصغر فهذا هو برهان لم بعد انه علمت
انه كلما الاوسط علة ما بوجه للاكبر ليس كما ضيا في ان يعيلج وضعه صدا
اوسط جالم يستكمل شرايط عليته واما اذا كان الحد الاوسط
معلولا للاكبر في وجوده في الاصغر حتى يكون ذلك علة فيه فهو
الذي يكون البرهان من مثله برهان ان فحيث تعرف هذا الفصل
على هذه الصورة فتتخلص من كثير من الشبهات **فصل**
ان في العلم اليقيني بكل ما له سبب من جهة سببه ومراعات نسب
حدود البرهان من ذلك ثم نقول اذا كان لحمل محمول على موضوع
دايما او سلبه عنه دايما او لحمله او سلبه عنه في وقت بعينه
يكونان فيه بالضرورة علة لتلك العلة صارت النسبة بين
الموضوع والمحمول تلك النسبة وذات المحمول والموضوع
ليس لها لو لا تلك العلة تلك النسبة بالوجوب بل بالامكان
واذا علما من غير الوجه الذي صار الحكم ما بينهما ضروريا وعلما
تلك النسبة فقد علما من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن ان لا يكونا تلك
الحال وذلك هو ان يعلم الحكم بوجه غير وجه السبب الذي يوجبه
لان كل نسبة للموضوع الى المحمول المذكورين وللمحمول الى
الموضوع المذكورين بعرض واقعة لا من الجهة التي توجبها العلة

في

في واقعة من جهة امكان لا وجوب فيكفي قد علم لنكذا كذا ولم يعلم انه
لا يمكن ان لا يكون كذا فانا علم قلنا ان فلانا به بياض البول في
حمى حادة وكل من به بياض البول في حمى حادة فهو يموت فلا سلم
فلا يكفي له به علم فان انتج لم يكن له بها انتج علم يقين اذ لم يعلم العلة
في ذلك وكذلك لو قال قابل لنا كل انسان ضحاك وكل ضحاك ناطق
فلا يجب من هذا ان يتيقن ان كل انسان ناطق بحيث لا يجوز ان يصدق
بامكان نقيض هذا وذلك لان الضحاك انما القوة الضحكية لما كانت
معلولة لقوة النطق فانا لم يعلم وجوب قوة النطق اولا للناس
ووجوب اتباع قوة الضحك لقوة النطق لم يجب ان يتيقن انه
لا يمكن ان يوجد انسان ليست له قوة الضحك الا ان يوخذ في
ذلك بالحس والحس لا يمنع الخلاف فيما لم يحس او يوخذ بالتجربة
واما العقل فيمكن اذا تركنا وشكنا في هذا فيتوهم انه ليس للانسان
قوة ضحك دايما وللجميع او يتوهم زايلا اذ ليس بمعلوم لمهية الانسان
او بنفي الوجود له الا ان يكون يتيقن بوجوب كون الانسان ناطقا
يوجب ذلك انما وجب ولم يحتج الى زيادة وحي يكون قد علم
وجوبه لعلة فاستحال ان يعود ويسئل به العلة فانا فرضنا انه
ليس يوجب للانسان ناطق فحي لا يتبين له ان الانسان ضحاك
باليقين وغرضنا الناطق وانما كانا نريد مثلا ان كل ضحاك

ناطق فكيف يصير مزدكا بينا لان الانسان ناطق وبالجملة اذا كان
معلوما ان الانسان ناطق لم يكن لطلبه والقياس عليه وجه و
ان كان ما يطلب ويجهل فالصغرى في هذا القياس مجهولة لكيف
ان يطلب فاذن من الجايز ح لن يتوهم انه ليس كل انسان ضاحكا
فيكون العلم المكتسب منه جايز الزوال اذ كان انما المكتسب بوضع
ان كل انسان ضاحك فان علم من الوجه الذي صار به الضحك
واجبا وهو ان اعطيت العلة الموجبة في نفس الامر للضحك
فيجب ضرورة ان يكون ذلك قوة النطق فيكون عرفا اولا ان كل
انسان ناطق فاقتناصه بتوسط الضحك فضل وكل حال السودا
للغراب فانا انما نقول كل غراب اسود بوجه من الاستقراء والتجربة وانما
يمكننا ان نتيقن بذلك اذا عرفنا ان للغراب مزاجا ذاتيا من شانه
ان يسود دايما ينظهر عليه من الريش فيتبين ان هذا الشيء اوالحال
اذا كان له سبب لم يتيقن الا من سببه فان كان الاكبر للاصغر
لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بد من الوجود للاوسط فينعقد برهان
يقيني ويكون برهان ان لمس برهان لم وان ما كان يقينيا لان
المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك وان الذي
كان في القياس الذي لاكبره سبب بعيد باصغره كان حينئذ يعلم من السبب
الذي هو كسب بل لمعلول من جهة هو بها لا كسب بل يمكن فان كل ذي سبب

لو الاوسط كذلك لاصغر الاول بين الوجود للاصغر ثم الاكبر بين الوجود

انما كسب بسببه واما ههنا فكان بدل السبب الذات وكان الاكبر
للاصغر لذاته ولكن كان خفيا وكان الاوسط ايضا له لذاته لا بسبب
حتى ان جهل جهل ولكن لم يكن خفيا فقد علمت المقدمة الصغرى بوجهها
والكبرى ايضا لكن اذا لم يكن الاكبر ههنا بالاوسط الا لذاتها لا بسبب
يجهل حكمه بجهله والذي يعني ههنا شيء واحد وهو ان القايل بالتعول
كيف يكون الذات الواحدة يقتضي لذاتها شيئين مثلا ج الاصغر
كيف يقتضي ب الاوسط وا الاكبر والواحد شيء واحد يقتضي
الواحد اللهم الا ان يقتضي احدهما لذاتها واولا ويقتضي الثاني
لا لذاتها بل بتوسط ذلك الاول منها فح يكون علة لا لاكسب السبب
فقط بل وكسب الوجود فالجواب ان المنطقي من حيث هو منطقي
كيف له ان يخوض في هذا ليس في مواد هذه صفتها ولا يمكن في مواد ممكنة
لها واما هل لهذه المواد امكان ام لا وهل هذا الشك صحيح فيها
ام لا فليس هو بعلم منطقي بل البحث عن امثال هذه للفلسفة
الاولى فانه متعلق بالبحث من احوال الموجودات وههنا يتبين
انه يجوز ان يكون للذات الواحدة من الذوات التي ليست بغاية
البساطة لواحق كثيرة يلحق معلولا ليس بعضها قبل بعض وان في
بعض الذوات البسيطة احوال تشبه هذا من جهة تركيب
معنوي فيها اذ لا يكون بساطتها بساطة مطلقة واكثر الموجودات

للموضوع عام

هذه صورتها فقد تحصل من هذا البرهان الان قد يعطي في مواضع
يقينا دايما واما في ماله سبب فلا يعطي اليقين الدايم بل فيما
لا سبب له ومن هذه الجهة نقول ان الرياضي لا يقين له في كثير
من الامور المنسوبة الى الهيئة لانه يأخذها من جهة ما وجدت
بالرصد كذلك صنعه حيث يستخرج مثلا اوج الشمس من جهة ان حركة
الشمس غير مستوية في اجزاء فلك البروج بل سرعة وبطأ فبطؤ
للاوج وسرعتها للحضيض ولا يعطي العلة في شيء منها وانما
يعطيها الطبيعي فان قال قائل انا اذا رأينا صنعة علمنا ضرورة
صانعها ولم يمكن ان يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال من
المعلول الى العلة فالجواب ان هذا على وجهين اما جزئي كقولك
هذا البيت معتور وكل معتور فله معتور واما كلي كقولك كل
جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فاما
القياس الاول وهو ان هذا البيت له معتور فليس ما يقع
به اليقين الدايم لان هذا البيت ما ليس فيزول الاعتقاد
الذي كان انما يقع مع وجوده واليقين الدايم لا يزول وكلامنا
في اليقين الدايم الكلي واما المثال الاخر وهو ان كل جسم مؤلف
من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فان كون الجسم
مؤلفا من هيولى وصورة اما امر ذاتي للجسم به يتقوم واما

عرضي

عرضي لازم فان كان عرضيا لازما فان كان يلزمه لذاته ولا سبب له
في ذلك فيجوز ان يكون من شأن ما يقوم عليه برهان الان ما ليس
فلنترك ذلك الى ان نستبرأ حاله وان كان عرضيا لازما ليس يلزمه
لذاته بل بواسطة فالكلام فيها كالكلام في المطلوب فلا يكفينا
ينتج عنه يقينيا بسببه وان كان ذاتيا او كان من اللوازم التي
يلزم لا بسبب فالمحمول عليه الحد ان له مؤلفا ان المؤلف فليس
المحمول العلة لان العلة هو المؤلف لا ان له مؤلفا وليس المؤلف هو
الحد الاكبر بل ان له مؤلفا فهذا هو محمول على الاوسط الذي هو المؤلف
فانك تقول ان المؤلف يوصف بان له مؤلفا كما يقال للانسان انه
حيوان ولا تقول ان المؤلف مؤلف ثم ذو المؤلف هو اولا للمؤلف
ثم للمؤلف من هيولى وصورة وسواء كان مقوما للمؤلف او تابعا
لازما واذا كان ذو المؤلف في نفس الوجود هو اولا للمؤلف
فهو لما تحت المؤلف بالتبع المؤلف على ما عرفت فيما سلف فيكون
اليقين حاصلا بعلة ويكون المؤلف علة لوجود ذي المؤلف للجسم
وان كان جزءا من ذي المؤلف وهو المؤلف علة للمؤلف فقد
بان ان الحد الاكبر في الشيء المتيقن اليقين الحقيقي لا يجوز ان يكون
علة للاوسط وعلى ان يكون فيه جزء هو علة للاوسط واعتبار الخبر

غير اعتبار الكل فان المؤلف شيء وذو المؤلف شيء اخر فان المؤلف
هو بعينه محمول على المؤلف واما المؤلف فجاز ان يكون محمولا على المؤلف
لكن لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون الحد الاكبر غير معلوم للاوسط بل هو
امر لازم له وهو مع ذلك ليس بمعلول له بل هو امر مقارن له وكلاهما
معا في الوجود وكلها علة في الوجود واحدة فيشركان فيها
مثل الحال بين الاخ والاخ وكيف يمكننا ان نقول ان لزوم وجود
الاخ عن الاخ اذا جعلنا احدا الاوسط لزوم عن علة ومع ذلك
فانه يقيني لا شك فيه وكذا اذا علمنا ان هذا العدد ليس بزوج
علمنا بتوسط انه فرد علما باليقين لا يزول البتة وليس ذلك
عن علة فانه ليس انه ليس بزوج علة لكونه فردا بل الاولى ان
يكون كونه فردا وهو امر في نفسه علة لكونه ليس بزوج وهو امر
خارج عن ذاته اذ هو باعتبار غيره فحينئذ ان ننظر في هذا وكلاهما
فنقول اما اذا كان ههنا امران ليس احدهما متعلقا بطبيعة
الاخر بل تعلق احدهما او كلاهما بشيء اخر فانه ليس احدهما
يجب بالاخر مع الاخر واذا كان كذلك فليس احدهما يتيقن بالاخر
واما اذا كان احدهما علم من جهة العلة فان كان الاخر انما علم من
جهة العلة فتوسيط الامر الاخر لا يفيد يقينا بذاته اذ قد حصل

بل م

ذلك

ذلك من جهة العلة واما اذا كان احدهما يعلم من جهة العلة والاخر
مجهول لم يعلم بعلة ثم من شانه ان يعلم به الاخر فليس بينهما حال
الاضافة فان المضافين يتحيران الذهن معا واذا لم يكن كذلك لم يكن
هذا جاريا مجرى الاخ والاخ اذ كان احدهما اعرف للاصغر والاخر
لكن الاخر الذي هو الاكبر معروف للاوسط فلو كانت العلة
الموجبة للاوسط توجب ذلك ايضا للاصغر لم يفتقر الى الاوسط
فانه ان كان في ذاته بحيث كان للاصغر بالاوسط وليس هو
باعتباره بالاوسط وحده في حد الامكان له فللاوسط مدخل في
عليته وفرض لا كذلك وان كان باعتباره بالاوسط اعتبار
شيء له امكان بعد في الاصغر ليس بموجب فلا يجب من جهة
الاوسط ان يقع يقين واعلم ان توسط المضاف قليل الجدوى
في العلوم وذلك لان نفس علمك بان زيدا اخ هو علمك بان له
اخا او مشتمل على علمك بذلك فلا يكون النتيجة فيه شيئا اعرف
من المقدمة الصغرى فان لم يكن ذلك بل كنت تجهل الان بينين ان
له اخا فيما تصورت نفس قولك زيد اخ وامثال هذه الاشياء
الاولى ان لا يسمى قياسات فضلا عن ان يكون براهين واما الاستثناء
المذكور فلانه اذا استثنى فقال لكنه ليس بزوج اي ليس احد الزوجين

راجع

علم ذلك

اما ان يقول علم ذلك العلاقة

اما ان يكون لذلك العلاقة غير موجبة لذاتها ان يكون ليس بزوج فليكن العلم بهذه المقدمة غير يقيني فلا يكون النتيجة بانه فرد فرجبة هذا البيان يقينية واما ان يكون علم ذلك للعلة الموجبة لانه ليس بزوج ولا علة لذلك الا فقدان حد الزوج وليس يمكن ان يفيد حد الزوج الا بان يؤخذ اولا حد الفرد فيكون هذا القياس عالما فائدة فيه لانه ينتج ما قد علم قبل الاستثناء وانما يفيد من القياس الاستثنائي فيما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء واما قياس الخلف فانما يفيد برهانا الان لانه بين صدق شئ لكذب نقيضه لايجابه او سلبه الخ وهذه كلها امور خارجة لكنه في قوته ان يعود الى المستقيم فيكفي منه ما في قوته ان يكون برهانا وبعد هذا كله فيجب ان يعلم انه لا يكفي في اليقيني التام الدايم ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فقط وان يعلم ان اكثر الامثلة الموردة في التعليم الاول المقتصر

المقتصر

المقتصرة على هذا القدر انما اوردت على سبيل المسامحة مثل حال الشجر وطول عرض ورقه وجفاف الرطوبة والانتشار وحال القمر وسترة الارض والكسوف وذلك لانه اذا كان الاوسط ليس دايم الوجود للاصغر فانه لا يجب ان يدوم ما يوجبه وما هو علة له وان كان علة فيكفي ما يفيده من اليقين انما يفيده وقتا ما و

لقايل ان يقول فكيف يكون حال الاصغر من الاوسط في البراهين فنقول يجوز ان يكون الاصغر علة للاوسط يقتضيه لذاتها بلا توسط علة اقتضاء النوع لخواصه المنبعثة عنه ابتغاء اوليا لكن الاوسط علة للاصغر في ذاته بل في بعض احكامه وخواصه التي هي تابعة للاوسط مثل كون زوايا المثلث لقايمتين اذا جعلنا الاوسط وفرضنا انه كك بالقياس الى الاصغر وليكن المثلث الاكبر وليكن الاكبر كون زوايا المثلث نصف زوايا المربع ويجوز ان يكون الاصغر من خواص الاوسط التي يقتضيها الاوسط ثم الاوسط علة لحكم يقارن الاصغر واما كيف يكون الاكبر والاصغر معا لازمين لشئ واحد وليس احدهما علة يقتضي الاخر فقد عرفت الوجه فيه واما قياس الاكبر فما علمت ولكن لقايل ان يقول انه اذا ثبت حكم على الاصغر فصحت النتيجة فاردنا ان نجعلها كبرى قياس ما فكيف يكون ذلك القياس في افادة اليقين فنقول ان الاصغر اذا صار اوسط وقد صار الاكبر بينا لعلة فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالاصغر فقد صارت علة ايضا للاصغر الثاني في علة الاصغر الثاني لانها علة للاصغر الثاني بواسطة والاول بغير واسطة وليس برهان اللم هو الذي يعطي العلة الموجبة بالفعل فقط

من الاوسط

انما يكون م

بل هو برهان لم وان لم يكن يفعل ذلك بعد انما يتبين بالعلة واليقين
وكان يخيل البيان فيه الى العلل والذى سنقوله فى البرهان اذا
اعطى العلة البعيدة من الحد الاكبر لم يكن برهان لم فهو لن يكون مثلا
الحد الاصغر ج والحد الاوسط ب والاكبر الكرب ليس علة قريبة
لكون ج انما هو علة لذلك لاجل انه ذ فاذا اعطينا انه ب الم
يخل ان يكون يقينيا لنا انه مخاطب او مقبولا عندنا او لا يكون فان
لم يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا فضلا عن ان يكون برهان
ان وان كان مقبولا لا من جهة ما لم يكن يقينيا بان كل ب ايقينا
تاما وكان انتاجنا ان كل ج الانه ب غير متيقن يقينا دائما
فاما اذا كان قد تقدم العلم بان كل ب الاجل انه ا او تاخر
فعلم ذلك فانى البرهان ح لا يكون برهان ان مجردا فضل
فى كيفية توقف ما ليس للمحمول له سبب فى موضوعه وفى الاستقراء
وموجبه وفى التجربة وموجبها ثم نسأل السيال فنقول انه
اذا لم يتبين الموضوع والمحمول سبب فى نفس الوجود فكيف
يتبين النسبة بينهما ببيان فنقول اذا كان بينا بنفسه
فلا يحتاج الى بيان ويثبت فيه اليقين من جهة النسبة المحمول
الى الموضوع لذات الموضوع فذات الموضوع يحيط بمواصلتها

يكون م

المحمول

للمحمول وقد علمت المواصلة ووجوبها من حيث وجبت والعلم الحاصل
يقينى وان لم يكن بينا بنفسه فلا يكون البتة ان يقع به علم يقين
غير زائل لانا اذا جعلنا الموسط ما ليس سببا لم يكن ان يطلب به
هذا العلم اليقينى وان جعلناه ما هو سبب فقد وسطنا سببا
وهذا حين اذ فرضنا انه لا سبب ويشبه ان يكون امثال هذه
بينة بنفسها كلها او يكون بيانها بالاستقراء الا انه لا يخ اذا
بين بالاستقراء من احد امرين وذلك لانه اما ان يكون وجود
نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب
او انما يتبين بالاستقراء بهذا النوع واما ان يكون وجود المحمول
نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع فى نفسه بسبب فان كان
بينا بنفسه فى كل واحد منها فاما ان يكون البيان بالحس فقط
وذلك لا يوجب الدوام ولا رفع امر جايز الزوال فلا يكون
لتلك المقدمات يقين واما ان يكون بالعقل وهذا التسليم غير جايز
لان هذا المحمول لا يجوز ان يكون ذاتيا بعض المعلوم فانا نتبين
بعد ان الذاتى بعض المعلوم غير مطلوب فى الحقيقة بل وجوده
لما هو ذاتى له بين واما ان يكون عرضيا ولا شك انه يكون من الاعراض
اللازمة لكل ما يقع على الجزئيات للنوع اذ صح حمله على الكل فيكون هذا

العرض لازما لشئ من المعاني الذاتية للجزئيات فان العرض الذي
هو صفته هذا شانه واذا كان ذلك كان حمله على كل جزئي جزئي
لاجل معنى موجود له ولغيره من الذاتيات فيكون ذلك المعنى سبب اي الذاتي
سببا عاما لوجود هذا العرض في الجزئيات وفرضناه بلا سبب
واذا علم من حيثية ذلك السبب لم يكن ذلك بعلم ضروري ولا يقين
فضلا عن ان ينفع ويستحيل ان يكون عرضا للمعنى العام حتى يصح
ان يكون معلولا بالكنه ذاتي لكل واحد من الجزئيات عرضا فان
الذاتي لجميع الجزئيات لا يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلي المشترك
لها لانه ليس شئ من موضوعات ذلك الكلي يعرض له ذلك الحمل
بسلبه او ايجابه واذا لم يكن عارضا شيئا منها فكيف يكون
عارضا لكلها وعارض طبيعة الكلي عارض للكل فان الحركة بالارادة
لما كانت عرضا لازما لجنس الانسان كانت عرضا لكل انسان
ولكل نوع من الانسان فقد بان ان النسبة المحمولة مثل ما
كلما منافية ان يكون عرضية عامة ومختلج لنا ان نقول في كل واحد من الجزئيات
بسببه فقد بطل اذن ان يكون استقراء جزئيات سببا في تصديقنا
بالاولية له تصديقا يقينا وان يكون ذلك يقينا في الجزئيات
ينفع واما ان كان حال المحمول عند جزئيات المجموع غير بين ينفع
الموضوع

السبب

بل

بل يكون لا بين بيان فذلك البيان اما ان يكون سببيا لا يوجب في كل
واحد منها اليقين الحقيقي الذي نقصده فكيف يوقع ما ليس يقينا
اليقين الحقيقي الكلي الذي بعده واما ان يكون سببيا لسبب فنوجب
اليقين الحقيقي في كل واحد منها فيجب ان يتحقق في السبب كما قلنا
فيكون وجوب السبب للمعنى الكلي اولا واذا كان السبب لا ينفع في
المعنى الكلي فليس ايضا بنافع في الجزئي فاذا انتفع في الكلي فيكون النافع
هو القياس عند ذلك لا الاستقراء واما ان يكون لا سبب هناك البتة
فيكون اما بينا بنفسه وذلك محال قد بطل واما باستقراء اخر وهذا
ما يذهب بلا وقوف فقد بان ان لا سبب بالنسبة المحمولة الى موضوعه
فاما بينا بنفسه واما لا يتبين البتة بيانا يقينيا بوجه قياسي
واما التجربة فانها غير الاستقراء وسنبين ذلك بعد والتجربة
مثل حكم السقمونيا مسهل للصفراء فانه لما تكرر هذا مرارا
كثيرة دل على ان يكون ما يقع بالاتفاق حكم الذهن انه من شان
السقمونيا اسهال الصفراء واذ عن له واسهال الصفراء عرض
لازم للسقمونيا فلسائل ان يقول انه هذا حالم يعرف
سببه فكيف يقع هذا اليقين الذي عندنا من ان السقمونيا لا يمكن ان
يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفراء قولا انه لا يتحقق ان السقمونيا

لان الناس الذين في بلاد السودان فلا يتكرر على الحس حيوان الا اسود
فهل يوجب ذلك انه يقع اعتقاد بانه كل انسان اسود فانه
فانه لم يوقع فلم صار تكرر يوقع وتكرر لا يوقع وانه اوقعت فقد
اوقعت خطا وكذبا فاذا اوقعت خطا وكذبا فقد صارت التجربة
غير موثوق بها ولا صالحة لان يكتسب منها مبادئ البرهان فنقول
في جواب ذلك ان التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك
الحكم فقط بل الاقتران قياس به قد ذكرناه ومع ذلك فليس يفيد
علما كليا قياسا مطلقا بل كليا بشرط وهو انه هذا الذي يكرر
تكرر على الحس يلزم طباعه في الناحية التي تكرر الحس بها اما اذا
الا انه يكون مانع فيكون كليا بهذا الشرط لا كليا مطلقا فانه اذا
حصل امر يحتاج لاحمة الى السبب ثم تكرر مع حدوث امر اخر علم
ان سببا قد تكرر فلانه اما ان يكون ذلك الامر هو السبب او المقترن بالطبع
بالسبب او لا يكون وان لم يكن هو السبب او المقترن بالطبع
بالسبب لم يكن حدوث الامر مع حصول في الاكثر فيعلم انه السبب
او المقارن بالطبع للسبب واعلم ان التجربة ليست تفيد الا
في الحوادث التي على هذا السبيل والى هذا الحد واذا اعتبرت هذا القانون
الذي اعطيناه سهل عليك الجواب عن التشكيك المورد بحال
الناس السود في بلاد السودان وولادتهم السود وبالجملة فان

يعرض له اسهال الصفرا وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير علم
ذلك ليس اتفاقا فان الاتفاق لا يكون دايما او اكثريا فعلم ان ذلك
شيء يوجبه السقمونيا طبعا اذ لا يبعد ان يكون عنه اختيارا او علم ان
الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى فيوجبه بقوة قريبة فيه او
خاصة له او نسبة مقرونة به فصح بهذا النوع من البيان ان في
السقمونيا بالطبع او معه علة مسهلة للصفرا وهو القوة المسهلة
للصفرا اذا كانت صحيحة وكان المنفعل مستعدا حصل الفعل والانفعال
فصح ان السقمونيا الذي في بلادنا يسهل دايما الصفرا اذا كانت
صحيحة فاذن عرفنا الاعظم للاصغر بواسطة الاوسط الذي هو
القوة المسهلة وهو السبب واذا اطلعت على القياس وجدت
كل بيان انما هو بيان بالاوسط هي علة لوجود الاكبر في الاوسط
وان لم يكن علة للعلم بالاكبر فاذن بالسبب حصل لنا هذا النوع
من اليقين اتفق ولقائل ان يقول ما بال التجربة يفيد الانسان علما
بان السقمونيا يسهل الصفرا على وجه يخالف في افادته افادة
الاستقراء فان الاستقراء اما ان يكون مستوفى الاقسام واما ان
يوقع غير الظن الاغلب والتجربة ليست كذلك ثم يعود فيشكك
فيقول ما بال التجربة توقع في الاشياء حكما يقينيا ثم لو توهمنا ان

الولادة اذا اخذت من حيث هي ولادة عن ناس سودا وعن ناس في
بلاد كذا صحت منه التجربة واما ان اخذت من حيث هي ولادة عن ناس
فقط فليست التجربة متاتية باعتبار الجزئيات المذكورة اذ التجربة
كانت في ناس سودا والناس المطلقون غير الناس السودا فلهذا
فان التجربة كثيرا ما يغلط ايضا اذا اخذت بالعرض مكان ما بالذات
فيوقع ظنا ليس يقينيا وانما يوقع اليقين منها ما اتفق ان كان في
تجربته واخذ فيه الشيء المجرب عليه بذاته فاما اذا اخذ غيره
مما هو اعم منه او اخص فان التجربة لا يفيد اليقين ولسنا نقول
ان التجربة امارة من الغلط والقياس وانها موقعة لليقين دايما
وكيف والقياس ايضا كذلك بل نقول لكن كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن
التجربة فيطلب وجه ايقاع ما يوقع منها اليقين وهذا يكون اذا
امنا ان يكون هناك اخذ شيء بالعرض وذلك ان يكون اوصاف
الشيء معلومة لنا ثم كان توجد دايما او في الاكثر امر بوجوده
فاذا لم يوجد هو لم يكن ذلك الامر فان كان ذلك عن وصف عام
فالشيء بوصفه العام مقارن للخاص فالوصف الى خاص مقارن
ايضا للحكم وان كان ذلك الوصف مساويا للشيء ايضا فهو وصفه
الخاص المساوي للشيء مقارن للحكم وان كان لوصف خاص بل
احض من الطبيعة التي للشيء فذلك الوصف الخاص على ان يكون هو

ليس م

الز

الذي تكرر علينا فيما امتحنا وفي اكثر الوجود عن الشيء عندنا فليكن
ذلك ما يعدم الكلية المطلقة ونجعلها كلية ما احض من كلية الشيء
المطلقة ويكون الغفول عن ذلك مغلطا لنا في التجربة من جهة حكمنا
للكل فانه في ذلك وان كان لنا يقين بان شيا هو كذا يفعل امرا هو
كذا فلا يكون لنا يقين بان كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الامر
فانا ايضا لا نمنع ان يكون سقمونيا في بعض البلاد يقارنه مزاج و
خاصية ام يعدم فيها مزاج وخاصية لا يسهل الصفرا بل يجب
ان يكون الحكم التجربي عندنا هو ان السقمونيا المتعارف عندنا
المحسوس لدينا هو لذاته او لطبع فيه يسهل الصفرا الا انه
يقاوم بمانع وكذلك حال الزمرد في اعماله الحية فهذا هو الحق ومن
قال غير هذا فلم ينصف او هو ضعف التميز لا يفرق بين ما اعتبر
الشك فيه لكثرة دلائله وجزئياته وبين اليقين فانه ههنا عقايد
يشبه باليقين وليست باليقين وبالجملة كانت التجربة معتبرة في
الامور التي حدث وعلى الشرط الذي شرطناه وفي اعتبار عدد لها
فقط فانه كان ضرب من التجربة يقين كالحتم على غير الشرط الذي
شرطنا لا شك فيه فيشبه ان يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة
بما هي تجربة على انه امر يلزم عنها بل عن السبب المباين الذي
ينبغي او اهل اليقين وجوده في علوم غير المنطق فيشبه ان يكون التجربة

علتها

كالمعدوليس بذلك المعدالملزوم الذي هو القابل بل معدفقط فالفرق
بين المحسوس والمستقر والمجرب ان المحسوس لا يفيد رايا كليا البتة
وهذان قد يفيدان والفرق بين المستقر والمجرب ان المستقر لا يفيد
كلية بشرط او غير شرط بل يوقع ظنا غالبا اللهم الا ان يؤول بتجربة
والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور **فصل** في بيان كيفية
كون الاخص علة لانتاج الاعم على ما دون الاخص وابانة الفرق
بين الاجناس والمواد وبين الصور والفصول اقول انه حيث كل
اشكالا عظيما النفس الحيوان كيف يكون سببا لكون الانسان جسما
على ما ادعينا من ذلك فانه ما لم يكن الانسان جسما لم يكن حيوانا
او كيف يكون سببا لكون الانسان حساسا وما لم يكن الانسان
حساسا لم يكن حيوانا لان الجسمية والحس سببان لوجود الحيوان
فما لم يوجد الشيء لم يوجد ما يتعلق وجوده به وايضا اذا كان
معنى الجسم ينتظم الى معنى النفس فيكون مجموعهما لا واحد منهما
حيوانا فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد
على الاثنين وكذلك كيف يحمل المتنفس على الحيوان فيكون كما
يحمل الواحد على الاثنين فنقول ان هذا كله ينحل اذا اعرفنا
الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس والحساس والناطق
الذي هو صورة او جزء الذي هو فصل وبان لنا من ذلك ان ما كان

منه

منه بمعنى المادة او الصورة فلا يحمل البتة ولا يوخذ حدود او سطى
وعلى النحو الذي نبينه بعد فنقول انا اذا اخذنا الجسم جوهرا ذا
طول وعرض وعمق مرجئة ما له هذا الشرط انه ليس داخلا فيه معنى
هو غير هذا او كبيت لو انضم اليه معنى غير هذا مثل حس او اغتذاء
او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا اليها
كان الماخوذ هو الجسم الذي هو المادة وان اخذنا الجسم جوهرا ذا
طول وعرض وعمق بشرط ان لا تعرض له اخر البتة ولا توجب
ان يكون جسميته الجوهرية مقصورة هذا الاقطار فقط بل جوهرية
كيف كانت ولو مع الف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصورة
وكان معها وفيها الاقطار ولكن بالجملة اقطار ثلثة على ما هي للجسم
وبالجملة ان مجتمعات يكون بعد ان يكون جملتها جواهر ذا اقطار ثلثة
ويكون تلك المجتمعات ان كانت هناك مجتمعات داخلة
في هوية ذلك الجوهر لان تكون تلك الجوهرية تمت بالاقطار بشرط
لحقت به تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا الماخوذ
هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول هو جزء من الجوهر
المركب من الجسم والصور التي بعد الجسمية التي بمعنى المادة فليس يحمل
لان تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعمق فقط واما بهذا
فانه يحمل على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت او الفا وفيها

بذاتها وحدها
بل كما يوخذ العلل
حدود او سطى م

وعرض

الاقطار الثلثة فهو اذن محمول على المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة و
من النفس لان جملة ذلك هو جوهر وان اجتمع من معان كثيرة فان تلك
الجملة موجودة لا في موضوع وتلك الجملة جسم لانها جوهر له
طول وعرض وعمق وكذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانا بشرط
ان لا يكون حيوانيته الا جسميته واغتذاؤه وحس كان لا يبعد
ان يكون مادة وان يكون ما بعد ذلك خارجا عنه فربما كان مادة للانسان
وموضوعا وصورته النفس الناطقة واذا اخذ بشرط ان يكون
حيوانا بالمعنى الذي به يكون الجسم جنسا وفي معاني ذلك الحيوان على
سبيل تجويز الحس وغير ذلك من الصور ولو كان النطق او فصل
يقابل النطق غير متعرض لرفع شيء منها او وضعه بل مجوزا
له وجودا اي ذلك كان في هويته ولكن هناك معها بالضرورة
قوة تغذية وحس وحركة ضرورة فلا ضرورة في ان لا يكون غيرها
او يكون كان حيوانا بالمعنى الجنس وكذلك فافهم الحال في الحساس و
الناطق فان اخذ الحساس جسما او شيئا له حس بشرط ان لا يكون
زيادة اخرى لم يكن فصلا بل كان جزءا من الانسان وكذلك كان
الحيوان غير محمول عليه واذا اخذ جسما او شيئا مجوزا له وفيه ومنه اي
الصور والشرائط كانت بعد ان يكون فيها حس كان فصلا وكان الحيوان
محمولا عليه فاذن اي معنى اخذته مما يشكل في الحال في جنسيته

وماديته

وماديته فوجدته قد يجوز انفهام الفصول اليه انما كان على انها
في الحال في جنسيته وماديته فيه ومنه كان جنسا واذا اخذتها من
جهة بعض الفصول وتممت به المعنى وختمته حتى لو ادخل شيء
اخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجا لم يكن جنسا بل مادة وان لم
اوجبت لها اتمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل صار نوعا
وانت كنت في الاشارة الى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك المعنى
كان جنسا فاذن باشتراط ان لا يكون زيادة يكون مادة وباشتراط
ان يكون زيادة يكون نوعا وبان لا يتعرض لذلك بل يجوز ان يكون
كل واحد من الزيادات على انها داخلة في جملة معناه يكون جنسا
وهذا انما يشكل فيما ذاته مركب بسيط فحسب ان العقل يفرض
فيه هذه الاعتبارات على النحو الذي ذكرناه قبل هذا الفصل
في نفسه واما في الوجود فلا يكون فيه شيء متميز هو جنس وشيء
هو مادة واذا قررنا هذا فلنقصد المقصد الاول فنقول انما
يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التقدم
اذا اخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس وكذلك انما
يوضع له الجسم قبل الحيوانية اذ كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه
لا بمعنى يحمل عليه واما الجسمية التي يجوز ان يوضع متضمنة
لكل معنى مقرون به مع وجوب ان تتضمن الاقطار الثلثة فانه

واما في ماذا تدم

لايوجد شئ الذى هو نوع من الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية
بالفعل بعد انه كان يجوز له فى نفسه تضمنها اياه فتكون المعنى
الحيوانية جزاما من وجود ذلك الجسم اذا حصل حال الجسم
الحى بمعنى المادة فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق
الذى ليس بمعنى المادة فانا وجوده واجتماعه من وجود انواعه
وما يوضع تحته فهى اسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها ولو
كان للجسمية التى بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية
لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذى بمعنى المادة و
ان كانت قبليه لا بالزمان و لكان اذا يوجد ذلك يوجد شيئا ليس
هو النوع بل علة النوع اذ يوجد بوجوده النوع فلا يكون النوع
هو هو وهذا محال بل وجود تلك الجسمية فى النوع هو وجود
النوع لا غير بل هو فى الوجود هو نوعه فلنرتب الان نوعا و
نحمل عليه جنسه وفصل جنسه فنقول انا اذا اعتبرنا
هذه الامور من جهة ما ليس لها نسبة بالفعل الى موضوعاتها ليس
من جهة اعتبار طبايعها فقط لم نجد الجنس الاعلى انه يوجد اولا
مستقرا بنفسه للنوع ثم يتلوه الجنس الذى دونه ويحمل بعده
بل نجد كل ما هو اعلى تابعا فى الحمل للاسفل فانك تعلم انه لا يحمل جسم
على الانسان الا الجسم الذى هو الحيوان فانه ليس يحمل عليه جسم

بعكس حال الجسم الذى ص ص ص

غير

غير الحيوان بل يسلبه عنه جسم غير الحيوان بل يسلب عنه حتى ليس بحيوان
فشرط الجسم الذى يحمل عليه انه يكون حيوانا ولولا الحيوانية لكان
الجسم لا يحمل عليه اذ الجسم الذى ليس بحيوان لا يحمل عليه وليس
الجسم الا حيوانا اذ هو نفس الحيوانى والجسم الذى يحمل عليه
هو الذى اذا اعتبر بذاته كان جوهرا كيف كان ولو كان مركبا من
الف معنى ذلك الجوهر طويل عريض عميق وهو اذا حمل عليه بالفعل
قد صار المجوز فيه من التركيب محصلا فى الوجود فان كل مجوز كما علمته
وتعلمه قد يعوض له سبب به يجب وهو السبب المعنى فكذلك هذا
المجوز الذى نحن فى صدده ليس مما يبقى مجوزا لا يجب البتة بل قد
يجب فيكون الجسم قد وجب فيه التركيب الجاعل اياه حيوانا فيكون
ذلك الجسم حيوانا وذلك الحيوان انسانا فيكون الان ان

والحيوان

لا يحمل عليه جسم الا الجسم الذى هو حيوان لا شئ آخر هو
اولا جسم ثم الانسان وبعد هذا كله ولكن الجسم المحمول على
الانسان علة لوجود الحيوان فليس ذلك مانعا على ما علمت ان يكون
علة لوجود الجسم للانسان وربما وصل المعلول الاول
قبل علته بالذات فكان سببا لعلته عنده اذ المركب وجود
العلة فى نفسها ووجوده لذلك الشئ واحدا مثل وجود العرض
فى نفسه ووجوده فى موضوعه فان العلة فيهما واحد وليس كذلك

الانسان

حال الجسم والحيوان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان
وبالجملة لو شئنا ان نوصل الجسم الى الانسان قبل الحيوان لم يمكن
وذلك لان الموصل اليه ح لا يكون انسانا لان عالم يكن حيوانا لم
يكن انسانا فصح ان يوصل الجسم الاحداصغر يكون ذلك الحد الاصغر
انسانا ولم يصل اليه الحيوان والحيوان اذا وصل الى شئ تقتضي ذلك
الوصول وصولا فوق الحيوان ويكون وجود وصول الحيوان اليه
غير ممكن الا بلا واسطة بكون وصولها نفس وصول الانسان
واعلم ان الوصول مفروض وهذا فصول نافعة في العلوم دقيقة
في انفسها لاحتياج ان يستبان بها وقس على هذا حال الفصل الذي
هو جنس الانسان في وجوده للانسان فانه كجنس الحيوان انه
في انه جزء من الحيوان يوجد اولا للحيوان وبالحيوان للانسان
واعرف هذا البيانات التي قدمت فانك اذا حاولت عرفانه من
البيان الاخر يخيل عندك انه ذلك مختص بالجنس ولا يقال الفصل
وليس كذلك ولكن في تفهم كيفية الحال فيه صعوبة ربما سهلت عليك
ان تاتيت للاعتبار وربما عسرت وطبيعتها غير مطردة واذا

فيه م اردت ان تعتبر ذلك فتذكر حال الفرق بين الفصل والنوع وتذكر
ما بينا من ان طبيعة كل فصل وان كان في الوجوب مساوية لنوع
واحد فهي صالحة لان يقع على انواع كثيرة فاذا تذكرت هذا واحسنت

الاعتبار

الاعتبار وجدت طبيعة فصل الجنس يستحيل حملها على الانسان و
لم يحمل عليه الحيوان ~~عالم يحمل عليه الحيوان~~ فقد بان لنا ان الجنس
الاقرب اذا نسب الى نوع بالفعل ونسب الجنس الذي يلي
الى ذلك النوع بالفعل او نسب فصله الاخير ذلك النوع بالفعل لم
يكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس وان ذلك ليس
كما ياخذ الآخذ طبيعة الجنس والفصل بذاتها غير منسوبة الى شئ
بعينه حتى يكون ما هو اعم كما يكون انه يوجد وان لم يوجد ما هو اخص
وفرق بين ان يكون قبل في الوجود مطلقا وان يكون قبل في الوجود
فقد اتضح من ذلك ان الشبهة منحلة وهذا بيان بينا او ضح اذا
كنا تاملنا الامور البسيطة فانه لا يجوز ان يوجد معنى اللون
شئ ثم يوجد له البياضية بل الموجود الاول له هو البياضية
واذا وجد الشئ بياضا وسوادا اتبعه وجود ان هذا الشئ لون
وان كان اللون اعم من البياض وقد يوجد حيث لا يوجد البياض
لكنه لا يوجد جزئيات البياض الا لانه موجود للبياض اذ كان
معنى فصل الجنس وجنسه يوجد للجنس وان لم يوجد لنوعه المعين
ولا يوجد للنوع الا وقد وجد للجنس فهما اذن لمعنى الجنس قبلهما
لمعنى النوع وظاهر بين ان وجودهما للجنس بذاته ووجودهما للنوع
بالجنس فاذن الجنس سبب في وجودهما للنوع لان كل ما هو بذاته فهو سبب

لما ليس بذاته وكذلك حال ما تحت النوع مع النوع فان قال قائل انا اذا
قلنا كل ج حساس وكل حساس حيوان فانتجنا ان كل ج حيوان لم
يمكن لنا بزول هذا العلم البتة ولم يمكننا ان لا نصدق بانه لا يمكن ان لا يكون
كل ج حيوان والجواب ان الامر ليس هكذا بل الحيوان وان لزم وجود
الحاس فليس بلزم ان كل حاس حيوان بيانا يقينيا بل بيانا وجوديا
او هو بيان ما بالبيان برهاني وذلك لان معنى قولك حاس هو انه
شئ ذو حس من غير زيادة شرط فليس يلزم ضرورة ليكون ذلك
الشئ من جهة انه ذو حس هو ذو اعتذاء او نمو وحركة مكانية
بان يكون هذه المعاني مضمنة للحاس بتضمنا بالفعل ولا بان
يكون العقل يوجب في اول الامر ان يكون كل حاس يلزمه هذه
المعاني كلها بذاتها وجملة هذه المعاني معنى الحيوان فاذن كون
للحاس حيوانا بلا بيان اذ ليس يقينيا بوجوب الا بوسط بل هو امر
لا يمنع العقل في اول وهلة ان يكون شيئا او يكون حاله حس وليس
له سائر المعاني التي بها يكون الحيوة فاذن بتوسيط الحاس وحده
لا يوجب اليقين المدعى الا ان يوجد الحاس من جهة يكون علة للحيوة
لا فصلا ثم يتم لسائر المعاني التي يصير بها علة موجبة للحيوة
على ما يوضح في باب العلل من كيفية اخذ العلل صدورا او وسطا
فحي لا يكون الحاس الفصل صدا او وسطا ولا ايضا الحاس وحده

واما اذا كان الحيوان هو الحد الاوسط والحاس مضمن فيه ليس
لازما خارجا عنه وجب اليقين بالحاس لا محالة ولم يمكن التغير و
انت تزداد تحقيقا بهذا اما سلف **فصل** في اعتبار مقدمات
البرهان من جهة نفعها وعليتها وسائر شرايطها ولما كانت
مقدمات البرهان عللا للنتيجة والعلل اقدم بالذات فمقدمات
البرهان اقدم من النتيجة بالذات وكذلك هي اقدم من النتيجة عندنا
في الزمان واقدم عندنا في المعرفة من جهة ان النتيجة لا تعرف
الا بها ويجب ان تكون صادقة حتى ينتج الصدق واذا كانت هذه
المقدمات عللا فيجب ان يكون مناسبة للنتيجة داخلة في جملة العلم
الذي في النتيجة او في علم يشاركه على نحو ما غيرين بعد وايضا يكون
اوايل براهينها من مقدمات اول بينة بنفسها هي اعرف واتم
من كل مقدمة بعدها وان لم يكن بهذه الشرايط لم تكن المقدمات
برهانية فكثيرا ما تؤخذ في الاقناعي المجدلي كواذب مشهورة
ينتج بها صادق وكثيرا ما يوخذ صوادق غير مناسبة في قياس
ينتج بها صوادق مثل احتجاج الطبيب في الجراحات المستديرة
اعسر برءا من قبل المستديرة اكبر احاطة فيكون في امثال هذه دلائل
لا براهين حقيقية لانها غير مناسبة فانه استعمل مقدمة كبرى
هندسية توخى بها ابانة مطلوب طبيعي ولم يوضح علة مناسبة

والاقدم عندنا هي الاشياء التي نفسها اولا والاقدم عند الطبع
هي الاشياء التي اذا رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف
عندنا ايضا هي الاقدم عندنا والاعرف عند الطبيعة هي الاشياء
التي تقصد الطبيعة قصدها في الوجود فاذا رتبت الكليات
العقلية بازاء الجزئيات المحسوسة كانت المحسوسات الجزئية
اقدم عندنا معا وذلك لان اول شيء نفسه نحن ونعرفه
هي المحسوسات وخيالات محسوسة ماخوذة منها ثم منها
نصير الى اقتناص الكليات العقلية واما اذا رتبت الكليات
الجنسية كانت الكليات الجنسية اقدم بالطبع وليست
اعرف عند الطبيعة وكانت الكليات الجنسية ايضا اقدم
واعرف عند عقولنا والكليات النوعية اسند اخرا واقل
معرفة بالقياس الينا وذلك لان طبيعة الجنس اذا رفعت
ارتفعت طبايع الانواع وان كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي
كلية لا من جهة ما هي طبيعة فقط قائمة بالانواع فطبايع الاجناس
اقدم بهذا الوجه من طبايع الانواع لكن الاعرف عند الطبيعة
هي طبايع الانواع لان الطبيعة انما تقصد لا طبيعة الجنس في
ان توجد بل طبيعة النوع فيلزمها طبيعة الجنس على سبيل المقصد
بالضرورة او بالعرض وذلك لان النوع هو المعنى الكامل المحصل

واعرف عندنا م

النوعية بازاء الكليات م

قول انا تقصد لا طبيعة الجنس تقديره انا لا تقصد الطبيعة الا لان توجد لا طبيعة الجنس بل طبيعة النوع

واما طبيعة

واما طبيعة الجنس وحدها فلا يمكن ان يوضع له في الوجود تحصيل
والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية وايضا لو كان
المقصد طبيعة الجنس بذاتها لما كثرت انواع الجنس في الطبيعة
ووقع الاقتصار على نوع واحد وبعيد ان يظن ان طبيعة
اللون هي اعرف عند الطبيعة من البياض والسواد وغيرهما
بل الطبيعة الكلية الممسكة لنظام العالم بقصد الطبايع
النوعية والطبايع الجزئية التي ليست ذاتية لنظام العالم بقصد
الطبايع الشخصية والجنس داخل في القصد بالضرورة او بالعرض
فقد بان ان طبايع الانواع اعرف من طبايع الاجناس في الطبيعة
وان كان الجنس اقدم عندنا من طبايع الانواع اعني بالقياس
الى عقولنا وادراك عقولنا الادراك المحض لما فان العقل اول
شيء انما يدرك المعنى العام الكلي وثانيا يتوصل الى ما هو
مفصل فلهذا ما نجد الناس كلهم مشتركين في معرفة الاشياء بنوع
اعم واما انواع الاشياء فانما نعرفها اكثر من تحت اكثر ونحن
في مبدا استفادتنا للمدركات يلوح لنا ما هو اقدم عندنا
على الاطلاق واشد تاخرا في الطبيعة عن الاطلاق وهي
الجزئيات المحسوسات فنقتنص منها الكليات وبعد ذلك اذا
اردنا ان نحقق الكليات تحقيقا كليا ليس شيئا منتشرا خياليا

يكون اول ما ينتدر منه هو في جانب الاعرف عندنا والاقدم عنه
الطبيعة معا ونسلك منه مرتقيا على التدريج الى الخواص والجزئيات
الى النوعيات فنبحث اول شيء اهم بحث ثم نفصل وننزل بالتدريج
فاذا كان نتوقف اول شيء طبايع الحيات الجنسية ثم النوعية
فانا نكون قد ابتدانا مما هو اقدم بالطبع واعرف عندنا وليس
اعرف عند الطبيعة فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة ختمنا التعلم
فانا لا ننزل الى الاشخاص وانما نختم التعلم عند الاشيا التي هي اعرف
عند الطبيعة فانما اذا ابتدانا اولا واخذنا من البسايط وصرنا
على طريق التركيب الى المركبات فيكون قد ابتدانا مما هو اقدم في الطبع
لكنه وان كان ذلك مما خصصناه بنظرنا اعرف عندنا فليس
هو دايما اعرف عندنا فانه ليس كل بسيط اعرف عندنا من المركب
فان كان هذا البسيط النافع لنا في معرفة هذا المركب المخصص
اعرف عندنا ويكون قد سلكنا سبيلا برهانية لا محة لان البسايط
اسباب فلنبحث هل البسايط اعرف عند الطبيعة او المركبات
فاما البسايط التي هي اجزاء من المركبات فيشبه ان تكون لاجل
المركبات فان المادة لاجل الصورة والجزء لاجل الكل فنجب
ان تكون المركبات اعرف عند الطبيعة لانها هي الغاية لتلك البسايط
وهذا هو الاصح ولا يجب ان تكون اجزاء واحدا منها اعرف من الاخر

وانتهينا الى ما البسيط اقدم بالطبع من المركبة التي حددنا بها الاقدم بالطبع لكنه اعرف عند الطبيعة من

من

من حيث انها اجزاء بل هي سواء في المعرفة عند الطبيعة الا ان
يعتبر لبعضها خصوصية زايدة على انه جزء واما البسايط التي
هي علل كالفواعل والغايات فليست اجزاء المعلولات فيشبه
ان تكون هي اعرف واقدم معا عند الطبيعة من المعلولات التي
لها بالذات فيكون البيان منها برهانيا لكي عما هو اقدم عند الطبع
واعرف عند الطبع معا مما هو اشد تاخرا فانا نبتدا اولا من المركبات
ونسلكنا الى البسايط او ابتدانا من الجزئيات وسلكنا
الى الكليات بالاستقرا فانا نكون مستدلين غير مبرهنين ويكون
قد اتفق ان كان الاعرف عندنا هو الاعرف عند الطبيعة
فنحن لم نتحقق هذه الاصول على هذا الماخذ فان قال قايل
ما قد قالم بعضهم من ان المعنى الجنسي اعرف عند الطبيعة لانه
وان لم يعرف بحسب شيء فهو في نفسه وبقياس اعرف فيقال الحق
له ان معنى قولك انه بقياس الحق اعرف لان الشيء انما يكون معروفا
بعارفه وعارفه انما نحن بالعقل او كلما هو ذو عقل واما الطبيعة
فيقصدها بالنظام الكل على سبيل الاستعارة فيكون الاعرف
عندها ما تقصده بالنظام الكل فان اعتبرنا المعرفة الحقيقية
فالطبيعة الجنسية لا تكون معروفة بذاتها بل الا بالقوة واما
بالفعل فانما تعرف اذا عرفت بالعقل وانما تكون معروفة بذاتها

بالقوة على النحو الذى نريده ليصير معروفة بالفعل ولا ينكر احد ان الطبيعة
المبنية اعرف عندنا العقول وان الطرق البرهانية ياخذ منها هو
اعرف عندنا العقول الى ما هو اعرف عندنا الطبيعة على ما يصرح به المعلم الاول
فى ابتداء تعليمه للطبيعيات ونحن نتقصى هناك ونشرح الامر فيه

فصل فى مبدا البرهان ومبدا البرهان يقع على وجهين
فيقع مبدا البرهان بحسب العلم مطلقا ويقع مبدا البرهان بحسب علم ما
ومبدا البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الاطلاق
اى ليس هناك نسبة بيان نسبة محمولها الى موضوعها كانت ايجابا
او سلبا بحد او وسط فيكون مقدمة اخرى اقدم منها وقبلها ومبدا
البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا وسط فى نفسه لكنه يوضع فى ذلك
العلم وضعا ولا يكون له فى مرتبته فى ذلك العلم وسط بل اما ان يكون
وسطه فى علم قبله او معه او يكون وسطه فى ذلك العلم بعد تلك
المرتبة كما ستقف فى الحال فيه وكلا القسمين من مبدا البرهان
يتفقان فى ان كل واحد منهما اصطر فى النقيض بعينه لا يمكن ان يكون
الاخر برهانيا ويخالفان المقدمة الجدلية بان الجدلية وان
كانت اصطر فى النقيض فليس بعينه على ما علمت والمقدمة
التى هى مبدا برهان ولا وسط لها البتة ولا يكتسب غرضه جهة
العقل فانها تنتهى العلم المتعارف والمقدمة الواجبة قبولها

والما كل شئ بعدها مما يلتقن فى افتتاحات العلوم تلقينا سواء
كان حدا او مقدمة ففى الظاهر انهم يسمونه وضعا والحد يخالف
المقدمة التى تكلف المتعلم تسليمها وليست بلبنة بنفسها بل
يخالف كل مقدمة وان كان الحد قد يقع على هيئة مقدمة مثلا
كما القائل ان يقول هل الوحدة هى ما لا ينقسم بالكم ووجه المخالفة
ان العرض ليس يصير فى الوحدة محمولا بل يتصور معنى اسم
الوحدة او معنى ذات الوحدة لا انها هل هى كذا او ليست كذا
ثم لا سبيل الى تلقين ذلك الا بقول يقال على هيئة المقدمة و
لا يكفى فى ذلك منازعة البتة لان لكل احد ان يوضع له كل اسم
انا يقع المنازعة فى الحدود اذا وقعت لاجل معنى التصديق
بل فى خطا اذا وقع فى التصور واما المقدمة فما غايرد وليوردها
التصديق لا التصور ثم ان المقدمة الوضعية تختص دون الحد
باسم اخر وهو الاصل الموضوع والحد وضع وليس اصلا موضوعا
لانه لا ايجاب فيه ولا سلب وقوم يسمون الاصل الموضوع
المصادرة وقوم يسمون الاصل الموضوع الامر المقبول باسم
وليس فى نفس المتعلم راى يخالفه ويخصونه مرة اخرى باسم الاصل
الموضوع ~~وفى نفس المتعلم راى يخالفه مرة اخرى باسم الاصل~~
الموضوع والامر متوقف فيه بحسب ضمان من المعلم بيانه فى وقته

يلتقن اى يفهم

وفي نفس المتعلم راى يخالفه ويخصوصا باسم المصادرة وربما قالوا
وضع لكل اصل موضوع فيه تصديق ما كان اوليا او غير اولى
كان في نفس المتعلم ما يخالفه اولم يكن وربما سمي في التعليم الاول
باسم الوضع كل راى يخالف ظاهر الحق بالبيان دون العقل
مثل قول من قال ان الكل واحد وانه لا حركة وربما قصر المتعلم عن
تصور الاوليات في العقل اولية فتصير الاوليات بالقياس
اليه اوما عاوذلك اما النقص في فطرته اصلي او حادث مرضي
او سني او التشويش من فطرته بازاء مقبوله او مشهورة يلزم بها
رد الاولى للا ينتج نتيجتها وربما كان اللفظ غير مفهوم محتاج
ان يتبدل او يكون المعنى غامضا لا يفهم فاذا فهم اذعن له وغمضه
قد يكون كثيرا الكمية وتجريده وبعده عن الخيال وفي مثل هذا
قد يستقرى للغالب الجزئيات فينتفع كثيرا الا ان الاستقراء
وان لم يثبت فقد يذكر وعلى الاحوال كلها فيجب ان يضع ان مبادي
العلوم صدور ومقدمات واجب قبولها في اول العقل او
بالحس او بالتجربة او بقياس بديهي في العقل وبعد هذا اصول
موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها راى المتعلم ومقدرات
وليست الاصول الموضوعة تستعمل في كل علم بل من العلوم ما
يستعمل فيها الحدود والاوليات فقط كالحساب واما الهندسة

فيستعمل

فيستعمل فيها جميع ذلك والعلم الطبيعي اضيقه يستعمل فيه جميع ذلك و
لكن مخلوطا غير مميز ولما كان البرهان يوقع لنا تصديقا يقينيا بالمجهول
وانما يوقعه البرهان بسبب مبادي البرهان فيجب ان يكون تصديقنا
بها متقدما وليس يكفينا ان يكون تصديقنا بمبادي البرهان كلها او بعضها
اي الذي ليس بالمصادرة فقط بل يكون تصديقنا بها اكد واولى من تصديقنا
بالنتيجة وتكذيبنا بمقابلاتها اشد من تكذيبنا بمقابل النتيجة وليس
المقابل بالنقيض فقط بل وبالضد وانما وجب ذلك لانه اذا كان
شيء علة لشيء في معنى شيء كان فيه فيجب ان يكون ذلك المعنى
في العلة اكد واكثر اذ كان من اجله يحصل في الاخر فانا اذا كنا
نحب شيئين لكن حبنا احدهما سبب لان نحب الاخر فالسبب اولى
بان نحب اكثر كالوالد والمعلم للولد وليس يجب ان نظن ان كل شيئين
يتفقان في امر احدهما اولى بامر الاخر فهو لنقص في الاخر او لمخالطة امر الضد
للاخر كما يظن في امر الاولى بالسواد ما شارك في السواد وكان ازيد
سوادية فيكفي الاخر ازيد بياضية حتى يكون الشيء انما يكون اولى
بالصدق اذا كان الاخر اولى بالكذب فيخالط شيء من
الكذب بل قد يقع ان يكون اولى بكذا من كذا اذا كانا في طبيعة سواء
لكن احدهما الامر في نفسه اولى والاخر بعده واذا صدقت النفس
بامرين كليهما لكن صدقت باحد الامرين قبل و بالاخر بعد كانت النفس

نصدق باحدهما ملتفتة اليه نفسه وبالاخر غير ملتفتة اليه نفسه بل ملتفتة
الى الاول فكان التصديق بالاول اشد لهذا المعنى وانى شوشك هذا
الفصل فذعه فلا كثير صدور فيه واعلم انه لما سمع ما قيل فى التعليم
الاول حيث قيل فجميع التى ماخذ وهى مقبولة من حيث لم يشتهما ان
كان اخذ بالحكاية مونونون عنه المتعلم فانما يضعها وضعا وهى الحكمى
اصل موضوع اعنى الموضوع لاعلى الاطلاق لكنها عند ذلك المتعلم
فقط فاما ان اخذه من حيث ليس له فيه بعينه علم ولا ظن واخذه حتى
هى ظنه على ضد فانما يصادر عليه مصادرة وكان هذا هو الفرق
المذكور فى التعليم الاول بين المصادرة وبين الاصل الموضوع وذلك
ان المصادرة هى ما كان مقابلا لظن المتعلم وهذا هو الذى ياخذه
الانسان وهو متبرهن وستعمله من حيث لم يتبينه ظنوا الاصل
الموضوع هو الذى يتبين بادنى تامل وان المصادرة ما لا يتبين
بادنى تامل كان الاصل الموضوع هو الذى يضع المتعلم حقيقة
اذا فكر ادنى فكر وان المصادرة هو ما لا سبيل له الى ذلك وليس الامر
كذلك فان الذى يتبين بادنى تامل اما ان يكون التامل هو الاستكشاف
لمفهوم اللفظ على سبيل التنبيه وهو لكثير الشعر حقه لعلم لم يذهب
عنه المتعلم ولا يتبينه لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ واما ان يكون
التامل هو الاستكشاف فى حال القول فى صدقه لا فى فهمه فما لا

للتصور فليس انما يعرض فى القسم الذى مع الاصل الموضوع بل قد
يقع ايضا فى الاوائل الحقيقية فانما ربما ذهب عنها واغفلت حتى
انكرت فيحتاج الى ان ينبه المتعلم فانما التامل للتصديق فالتصديق
بالمجهول لا يتفع الا بالوسط فيكون هذا الاستكشاف هو ابتغاء
الحد الاوسط فى موضوع يسهل على المتعلم ادراكه فينبغى ان
يكون المطالب والمسائل القليلة الاوساط اصولا موضوعة
فان كان كذلك صار كثير من الاوساط اصولا موضوعة فان كان كذلك
صار كثير من المسائل السهلة التى فى الهندسة التى يغبط بها المتعلم
بادنى تامل من جملة الاصول الموضوعة وهذا هو بل الاصول
الموضوعة هى المقدمات المجهولة فى انفسها التى من حقها ان تتبين
فى صناعة اخرى اذا كان المتعلم قد قبلها وظنها بحسن ظنه بالمعلم
وثقته بان ما يراه من ذلك صدق والمصادرة ما كان كذلك لكن
المتعلم لا يظن ما يراه المعلم ظن مقابلة اولم يظن شيئا والمذكور
بالجملة فيه ان يكون عند المتعلم ظن مقابلة بل الاشبه ان يكون المصادرة
هى ما كلف المتعلم تسليمه وان لم يظنه كان من المبادى او كان
من المسائل فى ذلك العلم بعينه المسائل التى يتبين بعد فيستسمح
بتسليمها فى درجة متقدمة فيكون المبدا الواحد الذى ليس بينا
بنفسه اصلا موضوعا باعتبار ومصادرة باعتبار وقد يكون

مثل ذلك الاعتبار في غير المبدا الصناعة بل في مبدا البعض
مسايل الصناعة اذا كان يتبين في الصناعة ضيق لذلك المبدا
معادرة وبالجملة لكن ما وضع في كتاب اقليدس وهو التقاء خطين
في جهة الاقصر عن قايمتين معادرة اذ كان الاوسط لا يكفي
هناك من جهة صناعة الهندسة والعجب من ظن ان الاصل الموضوع
يكفي كقولهم في الهندسة ان الخطوط الخارجة من المركز الى المحيط
متساوية فان هذا قد يشكل قليلا ولا يشكل المساوية
لواحد متساوية ثم يكفي هذا الاشكال ما يقع بباله بادي
تامل قال وذلك بفرجار يعرف به المتعلم ذلك فيقبله ولعمري
ان هذا الغافل لو قال لمفهم هذه القضية على سبيل التصور
قد ينتفع فيه بالفرجار لكان له معنى واما على سبيل التصديق
فكيف يكفي ذلك فانه اذا سمع المتعلم ان الدايرة يعني بها تلك
خطوط مركزه كذا وسلمه وحده لم يمكنه ان يفرض دايرة و
خطوط مركزه كذا وسلمه وحده لم يمكنه لاكذا فيكفي وضع دايرة
ليست دايرة فهذا لا يمكنه الاشكال فيه بعد فرض وضع الدايرة
ويكفي هذا القدر اللزوم من فرض الدايرة بل الذي يشكل عليه
هو انه هذا المسمى دايرة له وجود ام ليس له وجود فان بلغ الى
ان اشكل عليه حال هذه الخطوط بعد تسمية حد الدايرة وفرضها

وجودا

وجودا فالفرجار كيف يصح الا مع العقل في الهندسة ولو كان هناك
فرجار عقلي لعاد ذلك فيه فتقلاعن الحس فكيف يكفي لزيد ابو جاد
جزء عقلي او حسي الا على ان خطوطا محدودة هي متساوية وكيف
يلزم من ذلك لنا ان كل خط حال نهاية له في القوة ذلك لزوما ضروريا
فان شك المتعلم في وجود الدايرة شك في ذلك مع كل فرجار
يفرضه وان سلم وجود الدايرة لم يمكنه وقد عدها ان شك
في ذلك ثم ان كان متعلم ابله شك في ذلك بعد ان فهم ما الدايرة
وانتفع بالفرجار على سبيل التنبيه على الغفلة فنجد متعلمين
بلها اكثر من ذلك سيغفلون عن تفهم المقادير المساوية لمقدار
واحد متساوية حتى يوضع لهم مسطرة وخطوط فيتبين لهم
ذلك على سبيل التنبيه وبالجملة فان سبيل التنبيه لا يتميز به العلم
المتعارف من غير المتعارف بل الحق هو انه انما صارت هذه
المقدمة اصلا موضوعا لان وجود الدايرة غير بين بنفسه
فيحتاج الى بيان فوق البيان الواقع بالفرجار فان سامع
المتعلم صار اصلا موضوعا بل كيف لا يفهم ما سمع من المعلم الا
على ما عبر عنه فكل ما يوضع ويكلف قبولها من غير بيان وهو
محتاج الى بيان ويقع للمتعلم ظن بتصديقه فهو اصل موضوع
بالقياس الى ذلك المتعلم الذي ظن لا بالقياس الى غيره فاما ان اخذه

وهو لا يظن ما يظنه المعلم او يظن خلاف ذلك فهو مصادرة
والمصادرة هو ما يقابل طرف المتعلم الا تسلب بان لا يظن او بالتضاد
بان يظن غيره وذلك حينئذ يا خذ هذا الذي يحتاج الى بيان اخذه
من غير بيان ومما غلطهم في امر الاصل الموضوع ما سمع انه جعل اصل
قسمي المالا وسط له وحسبوا ان معناه ما لا وسط له في نفسه وليس
كذلك بل معناه ما لا وسط له في ذلك العلم سواء كان له وسط في علم
اخر او لم يكن وليس في شيء من العلوم له وسط واعلم ان المقدمات
البرهانية التي على طالب كلية انما هي في مواد واجبة ضرورية
والمغالطات البرهانية في امثالها هي في مواد ممتنعة ضرورية
واعني بالمغالطات البرهانية ما يشبه بالبرهان وليس برهانا
فان من المغالطات مغالطات جدلية غير برهانية والفرق
بينها ان مقدمة المغالطة البرهانية يشبه بالاولية ويكون
من امور ضرورية الا ان يكون المطلوب ممكنا فيكون القياس
عليه من الممكنات واما القياس على ما ليس منها فانما يكون ضروريا
ومقابلاتها مقابلات فلذلك كلية توجد كاذبة في الكل كبرى
وصغرى وينتج منها نتايج كاذبة في الكل اذا اخذت كبرى
تكون المقدمة منها مضادة للمقدمة البرهانية والنتيجة منها مضادة
للنتيجة البرهانية اذا اخذت على هذه الصورة واما المقدمة

ضرورية م

الضروريات م

المطلوب

المغالطة الجدلية فانها تشبه بالمشهورة ولا يكفي مشهورة عند
التعقب ولا يجب في الاكثر ان يكون ضرورية وربما كانت شنيعة
وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها في الجدل
يكفي مغالطة لانها وان كانت صادقة فهي خلاف المشهور
فان كثيرا من المشهورات كاذب وكثيرا من الشنع حق ونسبة
المشهور والشنع الى القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل
الى القياسات البرهانية فالغلط في البرهان هو ما ليس بحق وفي
الجدل ما ليس بمشهور والمغالطة البرهانية تقع لسوء في القياس
وقد يقع لقصد الامتحان وقد يقع شرا وردائة نفس

المقالة الثانية من الفن الخامس وهو في البرهان يشتمل على
عشرة فصول من الجملة الاولى من المنطق وهي عشرة
فصول الفصل ا في معرفة مبادي البرهان وكليتها و
ضرورتها الفصل ب في المحمولات الذاتية التي يشترط في
البرهان الفصل ج في كون المقدمات البرهانية كلية وفي مضي الاولى
وتتميم القول في الذاتي الفصل د لنوع من الانواع الفصل ه
في تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومناسبتها الفصل و
في موضوعات العلوم ومبادیها ومسائلها واقتران مبادیها
ومسائلها في صدور ها المحمولة الفصل ز في اختلاف العلوم

واشتراکها بقول مفصل **الفصل ۸** فی نقل البرهان من علم الی علم
وتناوله للجزئیات تحت الکلیات وکذلک تناول الحد **الفصل ۹**
فی تحقیق مناسبة المقدمات البرهانیة والجدلیة لمطالبها وکیف
یکون اختلاف المعاملین فی اعطاء اللم والان **الفصل ۱۰** کانه
تذنیب لهذه الفصول **الفصل ۱** فی معرفة مبادی البرهان و
کلیتها وضروریتها انه لما علم ان مبدا البرهان یجب ان یکون اولیا وضیح
واعرف من البرهان وهو الحق واقرن له ظرا الی کل شئ ویتبین
بالبرهان وهو بسط اجتمع منهم آرایان احدهما رای من یبطل البرهان
والثانی رای من یری ان مبادی البرهان یتبین دورا فاما الرای
الاول فقد احتج اصحابه بان قالوا لما کان المقدم بالبرهان یتبین
بمقدمات تحتاج ان یکون اوضح منه فیجب ان یکون لها ایضا قبل اللم
فالبرهان انما یقع بمقدمات تحتاج ان یکون اوضح منها فیجب
ان یکون لها ایضا متعلقا باقامة البرهان علیها فیحتاج ان تستفید منها
ایضا مقدمات اوضح منها وقد بانت قبل لها وکذلک هلم جرا
وذلک یؤدی الی ان یکون الشئ الواحد متوقفا فی اقامة
البرهان علیه علی ان یتقدمه اقامة براهین بلا نهایة وهذا محال
او یکون الشئ یتسلم من غیر بیان ومایلزم علی غیر البین فهو غیر
بین فذلک مالیس بین فلا یکون مبدا للبیان فاذن لا سبیل الی اقامة

برهان علی شئ واما الرای الثانی فان اصحابه لما لزمهم هذا
المأخذ من الاحتجاج اضطروا الی ان یقولوا ان للبراهین مبادی
اول وکانوا وضعوا ان کل شئ یتبین ببرهان فوقعوا
فی ان قالوا ان هذه المبادی یکون البرهان منها علیها بعضها
علی بعض فیدور من هذا المبدا لذلک المبدا وذلک بهذا علی سبیل
الدور فحسبوا انهم حفظوا وضعهم ان البرهان موجود ووضعهم
ان علی کل شئ برهانا معا وتخلصوا عن ذا ب المبادی و
المقدمات الی غیر النهایة وکلا وکلا الرایین بط والمقدمة المؤدیة
الی الرایین وهی ان کل علم انما یقع بالبرهان وانه انما ان لا یکون
علم او یکون ببرهان باطلة بل الحق انه انما لا یکون کل شئ
مجهولا او ان یکون کل شئ معلوما والمعلوم اما معلوم بذاته او
معلوم ببرهان ولیس کل شئ مجهولا فانه لو کان کل شئ
مجهولا لم یکن قولنا کل شئ مجهول لمعلوم ولا کل شئ معلوم
ببرهان فانه لو کان کل شئ معلوما ببرهان لکان کل برهان
یعلم ببرهان وهذا محال فمنه ان الاشیاء ما تعلم بذاته ولو تموا القیاس
علی هذا النسق لم یلزمهم ما لزمهم وکیف یکون علی کل شئ
برهان وقد علمت ان البراهین یکون بمتوسطات بین حدین
ولا یمکن ان یکون بین کل اثنین من المتوسطات بعد وما بین الطرفین

متوسطات م

الاولين اينه لانه لاتجد كل ترتيب عددى كان متناهيا او غير متناه
من تلو واحد لاخر فاذا كان مثلا بين ج ب متوسطات
بلا نهاية لزم محالان احدهما ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات
متوسطات بعدد ما بين الطرفين فانه لا نهاية له فيكون بعض
محصور الجانبين مرتبا مثل الكل الحاصر وهف الثانى لان هذه
المتوسطات وان كانت تذهب الى غير النهاية فلكل واحد حالا
نهاية له من جانبه جارا ان ومعلوم انه ليس بينه وبين جاره
واسطة فيكون اذن بعض المقدمات التى فى الوسط لا وسط له
وهو من مبادر البرهان لانحة ووضع ان كل علم بوسط فيكون
بعض ما هو مبدء البرهان غير معلوم هف فبين اذن انه ليس
كل علم ببرهان وان كان بعض ما يعلم يعلم بذاته بلا واسطه
فيكون عنده النهاية عند التحليل فيكون هو وما يجرى مجراه المبدأ
الذى ينتهى اليه مقدمات البراهين فلا يكون ايضا ما نظن من مقدمات
البراهين اما ان يكون بلا نهاية او توقف فى كل برهان عند اصل
موضوع بلا بيان حقا بل الحق ان ذلك ينتهى الى بين بنفسه بلا واسطة
واما الذين ظنوا انهم تخلصوا عن الشبهة بان يجعلوا البراهين منتهية
الى اوايل يتبين بعضها ببعض فقد غلطوا فى طريقهم فى التعليم
فقيل لا بيان بالدور ليس ببيان البتة وبين ذلك بحجج ثلث

احدها ان بيان الدور يوجب ان يكون بيان كل واحد منها اكثر
فقدانا واعوز من الاخر وكل واحد منهما اشد تاخرا واخفى من
الاخر لانه من وجهين مثل ان يكون احدهما بالقياس الينا والاخر
بالقياس الى الطبيعة ثم يكون ما هو اعوز فهو اعوز عندنا واخفى
عند الطبيعة او يكون ما هو اشد تاخرا هو اشد تاخرا عندنا
واعوز عند الطبيعة فان هذا يكون وكل لا اعوز فيما يتعلق
بالبيان الدورى فى الشيئين جميعا من جهة واحدة بالقياس
الينا واحده او بالقياس الينا والى الطبيعة معا لانه لابد من
يكون ما يوخذ مقدمة فى قياس ما اعوز عندنا من النتيجة ثم قد
يكون مع انه اعوز اقدم بالطبع وقد لا يكون كذلك بل يكون ما هو
اعوز عندنا متاخرا عند الطبيعة بجزئيات الاستقراء الحسية
واذا كان كذلك حصل الشئ الواحد بعينه اعوز عندنا من شئ
واقل معرفة منه بعينه وهذا مستحيل جدا والحجة الثانية
ان البرهان بالدور يكون بالحقيقة مصادرا على المطلوب الاول وذلك
لانه اذا كان يتبين مقدمة بمقدمة ثم كانت تلك المقدمة تتبين
بنفسها بالمقدمة الاولى او تتبين بمقدمة او مقدمات تتبين
بالمقدمة الاولى سواء كانت تلك المقدمات وتلك الاوساط
واحدة او كثيرة اى كثرة كانت فانها تتبين الى ما يتوقف

في موضوعات متناهية العدد فلذلك لم يخلصوا من الصناعة المبطلة
للعلم ولا تخلصوا عن الذهاب الى غير النهاية ولما كانت مقدمات
البرهان تفيد العلم الذي لا يتغير ولا يمكن ان يكون معلوم ذلك العلم
بحال اخر غير ما علم به فيجب ان تكون مقدمات البرهان ايضا غير ممكنة
التغير عما هي عليه وهذا المعنى احد المعاني الذي تسمى ضروريا
فلنحد الوجود الذي عليها يقع الضروري وكانا اوما نا الى ذلك في
بعض ما سلف فنقول ان الضروري اما ان يقع بحسب الوجود المطلق
بلا شرط وهذا هو الشيء الذي لا يمكن ان يفرض معدوما في وقت من
الاوقات واما ان يقع بحسب العدم المطلق وهو الشيء الذي لا يمكن
البتة ان يفرض موجودا في وقت من الاوقات واما ان يقع
بحسب وجود حمل ما او عدم حمل ما وهو سلب وهذا على اسماء خمس
فيقع لما كان السلب والايجاب دايما لم يزل ولا يزال كقولنا
الباري جل ثناؤه واحد والباري جل ثناؤه ليس بجسم او كقولنا السلب
السلب والايجاب ليس دايما على الاطلاق بل دايما ما دام الموضوع
موجودا اذا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة اي ما دام
كل انسان وكل موصوف بانه انسان وهو الموضوع موجود
الذات فانه يوصف بانه حيوان لا دايما فان كل انسان بعيد
فلا يقع اضافة بانه حيوان او كقولنا لا ما دام ذات الموضوع

بانه على بيان الشيء فيكون انما يبين الشيء ببيان الشيء نفسه
وهذا لان القول بان الشيء موجود لا يفترق فيه الحال بين ان
يوضع وضعا بلا بيان لمية وبين ان يقرن الشيء موجود لان
الشيء موجود فقط ولا يزاد فان كان لا يقبل البيان الشيء موجود
فلا يقبل ايضا ان الشيء موجود لان الشيء موجود وان كان لا يقبل
ان الشيء لا موجود لان الشيء موجود فلا يقبل البيان بالدور
والحجة الثالثة انه قد تبين في انولوطيقا الاول ان البيان
بالدور كيف يكون وفي اي شكل يكون فانه لا بد من ان يقع في حد دون
اقلها ثلثة وان يكون بعضها منعكسا على بعض ما وبالله والتوفيق
مثل هذه في البراهين قليل وكيف يمكن ان يتفق ان يكون المبادي
الاول للبراهين كلها على هذا الشرط حتى يتبين بعضها ببعض
بالدور وهذه اعني مبادي البراهين كثيرة جدا لا يتفق في جميعها
ان يكون حدودها متعاكسة فان لم يتفق هذا فقد يتبين بعضها
لا بين بالدور ونعم ما قيل لهم لا يعالجون الدار ابادوغ منه فانهم لما
ارادوا ان يخلصوا من لزوم البرهان او لا بد من ذهاب مبادي
البرهان الى غير النهاية فجعلوا مبادي البرهان محتاجة الى ان يعلم الى ما
لا يعلم البتة ولا يعلم بها شيء على ان بيان الدور لا يخلص من
الذهاب الى غير النهاية وان الدور نفسه ذهاب الى غير النهاية ولكن

لا يعلم الا بها فآل امرهم الى ان جعلوا مبادي البرهان ممتنعة

موجودا ذاتا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة اى مادام
كل انسان وكل موصوف بانه انسان وهو الموضوع موجود
الذات فانه يوصف بانه حيوان لادايما فان كل انسان ليس
فلا يبقى اتصافه بانه حيوان دايما او يكون لامادام ذات
الموضوع موجودا بل مادام ذاته موصوفا بالمعنى الذى جعل
موضوعا معه مثاله كل ابيض موجود فان بعض الذوات
الموصوفة بانها ابيض قد تزول هذه الصفة عنها مع وجودها
ويزول اينما يلزم هذه الصفة وهو ذولون مفرق للبصر
بل مادامت الذات موصوفة بانها ابيض فانها تكون لامحالة
موصوفة بانها ذات لون مفرق للبصر او تكون الضرورة فيه
بشرط مادام المحمول موجودا وهذا يصح فى كل وجود دون فى كل نحو
من الضرورة مما سبق ذكره ومما يجئ بعد فان كل موجود ضرورى
الوجود او غير ضرورى الوجود فانه مادام موجودا فانما يمكن ان
لا يكون موجودا بشرط مادام موجودا ولكن انما تفرد هذا
القسم بانه لا يكون لمحمول ضرورة اذا رفع هذا الشرط
التى كقولنا كل انسان فانه قاعد بالضرورة مادام قاعدا
ولا نقول قاعد بالضرورة وبسكت فمادة هذه الجهة من
الضروريات ممكنة للكل من الموضوع وفى كل وقت وبهذا

فهو بالضرورة ذولون مفرق للبصر لادايما بل مادام ذات الموصوف بانه ابيض ص ص ص ص

يفارق

يفارق الاقسام الاخر او يكون الضرورة متعلقة بشرط
وقت كاين لا محالة لا بشرط وضع او حمل مثل قولنا القمر
منكسف بالضرورة اى وقتا ما وبعض الشئ ورقه بالضرورة
ويورق فى الربيع بالضرورة مادام منكسفا وليس كذلك هذا
وقسم عليحدة وان كان يصح عليه شرط ذلك القسم
كما يصح سائر الاقسام السالفة وذلك لان هذا القسم
له وقت ضرورى لا محالة انه لا يكون فيه والقسم الذى قبله
ليس له وقت وهذا القسم فى وقته ضرورى الوجود لا لانه
موجود بشرط وجوده فقط بل على الاطلاق وهو فى ذلك
الوقت لا يمكن لا يكون وليس الكاف القر وقت انكافه
كقعود زيد وقت قعوده ولا يحتاج الان نطول الكلام فى
هذا فان المقدار الذى قلناه واضح والقسم الرابع لا يدخل
فى انتاج النتايج البرهانية الضرورية بذاتها بل الامكان من مواد
ممكنة اكثرية صلحت ان ينتج نتايج امكانية اكثرية واما سائر
الانحاء فيستعمل فى البرهان ان كانت محمولا تها ذاتية وستفصل
الذاتى بعد ولكن كل نحو يفيد نتيجة مثل نفسه وانما صلحت لان
يدخل فى البرهان ان كانت فى مواد مستعملة فى البرهان لانها
يصلح ان يفيد اليقين وانما صلحت لان يفيد اليقين لان كل واحد

نقيض القسم المنكسف بالضرورة هو الذى ليس بمنكسف بالضرورة

نقيض م

ضرورى الامكان لا يمكن لا يكون فيه والقسم الذى قبله ليس له وقت ضرورى فصل ضرورية الاشتراط ووجود نفس وانشتراط ووجود نفس صاحبه فى كل وقت هو هم هذا للقسم

منها فی الحملیة التی صار بها ضروریا ممتنع التغیر فایذنه الینتج
ممتنع التغیر وکذا اذا قلنا فی کتاب القیاس ان کل ج ب بالضرورة
او وصف به وقتا ما او بالوجود الغیر الضروری فهو موصوف کل وقت
ودایما بانه ب وان لم یوصف بانه ج واما فی هذا الکتاب فاذا
عنینا ان کل ما یوصف بانه ج
دایما او بالضرورة ص م

فکنا ان کل ج ب بالضرورة عنینا ان کل ما یوصف بانه ج
بالضرورة فانه موصوف بانه ب لادایما بل بمعنی اعم من هذا او
هو ان کل ما یوصف بانه ج فانه مادام موصوفا بانه ج فانه موصوف
بانه ب وان لم یکن مادام موجود الذات لان المحمولات الضروریات
هنا اجناس وفصول وعوارض ذاتیة لازمة ولزوم هذه
بالضرورة علی هذه الجهة فانه لیس اذا وصف شیء ما بنوع ما
یجب ان یوصف بجنسه او فصله او واحد او لازم له دایما بل
مادام موصوفا بذلک النوع فاذا زال فان واحدا یزول بالصحة
وکثیر من فصوله یزول لا بصحة واما الجنس فربما زال مثلا اذا صار
الابیض فصار مشفا او الحلو فصار تفها لا طعم له فزال حینئذ النوع
وجنسه وهو الابیض واللون وزال الحلو والطعم معا وربما
لم یزل کما اذا استحال الاسود وصار ابیض یبطل حمل النوع ولم یبطل
حمل الجنس ولان المقدمات البرهانیة قیل فیها انها یجب ان تکون
کلیة فلنبین کیف تکون المقول علی الکل فی المقدمات البرهانیة

فنقول

فنقول اما فی کتاب القیاس فانما کان المقول علی الکل بمعنی انه
لیس شیء من الاشیاء الموصوفة بالموضوع کمحمول مثلا الا والمحمول کذلک
مثلا موجود لها ان کان المقول الکلی موجبا ومسلوب عنها ان
کان المقول الکلی سالبا ولم یکن هناک قول ثان وهو الوجوب
والسلب یکون فی کل زمان بل فی المطلقات لعله کان یجوز ان
یکون المحمول موجودا فی کل واحد من الموصوفات بالموضوع
وقتا ما ولا یوجد وقتا ما واما ههنا فان المقول علی الکل معناه
ان کل واحد مما یوصف بالموضوع وفی کل زمان یوصف به لا فی
کل زمان مطلقا فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه المحمول
وذلک لان هذه المقدمات کلیات ضروریة والضروری یبطل
کلیته بشیئین اما بان یقل من الموضوع واحد لیس الحکم
علیه بالمحمول موجودا کالکتابة للانسان لانه لیس کل انسان
کاتب او یقال من الموصوف بالموضوع ما هو فی زمان ما لیس
یوصف بالمحمول کالمتعجب لانه لا یوصف بعالم فهذان یبطلان
کون المقول علی الکل ضروریا فان قال قایل انکم اخذتم الضروریات
التی بمعنی مادام الموضوع موصوفا من جملة المطلقات فی کتاب
القیاس وکانت هناک کلیات مطلقة وکانت کلیتها لا تبطل
بالخلل الواقع من جهة الزمان فالجواب انا کنا اخذناها مطلقات

بان نرفع عنها جهة الضرورة و ههنا اثبتنا لها جهة الضرورة
في المحمول و حيث كنا نجعلها مطلقة فاكنا نقول الا ضرور ما دام
الموضوع موصوفا بما وصف به مطلق من جهة اشتراط هذه
الضرورة بالفعل بل مطلق من جهة امكان اشتراط هذه الضرورة
فيه ولا امكان الضرورة الحقيقية حتى المقدمة التي اذا اشترط
فيها الضرورة لم يمكن الشرط الا هذه الجهة فهي مطلقة اذا خلت
من هذه الشرائط والجهات وفرق بعيد بين امكان اشتراط شيء
وبين اشتراطه بالفعل فهنا اذا اشترطت الضرورة انتقضت
بالخلو عن الحكم اي زمان كان وههنا اذا لم يشترط الضرورة
بل كانت القضية مطلقة بلا شرط بالفعل فلم تنتقض بالخلو عن
الحكم زمانا اذا وجد زمانا وكان لم يشترط دوام الحمل للموضع
ولو اشترط هناك اشتراط الضرورة فكان بالضرورة ما دام
موصوفا بالموضوع فلم يوجد في بعض زمان اتصافه به لكان
القول منتقضا ولنعبر عن هذا من جهة اخرى فنقول الذي
يعتبر فيه الخلو زمانا والدوام زمانا ههنا هو غير الذي كان
يعتبر فيه الامران هناك فههنا انما كان يعتبر ذلك ما يصدق
المطلق الاطلاق و هاهنا ذات الشيء الابيض وذو اللون
المفرق للبصر فيعتبر حال المحمول عند ذات الموضوع من حيث ذاته

۴۷
کتابخانه
مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۳۰۲

و ههنا نعتبر ذلك في شرط الموضوع و هو ما دام ذات الموضوع
موصوفا بصفة انه ابيض و ههناك لم يكن شرط هذا بل كان انما
يكون مطلقا لانه ليس يعرض لذات الموضوع دائما بل في وقت
اتصافه بانه كذا فكما ليس كل موصوف بانه ابيض فهو بالضرورة
ذو لون مفرق للبصر ما دام موجود الذات بل ما دام موصوفا
بانه ابيض فكان ذو لون مفرق للبصر لا يحمل في كل وقت على
ذات الموضوع بانه ابيض بل وقتا ما و ههنا كذلك ايضا ولكن انما
يمنع ههنا ان يخلو شيء من الموضوع عن المحمول زمانا اذا اخذنا
الموضوع بالشرط الذي يصدق معه الضرورة وكان ههناك
ايضا كذلك و هذه المقدمة تستعمل في البرهان مع حذف جهة
الضرورة ولكن بشرط و انما يكون مطلقة بالحقيقة اذا حذفت
ولم ينو بل نظر الى الوجود فقط فقد انحلت هذه الشبهة

العويصة **فصل** في المحمولات الذاتية التي تشترط
في البرهان واذا كانت المقدمات البرهانية يجب ان يكون ذاتية
المحمولات للموضوعات غير غريبة اياها فان الغريبة لا تكون علة
ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز ان تكون غريبة لم يكن مبادي
البرهان علة فلا يكون مبادي البرهان علة للنتيجة فلنبين
ما الذي هو بذاته فنقول ان الذي هو بذاته يقع على وجوه منها

وجهان خاصان بالحمل والوضع وهما المعتبران في البرهان فيقيد
ذاتي مرجعة لكل شئ معقول على الشئ من طريق ما هو وهو داخل
في حده حتى يكون سواء قلت ذاتي او قلت معقول من طريق ما هو
وهذا هو جنس الشئ وجنس جنسه وفصله وفصل جنسه
وحده وكل معقوم لوجود الشئ مثل الخط للمثلث والنقطة
للخط المتناهي من حيث هو خط متناه وهكذا قيل القيد في
التعليم الاول فاقول قبل ان اراجع الى الغرض يجب ان يستبين من
هذا ان الفصول صالحة لان يكون داخلة في جواب ما هو صلوح الجنس
وفي التعليم الاول وضع الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع
كالاخر في كونه داخلا في مهيته ومقولا في طريق ما هو ثم انه
قد جعل الفصل الاخير المورد في حد الجنس هو انه مقول في جواب
ما هو غير المقول في طريق ما هو وفيه فرق بين الجنس والفصل و
غير الفصل فيجب من ذلك ان يكون المقول في جواب ما هو غير المقول
في طريق ما هو وان يكون بينهما فرقان للحجة على ما رأيناه و
اوضحناه في موضعه وهذا فلنعد الى موضعنا الذي فارقناه
فنقول وبيق الذي بذاته مرجعة اخر فانه اذا كان شئ عارضا
لشئ وكان لوصف في حد العارض اما المعروض له كالانف في
حد الفطوسة والعدد في حد الزوج والخط في حد الاستقامة

والا كنا اذا موضوع المعروض له كالخارج بين المتوازيين
لما وزواياه مرجعة لقائمتين او جنس الموضوع المعروض
له بالشرط الذي نذكر فانه جميع ذلك يقع له انه عارض ذاتي
وعارض للشئ من طريق ما هو هو فهذان هما اللذان يدخلان
من المحمولات في البراهين والتي يوصف في حدها جنس موضوع
المسئلة ان كانت ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة
لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصصت بموضوع
الصناعة فيكون الغد المستعمل في الطبيعيات مخصصا
مرجعة التطرف فيه بما يكون طبيعيا والمناسبة في المقادير مناسبة
مقدارية وفي العدد مناسبة عددية بجعل كيف يدخل في
حدها موضوع الصناعة واما ما خرج من موضوع الصناعة
فلا يعتد به ولا يلتفت اليه ولا ينتفع به من حيث هو خارج
نعم لزمان خارجا من موضوع المسئلة وليس خارجا من موضوع
الصناعة فلا يوخذ في حده موضوع المسئلة بل جنسه وموضوعه
وما اعم منه ولكن لابد من ان يوخذ موضوع الصناعة في
حده اخر الامر فهو حاصل في البرهان فان المحمول في قولك
هذا الخط مساو لهذا الخط وهذا المفروض في نفسه زوج محمول
اعم من المحمول الموضوع فكيف يوخذ في حد موضوع حد الموضوع

فليس كل محمول في المقدمات البرهانية أما ان يكون نفس الموضوع ماخوذا
في حده واما هو ماخوذ في حد الموضوع اللهم الا ان يقال ان محمولات
المقدمات اما ان يوخذ في حدود الموضوعات لها او يوخذ في
حدود موضوع الصناعة او يقال محمولات المقدمات اما ان
يوخذ في حدود الموضوعات لها او يكون الموضوعات او ما يقومها
مما هو من ملكة الصناعة يوخذ في حدودها والى هذا ذهب المعلم
الاول وان لم يفصح به فكل محمول برهاني اما ماخوذ في حد الموضوع
او الموضوع او يقومه ماخوذ في حده اما مطلقا كالسطح
للمثلث واما بالتخصيص يلحق به ضرورة كالماء الخط اذا حمل
عليه الساوي فانما يحمل عليه الساوي لخطا وهو مخصص العالم
اذا حمل عليه انه واحد حمل عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقا
وهذا ايضا تخصيص له بقول او فعل واما كيفية اخذ ما يقوم
الموضوع في حد العارض فذلك لا يوخذ موضوع المعروض
له او جنس المعروض له او موضوع جنسه الاول كما يوخذ العدد
في حد مضروب عدد زوج في عدد فرد والمثلث في حد مساوا
مضروب مستقيم في نصف المضروب الاخرين كل في نصف فان موضوع
هذا العارض هو المثلث القايم الزاوية ولكن يوخذ في حده
المثلث والثاني كما يوخذ السطح في حد المثلث القايم الزاوية

فانه

فانه موضوع جنسه والثالث كما يوخذ العدد في حد زوج الزوج
مجميع هذه ليق لها اعراض ذاتية فما كان من المحمولات لا ماخوذا
في حد الموضوع ولا الموضوع او ما يقومه ماخوذا في حده فليس
بذاتي بل هو عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل
البياض للقفقنس وان كان لازما على ما سنوضح وما بعد هذا
فيق بذاته لا على جهة يليق بالمحمل والوضع ولا لائقا بالبرهان
فيق لما معناه غير مقول على موضوع او في موضوع فهو قايم بذاته
واما المشي والمحمولات كلها فكل واحد منها يقتضي معنى ذاته
مثل معنى الماشي ويقتضي شيئا اخر هو الموضوع له فليس
ولا واحد منها مستقرة الوجود والدلالة في المعنى على ذاتها فقد
ليست هي هي بذواتها ويق ايضا بذاته للشيء الذي هو سبب
للشيء موجب له مثل ان الذبح اذا تبعه الموت لم يقل انه قد
عرض ذلك اتفاقا بل الذبح يتبعه الموت بذاته لا مثل انه
يعرض برق انسان ماش اويشان فيعثر على كنز
وساير كل ما كان اتفاقا ويق ايضا بذاته لما كان من الاعراض
في الشيء اوليا اعني بقولنا اوليا انه لم يعرض شيء اخر عرض
له بل ما كان لا واسطة فيه بين العارض والمعروض له وكان المعروض
له سببا لان يق انه عرض في شيء اخر كما تقول الجسم ابيض فالسطح

ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض على هذه الوجوه
الخارجة عن غرضنا ههنا بل الداخل في غرضنا هو المذكوران
الاولان فانه قد يطلق لفظ ما بذاته مرادفا لما هو معقول من
جهة ما هو على المعنى المذكور في هذا الفن فيقيل للمقوم ذاتي
لما يقومه وبذاته له وقد يطلق لفظ بذاته والذاتي ويعني
به العارض المأخوذ في حده الموضوع او ما يقومه على ما قيل
وربما قيل على معنى اخص واشد تحقيقا فيعني به ما يعرض للشيء
ويقع عليه لذاته ولما هو هو ولاجل امر اعم منه ولا لاجل امر اخص
منه وحين يستعمل على هذا المعنى في التعليم الاول فقد يتضمن
شرط الاولية فلذلك من غير استثناء وشرط انتفاء منه انه
يجب ان يكون اوليا واذا لم يفهم ذلك تشوش ونوقض وقيل ما
كان يجب ان يقال ان للذاتة هو الذي لما هو هو والسبب فيه انه لم
يفهم هذا الاشتراك الاول ولذلك قيل للموسيقي والابيض
بذاته للحيوان لان الموسيقي من خواص الانسان فيكون للحيوان
بسبب انه انسان واما البياض فهو له لانه جسم مركب ومن
هذه الاعراض ما هو ضروري مثل قوة الضحك للانسان ومنه
ما هو غير ضروري مثل الضحك بالفعل للانسان وقد بلغ من عدول
بعض الناس عن الحجة في هذا الباب ان فهم من نظر في المحمولات في

البراهين لا يكمل البتة الا في المقومات لانه لما جرت العادة عليه
في قاطيغورياس كتاب ابي غوجي بان يسمي المقوم ذاتيا ولا يفهم
هناك من الذاتي الا المقوم ظن الذاتي في كتاب البرهان ذلك
بعينه وهو العلة قال وليس كل علة فان الفاعل والغاية
لا يصلح ان يكمل احدهما وسط برهان بل المادة او ما يجري مجراها
وهو الجنس والصورة وما يجري مجراها وهو الفصل وان محمولات
المطالب التي هي هذه باعيانها وانه انما يكون في المقدمة الكبرى
ذاتية اذا كان محمولها ذاتيا بمعنى المقوم للموضوع وقال ان
الحد الاوسط يكون ذاتيا لكلا الطرفين بمعنى المقوم وحين
سمع قسمة الذاتي لم يعلم ان الذاتي في كلا القسمين المستعملين
انما هو المحمول بل حسب انه الماخوذ في حد موضوعه فعلى القسمة
هكذا ان من الذاتيات ما هو محمول ما خوذ في حد موضوعه ومنه
ما هو موضوع ما خوذ في حد المحمول ليس لذلك المحمول يكون ذاتيا
للموضوع بل الموضوع وقد رايت بعض المنتسبين الى المعرفة
ممن كانت عبارة هذا الانسان اقرب الى طبعه فعول عليه في
المنطق فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم هذا المنهوان قال
كل محمول ضروري غير مفارق فهو مقوم وان لا معنى للخاصة
التي تعم النوع كله في كل وقت وان الخاصة مما لا يمتنع مفارقته

وكون المثلث المساوي الساقين ذا زاويتين متساويتين عند
القاعدة فصل له لاخاصة وانما يكون كل مثلث ذا زوايا متساوية
لقايمتين فصل له لاخاصة وانما هذه مقومات لموضوعها ومع
ذلك فيجعل الحد الاوسط علة موجبة للاكبر حتى يكون البرهان برهانا
ويعترف انه ذلك كثيرا ما يجب بكيفي مساويا ويعترف ان كل
مقوم علة وان المع ليس بمقوم فيكون الاكبر المع ليس مقوما بل
لازما وقد فرضه محمولا ذاتيا بعض المقوم ومنع لنكبي لازم
غير مقوم ومع ذلك فان المقومة يكون ذاتية ومحمولها ليس
بذاتي بعض المقوم ويعترف ان المع ربما كان لازما عن العلة
دايما لايفارقه وايضا فانه مع قوله ذلك يعترف ان مثل المساوي
زواياه لقايمتين انما كان مقوما لمثل المثلث فلا يكون المثلث
مقوما له لان المقوم علة والشئ لايكون للشئ الواحد علة
ومعلولا الا بسبيل الفرض لان كل مقوم متقدم والمتقدم
لايكون متاخرا عن نفس ما هو عليه متقدم ويعترف انه ليس كل
ما هو مع الشئ دايما فهو علة بل يحتاج لنكبي مع المعية مقوما
والاخر مع المعية غير مقوم فيكون المحمول في الاكبر لانه ذاتي
مقوما للاوسط ولان الاوسط في البرهان علة لوجود الاكبر عنده
مطلقا فهو مقوم بالاوسط واذا كان غير مقوم فهو لازم لزوما

كليا

كليا وهو لازم لزوما كليا فهو ذاتي فهو مرة اخرى مقوم
فما اخلق بالعاقل ان يتعجب عن عقول هولاء وانت تعلم ان جميع
المطالب في علم الهندسة والعدد يطلب عن امور لازمة ليست مقومة بوجه
فانك لاتجد فيها قياسا يطلب عن محمول جنس او فصل والعجب من ذلك
الاول المتشبه به اذا انكر ان يكون العلة الفاعلة وسطا ثم انه في اثبات
ضرب المثل يتوسط قيام الارض في الوسط في اثبات الكسوف وذلك
في الحقيقة علة فاعلية للكسوف لا وضع في حد الكسوف والعفونة
في حد صنف من الحميات وكثير من الاسباب الفاعلية والغائية يوضع
في الحدود والبراهين كما يأتيك بيانه من بعد والعجب الاخر انه جعل
الاوسط ذاتيا للطرفين وعنده ان الذاتي هو المقوم وعنده ان
الحد الاكبر ذاتي للاوسط وكيف يكون الاوسط مقوما متقدما ومتقوما
لما تقدم بعينه متاخرا والعجب الاخر انه لما الزم الذي اورده هو قيام
الارض في الوسط وذلك علة لانخراق الضوء ومقوم له لا متقوم
به وعارض خاص للقمر الذي هو الحد الاصغر لا مقوم له وحاشا قدماء
مايقوله هذا الحد وانه مناسب للبرهان فنحسن ان كل برهان يحيل
الى الحدود واذا انحل الى الحد كان الحد هو حد الاوسط او الاصغر
وليس كذلك وانما يكون ذلك بين الاوسط والاكبر فان القابل
القابل للقمر مقوم الارض بينه وبين الشمس وما قامت الارض

بينه وبين الشمس اورثته ظلمة بالسة لم يكن الوسط فيه حد للقمر
ولا جزء حد ولا الاكبر حد للاوسط بمعنى المقوم ولا جزء حد له
لكنه معلول له بل الاوسط والاكبر كل واحد منهما او مجموعهما كما تعلم
حد للط الذي هو الكسوف وهو عرض ذاتي من الاعراض التي للقمر و
ليس شيا مقوما له حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذي هو عندهم وهذا الطفيان
انما يعرض لهم من شيئين احدهما بسبب ما جرت به العادة من استعمال
لفظ الذاتي في كتاب ايساغوجي ولم يعلموا انه لا الذاتي ولا
الضروري ولا الكلي في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب قبله والثاني
تفخيم امر البرهان اذا جعلوه من الذاتيات المقومة اذ كان الذاتي
المقوم تخيل عندهم انه اشرف والبرهان انيه بالحقيقة هو اشرف
فيتوهمون انه كيف لكيفهم مقدمات البرهان من الاشراف لا غير
كما لو قال قايل انيه انه لا كيف ان يكيف برهان على سالب لانه
خسيس او لا كيف ان يكيف برهان على الامور الطبيعية او التعليمية
بل انما يناسب البرهان الاشرف من الامور وهو الامر الالهي فانه
لو كان للاشرف في هذا الباب مدخل وكان المدخل ليس على سبيل
شرف المكتسبة والصدف بل الشرف الاخر لكان كيف لرتبة هذا
في المبادي فحي لرتبته ايضا في الحمايل فيكون انما كيف في المقدمات
ان يكيف ذاتية المحمولات بمعنى المقوم الفائز بالشرف اذا كانت

مختصة بالعلم الالهي لشرفه ولكن ليس هذا وامثاله بشيء ولا كيف
ان يصغي الرجل العاقل الى حديث اذ ذا اشرف واذ ذا خسيس
بل الى الوجود في نفس الامور فلنعرض عن امثال هولاء الخارجين
فلنشر الى غرضنا في تحقيق الاعراض الذاتية فنقول انما سميت
هذه اعراضا ذاتية لانها خاصة بذات الشيء او بجنس ذات
الشيء فلا يخلو عنها ذات الشيء او جنس ذاته اما على الاطلاق
مثل ما للمثلث من كون زواياه الثلث مساوية لقائمتين واما
بحسب المقابلة اذا كان الموضوع لا يخلو عنه او عن مقابله بحسب المضادة
او بحسب العدم الذي يقابله وخصوصا مثل الحظ فانه لا يخلو عن
استقامة او انحناء والعدد عن زوجية او فردية والشيء
عن موجبة وسالبة فاذا اجتمع في هذه العوارض ان كان الموضوع
لا يخلو عنها باحد الوجهين المذكورين وكانت ليست لغير الموضوع
او جنسه كانت مناسبة لذاته فلو كان الموضوع لا يخلو عنها لكن
يوجد لغيره من الاشياء غريبة من ذاته او جنسه مثل السواد للغراب
لما كانت ذاتية له بوجه اذ كانت لا تتعلق بذاته ولا بذات
ما يقومه ولا ذات الشيء يتقوم بها ولو كان الموضوع عنها لا يخلو
لا الى مقابل مثلها بل الى السلب فقط لكان ذات الموضوع لا تقتضيها
في المقارنة ولا في التقوم بها واما اذا كانت من الامور اللاحقة

للموضوع الى تقييفها ذاته واختصت بجنسه ولزمته مطلقا او على
التقابل صارت يستحق الشيء اعراضا ذاتية ويقول الاشياء
الموجودة في موضوع موضوع للصناعات ليست اعني في موضوع
موضوع للمسائل اعني التي وجودها ليكون فيه هي التي يعرض لذلك
الموضوع لذاته ولانه ما هو هو واما اللوازم العرضية التي ليست
بهذه الصفة فانها وان كانت لازمة فهي خارجة عن ان يفيد الموضوع
اثرا من الاثار المطلوبة له وكيف وهي اعم من تلك الاثار اذ تلك
الاثار انما يوجد في الموضوع وهي يوجد خارجة عنه فان اخذت
من حيث هي مختصة بالموضوع صارت ذاتية ماخوذة في حد
الموضوع واعلم ان الاعراض الغريبة لا تجعل مطلوبات في مسائل
الصنايع البرهانية وذلك لانها اذا اخذت من حيث تختص
بموضوع الصناعة زالت بتلك غرابتها وانما يكون التخصيص
اذا كانت مناسبة للموضوع او لجنسه او لما هو كالجنس فيكون
العام للعام والمختص للمختص ومالم يكن ككلم يكن مستعملا في
البرهان واذا اخذت مطلقة فليس وجودها لموضوع الصناعة
من حيث هي موضوع الصناعة اذ قد يوجد في غيره فلا يكون للنظر
فيها من حيث النظر المخصوص بالصناعة ثم العلوم اما جزوية واما
كلية والعلم الجزوي انما هو جزوي لانه يفرض موضوعا من الموضوعات

ويبحث

ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل
ذلك لم يكن العلم الجزوي جزويا بل دخل كل علم في كل علم وصار النظر
في موضوع مخصوص بل في الوجود المطلق وكان العلم الجزوي
علما كليا ولم يكن العلوم متباينة مثال هذا ان علم الحساب
جعل علما علحدة لانه جعل له موضوع علحدة وهو العدد فينظر
صاحبه فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد فلو كان الحاسب
ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم او كان الناظر في الهندسة ينظر
في المقدار من جهة ما هو كم لكان الموضوع لهما الكم لا العدد
والمقدار فاذا كان ينظر في العدد من جهة ما هو مقدار ما او ذو
مقدار فيكون نظره عارضا للمقدار من حيث هو مقدار واذا كان
له ايضا حينئذ ينظر في المقدار من جهة ما هو عدد لينظر فيما يعرض
للعدد من حيث هو عدد كان العلمان قد صارا علما واحدا
وكذلك كان هذا ينظر في المقدار من جهة ما يقارن مبدا الحركة
فيكون له ان ينظر في الشيء من جهة ما هو مبدا حركة فلم يتميز علم
من علم او كان صاحب العدد ينظر في العدد من جهة ما هو موجود
كان له ان ينظر فيما يعرض للموجود من حيث هو موجود كان الحاسب
لا يفارق الفلسفة الاولى فلكذا اذا كان موضوع صناعة
ما جزوية ولكن الطب امرا ولكن بون الانسان وطلب عارض

غريب ليس للانسان من جهة ما هو انسان مثلا كالسواد المطلق
والاكبر المطلق فان السواد للانسان من جهة ما هو جسم مركب
تركيبا ما والاكبر من جهة ما هو جسم طبيعي فكان له نسبة فيما يعرض
للجسم المركب من حيث هو جسم مركب او من حيث هو جسم لكان الكتب
هو غير علم الطبيعي الكلي ولم يكن هو علما جزئيا فكان يكون ايضا بسيطة
وفلاحة اذ كان يكون كل واحد منها العلم الطبيعي ويتجه فيه الفهم اللهم
الا ان يجعل السواد سوادا مخصصا بالانسان وليس لنا جعله سوادا
للانسان بل سوادا هو كذا مع ذكر الحال بكيف للانسان حتى لا يكون
تخصيص نسبة فقط بل تخصيص لامر خاص لذلك الخاص تخصصت النسبة
فنبين للاعراض الغريبة لا ننظر فيها في علم من البرهانيات وان اتفق
ان انتج شيء مثل هذا في علم ما وان كان من مقدمات صادقة
فانما يكون بيانا على سبيل العرض لان في مثل هذا القياس اما ان يكون
الاوسط غريبا او الاكبر فان كان الاوسط امرا غريبا من هذا الموضع
فيكون مناسبا لموضوع احد او العلم الكلي فيكون البرهان بالذات
من صناعة اخرى ويكون من هذه الصناعة بطريق العرض فان كان
الاوسط مناسبا ولكن حمل الاكبر عليه لا يكون لانه هو بل الاكبر المحمول
غريب منه ومن جنسه والا لكان الاكبر مناسبا ولا يكون ايضا
لاجل شيء داخل معه فيكون من حق الاوسط ان يكون بينه وبين

الاكبر

والاكبر اوسط اخر قد ترك واخذت النتيجة لاجل وجهها الذي بين به
حتى لم يوجد في بيانها مقدمة بينة بنفسها ولا مقدمة يجري امرها
على انها مبدا العلم واصل موضوع فلا يحصل من ذلك يقين الصناعة
مطلق ولا يقين لازم عن اصل موضوع فلا يكون البيان بيانا حقيقيا
بل بالعرض وقد ظن بعضهم ان السبب في ان لا يستعمل في البراهين وسط
من عرض غريب وان كان لازما انه لا يكون علة ذاتية للطرف الاكبر
فلا يكمل البرهان ببرهان لم وليس الامر على ذلك فان هذا النظر
الذي نحن فيه ليس كله في برهان اللم حتى اذا لم يكن الشيء ببرهان
لم لم ننظر في هذا الكتاب فصار حينئذ قياسا خارجا عن القياسات
التي في هذا الكتاب فصار ذلك جدليا او مغالطيا او غير ذلك
فانه ليس يصير القياس بان ينتج شيئا صدقا من مقدمات صادقة
ما خوذة من جهة هي صادقة جدليا ولا مغالطيا ولا شيئا
حتى انه يبان في فن اخر من الفنون الخارجة عن البرهان ولا اقسام
الصنايع القياسية اكثر من هذه الخمسة بل هذا الكتاب يشتمل
على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطي اليقين بالان فقط
وعلى ما يعطيه مع الان اللم فيكون العارض الغريب الذي ليس
بعلة لا يكمل القياس خارجا عن البحث الذي في كتاب البرهان ولا
يوجب اللايقين يقينا وكفى سقوطا بقول من يقول انه ما لا يعرف لم علة

لايكون سبب يقين فانه يوجب ان لايكون لاحد يقين بالبارى جل ذكره اذ لا سبب لوجوده
فيعرف بانه ضايع السعى فى طلب العلم اذ هو فاقد للشئ الذى يطلب
له العلم وهو اليقين بالبارى تعالى جده بل يجب ان يعلم ان العلة فى تزييف
هذا العارض ما هو مفهوم كلام المعلم الاول المرفهمه وهو انه هذا العارض
اذا جعل وسطا كان الاكبر اما مساويا او اعم منه وكيف كان الاكبر
كان امرا غريبا عن موضوع الصناعة خارجا عن موضوع الصناعة
وذلك لان ما يساوى شيئا يقع خارج موضوع الصناعة فهو واقع
خارجا فضلا عما هو اعم منه واذا كان كذلك لم يكن الاكبر من الاعراض
الذاتية بوجه من الوجوه فان كان الاكبر عرضا ذاتيا وكان الاوسط
عرضا غريبا اعم منه دل كما يدل العلامات التى هى اعم وجودا
على ما قيل فى الغير المتقدم ويكون مثل هذا البيان بيانا انى وقع حتما
فانما يقع حتما على سبيل العرض **فصل** فى كون المقدمات
البرهانية كلية وفى معنى الاول وتتميم القول فى الذاتى وقد كان المقول
على الكل فى كتاب القياس مقولا على كل واحد وان لم يكن فى كل زمان
وكان المقول على الكل فى كتاب البرهان مقولا على كل واحد وفى كل
زمان يكفى فى الموضوع بالشرط المذكور ثم قد يختلف فى كتاب البرهان
المفهوم من المقول على الكل ومن الكلى فان الكلى فى كتاب البرهان هو
المقول على كل واحد فى كل زمان واولا فيكون كليا باجتماع شرائط

المعنى

ثلثة

ثلثة وكل واحد منها نوعى الذاتى قد يتقدم اولا وقد يتقدم غير اول فاذا
كان الشئ محمولا على كلية الموضوع مثل الجنس والفصل والعرض
اللازم فانما يكون اوليا له اذا كان لا يحمل اولا على شئ اعم
منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشئ عليه فانا اذا قلنا كل انسان جسم
فان الجسم ليس اوليا للانسان لان الجسم يحمل على الحيوان
فيكون حمله على الحيوان قبل حمله على الانسان فلا يتوقف حمله
على الحيوان ليكون محمولا على الانسان ولا يحمل على الانسان
الا وقد حمل على الحيوان والشئ الذى يكون شئ ولم يكن
لاخر ولا يكون للاخر الا وقد كان له فهو للشئ اولا وقبل
كونه للاخر واذا تعقبت اصناف ما يقال اولا وقبل وجدته
يدخل فى هذه الخاصية كان بالطبع او بالعلية او بالمكان او
الزمان او الشرف او غير ذلك فتبين ان كل محمول على اعم من
الموضوع فهو محمول على الاعم اولا وعلى الموضوع ثانيا وعلى
هذا القياس اذا قلنا كل متساوى الساقين فزواياه الثلث
مساوية لقائمتين فانه قد يوجد ذلك لغير متساوى الساقين
من المثلثات فاذن هو للمثلث اولا ولمتساوى الساقين ثانيا
وهذا الاول ربما كان المحمول اولا فيه اعم من الموضوع كالجسم
كان للحيوان فى المثال الاول والحيوان للانسان فى المثال

والحيوان للانسان في المثال الاول وربما كان مساويا مثل
مساواة الزوايا القائمتين للمثلث وهذا ربما كان داخلا
في الماهية كما في المثال الاول وربما كان عرضا ذاتيا كما في المثال
الثاني ويجوز ان يكون الموضوع الذي يعرض له العارض اولا مقوما
لماهية الموضوع الذي يعرض ذلك له ثانيا مثل المثلث فان كون
الزوايا هكذا يعرض له اولا واما متساوي الساقين فانما يعرض
له ذلك ثانيا فيكون عارضا اولا للجسم وعارضا ثانيا له و
جنسه يقومه ويمكن ان يكون عارضا اولا للعارض للموضوع مثل الزمان
فانه اولا للحركة ثم للجسم والحركة للجسم وعسى لا يكون هذه عارض م
الاولية معتبرة في هذا الموضع بل يكفي الاولية في هذا الموضع
هو ان لا يكون محمولا على اعم من الذي يقال انه له اولا وان كان محمولا
عليه بتوسط ما وفكل برهان يقوم على حمل شيء على شيء
غير اول فلا يكون البرهان قائما عليه بالحقيقة بل في الحقيقة انما
قام على ما هو له اول فانه ربما يتبين لبعض المثلث متساوي الساقين
فان روايا ه مساوية لقائمتين فلم يتبين ذلك في الحقيقة
من جهة ما هو متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث
وليس من شرط الاول ان لا يكون بينه وبين الموضوع واسطة
فانه بين هذا العارض للمثلث وبين المثلث وسايط و

صرودا

وحدودا مشتركة كلها عوارض اقرب منه بل الشرط ما قد بيناه اولا و
اما ما كان ليس محمولا على كلية الموضوع فلا يمكن ان يكون هذا من جملة
الذاتيات الداخلة في ماهية الشيء بل من جملة الذاتيات
الداخلة في ماهية انواع الشيء او الاعراض الخاصة الذاتية
للشيء لكن انما نجعل على كلية الشيء الموضوع سبيل التقابل
على ما قلنا ١٠ اما القسم الاول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس
التي لا يقسم نوعا لخاصة البتة فيكون فصولا اولية للانواع
من جهة انها يقومها ولا يقوم اجناسها ويكون فصولا اولية
للاجناس من جهة انها يقسمها ولا يقسم انواعها واما القسم
الثاني فهو من العوارض الخاصة لجنس ما الشيء الذي لا يعمه و
لا يحتاج في تصيير الجنس نوعا ما معينا فيتهيأ ان يقوم مثل
ذلك العارض مثل الجسم لا يحتاج في ان يكون متحركا وكنا
الى ان يصير حيوانا اولا او انسانا او يحتاج في ان يكون ضحاكا الى ان يصير
اولا حيوانا بل انسانا فقد قلنا في كيفية اولية كل صنف من
الذاتيات واعلم انه فرق بين ان يقال مقدمة اولية وبين ان يقال
مقدمة محمولها اولي للموضوعة الاولية لان المقدمة الاولية
هي التي لا يحتاج ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق
واما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج فيه الى وسايط فالمحمول

انما يكون كليا في كتاب البرهان اذا كان مع كونه مقولا على الكل
في كل زمان اوليا وما كان من الاعراض الذاتية ليس كذلك
بالنوع الذي وجد له فهو ذاتي للنوع بان كان جنسه يوخذ في حده
وذلك العارض وكل العارض ذاتي للجنس بانه نفسه يوخذ في حده
وقد يكون اجناس الاعراض الذاتية ذاتية للموضوع مثل الذي
زوج الزوج كما انه عرض ذاتي اولي للعدد لكل جنسه وهو
الزوج وقد يكون ذاتيا للموضوع ولكن لجنسه مثل ذلك
لجنس الزوج وهو المنقسم ليس عرضا ذاتيا للعدد لانه
يوجد في المقادير ولكنه ذاتي لجنس العدد وهو الكم وكل ما
كان عرضا ذاتيا للموضوع من الجواهر ثم لم يكن جنسه ذاتيا للك
الموضوع ~~فيجب ان لا يكون جنسه ذاتيا للك الموضوع فيجب ان لا يكون~~
~~للعدد ذاتيا لذلك الموضوع فيجب ان لا يكون لا محالة ذاتيا لجنس~~
الموضوع مثل الاثنانية فوالاتفاق اعراض ذاتية للنفس
اجناسها ليست اعراضا ذاتيا لاجناس النفس بل ربما وقعت
في الكم فقد عرفت الكلي الاولي الخاصي وغير الخاصي مما اشرنا
لك اليه اشارة ما وسهل لك من ذلك ان تعلم الخمس المجمولات
الاولية المقومة لماهية الشيء ماهي خاصة كالحدود وكبعض
الفصول كالحساس للحيوان ومنها ما هي غير خاصة وان كانت

اوليه

او ما يقوم مقامه
واما في الجوهر فقد
لا يكون ذاتيا لجنس
الموضوع مر

اولية كالجنس وبعض الفصول مثل المنقسم بمتساويين للزوج
والناطق للانسان عند من يرى ان الناطق مشتق كالانسان
والملك والجنس اولي غير خاص والحد اولي خاص واما المحمولات
التي هي اعراض ذاتية فمنها اولية خاصة كمساواة زوايا الثلث
للمثلث ومنها اولية غير خاصة مثل كون الزاويتين اللتين
من جهة واحدة مساويتين لقائمتين فانه اولي للخط الواقع
على خطين المصيرا زاويتيهما المتبادلتين متساويتين وللخط
الواقع على خطين المصيرا الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة
ولكن ليس بخاص لاحدهما وهذا الخط وان كان واحدا بالذات
فهو اثنان بالمعنى والاعتبار فان صعب عليك تصور هذه
الاثنينية فخذ بدلها الخط الواقع على الخطين الى عمل زاويتي
جهة واحدة متساويتين والاخر الجاعل اياهما مختلفتين
لكن المتبادلتين متساويتان ولا تقبل قول من يظن ان الجنس
الفصل اذا ركبا جنسا وفصلا اوليا من النوع فهو اولي للنوع
وعسى انهم انما قالوا هذا في الفصول المساوية واعلم انه قد يكون
البرهان اولا على ما ليس بحمل اولي فان الاوسط اذا كان اعم
من الاصغر في القياس الكلي وحمل عليه الاكبر فان الاكبر لا يكون
حملا على الاصغر اولا بل يكون البرهان عليه اول برهان لكن على

لعلي

على جزئيات الاصغر برهان ثان وقد يجتمع الامران جميعا كالبرهان
على المثلث المتساوي كون زواياه الثلث مساوية لقايمتين
وهذا حيث يكون الاوسط مساويا للاصغر سواء كان الاكبر مساويا
للاوسط كما في هذا المثال او اعم منه لكنه ليس يقع على ما هو اعم
منه وعلى ما قد علمت والاعراض الذاتية قد يكون خاصة للموضوع
مثل مساواة الزوايا الثلث لقايمتين فانه ذاتي للمثلث
ومساو له وقد يكون غير خاص وذاتيا وذلك مثل الزوج فانه
عرض ذاتي للمضروب الفرد في الزوج ولكن غير خاص فهو ظاهر
واما انه ذاتي فلان العدد وهو جنس موضوع ليوصف في حده و
العرض الذاتي الخاص قد يكون مساويا وقد يكون انقص منه
الشيء على الاطلاق واما المساوي فمثل مساواة الزوايا
الثلث لقايمتين فانه مساو للمثلث واما الانقص فمثل
الزوج للعدد واما العرض الخاص فيكون اما الخاص على الاطلاق
مثل ما مثلنا به قبل واما اخص من وجه واعم من وجه مثل
المساواة فانها من الاعراض الذاتية للعدد لان جنس
العدد ليوضد في حده وهو الكم ولكنه اخص من العدد من وجه
لانه يوصف بعض العدد واعم منه من وجه لانه يوجد فيما ليس
بعدد كالمقادير وما كان من الاعراض الذاتية على هذه الجهة

واما انه غير خاص م

وكان

وكان متقابلا فانه يقسم موضوعه كالعدد ههنا وانواع الخ
كالخط والعظم والزمان وما اشبه ذلك ومن موضوعات
الاعراض الذاتية ما هي بالحقيقة انواع او اجناس متوسطة
او عالية مثل الانسان لاعراضه الذاتية ومثل الحيوان
والجسم والكم فانه لكل واحد منها اعراض ذاتية على ما علمنا
ومنها ما يشبه اجناسا وانواعا وليست وهي المعاني التي
يقع على كثيرين لكن لا بالتسوية وهي لوازم غير داخلة في ماهية الاشياء
الداخلة في المعقولات وهي مثل الوجود والوحدة وهما شبيهان
من جهة للاجناس العالية ويعرض لها عوارض ذاتية تحيث عنها
في علم الطبيعة مثل القوة والفعل والعلة والمعلول والواجب
والممكن وقد يكون ايضا لامور اخص من الواحد والموجود وكالانواع
لهما هذا ونعود فنقول قد كنا بينا ان المساواة واللامساواة
عرضان ذاتيان للعدد كما كنا بينا انهما غير خاصتين بالعدد
ثم كل عدد فاما ان يكون مساويا او غير مساو فينقسم العدد
اليهما قسمة مستوفاة وايضا فان العدد ينقسم الى الزوج
والفرد قسمة مستوفاة ككل قسمة العدد الى المساوي وغير
المساوي ليست قسمة اولية لان ما ليس بعدد ولا تحت العدد
ينقسم كذلك مثل الخط والسطح والجسم والزمان وايضا جنس العدد

ينقسم كك فان كل كم اما مساو او غير مساو فاذن القسمة الاولية
بها الجنس العدد واما القسمة الى الزوج والفرد فهى للعدد اولية
بالقياس الى جميع ما ليس بعدد وكك فان جنس العدد لا ينقسم
بهاتين القسمتين مستوفاة فلا نقول كل كم اما زوج واما فرد ونقول
ان القسمة الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون بتقابل كقولنا
كل خط اما مستقيم واما منحن وكل عدد اما زوج واما فرد وقد
يكون بغير تقابل كقولنا ان من الحيوان مرتبا هو سابح ومنه ماشى
ومنه زاحف ومنه طاير ونقول ان القسمة المستوفاة
الاولية اما ان يكون بفصول فلا يكون نسبتها الى الجنس ونسبتها
الى النوع محصلتين فى الاولية على ما بيناه وان كان نسبة الاولية
فى كل اخر واما ان يكون بعوارض هى للجنس اعنى اولية مثل قولنا
كل كم اما مساو واما غير مساو وقولنا كل جسم اما متحرك واما
ساكن واما بعوارض لا يكون للجنس اولية وان كانت القسمة
بها اولية وذلك اذا كانت العوارض انما يعرض للجنس
اذ صار موضوعا بعينه مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد فان زوج
والفرد ليس يعرض للعدد اولا بل ما لم يصر العدد نوعا معلوما لم
يكن زوجا ولا فردا لان الزوج والفرد عوارض لازمة لانواعه
وكك قسمة الحيوان الى الضاحك وغير الضاحك وغير ذلك لان

هذه

هذه عوارض يعرض للانواع بعد ان قامت طبايعها النوعية
ولا يكفى طبيعة الجنس فى ان يعرض له شئ من هذه العوارض
فهى مساوية من جهة القسمة اولية للجنس واما بذاتها فليست
اولية له والقانون فى تمييز الامرين ان نمتحن ونأخذ طبيعة
الجنس مخصوصة مثل قولك عدد او جسم فان امكن ان يكون
ذلك صالحا لان يعرض له الامران فى الحالين فروضها اولا وعند
هذا الامتحان يكون جسم ما يصلح لان يتحرك وان يسكن ولا نجد
عددا ما يصلح لان يكون زوجا وان يكون فردا فاذن طبيعة
الجنس كافية لان يعرض له الامران قبل ان يلتفت الى الحوق
فصل لها وليست طبيعة العدد كافية فى ان يتصور وقد عرض له
واحد من الامرين ما لم ينضم اليها فى الذهن فصل اذ الحقته بها
كان تلحقها ذلك العارض فحينئذ يلحقها ذلك العارض وقد يكون
اخذ القسمة للجنس ما ليس يستوفى ولا اولى له بل هو اولى بما
فوقه كقولك كل عدد اما زايد واما مساو واما ناقص واما
كقولك كم اما زوج واما فرد ونقول اعنى بالقسمة التى تكون اولية
للجنس من حيث القسمة وتكون الاعراض التى انقسم اليها ليست
اولية للجنس بل للنوع على اقسام ثلثة اما ان يكون تلك الاعراض

للجسم

الاخرى

كل واحد منها اوليا وخاصا بنوعه كقولنا كل مثلث اما ان يكون زاوية
منه مساوية للباقيين او يكون زاوية منه اعظم من الباقيين مجموعتين
واما ان يكون كل زاويتين منه مجموعتين اعظم من الثالثة فالاول
عارض خاص بالمثلث القايم الزاوية والثاني عارض خاص بالمنفرج
الزاوية والثالث عارض خاص بالحاد الزاوية واما ان يكون كل واحد
منها اوليا وغير خاص مثل قولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل
حيوان اما ماش او اما سابح واما طاير واما زاحف فان
كل واحد منها وان كان لنوع ما فلا يكون خاصا به واما ان يكون بعضها
اوليا خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا كل حيوان اما ضاحك
خاص وغير الضاحك اولي واما غير ضاحك فالضاحك اولي غير خاص ونقول الى السبب في انه لم
قيل الزوج والفرد عارضان للعدد وليس بنوع غير او فصلين مقسمين
ظاهر وهو ان النوع من العدد يوقف مبلغه وهو كمال حقيقته وماهيته
ويوقف ما معنى الزوج والفرد ولا يوقف له الزوج والفرد الا بنظر
انه هل ينقسم بمتساويين او ليس ينقسم بمتساويين فيكون
نوعيته وهو مبلغه لا يقتضي ان يكون بينا له الانقسام بمتساويين
ومقابله والزوج والفرد لا يخ اما ان يكون كل منها جنسا من ذلك النوع
من العدد او فصل جنس او فصلا خاصا او يكون نفس النوع وقد علم
ان ليس ذلك النوع فكيف يمكن ان يكون عارضا لازما وكيف يكون فصلا

يمكن ان

خاص

خاصا له وقد يوجد الزوجية لنوع اخر والفردية كيف يكون جنسا او
فصل جنس او شيأ من الذاتيات على الاطلاق وقد يجوز ان يفهم معنى
ومعنى ذلك العدد ولا يفهم هو له وكانت الذاتيات لا الى تلزم في
كل وقت بل الذي لا يمكن ان يرفع معنا ما عما هو ذاتي له مثل معنى العدد
فانه لا يمكن ان يعقل ما العدد ويجهل ان الاربعة عدد حتى يتأمل ويتبين
اللهم الا ان لا يكون معنى العدد منهوما ولا يكون احضر في الذهن مع معنى
الاربعة ونحن قد علمنا ما معنى الزوج والفرد فاذا احضرنا معنا
ومعنى عددا مثل الف وخماية امكن ان نشك فلا ندري في اول
وهلة انه زوج او فرد حتى نتأمل حال الانقسام
بنصفين ومقابله بنوع فكر ونظر فاني كان عددا نعرف ذلك
فيه بسرعة او كان في اول الوهلة مثل الاربعة والثمانية فانا
نحكم بسرعة انه هو زوج لا لاجل انه ذاتي للاربعة والثمنية و
لكن لانه قليل فيلوح لنا انه منقسم عن قرب ولو كان لا
يلوح ذلك لكان يتوقف الى نصفين فاذن ليس يمكن كون
اربعة زوجا لذاته بل لظهور عارض اخر عرفناه له وهو التنصيف
وههنا وجوه اخر يعرف بها ان الزوج عارض لا ذاتي لاصناف
العدد لا يحتاج الى التطويل بها فاذا كان الزوج والفرد عارضين
لاصناف العدد وليا بفصول ذاتية ولا اجناس ولا يمكن ان

لم يكونا نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين لا الفصل المقسم للجنس هو بعينه
الفصل المقوم للنوع فيجب ان يكون كل منهما عارضا عاما بالقياس الى
نوع نوع وغيره فى العدد وعرضا خاصا بالقياس الى العدد فصل
فى نوع من الانواع قيل فى التعليم الاول انا ربما اعطينا العلل الاولى ونظن بنا انا لم
نعطه وكثيرا ما لم نعطه فنظن بنا انا اعطيناه والاسباب فى ذلك
ثلثة امور واحد منها هو سبب لما يكون قد اعطينا ونظن انا لم نعطه
مثل قولنا ان الشمس تتحرك فى فلك خارج المركز حركة كذا وان القمر
يتحرك فى فلك تدويره الى المغرب حركة كذا وان الارض فى وسط
الكل فان هذه العوارض يكون مقولة على الكل اولية ونظن انها ليست
اولية كلية يشير فى هذا الكتاب والسبب فى ذلك ان هذه الاشياء فى الوجود
موجودة وطبايعها غير مشتركة فيها ولا مقولة على كثيرين فى الوجود
فنظن بمجرد لاتها وان كانت مثلا اولية فليست بكلية وليس
كذلك فان قولنا شمس وقولنا هذا الشمس مختلفان وذلك لان
قولنا الشمس يدل على وجود طبيعة ما وجوهرها وقولنا هذه
الشمس فانما يدل على اختصاص ما بتلك الطبيعة بواحد بعينه
ثم كل برهان نبرهن به على الشمس فليس نبرهن عليها من جهة ما هى
هذه الشمس حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة على غير هذه الشمس
كان البرهان حاكما يقوم عليه بل نجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار

خصوص

خصوص ولا عموم ونبرهن عليها بشئ او نحكم عليها بشئ لو كانت
تلك الطبيعة مقولة على الف شخص من شمس لكان الحكم والبرهان متناولا
للجميع والطبيعة الكلية يقال لها كلية بوجوه ثلثة فيقال كلية من جهة
ما هى فى الوجود مقولة بالفعل على كثيرين وليست الاحكام العقلية
يقع على الكليات من جهة ما كلية بهذا الشرط ويقال كلية من جهة
ما هى محتملة لان يقع فى الوجود على كثيرين وان اتفق ان قيل فى
الحال على واحد مثل بيت مسبع وكما يحكى عن امر طائر يقع له فتفتش
حتى يقع انه يكون فى العالم واحدا فاذا بطل حدث من جهة صفته اورما
صفته مثل اخر ويقال كلية لما ليس له فى الوجود بالفعل عموم ولا امتنع
له فى الوجود امكان عموم ولكن لان مجرد تصور العقل له لا يمنع
ان يكون فيه شركة وان منع وجود الشركة فيه امر وهو معنى اخر
ينضم اليه ويدل على انه لا يوجد الا واحدا ابدا واما نفس الطبيعة
فلا يكون بتصورها وتصور انها واحدة بالعدد شيا واحدا بل
تصورها شئ غير مانع وحده عن ان يقع فى العقل على كثيرين
ولكن معنى اخر وراء تصوره هو الذى يمنع العقل عن تجويز
ذلك واما الجزئى المقابل له فهو الذى نفس معناه وتصوره تصور
فرد من العدد كقولنا هذا ذات زيد بما هو زيد فلا يكون له كثيرون
بهذا فلا يكون لهوية زيد بما هو زيد لا فى الوجود ولا فى التوهم فضلا

العقل امر مشترکا فیه فالطبایع الکلیة بقی علی هذا الوجوه الثلثة
وکان الاخیر منها یعم الاولین وهو العقل لا یمنع لکن المتصور
منها مشترکا او ینضم الی تصوره معنی اخر ولیس هذا نفس الطبیعة
کالحیوانیة بل الطبیعة مقرونا بها هذا الاعتبار وهو ایضا غیر الطبیعة
وحدها بلا اعتبار زیادة وانما نشیر هذا الیه حتی لا یظن ان هذا
الاعتبار لیس اعتبارا کلیة الذی هو اعتبار غیر اعتبار الطبیعة
بل هو اعتبار طبیعة الشیء فقط فهذا هو الذی نشیر الی جعله الکلی
معتبرا فی العلوم وفی موضوعات المقدمات ویجب ان تتذکر
ما سمعته من هذا المعنی فی مواضع اخری فلا یجب ان یکون امتناع
هذه القضایا عند کل شخصیة بل یجب ان تتعقل المقدمة الشخصیة
هی ما یکون موضوعها شخصا مثل زید وکل ما کان نفس تصور موضوعه
یمنع وقوع الشرکة فیه واما ما کان مثل الشمس فالموضوع فیه
کلی ومقدمته کلیة ولا یتکیف کانت کلیة من الوجوه الثلثة ان
یصح الوجه الاخیر کذلک فاذا قلت للشمس کذا او حکمت حکما علی
الشمس من جهة ما هی شمس فقد حکمت علی کل شمس لو کانت الا ان
مانعا یمنع لکونها شموسا کثیرة فیمنع الاشتراک فی حکمک الکلی کثیرون
وانت جعلته کلیة فالحکم علی الشمس بالاطلاق ذاتا اولی بل کلی وعلی
هذه الشمس غیر اولی فهذا سبب هذه الشبهة الواحدة واما الثانی

من الاسباب الثلث فهو سبب الشبهة الثانیة وهی کالنها عکس هذه
الاولی فی الوجهین جمیعا احدهما انه لم یضع المقول علی الکل
فظن انه وضع وکانه هناک وضع وظن انه لم یضع والثانی ان
السبب فیه انه لما حکم علی کل واحد فکان الحکم عاما حسب انه
کلی ولم یکن فی الحقیقة کلیا اذ کان قد فاته انه اولی وکان هناک
حکم علی واحد فظن انه لم یحکم کلیا وهذا کما یقول قائل التوازی
اوطا الخطین یقع علیهما خط فیجعل کل زاویة داخلة من جهة واحدة
قائمة وذلک لانه لا یخلو شیء من خطین بهذه الصفة الا وهما
متوازیان فظن ان المقول علی الکل کلی ولیس کذلک لان شرط الاولیة
فاتت لان الزاویتین اللتین من جهة واحدة وان لم تکن
کل واحدة قائمة بل کانتا مختلفتین لکن کان مجموعهما مثل قائمتین
فان التوازی یکون محمولا علی الخطین فهذان الخطان وذانک
الخطان یعمهما التوازی موجود له اولا وذلک الشیء
هو خطان وقع علیهما خط فصیر الداخلین من جهة واحدة
معادلتین لقائمتین معا سواء کانتا متساویتین قائمتین
او مختلفین واما السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة وهی
یوقع فیها الضرورة او الخطا اما الضرورة فاذا کان الشیء
الکلی العام لانواع مختلفة لا اسم له فیبین الحکم فی کل واحد

من انواعه التي هي لها بيانات خاصة فاذا لم يوجد الحكم لشيء اعم
منه لفقدان الاسم العام ظاهرا اولى لكل واحد منها وان الحكم
مناط عليه كما مثلنا في الشرهين في المقادير المتناسبة اذ ابدا
يكون متناسبة وبرهين ايضا في الاعداد انها المتناسبة اذ ابدا
يكون متناسبة وقد برهن في كل واحد منهما برهانا خاصا ولكن البرهين عليهما اوليا
بواحدة منهما بل هو اولى لكل واحد لان اسم الحكم لا يوضع لا في
صناعة الحساب ولا في صناعة الهندسة لان صناعة الحساب
يوضع العدد فيها على انه اعم جنس ولا تجاوز صناعة الهندسة
يوضع فيها المقدار على انه اعم جنس ولا تجاوز فكان اسم الحكم
معدوما بين الصناعتين وكانه ليس في احد الصناعتين للمعنى
العام اسم فظن في كل صناعة انه هذا العارض او الموضوع
صناعته وهو في الحقيقة اولى لجنس موضوع الصناعتين
فلذلك كان هذا التبديل مستمرا في الازمان وفي النغم والافعال
وفي غير ذلك مما هو كم بالذات او ذو كم والسبب الذي يقع لاجله
الشبه هو لاعلى العام الذي الحكم عليه اولى بل على النوعين اما فيما
الكلام على ما قلنا واما لان العام الاول خارج عن اعم
موضوع لتلك الصناعة البرهانية واما لان البرهان على العام
صعب جدا ولكنه على نوع نوع من انواعه تخص ذلك النوع سهل

فان خاصة خاصة فاذا لم يوجد الحكم لشيء اعم منه لفقدان الاسم العام فظاهر انه اولى لكل واحد منها برهان اخ

تخص

واما لان العام لا ينتصب بحد الخيال لانه جنس والنوعيات التي
تحته كلها اقرب الى الخيال فيتنصب بحدانه ويكون شان ذلك العلم الشبيه
عليه تخيل كالتشكيلات الهندسية وهذه المعاني كلها مجتمعة في
مسئلة التبديل فان اسم الكم غير جار في الصناعتين وايضا الكم
ليس من موضوعات احد الصناعتين وايضا فان البرهان انما سهل
اقامته على المقادير من جهة حال الاصناف ويقوم على العدد من جهة
حال الاجزاء فكونه قد قام على كل من جهة نفسه وصعب اقامته بنحو
يعمهما جميعا وايضا لان تخيل المقدار والعدد بالتشكيل والتقريب
من الوهم اسهل من تخيل الكم ولهذا التبديل لم يوضع للكم بحث نفسه كما
وضع لانواعه بل لم ينسب الى المقدار من جهة ما هو مقدار مباحث
كثيرة بل خص اكثرها بالخط والسطح والجسم كل على حده اذ نسبة
الاحكام على النوعيات من الخط والسطح والجسم اسهل من نسبتها الى
المقدار المطلق بحكم التفاتها الى التخيل فهذا وجه وقوع هذا الغلط من قبل
الضرورة واما كيفية وقوعه من جهة الغلط فذلك ينظر الانسان
اول نظره في احاد معنى عام كمثلث مثلث من انواع المثلث العام من غير
ان يحس كيفية الوجه في استيفاء بها كلها او ان كان استوفاها كلها لم يحس
باستيفائها فيبين له كل واحد منها امر برهان عام او برهان خاص
بكل واحد ولا ان يبتدر فيبين ذلك في المثلث المطلق لانه لا اولا

كانهم

كلها

الا ان الغلط زاغ به عنه وخفى ابتداء نظره بالجزئيات في كيف
يمكنه ان ينتقل الى المثلث المطلق الا ان يعمل على الاستقراء المطلق
المغالطي وهو ان ينتقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة او غير متحقق
استيفائها الا الكل فان هذا ليس مغالطة في الجدل وهو مغالطة في
البرهان لانه لا يلزم من وجود اي حكم كان في جزئيات شيء لم يشعر
باستيفائها يقينا ان يحكم بالحكم اليقيني على الكل واما الحكم الاقناعي
الشبيه باليقيني فقد يجوز ان يحكم به ولذلك ليس هذا مغالطة في الجدل
وهو مغالطة في البرهان لانه هذا الناظر في الجزئيات من المثلث
كيف يتيقن للشيء الذي هو المثلث المطلق ما لم يكن يتقن استيفاء
الاقسام اليقيني الذي لو كان حصل له كان لبعده ينتقل الحكم
الى المثلث المطلق الذي له اولى وعليه كلا واذا لم يتيقنه لذلك حسب
ان الحكم اولى لتلك الجزئيات فظن الحكم على كل صنف منها كليا
بطريق هذا الكتاب وغرار الاقيسة في معرفة ان الحكم اولى
فيجب اذا كان الحكم يقارن المعاني مختلفة ان يحس اولية الحكم بان
يرفع جملة المعاني الا واحدا منها ويتبدل ذلك الواحد ايجابا فاذا
اثبت وبطلت البواقي ثبت الحكم واذا ارتفع وبقيت البواقي
لم يمكن ذلك ان يتبع الحكم فالحكم اولى لاشتمال هذا مثلث ما وهي التي تتبين
من نحاس وهو ابينه شكل فاذا ارتفعت ما وهي التي تتبين وكونه من

نحاس

نحاس واثبت المثلث وجدت كونه ثلث زوايا منه كقائمتين ثابتا
ولو امكن ان يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث كان الحكم ثابتا ولكن
انما لا يبقى لان المثلث لا يبقى ثم اذا ارفعت المثلث وبقي الشكل
لم يبق هذا الحكم فمن جانب ما وهي الساقين وكونه من نحاس تحدد الحكم
ثابتا مع رفع الامرين واثبات المثلث ومن جانب الشكل تحدد الحكم مرتفعا
مع وضع الامرين ورفع المثلث فجميع من الامتحانين للحكم كلا للمثلث
لا لغير

فصل في تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومقابلتها

ثم ان مقدمات البراهين يجب ان تكون ضرورية وذلك اذا كانت على
مطلوبات ضرورية قيل لان ما يكتسب بتوسط ما يجوز ان يتغير
لا يكون ثابتا لا يتغير بل النتيجة الضرورية يلزم من مقدمات ضرورية
لا يقع فيها امكان تغير والامور الضرورية على وجهين امور ضرورية
في اللزوم من غير ان يكون بعضها لبعض ضروريا في الجوهر والطبيعة وهذه
لوازم خارجية وقد اوضحنا قبل انها لا تنفع في كسب العلوم اليقينية
وضرورية في الجوهر والطبيعة وهي الامور الموجودة بذاتها اما الداخلة
في حد الموضوع وهي ضرورية للموضوع في جوهره واما التي الموضوع
داخل في حدها فالموضوع لها ضروري في الجوهر وهي ضرورية للموضوع
في اللزوم لم يقيد اما على الاطلاق واما على المقابلة والتي على المقابلة هاهنا
منها في البرهان ما كان ضروري اللزوم للنوع الواحد فان كانت

ولا يوجد ٢ ما يوجد في موضوع واحد بالنوع فليس داخلا في البرهان على الامر
الضروري من حيث ما هو ضروري والا كيف يترتب هذه ليكون منها
العلم اليقيني فستقول بعد قالوا وكل قول ينتج به امر ضروري
وليس ضروريا فان للمعاند ان يقول للملزوم الذي وضعته ليس دايم
الوجود فما يلزمه ليس بدايم الوجود اذ لا يجب ان يكون دايم الوجود فان
كان ٢ ابطال النتيجة المدعاة انها ضرورية يكفي بهذه السبيل فاذن
استحكام قوة اليقين والضرورة فيها هو بان لا يكفي فيها هذا
المطعن فبين من هذا الذين يقتصرون في اخذ المبادي على
ان يكون صادقة في نفسها او مقبولة اي معترفا بها عند قوم او
امام او مشهورة اي يعترف بها كافة الناس ويراها من غير
ان يكون اولية الصدق وربما كانت غير صادقة كما تعرفه في
كتاب الجدل فقد يضلون السبيل فان استعمال المقبولات و
المشهورات وامثالها في طلب اليقين مغالطة او غلط وبالجملة
اذ يمكن ان يكون كاذبة واما الصادقات فاذا لم يكن مناسبة للجنس
الذي فيه النظر فكانت خارجية غريبة لا يبين شيء من الجهة
التي بمثلها يقع العلم اليقيني العلمي وان كان يقع بها يقين ما لانها
لا تدل على العلل اذ المعلل مناسبة للشيء وانما يعطي صدق
النتيجة فقط لا ضرورة صدقها وليس كل حق

مناسب

مناسب وخصوصا اذا لم يكن ضروريا فانه اذا كان الاوسط غير
ذاتي وغير ضروري للاصغر فلا يلزم اما ان يكون الاكبر ضروريا او غير
ضروري فان لم يكن ضروريا كان اليقين بنسبته الى الاصغر غير ثابت
فلم يكن يقينا محضا الا ان يكون البرهان عليه من جهة ما هو ممكن لانه
جهة ما هو موجود بالضرورة وان كان ضروريا فانما هو ضروري في نفسه
ليس ضروريا عند القياس عليه لانه يمكن ان يزول الحد الاوسط عن
الاصغر لانه غير ضروري له فحينئذ لا يبقى الشيء الذي كان علم بتوسطه
فيزول حينئذ اليقين والشيء موجود في نفسه فانا اذا علمنا ان
هذا الانسان حيوان لانه ماش وكل ماش حيوان فاذا
لم نمش بطل عنا العلم الذي اكتسبناه بتوسط الماشي فلم يندرج انه
حيوان اولا يكون حيوانا والامر في نفسه باق وان قال قائل
ان هذا اليقين لا يزول وان زال الحد الاوسط لان قولنا كل
ماش حيوان معناه كل شيء موصوف بانه ماش وقتا ما
فهو حيوان دايما مادام ذاته الموضوعة للشيء موجودة فان
كل شيء موصوف بانه ماش فهو حيوان يقينا وان لم نمش
على ما علم في كتاب القياس فيكون للاصغر وجودية والاكبر ضرورية
لان حمل الحيوان على كل موصوف بانه ماش ولو وقتا ما
ضروري والنتيجة عن هذين ضرورية كما علم فالجواب عن هذا

انه هذا انما يفيد اليقين لرجوعه بالقوة الى قياس برهاني لولا ذلك
لم يفد اليقين وذلك لان الكبرى الضروري المأخوذة ضرورتها على
نحو ضرورة كتاب القياس لا على نحو ضرورة كتاب البرهان وهي
قولنا كل ماش بالضرورة حيوان لا حقيقتها انه كل شيء ماش فانه ان
فهو حيوان بالضرورة فلانا لما لم يكن يعرف بالعلة انه كل ماش فانه
ليس فهو حيوان او لم يكن يعرف بالعلة فان كان لم يعرف بالعلية
والكلية لم يكن اليقين يقينا حقيقيا على ما اوضحنا قبل وان كان عرف
فانما اكتسب اليقين بقياس العلة وهذا الشيء يكاد لتشكيك من الاعراض
الذاتية بالانسان من وجه وبالحيوان من وجه اخر على ما قيل في
الابواب المتقدمة فيكون انما صار هذا القول برهانيا لان الاوسط
فيه عرض ذاتي وهو الماشي ثم انه بتحقيق حال المقدمتين اذا عرفنا
باليقين يرجع بالمقدمتين في القوة الى مقدمتين كبراهما ضرورية
وذلك لان قولنا كل واحد حيوان وقتما ما فانه حيوان بالضرورة
في قوة قولنا كل ماش فانه حيوان ويمكن ان يمشي ويصح ان
يمشي فانه حيوان بالضرورة وقولنا كل انسان يمشي فانه في
قوة قولنا كل انسان يصح ان يمشي ومتى صدق ذلك صدق
هذا معه فاذا كان تلك الكبرى عرفت بالعلة حتى يصح
اليقين بها وكان قولنا كل ماش فانه يمشي فهو حيوان قولا

وكون لنا اخذ الكبرى في هذا الكتاب ضرورية على هذا الوجه بل على الكل ماش حيوان على ما علمناك في الفرق بين الضرورتين في الكتابين فالضرورة المذكورة في كتاب القياس كانت ص ص ض ص تم كلام م

بيقينا

يقينيا معلوما بالعلة فكان الاوسط عارضا ذاتيا للحدين باعتبارين
كان القياس برهانيا فكان كانك تقول كل انسان يمكن ان يمشي و
يصح ان يمشي وكل ما امكن ان يمشي وصح ان يمشي فهو حيوان فلما
كان القياس المذكور في قوة هذا القياس انتج بقينا وليس يغير
في ذلك ان لا يكون هو هذا القياس بعينه بالفعل فانه ليس اليقين
انما جاء من كونه بالفعل هكذا بل لو لم يكن الا كونه بالفعل هكذا لم يتحصل
يقين بل وقوع اليقين بسبب كونه بالقوة هكذا او لو لم يكن في قوة
ذلك استحال وقوع اليقين به وكانه قد كان يمكن ان ينتج صادقة نتائج م
عن مقدمات كاذبة كانه لم يكن صدقها هناك من جهة عين القياس
بل من جهة انها كانت بذاتها صادقة فكذلك قد يمكن ان ينتج
نتيجة ضرورية عن مقدمات غير ضرورية وكان النتيجة الصادقة
لم يكن صدقها هناك من جهة عين القياس بل من جهة انها كان بذاتها
صادقة ولم تغير تلك الحدود لتوجد صادق نتيجتها ولو
بالعرض لكن النتيجة الضرورية وههنا لا تكون ضرورية من جهة
اللزوم عن القياس بل من جهة انها بذاتها ضرورية وفي قوة الحدود
ان تقلب على نحو نتيجتها ضرورية وكان هناك قد يتشكك متى
احس بكذب المقدمات فلا يدري ان النتيجة فيها صادقة ا وكاذبة وان كانت صادقة م ا
في نفسها ما لم يعلم صدقها في نفسها بوجه اخر كذلك هناك يتشكك

فلا ندري هل النتيجة ضرورية ام غير ضرورية مالم يعلم ضرورتها من وجه
اخر يلوح مع تلك المقدمات وفي قوتها اولا يلوح عنها بل عن مقدمات
اخرى وكانه هناك لم يكن يمكن ان ينتج كاذبة غير مسوقة فلذلك ههنا
لم يكن انتاج غير ضرورية ونسبتها الى الاوسط ضروريتان والمقدمات
الفرضية وان كانت لا تنتج شيأ ضروريا فقد تنتج بالضرورة
وفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة فان كل قياس ينتج
بالضرورة وليس كل قياس ينتج ضروريا فاذا كان القول منتجا
بالضرورة وان لم ينتج ضروريا فانه لا يعرفنا فايدة بل لا يفيد فائدة
يتبعه فايدتان احدهما العلم بوجود شيء وان لم يكن يقينيا فانا
نجهل بسببه وفرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقيني كما انه فرق بين
ان يعرف ان كذا كذا وان لم يعرف لم كذا كذا وهذا وان لم يكن نظرا
برهانيا مطلقا فهو نافع من جهة ما في البرهان لان الشيء اذا ثبت
دخوله في الوجود لم يقصر البرهان عنه والثانية في الزام الخصم والمجاوب
عند ما سلم بتسليم المقدمة وهذا بعيد عن ماخذ البرهان لان البرهان
لا يتوقف على تسليم الخصم للمقدمة بل على تسليم الحق اياها وان
يكون ضرورية ولا يكفي ضرورية على النحو الماخوذ في البرهان الا ان
يكون محمولا انتاجها مع ضرورتها ذاتية على احد وجهي الذاتي فان
الضروريات الخاصة لكل جنس هي اما اجناسها وفصولها واما

اوليكشف كنه ماهيته م

شيء شيء

عوارضها

عوارضها الذاتية وما سوى ذلك فهي اما ضروريات غريبة و
اما غير ضروريات بل اعراض مطلقة ولا يعلم منها لماهية الشيء
البتة فاذا كان الاوسط للاصغر ذاتيا والاكبر للاوسط ذاتيا
لم يمكن ان ينتقل من علم الى علم بمقدمات خاصة مثل الهندسيات
بعضها مع بعض خاصة بالهندسة والعدديات والعدديات ولم يدخل في شيء
من العلوم بيان منقول او بيان غريب الا فيما يشركان فيه
وسنوضح هذا بعد فكذلك المقدمات مناسبة للنتيجة والله اعلم

اخر بل بين كل علم م

بالعدد م

فصل

في موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها
وافتراق مبادئها ومسائلها في حدودها المحمولة ونقول اولا في كل
من الصناعات وخصوصا النظرية مبادئ وموضوعات ومسائل
فالمبادئ المقدمات التي منها يبرهن تلك الصناعة ولا يبرهن
هي في تلك الصناعة اما لوضوحها واما لجلالة شأنها على ان يبرهن
فيها وانما يبرهن في علم فوقها واما لدنو شأنها على ان يبرهن في
ذلك العلم بل في علم دونه وهذا قليل والموضوعات هي الاشياء
التي انما يبحث عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية
لها والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع
اولانواعها او عوارضها وهي مشكوك فيها حالها فيبين حالها

فيتبرئ

في ذلك العلم والمبادئ منها البرهان والمسائل لها البرهان و

الموضوعات عليها البرهان وكان الغرض في ما علية البرهان الاعراض
الذاتية والذي لاجله ذلك هو الموضوع والذي منه المبادي ونقول
ان المبادي على وجهين اما مبادي خاصة بعلم علم مثل اعتقاد وجود
الحركة للعلم الطبيعي واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير
النهاية للعلم الرياضي واما مبادي عامة وهي على قسمين اما عامة
على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شئ اما ان يصدق عليه
الايجاب او السلب واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء
المساوية لشئ واحد متساوية فهذا مبدا اشترك فيه علم
الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحون وغير ذلك ثم
لا يتعذر علينا تقدير ما فان هذه الاشياء هي المساويات في الكيف
وذوو ها لاغير فان المساواة لايقع لغير ما هو كم او ذو كم
الا بالاشتراك الاسم والمبادي الخاصة التي موضوعاتها موضوع
الصناعة او انواع موضوعاتها او اجزاء موضوعاتها او عوارضها
الخاصة فهي المبادي الخاصة بالصناعة كانت محمولاتها خاصة
بالموضوع او غير خاصة به بل لجنسه مثل المساواة في مقدمات
الهندسة والعدد وان كانت استعمالها في الصناعة تخصصها بها
لان المساوي في الهندسة مساوي مقدار وفي العدد مساوي
عدد وكلاهما خاص بالصناعة والمتادة في مقدمات من العلم

الطبيعي

الطبيعي والخلق على ذلك الوجه بعينه فان المساواة ليس خاصا
بموضوع الهندسة ولا موضوع الحساب ولا المتادة ايضا
خاصة بموضوع العلم الطبيعي من جهة ما هو موضوع العلم الطبيعي
هو والاعتبار على الظن وكون ان كان شئ ما هو من الاعراض
الذاتية محمولا على موضوع العلم او نوع موضوعه او جزء موضوعه
في المبادي كانت المبادي خاصة كقولك كل عدد زوج منقسم
بمتساويين والمنقسم بمتساويين خاص بجنس موضوع الزوج
وان قلنا كل عدد ينقسم بمتساويين فهو زوج كان المحمول
خاصا بنفس الموضوع فاما اذا كان الموضوع في المبدا خارجا
عن موضوع الصناعة او اعم منه فهو مبدا غير خاص والمبادي
العامة تستعمل في العلوم على وجهين اما بالقوة واما بالفعل
واذا استعملت بالقوة لم يستعمل على انها مقدمة وجزء قياس
بل استعملت بقوتها فقط فقيل لم يكن كذا حقا فمقابله و
هو كذا حق ولا يقال ان كل شئ اما ان يصدق عليه السلب
او الايجاب لان هذا مشهور مستغن عنه الا عند تبكيت
المغالطين والمعاندين واذا استعملت بالفعل خصصت اما
في جزئها معا كقولنا في تخصيص هذا المبدا المذكور في علم الهندسة
كل مقدار اما مشارك واما مباين فقد خصصنا الشئ بالمقدار

وخصصنا الايجاب والسلب بالمشارك والمباين واما في الموضوع
فكنقلنا المقدمة العامة وهي قولنا كل الاشياء المساوية
لشيء واحد متساوية الى آخره كل المقادير المساوية لمقدار
واحد متساوية فخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول
بحاله وهذا على الاعتبار الذي مضى لنا آنفا ونقول ايضا ان
المبادي الخاصة لمسائل علم ما على قسمين اما ان يكون خاصة
بحسب ذلك العلم كله او بحسب مسئلة او مسائل ونقول انه قد
يكون للعلم موضوع موجود مثل العدد لعلم الحساب وقد يكون
غير موجود بل يكون في الحقيقة موضوعات كثيرة تشترك في شيء
يتحد به وذلك على وجوه فانها اما ان تشترك في جنس هو الشيء
المتحد به المتحد به اشتراك الخط والسطح والجسم في جنس تتحد به وهو
المقدار واما ان تشترك في مناسبة متصلة بينها اشتراك
النقطة والخط والسطح والجسم فان نسبة الاول منها الى الثاني
كنسبة الثاني الى الثالث والثالث الى الرابع واما ان تشترك
في غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب اعني الاركان
والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال المختلفة
هذه موضوعات للطب لاجزاء الموضوع الواحد فانها تشترك
في نسبتها الى الصحة وموضوعات العلم المختلفة في نسبتها الى

العادة

العادة واما ان يشترك في مبدا واحد مثل اشتراك
موضوعات علم الكلام فانها تشترك في نسبتها الى مبدا واحد
اما طاعة الشريعة او كونها الهية وايضا فان موضوع العلم اما
ان يكون قد اخذ على الاطلاق من جهة هويته وطبيعته غير مشروطة
فيها زيادة معنى ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل العدد
للحساب واما ان يكون قد اخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة
اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير ان يكون فصلا ينوعه
ثم طلبت عوارضه الذاتية التي تلحقه من تلك الجهة مثل النقطة
في عوارض الاكر المتحركة والمسئلة اما بسيطة حملية واما مركبة
شرطية والمركب يتبع البسيط فيما نورده فنقول كل مسئلة
بسيطة فهي منقسمة الى محمول وموضوع فليتأمل على ولاجهة
الموضوع فنقول ان الموضوع في المسئلة التي خاصة بعلم ما اما
ان يكون داخلا في جملة موضوعه او كائنا من جملة الاعراض الذاتية
له والداخل في جملة موضوعه اما ان نفس موضوعه سواء كان واحدا
الموضوع او كثيره الموضوع كقولنا هل الجسم بسيط الى ما لا نهاية
له وذلك في مسائل العلم الطبيعي واما نوع له كقولنا هل الهواء
المحبوس في الماء ينبعث الى فوق بالطبع اي لانضغاط القاسر
وهل العصب مبدأه الدماغ او القلب والكائنة في اعراضه فاما

من عرض ذاتي لموضوعه كقولنا هل كل حركة كذا مفادة بحركة كذا او
عرض ذاتي لانواع موضوعه كقولنا هل الاضافة الشمسية مستحثة
او عرض ذاتي لعرض ذاتي له كقولنا هل الزمان بعد التكون فاسد
الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم او عرض ذاتي للنوع
عرض له كقولنا هل ابطا الحركة تتخلل سكنة فان الابطاء من
عوارض بعض الحركات دون بعض فان بعض الحركات مستوية
السرعة لا تبطئ البتة ولنقصد الآن ناحية المحمول ونطلب
فيها الانية لا التي هي مجهولة اللمية ونطلب فيها اللمية دون
الانية لا يجوز ان يكون طبيعة جنس او فصل او شيئا مجتمعا منها
اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة فان المحمولات الذاتية التي
يوجد في حد الشيء يجب ان يكون بينة الوجود للشيء اذا تحقق الشيء
كما قد علمت وان كان يمكن في بعضها ان يبين بالحد الاوسط لكن
ليس كل بيان بحد اوسط فهو قياس فان الاوليات قد يمكن ان يبين بوجه
ما بحد اوسط مثلا انه يجعل الحد الاوسط حد المحمول او رسمه او يجعل
الاوسط لك للاصغر فيتوسط بين الموضوع والمحمول وليس ذلك
قياسا عند التحقيق فان القياس على التحقيق انما يكون قياسا
على الاثبات والابانة اذا كان على فتح الثبات ويكون قياسيا
على اللم اذا كان على فتح اللم وقد يجتمعان وقد يفترقان واما

فنقول ان المحمول في المسئلة على انها مجهول الانية هو

يوخذ

طلب

طلب ان هذا المحمول هل هو حد او جنس او فصل فهو ما يجوز ان يكون
معلوما بالان كفصل الشيء طبيعة ما وكونه جنسا ما او فصلا شيء ما
مختلفان فان الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما وهو من
جهة اخرى وبالقياس الى الانسان هو فصل جنسه فيشبه ان يكون
انما يشكل في مثل هذا انه هل هو جنس للانسان او ليس بجنس
او هل هو فصل له او ليس ولا يشكل انه هل هو للانسان
موجود من جهة ما هو هو فانه لا يمكن ان يكون جنسا او فصلا
اذا اعتبر الاعتبار العموم وقد بينا هذا على وجود امثال هذه
المحمولات المقومة الذاتية ببيان ما ليس سليم الفطرة كما ينبه
على المبادي الاولية وانه قد يبرهن على وجود بالشيء ما اذا
كان عرف بعوارضه ولم يتحقق جوهره فعرف مثلا من جهة
ما هو منسوب الى الشيء اوله فعل او انفعال ولم يكن عرف
ذاته مثل ما نطلب هل النفس جوهر او ليس بجوهر والجوهر جنس
النفس ولكن انما نطلب هذا اذا لم نكن بعد عرفنا النفس بذاتها ولكنا
عرفنا ها من جهة ما هي مبدأة الى البدن وكمال له ويصدر عنها
الافاعيل الحيوانية وبالجملة اذا عرفنا ها من جهة انها شيء
هو كمال كذا او مبدأ لكذا فقط فيكفي بعد ما عرفنا ذاتها ووضعناها
ثم طلبنا حمل جنسها عليها فاذا لم نكن وضعنا بالحقيقة ذاتها ثم

طلب حمل امر اخر عليها ذلك الامر جنس لذاتها لم يكن المحمول في طلبنا بالحقيقة
جنسا للموضوع في الحقيقة بل كان جنسا لشئ اخر مجهول يعرض له هذا
الذي يطلب المحمول له وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا يكون عندنا
من الموضوع والمطلوب بل عندنا منهما اسم فقط كما يطلب هل
الصورة جوهر ام لا فانا اذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر وعرفنا انه
الموجود لا في الموضوع وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع وعرفنا ايضا
ما الصورة فكانت الصورة كل هيئة لمادة لا يقوم بذاتها دونها
تلك المادة بل يقوم لها وكان الموضوع كل مادة متقومة الذات
او قابل متقوم دون الهيئة التي فيها وان لم يكن الهيئة ولا شئ
كخلف بدلها او كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوم ذلك
الامر الذي هو مادة او قابل عرفنا الصورة جوهر ولم يحتج الى وسط
ولكن اذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال اخذنا نحتج
ونقيس من غير حاجة الى القياس بل المطلوبات والمسائل اذا
اذا كانت موضوعاتها من الموضوع للصناعة كانت محمولاتها
من الاعراض الذاتية واجناس اعراضها وفصول اعراضها و
اعراض اعراضها وان كانت موضوعاتها من اعراضها الذاتية
جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه وفصوله
واعراضه واعراض اعراضه واجناس اعراض اخر وفصولها

ويجوز

ويجوز ايضا وقد يكون محمولات الصنف من الموضوعات عوارض ذاتية
للجنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد وعوارض ذاتية لما هو
شبيه جنس كالقوة والفعل في العلم الطبيعي فان القوة والفعل
من العوارض الخاصة بالوجود والمفادة اينما اذا استعملت في العلم
الطبيعي كانت من العوارض الخاصة بجنسه وانما لا يكون محمولة في
مسائل العلم الرياضي لان موضوعات العلم الرياضي اما غير متحركة
واما متشابهة الحركة لا مفادة فيها وان لم يتفق حركاتها من كل جهة
واما موضوعات العلم الطبيعي فمتهيأة للتغير بين الاضداد فاما اذا
كان المطلوب هو اللمية دون الانية فيصلح التجعيل مقدم ما حدا او
يتبين به مقدم اخر اذا كان الاوسط علة لوجود الاكبر اذ يكون
الاكبر اولا للاوسط وبسببه يكون للاصغر كالمدرك فانه اولا للناطق
والحساس ثم للانسان واقول ان كل ما لم يصلح لان يكون محمولا في
المسائل البرهانية البتة فلا يصلح لان يكون محمولا في المقدمات البرهانية
سواء كان مبادي خاصة او مبادي عامة الا الاجناس والفصول
وما يشبهها فانه يجوز ان يكون محمولة على انواعها في المقدمات فانه
يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاوسط او فصلا والاوسط عرضا ذاتيا
للاصغر فيكون كما العرض يجوز ان يتبين فيطلب فلك يجوز ان يتبين فيطلب
جنسه او فصله وايضا يجوز ان يكون الاوسط جنسا للاصغر او فصلا

والاكبر عرض ذاتيا للاوسط فمن هذه الجهة يدخل الاجناس والفصول
في جملة المحمولات واذا كان يمكن ان يكون وجود العرض الذاتي للفصل
الشيء او الجنس اوضح منه للشيء جاز ان يتوسط الفصل او الجنس
وكذلك لما كان يمكن ان يكون نوع العرض اعرف للشيء او الفصول
بالعرض اعرف للشيء جاز ان يتوسط هذا الاعرف واما ان يكون الاكبر
متقدما للاصغر فليس يقع الا على الوجه المحدود فان للطب طالب
وقال لما كان مرجع الجنس الى الاكثر على النوع فكيف يعرف وجود
النوع في الاصغر ولا يعرف وجود جنسه فالجواب عن ذلك ان الجنس
كما علمت ليس حاله كحال الخط على النوع وجها من وجوه الحمل البتة
بل حامل الخط معناه بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يراع البتة النسبة
بينهما في هذا الحال اكثر ما يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال
ولا يلتفت الذهن الى الجنس فيجوز ان يخطر النوع بالبال محمولا على
ولا يخطر الجنس ولا حامله بالفعل بالبال فلا يحمل لكنه اذا خطر
مع النوع بالبال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع وان فرض ذلك
النوع وصدوه لم يلتفت الا حمل النوع عليه لم يخطر الجنس بالبال
البتة وذلك اولى فان الخطر اياه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس
بالبال فكيف اذا لم يخطر البتة

فصل في اختلاف العلوم

واشتراكها بقول مفصل فنقول ان اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب

موضوعاتها

موضوعاتها وذلك السبب اما اختلاف الموضوعات واما اختلاف
موضوع واحد ولنفصل اقسام الوجه الاول ونقول ان اختلاف
موضوعات العلوم اما على الاطلاق من غير مداخلة مثل اختلاف
موضوعي الحساب والهندسة فليس شيء من موضوع هذا في
موضوع ذلك واما مع مداخلة مثل ان يكون احد الموضوعين اعم كالجنس
والآخر اخص كالنوع او الاعراض الخاصة بالنوع واما ان يكون
في الموضوعين جميعا شيء مشترك وشيء مباين مثل علم الطب و
علم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى نفس الانسان من جهة
ما الانسان حيوان ثم يختص الطب بالنظر في جسد الانسان
واعضائه ويختص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة و
قواها العملية واما القسم الاول من هذين النوعين فاما ان
يكون العام فيه عموما للخاص عموم الجنس او عموم اللوازم مثل
عموم الواحد والموجود ولنؤخر الآن هذا القسم واما الذي
عموما فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المخلوطات على انها
من المجسمات والمجسمات على انها من المقادير واما الذي عمومه كالجنس
لعارض النوع فمثل موضوع العلم الطبيعي وموضوع الموسيقى
فان موضوع الموسيقى عارض للنوع من موضوع العلم الطبيعي

القسم الاول

وهذا القسم نفسه على قسمين قسم يجعل الاخص من جملة الاعم وفي
علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الاعم وقسم يفرد الاخص
من الاعم ولا يجعل النظر فيه جزءا من النظر في الاعم ولكن يجعل
علما تحته والسبب في هذا الانقسام ان الاخص اما ان يكون انما صار
اخص بسبب فصول ذاتيه ثم طلبت عوارضه الذاتيه من جهة ما صار
نوعا فلا يختص النظر في شيء فيه دون شيء وحال دون حال
بل يتناول جميعه مطلقا وذلك مثل المحدودات للهندسة فيكون
العلم بالموضوع الاخص جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع الاعم
واما ان يكون النظر في الاخص وان كان قد صار اخص بفصل مقوم
ليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته
مطلقا بل من جهة بعض عوارض يتبع ذلك الفصل ولواحقه مثل
نظر الطبيب في بدن الانسان فان ذلك من جهة ما يصح ويمرض
فقط وهذا يفرد العلم الاخص عن العلم بالاعم ويجعله علما تحته
كما ان الطب ليس جزءا من العلم الطبيعي بل علم موضوع تحته واما موضوعه
ان يكون الشيء الذي صار به اخص ليس يجعله نوعا بل يفرده صنفا
ويعارض فيه وينظر فيه من جهة ما صار به اخص وصنفا ليبحث
عن اي عوارض ذاتي يلزمه وهذا ايضا يفرد العلم عن العلم الاعم ويجعله
علما تحته وبالجملة فان اقسام الموضوعات الخمسة التي العلم

ليس جزءا من العلم بالموضوع الاعم بل هو علم تحت ذلك العلم
اربعة احدها ان يكون الشيء الذي به صار اخص عرض من الاعراض
الذاتيه ويجعله معينا فينظر في اللواحق التي يلحق الموضوع
المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي
هو تحت العلم الطبيعي فان الطبيب ينظر في بدن الانسان وجزء
من العلم الطبيعي ينظر اليه ايضا في بدن الانسان لكن الجزء من العلم
الطبيعي الذي ينظر في بدن الانسان ينظر فيه على الاطلاق ويبحث
عن عوارضها الذاتيه على الاطلاق التي يعرض لها من حيث هو انسان
لا من حيث شرط يقترن به واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح
ويمرض فقط ويبحث عن عوارضه التي من هذه الجهة والقسم
الثاني ان يكون الشيء الذي به صار اخص من الاعم عارضا غريبا
ليس ذاتيا ولكن مع هيئة في ذات الموضوع لا نسبته مجردة
وفي اخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا او
نظر في العوارض الذاتيه التي يعرض له من جهة ما اقترن ذلك
الغريب به مثل النظر في الاكر المتحركة تحت النظر في المجسمات
او الهندسة والقسم الثالث ان يكون الشيء الذي به صار اخص
من الاعم عارضا غريبا وليس هيئة في ذاته ولكن نسبته مجردة وفي
اخذ الاخص مع تلك النسبة شيئا واحدا او نظر في العوارض الذاتيه

التي يعرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر فانه
ماخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيتبع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها
الذاتية وهي تلك ليست من الهندسة بل تحت الهندسة وهذه
الاقسام الثلثة تشترك في ان الشيء المقرون به العارض الموصوف
هو جملة طبيعة الموضوع للعلم الاعلى من العلمين فنحمل موضوع
الاعلى عليه والقسم الرابع لا يكون الا خص يحمل عليه الاعم
بل هو عارض لشيء من انواعه كالنغم اذا قيست الى موضوع العلم
الطبيعي فانها من جملة عوارض يعرض لبعض انواع موضوع العلم
الطبيعي ومع ذلك فقد اخذت النغم في علم الموسيقى من حيث
قد اقترن به امر غريب منها ومن جنسها وهو العدد فيطلب لواحقها
من جهة ما اقترن ذلك القريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق
والاختلاف المطلوبين في النغم فيجب ان يوضع لا تحت العلم الذي
من جملة موضوعه بل تحت العلم الذي منه ما اقترن به وذلك مثل
وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب وانما قلنا لا من جهة ذاتها
لان النظر في النغمة من جهة ذاتها نظر في عوارض موضوع العلم
الاعم او عوارض انواعه وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم تحته
والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله اعني القسم الذي جعلنا
مثاله الاكر المتحرك ان ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في العارض

المقرون

المقرون به بل تحت العلم الذي ينظر في العام لموضوعه اذ علم الاكر
المتحرك ليس تحت الطبيعيات بل تحت الهندسة واما هذا فهو موضوع
تحت العلم الناظر في العارض المقرون به لان الموسيقى ليس تحت
الطبيعي بل تحت الحساب واما الذي عممه عموم الموجود والواحد
فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء الذي تحت جزءا من علم لانها ليست
ذاتية له على احد وجهي الذاتي فلا العام يوجد في حد الخاص ولا
بالعكس بل يجب ان يكون العلوم الجزئية ليست اجزاء منه ولان
الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات فيجب ان يكون سائر العلوم
تحت العلم الناظر فيهما ولانه لا موضوع اعم منهما فلا يجوز ان يكون
العلم الناظر فيهما تحت علم اخر ولان ما ليس مبدا الوجود لبعض
الموجودات دون بعض بل هو مبدا لجميع الموجود المعلوم فلا
يجوز ان يكون النظر فيه في علم من العلوم الجزئية ولا يجوز ان يكون بعض موضوعا
لعلم جزوي لانه يقتضي نسبة الكل موجود ولا هو موضوع العلم
الكلي العام لانه ليس امرا كليا عاما فيجب ان يكون العلم به جزءا من هذا
العلم ولانا قد وضعنا ان مبادي العلوم ما ليس ببين بنفسه
فيجب ان يبين في علم اخر اما جزئي مثلا او اعم منه فينتهي لا محالة
~~الى علم اعم العلوم فيجب ان يكون في علم اخر اما جزئي مثلا او اعم منه~~
فينتهي لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادي سائر العلوم تصح

واذ هو

في هذا العلم فلذلك يكون كان جميع العلوم يبرهن على قضايا نظرية
متصلة مثلا انه اذا كانت الدايرة موجودة فالمثلث الخلافي
كذا والمثلث الخلافي موجود فاذا صير الى الفلسفة الاولى
تبين وجود المقدم فيبرهن لزم المقدم كالدايرة مثلا موجود
فحيث يتم برهان ان ما يتلوه موجود فكان حكما من الجزئية لم
يبرهن على غير شرطي والصناعات المشتركة في موضوع هذا
العلم ثلثة الفلسفة الاولى والجدل والسوفسطائية والفلسفة
الاولى يفارق الجدل والسوفسطائية في الموضوع وفي سبب النظر
وفي غاية النظر اما في الموضوع فلان الفلسفة الاولى انما ينظر
في العوارض الذاتية للموجود والواحد ومباديها ولا ينظر في
العوارض الذاتية لموضوعات علم من العلوم الجزئية والجدل
والسوفسطائية ينظران في عوارض كل موضوع كان ذاتيا
او غير ذاتي فلا يقتصر ولا واحد منهما على عوارض الواحد و
الموجود فالفلسفة الاولى اعم من العلوم الجزئية لعموم موضوعه
وهما اعم نظرا من العلوم الجزئية لانهما يتكلمان على كل موضوع
كلما كان مستقيما او معوجا بالكل بحسب صناعته وقد يفارقها
من جهة المبدا لان الفلسفة الاولى انما ياخذ مباديها من
المقدمات البرهانية اليقينية واما الجدل فمبداه من المقدمات

ليس م

الذائعة المشهورة في الحقيقة واما السوفسطائية فمبداه من المقدمات
الشبيهة بالذائعة واليقينية من غير ان يكون كذلك في الحقيقة وقد يفارقها
من جهة الغاية لان الغاية في الفلسفة الاولى اصابة الحق اليقين
بحسب مقدور الانسان وغاية الجدل الارتياض في الانتباب و
المشهورات ترددا الى البرهان ونفعا للمدينة وربما كانت غايتها الغلبة
بالعدل وذلك العدل ربما كان بحسب المعاطاة وربما كان بحسب النفع و
الذي بحسب المعاطاة فانه يكون الالزام واجبا مما يسلم وان لم يكن الالزام
حقا ولا صوابا واما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان بالضد
المحمود وغاية السوفسطائية التراءي بالحكمة والتمهر بالباطل
واعلم ان اختلاف العلوم المتفقة في موضوع واحد يكون على وجهين
فانه اما ان يكون احد العلمين ينظر في الموضوع على الاطلاق والاخر
في الموضوع من جهة ما مثل ما ان الانسان قد ينظر فيه جراح من
العلم الطبيعي على الاطلاق وقد ينظر فيه الطب وهو علم تحت
العلم الطبيعي ولكن لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه من جهة انه
يصح ويمرض واما ان يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة
دون الجهة التي ينظر فيها الاخر فمنها مثل ان جسم العالم او جسم الفلك
ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع
للعلم الطبيعي بشرط وذلك الشرط هو ان يبحث مبدا حركة وسكون

بالذات وينظر فيه المنجم بشرط وهو من جهة ازليه كما فانها واتشتركا
في البحث عن كرية ذلك الجسم فهذا يجعل نظره من جهة ما هو كم وله
احوال يلحق الكم وذلك يجعل نظره من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة
هي مبدا حركته وسكونه على هيئة ولا يجوز ان يكون هيئة التي يكون
عليها السكون المقابل للفساد والاستحالة هيئة مختلفة
في اجزائه فيكون في بعضه زاوية ولا يكون في بعضه زاوية لان
القوة الواحدة في مادة واحدة يفعل صورا متشابهة واما المهندس
فيقول ان الفلك كرة لانه يناظر كذا والخطوط الخارجة اليه يجب
كذا فيكون الطبيعي انما ينظر من جهة القوة التي فيه والمهندس من جهة
الكم الذي يتفق في بعض المسائل ان يشتغل الى الموضوع واحد
وفي الاكثر يختلفان ونقول ان رؤس العلوم المشتركة اما ان
يشترك في المبادي واما ان يشترك في الموضوعات واما في المسائل
والمشتركة في المبادي فليست نافعة بها المشتركة في المبادي
العامة لكل علم بل المشتركة في المبادي التي هي علوم مثل العلوم
الرياضية المشتركة في الاشياء الموجودة لشيء واحد متواطئة
وتلك الشركة اما ان يكون على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد
في المبدا الذي ذكرناه واما ان يكون المبدا الواحد منها اولا والثاني
بعده مثل الهندسة وعلم المناظر بل الحساب وعلم الموسيقى يشتركان

في

في هذا المبدا الكلي الهندسة اعم موضوعا من علم المناظر فلذلك يكون لهذا
المبدا اولا وبعده للمناظر ولذلك حال الحساب من الموسيقى واما ان
يكون ما هو مبدا في علم مسئلة في علم اخر وهذا على وجهين اما ان يكون
العلمان مختلفي الموضوع بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم اعلى
ويوخذ مبدا في علم اسفل وهذا يكون مبدا حقيقيا او يتبين شيء
في علم اسفل وهذا يوخذ مبدا للعلم الاعلى وهذا يكون مبدا بالقياس الينا
واما ان يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص بل يماثل
الحساب والهندسة فيجعل مسائل احدهما مبادي لمسائل الاخر فان
كثيرا من مبادي المقالة العاشرة من كتاب اقليدس استقصات عددية
قد تبرهن عليها قبل في المقالة العددية وهذا لا يكون اذا لم يكن بين
العلمين شركة في موضوع او جنس موضوع واما الشركة في المسائل
فهي ان يكون المطلوب فيهما جميعا محمولا على موضوع واحد والا فلا شركة
وهذا ايضا لا يكون الا مع اشتراك العلمين في الموضوع فاذن الشركة
الاولية الاصلية التي للعلوم هي على موجب القسم الثالث وهو
ان الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة وهي ثلثة اما ان
يكون احد الموضوعين اعم والاخر اخص كالطب والعلم الطبيعي والهندسة
والمخروطات وسايرما شبه ذلك واما ان يكون لكل واحد من موضوعي
علمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الاخر كالطب والاخلاق

واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن اخذنا باعتبارين مختلفين
فصار باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا لذاك كالجسم
السماوي والعالم موضوع لعلم الهيئة وللعلم الطبيعي واذ تكلمنا
في مشاركة العلوم في الموضوعات والمبادي والمسائل فيجب
ان نتكلم في نقل البرهان **فصل** في نقل البرهان من علم الى
علم وتناوله للجزئيات تحت الكليات وكل تناول الحد نقل البرهان
يقع على وجهين يتفق احدهما على ان يكون شيء ما مأخوذا مقدمة
في علم ويكون برهانه في علم اخر فيسلم في هذا العلم وينقل برهانه
الى ذلك العلم اي يحال به على العلم ويقع على وجه اخر وهو ان يكون
شيء ما مأخوذا في علم على انه مطلوب ثم يبرهن عليه ببرهان هو
الاوسط من علم اخر فيكون اجزاء القياس وهي الحدود صالحة
للوقوع في العلمين كما برهن على زوايا محفوظ البعد في علم المناظر
بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية
محضة لكان البرهان عليها ذلك وكذلك البراهين التي تقوم على الاعداد
التي في علم التأليف وان كان الداعي الى هذا الاشتراك من نقل الامم
بل ضرورة ما على ما سنبينه بعد ونحن ونفتي ههنا بنقل البرهان
ما كان على سبيل القسم الثاني وذلك لا يمكن الا ان يكون احد العلمين
تحت الاخر وبالجملة كيف لا يشتركان في الموضوع حتى يشتركا في آثاره اما

على الاطلاق واما بوجه ما وهذا الوجه هو ان يكون احدهما تحت الآخر
فحينئذ يجوز ان ينتقل البرهان من العام الى الخاص فيكفي العام بعطي العلة
للخاص على ما سنوضحه بعد واما اذا اشتركا في الموضوع على الوجوه
الاخر فلم يتفق في القياس فانه اذا كان الحد الاوسط جنسا
للاصغر او فصلا مقوما او شيئا من هذه المقومات والاكبر عارضا
لذلك الجنس او ذلك المقوم هو الماخذ الاول في اخذ البرهانيات
او كان الاوسط عارضا ذاتيا للاصغر والاكبر عارضا ذاتيا
اخر او جنسا عارضا او فصلا او شيئا مقوما وهو الماخذ الثاني
من البرهانيات ليس غير هما على ما اوضحنا كان نحو النظر في العلمين
واحدا وان لم يكن هكذا لم يكن القياس برهانيا في كلاهما جميعا بل
عساه ان يكون برهانيا في احدهما غير برهاني في الاخر او غير في كلاهما
غير برهاني اذ بينا ان البرهان لا يخرج عن احد هذين الماخذين و
اتبعنا القول فيه ثم من الحق ان يتفق في احد الماخذين علمان
متباينان الموضوع او متباينا نحو النظر في الموضوع ولهذا السبب
ليس للمهندس ان يبرهن هل الاضداد لها علم واحد او لا فان الاضداد
ليس من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض الذاتية له او لجنسه
واذا كان الامر على ما حققناه فحينئذ يعلم انه انما ينقل البرهان
من علم اعلى الى علم تحته كالبراهين الهندسية يستعمل في المناظر

والعددية يستعمل في التاليف ويجب ان لا يتفق تحت علمين متباينين
في الموضوعات والاعراض وان لا يكون شيء من العلوم
ينظر في الاعراض الغريبة ولا في الاعراض التي يعرض للشيء لا بما هو
مثل الحسن والقبح اذا استعملا في الشكل والخط والمقابلة اذا اردت
بذلك المستدير والمستقيم فان امثال هذه وان كان قد يؤخذ بوجه ما في
موضوعات الهندسة فليست تعرض لها بما هي هي بل في عوارض
خارجة قد يعرض لاشياء غير الجنس الذي يختص بموضوعات الهندسة
هذا وقد قيل في التعليم الاول لما كان يجب ان يكون مقدمات البرهان
كلية حتى يكون يقينيه لا تتغير تغير الامور الشخصية ووجب ان يكون
نتايجها كذلك كلية ودائمة وجب ان لا يكون برهان على الاشياء الجزئية
الفاسدة بل على احوالها قياس ما يدل على ان الامر هكذا فقط فانه
لا يكون يدل على انه يجب ان لا يتغير ولا ابدا بها علم الا العلم الذي يطلق
العرض واما اليقين فانما يكون بالحكم الكلي الذي يعم الشخصي وغيره
ثم عرض واتفق ان دخل هذا الشخص تحت ذلك الحكم دخولا لا يقتضيه
نفس ذلك الحكم ولا الشخص يقتضي دوامه تحته فليس احدهما
يقتضي دوام النسبة مع الاخر فاذن النسبة بينهما عارضة وقتا ما
والعلم اذن بالجزئي اعني بالشخص علم بالعرض ولذلك اذا زال عن الحس
وقع فيه شك ولو في الذاتيات مثل انه هل هذا زيد حيوان فانه

ان مات او فسد لم يكن حيوانا وقيل في التعليم الاول ايضا انه اذا
فرض على الفاسد برهان كانت احدى المقدمتين غير كلية وهي
الصغرى وفاسدة اما فاسدة فلان المقدمات لو كانت ذاتية
لكانت النتيجة دايمة فكان دايما يوصف الشخص الفاسد هو بالا
ولو بعد فساده وهذا محال واما غير كلية فان الكلي يبقى وهذا
الشخص قد فسد فكيف يمكن ان يحكم عليه بالكلية واما يبقى
الكلي محمولا ايانما ووقتا ما ومحال ان يكون برهان وليست المقدمتان
كليتين ودايمتين فاذن لا برهان على الفاسد ولا قياس ايضا كليا بل
قياسات في وقت وسنين بعد سنين كل احد فلا يمكن ان يكون سبيل برهان
او تمام برهان او نتيجة او يكون برهانا متغيرا منقلبا ويكون
الاجزاء التي للحد مشتركة بين البرهان والحد واذ لا برهان عليها فلا حد
لها ثم الفاسدات انما يفارق كل واحد منها اما شيئا خارجا عن
نوعه او شيئا في نوعه فاما مفارقته لما هو خارج عن نوعه فيجوز
ان يكون بالمحمولات الذاتية ولكن لا يكون ذلك بما هو هذا الشخص
بل بما له طبيعة النوع واما الاشياء التي في نوعه فانما يفارقها بامور
غير ذاتية بل الخواص او عرضية ويمكن ان يكون مشاركة في نوعه
بالقوة بلا نهاية وله مع كل واحد منها فصل اخر عرضي لا ذاتي
فان الاشياء التي تحت النوع الواحد متفقة كلها في الذاتيات فاذن

لا يجوز ان يحد الشخص الفاسد والشخص المشارك في نوعه الاقرب
حد اكيفما اتفق بما هو شخص اصلا لانه ان ميز بقول كان ذلك القول
مركبا من ذاتيات ومن عرضيات غير محدودة واما
القول المركب من الذاتيات الذي يفرق الا من اشخاص نوعه بل من سائر
الانواع فليس له لانه هذا الشخص بل لان له طبيعة النوع فالحد
للشخص الفاسد انما هو بالعرض مثل البرهان ولقايل ان يقول انكم قد
اشترطتم في مقدمات البرهان ان تكون كلية لاستحالة ونحن قد علمنا
ان من مقدمات البراهين ما هي جزئية وذلك اذا كان المطلوب جزئية
والبرهان الجزئي وان لم يكن في شرف البرهان الكلي فانه برهان يعطي
اليقين والعلة كان البرهان الكلي وان لم يكن في شرف البرهان
الموجب فانه برهان يعطي اليقين والعلة في كثير من الاوقات
فيكون الجواب ان الكلي يقع على وجهين فيقع على كل ما يقابل الشخص المخصوص
ويراد به ان الحكم فيه على كل سواء كان على كله او بعضه او مهملا بعد
ان يكون الموضوع كليا ويقع على كل ما يقابل الجزئي والمهمل ويراد به
ان الحكم على موضوع كلي او على غيره والمقدمة الجزئية غير الشخصية
فان موضوعها كلي والبعض الذي يختص بالحكم فيها فان لم يكن
معينا فانه في الاكثر طبيعة كلية كقولنا بعض الحيوان ناطق
فاذن الوجه الذي اشترطناه في هذا الموضع يدخل فيه المقدمة الجزئية

والايرض

والبرهان الشخصية وقيل في التعليم الاول ولان الاشياء الواجبة
الوقوع المتكررة بالعدد قد يبرهن عليه ويحد مثل كسوف القمر
فحد بسبب الشيء شاكل انه كيف وقع لها مع فساد البرهان وحده
فالجواب ان كسوف القمر على الاطلاق لنوع ما بذاته مقول على كسوفات
قمرية جزئية فاسدة وذلك النوع طبيعة معقولة كلية فالبرهان
والحد لتلك الطبيعة النوعية دايمة يقينية ولتلك الكسوف ذاتية وهي
في وقت ما فانه وان اتفق لا يكون الا واحد فليس نفس تصور كسوف
قمر ما في وقت حاله وصفته كذا فيمنع عن ان يتفق على كثيرين حتى يكون
في وقت ما بتلك الصفة كسوفات كل شخصية او قمرية كما ليس
تصور معنى الشمس والقمر يمنع ان يتفق على كثيرين وعلى ما سلف هناك
شرحه فاذن انما صار الكسوف الواقع في وقت كذا غير كثير لا
لان معناه اذا تصور منع ان يقع فيه شركة بل اتفق لفقدان امور
اخر من خارج ولاستحالتها اذ ليست الشمس الا واحدة والقمر الا
واحدا والعالم الا واحدا وعرض للكسوف ما عرض للقمر فيه على ما
مضى الكلام فيه واما كسوف ما معين مشار اليه في وقت ما معين
فانما تناوله البرهان بالعرض كما تناول سائر الفاسدات وليس يقوم
البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف ما على الاطلاق بل من جهة ما هو
فيه كل كسوف عددي كان وتكرار او جوز الوهم وجوده معه وقابل

ان يقول للحاجة الا كون مقدمات البرهان كلية لا يتبين الا ببيان
ان الفاسقة لا يفيد به يقين فكيف صار القوم يثبتون الفاسد
لا برهان عليه ولا يثبتونه الا لان مقدمات البرهان كلية فالجواب
ان الغرض ليس ذلك ولكن معنى القول هو انه لما كان الحكم اذا افاد
مقولا على الموضوع وليس دايما في كل واحد منه حتى لم يكن كليا كسبب
الكلي في البرهان اعرض الحكم للشك والانتقاض اذ كان يتغير في
البعض من الاعداد والمتغير لا يقين به اذا افاد مطلقا فكل حال
الجزئي المتغير اذا كان الحكم مقولا على الموضوع وليس دايما في كل
وقت لم يعرض الشك والانتقاض اذ كان يتغير في البعض
غير الازمنة والمتغير لا يقين به فكانه يقول ان السبب الذي اوقع
في الامور العامة حاجة الى تكميل المقدمات البراهين عليها كلية
والامن اليقين موجود بعينه في الحكم على الشخصيات وذلك
هو التغير وعدم الدوام فيكفي الكلي مورد اليقين على العلة
للان يكون نفس مقدمة بيان فصل في تحقيق مناسبة
المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها وكيف يكفي اختلاف العلم
في اعطاء اللم والان وقيل في التعليم الاول انه يجب لا ينتقصر
في اقامة البرهان على تكميل المقدمات صادقة فقط ولا على ان
يكفي مع ذلك اولية غير ذات اوساط فقط ولا على تكميل مع

على

يجب تكميل مع ذلك اولية غير ذات اوساط

ذلك

ذلك معقولة على الكل فقط لكن يجب مع ذلك كلها لتكفي مناسبة على
ما اشرنا اليه مرارا كثيرة فيكاد لا يكفي القياس الذي اورده بروسن
على تربيع الدايرة ما خوذا من مقدمات صادقة بينة بنفسها
معقولة على الكل الا انه كلام ليس ببرهاني هندسي لان مقدماته غير
مناسبة فبيانه كما علمت بالعرض في هذا التربيع ليس بين لان

والغرض

دايرة مساوية لكل مستقيم الخطوط كيف كان عدد اضلاعه
فانه يمكن ان يحل الى مثلثات مثلثا ثم يمكن ان يفرض لكل مثلثة مربع مساو

يحلل

لها وبجملتها ايضا مربع واحد مساو فيكفي ذلك المربع مساويا للدايرة
فيكفي ضلع ذلك المربع جذر الدايرة فبين بروسن غرضه ذلك
بان قال ان الدايرة اكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا
هو فيها واصغر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هي فيه
فيكفي مساوية لكل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو اكبر من كل
مستقيم الخطوط يقع فيها واصغر من كل مستقيم الخطوط يقع خارجا
عنها فقد وجد ايضا شكل مستقيم الخطوط مساو للدايرة وقيل
في التعليم الاول قول مجمل وهو ان هذا الكلام بيان غير خاص بطريقة
الهندسة بل هو عام مشترك فيه ويوجد لاشيا اخرى ويطابقها
وليست تلك الاشيا متناسبة الجنس او مشتركة في الموضوع او
جنس الموضوع وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس لا على الشرط

البرهانية لان السبب فيه انه اخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير لانه وضع
في قوة كلامه ان الاشياء التي هي اعظم من اشياء واحدة بعينها كالاشكال
التي في الدايرة واصغر من اشياء واحدة بعينها كالاشكال المحيط بها
متساوية اي كالدايرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط المذكور قال
وهذه المقدمة غير خاصة بالاشكال بل بالاعداد وبالازمنة وغير
ذلك فلذلك صار البرهان غير مناسب واظن ان هذه المقدمة المستعملة
في هذا القياس وان كانت غير خاصة بالمقادير فهي خاصة بجنس
المقادير اعني الكم والمقدمات التي من هذا الجنس مستعملة في العلوم مثل
ان الكل اعظم من الجزء وان كل كم اما مساو واما ازيد واما انقص فان
هذين اولا الكم ثم للمقادير والعدد واذا اريد ان يجعلا خاصتين
باحد الموضوعين قيل في المقادير ان الكل اعظم من الجزء وقيل في الاعداد
ان الكل اكثر من الجزء وايضا قيل في المقادير ان كل مقدار اما مساو
لمقدار اخر او ازيد او انقص وفي الاعداد كل عدد اما مساو
لعدد اخر او اما ازيد واما انقص ومن هذا الجنس ما يقال تارة ان
المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية وتارة ان الاعداد المتساوية
لعدد واحد متساوية وما اشبه ذلك وجميع هذه على نحو ما ذكره
هذا المتاول وبالجملة فليس انما يستعمل في العلوم الجزئية من المبادي
مبادي خاصة بالمحمولات بموضوعاته بل والخواص باجناسها ايضا التي

يشترك فيها ولكن ينتقل من العموم الى الخصوص بما قد اشير اليه
وهذا يمكن ايضا ان يحمل هذه المقدمة فيقال ان الاشكال والمقادير
ذوات الاشكال التي هي اصغر من اشكال باعيانها واكبر من اشكال
باعيانها فهي متساوية فيصير حينئذ مبدا املا ما فان لم يصر هذا مبدا
فلا واحد من تلك المبادي الاخر يصير مبدا لكن الوجه الذي عندي
في هذا الموضع هذه المقدمة انما تنتفع اذا اخذت هكذا ان الدايرة واسطة
بين اشكال بلا نهاية في القوة داخلة فيها واشكال بلا نهاية في القوة
محيطة بها واعني بالواسطة ما هو اكبر من كل هذه واصغر من كل تلك باعيانها
وههنا شكل مستقيم الخطوط لا محالة وهو اكبر من جميع الداخلة و
اصغر من جميع الخارجة فالدايرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط
متساويان فانه قد فرضت الاشكال اشكالا باعيانها ولم تفرض
غير متناهية لم يجز ان يكون بين المتوسطان بل هما متساويان الا ان يوضع
تلك الاشكال على ترتيب متصل وهذا لا يمكن في الاشكال لان كل شكل
تفرضه اصغر من الدايرة فهناك شكل اخر اما اكبر منه واصغر من
الدايرة بل كيتاجع لئلا يقع هذه الداخلة والخارجة اشكالا باعيانها
بغير نهاية فيكون حينئذ قد اخل بشرط من شرطي احدهما في البرهان والاخر
في المطالبة في البرهان فلانه تكلم على امور بالقوة وجعل منها
المقدمات وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير والاشكال

ولا خر العوارض الذاتيه لجنس الكم بل اعم من جميع ذلك لانه من العوارض
الذاتيه بالموجود وانما ينقل من العلم الاعلى الناظر بالموجود المطلق
بما هو موجود وما يعرض له بذاته من جهة ما هو موجود الى العلوم
الناظرة في اشياء تحت الموجود اذا كانت تلك الاشياء من شانها
ان تكون بالقوة وبالفعل كالامور القابلة للتغير والحركة واما الصورة
المفارقة فانما توصف بمجردة عن المواد ومشار اليها في الوهم و
بالفعل على انها امور موجودة واما الخلل في المطلوب بهذا
بعينه لان ذلك المضلع المتوسط ليس مشارا اليه بالفعل انما هو مشار
اليه على انه موجود بالقوة فهذا امور ما بالقوة مجهولة والبيان
الذي بين لنا مضلعا مثل هذا ليس يكون ابدا هندسيا بل اما جدليا
واما منطقيا اي من العوارض الغريبة وانا اظن انه بهذا السبب
صار هذا القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا للهندسة بل خارجيا ومثل
في التعليم الاول يجب ان يكون الحد الاوسط من العوارض الذاتية
والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان متناسبا ويكون انما قام
البرهان على الشيء من جهة ما هو هو مثلا لو اردنا ان نبين ان
ثلث زوايا المثلث مساوية لقائمتين فيجب ان ناخذ الحد الاوسط
من الامور الذاتية للمثلث او لجنس المثلث وبالجملة للموضوع
الذي المثلث من عوارضه الذاتية فان جاء حد الاوسط من جنس اخر

فيجب

فيجب ان يكون من جنس اعلى وينتقل عنه الى المباحثة كما بينا من حال الهندسة
والمناظر والحساب والموسيقى ويكون السبب في ذلك هو المشاركة
في الموضوع بوجه ما على ما قيل من قبل فيكون حينئذ العلم الاسفل يعطي
برهان ان والعلم الاعلى يعطي برهان لم وذلك لان المقدمات
يكون في العلم الاسفل ماخوذة مسلمة على سبيل موضوعات او
مصادرات غير معلومة العلل ومعلوم لنا نتايجها لا يكون على
المتيقنة يقينية ما لم يحصل اليقين بمبادئها وانما يحصل اليقين
بمبادئها في العلم الاعلى اذا كان الاوسط انما هو بالذات في
العلم الاعلى فهناك تتظفر بالعلل والاسباب الذاتية فان نقل
احد ذلك البرهان من العلم الاعلى الى العلم الاسفل فقد ادخل في
العلم الاسفل ما ليس منه وقد ظن قوم الزام ذلك في العلم الاعلى
يعطي اللم في المسئلة بعينها الذي يعطيه العلم الاسفل فيها الان
وهذا غير سديد لانه على هذا التاويل يجب ان يحصل المسئلة فيها
واحدة بعينها فيكون العلم الاسفل مشاركا للعلم الاعلى في المسائل
ويكون لاحقه مشاركا في الامور الذاتية للموضوع في المسئلة فيكون
مشاركا في الوسط فيكون صالحا لان يبرهن في كل واحد منهما بما يبرهن
به في الاخر ولا يفترقان الا بان هذا يعطي الان وذلك يعطي اللم
بل يجب ان يعلم ان الاعلى انما يعطي اللم على الوجه الذي قلناه او على وجه

بناه حيث تكلمنا في حال الموسيقي والمناظر لا على الوجه الذي قيل وبالحقيقة
فان الوجه الذي قيل في الموسيقي والمناظر فهو خسة تدعو اليه الفروة
وقصور الانسان عن اعداد ما يحتاج اليه قبل وقته لنفسه فضلا
عن غيره فيحفظ نظرا في امر يحتاج الى عدة ولو اذ لك لكان بالحري
ان يسير من على احوال الخطوط التي يوخذ من المناظر واحوال الاعداد
التي يوخذ في الموسيقي لا في علمي المناظر والموسيقي بل في علمي الهندسة
والحساب ويعد نتايجها لاصحاب المناظر والموسيقي ولكن لما كانت
المنة الانسانية قاصرة عن معرفة جميع المقدمات التي يتقف عليها
في المناظر والموسيقي حاجة ما اذا كان ذلك كثيرا جدا لم يمكن اعدادها
اعدادا مستوفي بل اعد لذلك ما ينتهي اليه الاصول دون الفروع
او ينتهي اليه الاصول المشهورة بها دون اصول لم تشهر بها بعد
فلما اوقع الامعان في الاستنباط حاجة الى مقدمات اخرى كل
عن ان يوفي العلمين ويلحق بالعلم الذي هو منه ولرجع الى ذكر اختلاف
معونة العلمين على اللم والان فنقول اما العلمان المختلفان في
العلو والدنو فغي الاكثر انما يتم البرهان المعطي اللم من العلم الاعلى
للاسفل بان يعطي الاعلى الاسفل مقدمات يوخذ مبادي البرهان
ومن هذا القبيل ايضا ان يكون في احدهما برهان حده الاوسط علة
ما وفي الثاني برهان اخر حده الاوسط علة ما قبل تلك العلة وهو

علة العلة فيكون الاسفل لم يعط العلة بالتمام وكثيرا ما يكون من امثال
هذه المسائل مردودة في العلمين والتسبب في ترديدها قصور من الناظر
عن المبالغة في التميز مثال ذلك ان العلم الطبيعي والحكمة الاولى يشتركان
في النظر في تشابه الحركة الاولى وتشابهها لكن العلم الطبيعي يعطي العلة
التي هي الطبيعة التي لا ضد لها والمادة البسيط التي لا اختلاف
فيها فيمتنع ان يعرض فساد وتغيير لكن الحكمة الاولى يعطي العلة الفاعلة
المفارقة التي هي الخير المحض والعقل المحض والعلة الغائية الاولى التي
هي الوجود المحض فالبرهان في العلمين مختلفان لكن العلم الطبيعي
مع ان يعطي برهانا ما فانه لم يعط البرهان اللمي مطلقا بل اعطى ان ذلك
متشابه ما دامت المادة موجودة وذلك الطبيعة موجودة والعلم
الاعلى يعطي البرهان اللمي الدايم مطلقا واعطى لهم علة دوام المادة
والطبيعة التي لا ضد لها فيدوم مقتضاها وكذلك العلم الطبيعي يعطي
العلة في كون الارض غير كرية بالتحقيق ووقوع الماء قعور مياهه
تنكشف ادبهار في بعض النواحي فيكون سبب ذلك في العلم الطبيعي
ان الماء بالطبع سيال الى القعور والارض بايسة لا تتشكل بهذا
بل يحفظ الاشكال الاتفاقية واذا اتفق لاجزائها كون وفاذ تفق
بمكان الفاسد قعر او وهدة ولم يجتمع لاجله الباقي على الشكل
الكري وبقي مكان الكاين ربوة وكذلك الحال عند اتفاق سايل الاجزاء

التي يوجب نقل جزء منها عن موضعه واما الماء والهواء وغير ذلك فكل
مجتمع على شكله اذا زيد عليه او نقص منه وذلك الشكل هو الشكل البسيط
الكرى الذى لا يجوز غيره لكيفية يقتضى طبيعة البسيط واما فى الحكم الاولى
فكمية العلة لهذا المعلول خرجته الغاية وهو ان يستقيم الكائنات على مواضعها
الطبيعية والحال فى البرايا ما قلنا فهذا ما هو على الاكثر من حال صورة
الاعلى فى اللم واما فى الاقل فربما اضاء العلم الاعلى مبادى اللم من العلم
الاسفل بعد ان لا يكون تلك المبادى متوقفة فى الصحة على صحة مباد
اخر بين فى العلم الاعلى او يكون تبين بمباد من العلم الاعلى لكن انما تتبين
بها تبيانا من العلم الاعلى مسائل ليست مبادئ لها وللجزء الذى من هذا
العلم الاسفل بل كما ان لبعض مسائل علم واحد يكون مبادى بالقياس
الى بعض المسائل منه بوساطة مسائل منه هى اقرب الى المبادى منها
فلا يبعد ان يكون مسائل علم ما تتبين بمبادى من علم اخر ثم يصير تلك
المسائل مبادئ لمسائل اخر من ذلك العلم الاخر بلا دور فيكون هذا
حال مسائل تتبين فى علم اسفل بمبادى من علم اعلى ثم تبين بها مسائل
ما من علم اعلى واما ان يكون هذه المبادى الماخوذة من العلم الاسفل
لا يتبين من مبادى العلم الاعلى بوجه فذلك مثل ان يتبين بالمبادى البينة
بانفسها او بالحس او بالتجربة واذا كانت هذه مبادى مسائل
من العلم الجزئى هى مبادى لمسائل من العلم الاعلى صارت بوساطة

العلم

من العلم الاعلى الجزئى مبدا ما لمسائل من العلم الاعلى لكن المبنى على الحس
والتجربة لا يعطى اللم فى علم اسفل ولا علم فوق بل انما يمكن ان يعطى اللم
فى هذه فى العلم الاعلى ما كان مبنيا على المبادى البينة بنفسها
واعلم ان الامور الجزئية الحسية والتجربية هى اقرب الى العلوم الجزئية
منها الى العلوم الكلية كما ان الامور العامة العقلية اولى بان يكون
المبادى المقتضية منها مبادى العلوم الكلية فاى ما كان اشد
عموما فهو اولى بان يكون مبدا للعلم الذى هو اشد عموما واما العلوم
التى ليس بعضها تحت بعض ولا تحت جزئى بعض فكثيرا ما يكون احد
العلمين معطيا فى مسئلة واحدة بعينها برهان الان والاخر معطيا فيه
برهان اللم مثل ان العلم الرياضى يعطى فى كرية الما برهان ان بالدليل و
العلم الطبيعى يعطى برهان اللم وايضا ذلك القول فى كرية الارض
وقوفها فى الوسط وكرية الاجسام السماوية فان الرياضى يعطى
برهان الان والطبيعى يعطى برهان اللم فى جميع ذلك وكثيرا ما يتفق
ان يكون احد هذين العلمين من هذه العلوم التى ليس بعضها تحت
بعض يعطى الاخر مبدا لم مثل العدد والهندسة فى مسائل
المقالة العاشرة ولا يتفق فى العلوم الجزئية ان يعطى علمان
معا برهان اللم لمسئلة واحدة ونحن نخبر من بعد عن العلة فى ذلك
فانا سنوضح بعد ان العلل كم هى وانها كيف وانها كيف يكون

حدودا وسطى واذا كانت حدودا وسطى فكيف يكون حتى يكون معطية
للبرهان التام واما ههنا فنقول ان الاسباب اربعة مبدا
حركة اى الفاعل وما فى جملته والموضوع وما فى جملته والصورة
وما يجرى مجراها والغاية وهى التمام الذى لاجله يكون ما يكون والية يسير مبدا
الحركة وما يجرى مجراه وقد تتفق ان يجتمع هذه الاسباب كلها لشئ
واحد بالذات وربما كان الشئ ليس من الاسباب الا الفاعل
والغاية فقط كالعقول المفارقة وربما كان للشئ جميع هذه
الاسباب واذا لم يكن للشئ مادة وحركة فان الفاعل الذى
يقال له انه فاعل فبنحو اخر يقال ويكون نسبته اليه نسبته اخلق فى صورته
وكل غايته فكل ما هو مجرد عن المادة فانما يكون معطى من الاسباب
ما هو صورته فقط وليس العلوم المختصة بمثله علوما انتزاعية
فمن العلوم الانتزاعية ما انتزاعيته بالذات كالعلوم الناظرة
فى الموجودات التى صورها مفارقة للمواد على الاطلاق ومنها
ما انتزاعيته بالجدة كالعلوم الرياضية فان موضوعاتها امور غير
مفارقة الذات للموضوعات ولكن مفارقة الحدود لها وذلك
لان موضوعاتها امور غير معنية بالنوع فان المثلث كما يكون
فى خشبة ككذا يكون فى ذهب فليس تقتضى طبايعها موضوعا معينا
بل كيف اتفق فليس شئ من الموضوعات التى يوجد فيه داخلة

فى حدود ما هذا السبب واما الصور الطبيعية فان لكل واحدة منها
مادة ملايمة لها بالنوع لا يكون بوجود تلك الصورة منها مفارقة لها
ولا فى مادة اخر فطباع تلك الصورة مختصة بتلك المادة فلذلك
يدخل المواد فى حدودها والامور الطبيعية هى التى يجتمع فيها بالذات
هذه العلل كلها ثم من العلوم ما كانت الحدود الوسطى فى برهانه
ماخوذة من علل صورته فقط فلا يجوز ان يشترك فى البرهان عليه
علمان اذا اريد بالبرهان برهان اللم واما اذا كانت له علل مختلفة
فلا يخلو اما ان يكون بعض تلك الاسباب خارجة عن موضوع الصناعة
مثل السبب الاول الفاعل للامور الطبيعية على الاطلاق والغاية
القصوى فانها مفارقة للموجودات الطبيعية اما السبب الفاعل
فبالذات واما الغاية القصوى لها فمن وجه بالحدود من وجه بالذات
واما ان يكون كل تلك داخلة فى موضوع الصناعة اى اما كاينة بانواعها
لها او كاينة من عوارضها الذاتية مثل السبب الفاعل والتمامى
والمادى والصورى للموجودات الطبيعية دون العامة للكل مثل
اسباب الانسان او اسباب نوع او اسباب جنس اخر من الاجسام
الطبيعية او الطبيعيات التى ليست بكاينة فان اسبابها الظاهرة
كلها طبيعية ونشرح هذا فيما هو اظهر كالانسان فان سبب الفاعل
الظاهر اما انسان او نطفة او قوة فى نطفة وصورة فيها وهذه

الثلثة اما نوع موضوع الصناعة واما صورة واما عرض ذاتي داخل
في موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من جهة ما هو متحرك وساكن
وسببه المادي اما الاركان او الاخلاط او الاعضاء وهو من انواع
الجسم الطبيعي وسببه الصوري النفس وهو من حيث هو صورة ما للجسم
الطبيعي وكمال ما له وسببه الكمالي الغائي الذي بخيته وجود الكل جهد
يمكن حصوله من مبادئ كائنة فاسدة حصولا متحدا من نفس وبدن
حتى يكون من شأنه ان يستتم نفسه للسعادة وهذا الكمال من عوارض
الجسم الطبيعي التي لا يمكن ان يوجد في غيره ويشبه ان يكون الفاعل
والصورة والغاية في الامور الطبيعية واحدا بالنوع ويكون
الغاية التي هي غير الصورة في الطبيعيات خارجة عن فصل الطبيعة
ومن عند مبدا اعلى من الطبيعة وغاية له مثل ان فاعل الانسان
انسانية ما وصورته انسانية وهي غاية الفاعل الطبيعي واما
الكمال الاخير كالطحن الذي هو الغاية المقصودة في تعريف الاكسير
للطحن فهي مقصودة عند مبدا اعلى من الطبيعة واما نفس التعريض
فانه غاية للفاعل الطبيعي ومقصود له فكان الغاية في الطبيعيات
غايتين غاية هي صورة وهي نهاية حركة وتمام محرك طبيعي مثل
التعريض وغاية بعد الصورة ليست الصورة المقصودة قصدا
اوليا في حركة التكوين وهي مثل الطحن وهي غاية للفاعل على

الطبيعي

الطبيعي ونقول بقول مطلق ان المادة والصورة لا يجوز ان يكونا
غريبين من جنس الصناعة والفاعل والغاية ربما كانا غريبين فاذ
مهدنا هذه الاصول فنقول اذا امكن ان يكون بعض اسباب الشيء
خارجا عن موضوع صناعة وواقعا في صناعة اخرى امكن ان يكون
على المسئلة برهانان من علمين واما اذا كانت الاسباب متعلقة
بالموضوع غير غريبة منه لم يمكن في غير ذلك العلم اعطاء برهان اللم
فقد اجتمع من جميع ما قلنا انه لا سبيل الى اقامة البراهين الا
من مبادئ خاصة وبهذا السبب يغلط فيطن في كثير من الاشياء
انا علمناه بالحقيقة اذا كانت المقدمات الماخوذة في قياس
صادقة ولا يكون علمناه العلم الحقيقي اذا لم يكن مناسبة ٥ ٥

العاشر كانه تذنيب لما سلف من الفصول ٩

الفصل ٢ من البين انه لا سبيل الى اقامة
البراهين في العلوم على مبادئ هي والاشياء التي بين بها المبدا هو المبدا
والعلم به احق من العلم بما قيل انه مبدا له وبعض مبادئ العلوم
بينة بنفسها وبعضها محتاج الى بيان وكلاهما المستحيل انه
في العلوم التي هي مبادئ لها اول واما البينات بانفسها فلا يمكن
بيانها في ذلك العلم ولا في علم اخر واما ما ليس بينا بنفسه فانما يمكن
بيانه في علم اخر وخصوصا في علم اعلى ومبادئ العلم الاعم
الذي سائر العلوم تحته جلها بينة بنفسها وبعضها ماخوذة

من علوم جزئية تحتها على ما قلنا وذلك قليل واما موضوع الصناعة فقد
يجب ان يصدق به ولن يتصور حسبما فما كان منه ظاهر الوجود خفي
الحد مثل الجسم الطبيعي لم يوضع وجوده في العلم بل اشتغل بان
يوضع حده فقط وما كان خفي الوجود والحد معا مثل العدد و
الواحد والنقطة فانهم يفعلون وجوده ايضا ووضع وجوده
موضوعة هو من جملة مبادي الصناعة التي ليست اصولا لانه مقدمة مشكوك
فيها يلتفت عليها الصناعة وان كانت ظاهرة الامرين جميعا
كما ان تكلف وضع الامرين فضولا وربما وضعوا الحدود فقط
في الشيء الذي هو خفي الوجود والحد جميعا اذ قد يفهم من ذلك ان
الشيء موجود وان الحد ليس بحسب الاسم بل بحسب الذات كقولهم في
فاتحة علوم الهندسة ان النقطة شيء ما لا جزء له واما المحمولات الذاتية
من العوارض في هذه الموضوعات فانها هي المطلوبة بنة كما قلنا
مرارا فلا يمكن ان يوضع وجودها على سبيل اصل موضوع او مصادرة
ولا على سبيل البيان قبل البرهان عليها انما يوضع في فاتحة الصناعة
حدود ما كانت خفية الحدود واما ان كانت ظاهرة المائية
مثل المساواة والزايد والناقص وما اشبه ذلك في علم الهندسة
فربما لم تتكلف وضع لذلك بل انما يوضع حده مثل الوحدة والمستقيم
والمثلث والاصم والمنطق في الهندسة والزوج والفرد والمربع

والمكعب

والمستدير

والمكعب والمدور في الباب هذا القسم انما يوضع في الحدود
فقط واما المبادي فيجب ان يكون قد علمت من طريق البلية او التصديق
حتى يمكن ان يعلم بها شيء اخر اما تصديقا حقيقيا او تصديقا وضعيا
فلابد من تصورها والا لم يمكن التصديق بها فيجب ان يكون موضوعه
الاولية في نفسها وموضوعة مائية الاجزاء في فاتحة الصناعة
الا ان يستغني لفرط الشهرة او الوضوح عن ذلك وان كانت
اعم من الصناعة خصصت بالصناعة على نحو ما قيل فاذن
الموضوعات ان احتيج الى التنبيه على وجودها وضعت وضعا
ولا برهان عليها في الصناعة بل على عوارضها الذاتية واما العوارض
الذاتية فيجب ان فقط اذا احتيج اليه فلا يوضع موجودة الا
عند النزاع عند اقامة البرهان في مسئلة مسئلة ليتبين
منه انها موجودة للموضوع او مسلوبة عن موضوع والمبادي
التي ليست اصولا موضوعة وليست مصادرات فان وضعها
من التكلف مثل ان النقيضين لا يجتمعان وما اشبه ذلك فان
نازع فيها منازع فلا ينقلب بذلك اصلا موضوعا او مصادرة
لان ذلك المنازعة باللسان دون العقل وبالقول الخارج دون
القول الداخل وانما القياس الذي تكلف احيانا في تصحيح
من ذلك وتبكيت مخالفه من السوفسطائية فان ذلك كله نحو

القول الداخل لا الخارج وعلى ما عرف فيما سلف ويعرف فيما يأتي
واما المبادي التي قد يشك فيها فلابد من وضع وجودها ويفهم ما يقتضيه
اجزائها فانها اذا لم يكن بينة تصور الاجزاء والحد فليس اصلا موضوعا
ولا مصادرة لانه ليس فيه حكم بل انما يوضع لتفهيم اسم فقط اللهم
الا ان يسمى انسان كل موضع في فواتح الصناعات اصلا مسموع ٣
موضوعا بل انما الاصول الموضوعة اشياء يصدق بها وهي في نفسها
صادقة يجتمع عن التصديق بها ولو بالوضع مع مقدمات اخرى نتيجة
والحدود ليست كذلك ولا قيل في التعليم الاول هذا وظن الظن لعله
يسبق الى بعض المخاطبين انه ربما كان من المقدمات المستعملة
صبرا ما لعلم كله او المسئلة منه ما هو كاذب ثم يطلب منها نتيجة فكان
سائلا سأل وقال قد ندرج في العلوم اصولا موضوعة ومقدمات
كاذبة تندرج منها الى المسائل مثل ما للمهندس يقول خط اب لا عرض
له وهو مستقيم ولا يكون كذلك ومثلث اب ج مستقيم الخطوط متساوي
الاضلاع ولا يكون في الحقيقة كذلك بل يكون كاذبا فيما يقول ويروم
مع ذلك انتاج نتيجة صادقة وانما يكون كاذبا لانه ذلك الخط لا يكون
عديم العرض ولا مستقيما في الحقيقة ولا ذلك المثلث يكون متساوي
الاضلاع في الحقيقة فاجيب وقيل ان هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل
ليس مخطوطا لافتقار البرهان الى مثله والبرهان هو على خط بالحقيقة

مستقيم وعديم العرض وكذلك على مثلث بالحقيقة متساوي الاضلاع
المستقيم بل انما خط ذلك وشكل هذا اعانة للذهن بسبب التخيل والبرهان
هو على البرهان المعقول دون المحسوس ودون المتخيل ولو لم يصعب
تصور البرهان المجرد عن التخيل لما احتيج الى تشكيل البتة فقد بان
ان الاصول الموضوعة مصدق بها وعلل للتصديق بالنتيجة والمطلوب
ولا كذلك الحد وايضا فان كل اصل موضوع فهو محمول كلي او جزئي وليس
شيء من الحدود بمحمول كلي ولا جزئي فليس شيء من الاصول الموضوعة
بحدود على انه لا حاجة الا هذا البيان بعد ما قيل ولان قوما حسبوا
ان موضوعات العلوم هي صور مفارقة لكل نوع منها صحت مثل
يشبهه قايم بذاته عقلي موجود لا في مادة فبالحري ان يقع الشك وذلك المثال ٤
وصله في جملة ما يتعلق بالبرهان وكيف لينبغي ان نذكر اولا السبب الذي
حمل اولئك على هذا الظن فنقول انما وقع اولئك القوم في هذا
الظن من جهة قياس قاسوه فقالوا ان هذه العلوم كلها انما
ينظر في موجودات فالمعدومات لا فايدة في النظر فيها ثم الموجودات
اما واقعة تحت الفساد والتغير واما دايمة الوجود غير متغيرة و
ايضا اما محسوسة واما معقولة والفاسدات لا برهان عليها
ولا علم لها والمحسوسات ليست ايضا مبرهنا عليها ولا محدودة
من جهة ما هي محسوسة وشخصية بل من جهة طبيعة عقلية اخرى

فالبرهان ليس يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه الشمس بل من جهة
ما انها شمس مجردة من سايرالعوارض اللاحقة لها والشخصية العارضة
لها وكذلك الحد ليس لها من جهة ما هي هذه الشمس فاذا كان كذلك كان
البرهان على صور معقولة مجردة عن المادة لئلا يكون محسوسة ولا قائلة
للفاردو كذلك الحد فبعضهم وضع ذلك للعدديات فقط وبعضهم
للعدديات والصور الهندسية وبالجملة للصور التعاليمية دون
الطبيعية وترقى اليها الطبيعية وكان ماخذ هولاء في الاحتجاج
شيا اخر وهو ان هذه مستغنية عن المادة في الحد وكذلك في الوجود
قالوا واما ما يفعله الرياضي من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه فالخط
والشكل الحقيقي معقول وعليه البرهان وقوم القوا الهندسيات من
العدديات وجعلوا العدديات هي المحسبة الهندسيات واما افلاطن
المعقولية فجعل الصور المفارقة موجودة لكل معقول حتى للطبيعيات
فسماها اذا كانت مجردة مثلاً واذا اقترنت بالمادة صورا
طبيعية وجميع هذا بط فان الصور الطبيعية لا تكون هي هي
اذا جردت عن المادة والصور التعليمية لا يقوم بلا مادة و
ان كانت تحد لا بالمادة والكلام في ابطال هذه الاراء او الاقيسة
الداعية اليها انما هي في صناعة الحكمة الاولى دون المنطق و
علوم اخرى بل يحسن في المنطق بوجه من الوجوه ان نبين ان هذه

المعقولية

وان

وان فرضت موجودة فلا مدخل في علم البرهان ولا هي موضوعة لهذه
البراهين التي نحن في تعليمها لان هذه البراهين وان كانت بالذات
واولا لامور عقلية كلية فانها ثانيا وبالعرض للمحسوسات و
الفاسدات فان كل حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس
وكل حكم يصح على الغير على الاطلاق فيصح على هذا الغير واذا
صح لزم كل انسان حيوان صح على ان ما انه حيوان والبرهان
الذي لا بد من ان يكون فيه قول كلي لا يتناول الكثرة بان يعطي اسم
وحده للكثرة الجزئية ويمكن ان يجعل الكلي الذي فيه المحكوم عليه بالحكم الكلي
حدا اوسطا موجبا للكثرة بالاسم والحد ما حكم عليه حكم
على الكثرة واما الصور فانها ان كانت موجودة فلا يجب ان يكون الحكم عليها
حكما على الكثرة من الجزئيات الشخصية ولا يمكن ان يكون حدودا اوسطى
في اثبات شيء على الكثرة من الجزئيات الشخصية وذلك لان
المثل وان انزلنا انها يعطي الكثرة اسماءها فلا يمكننا ان نقول انها
يعطيها حدودها لانه ليس شيا من الجزئيات الشخصية بصور عقلية
مفارقة ابدية وهذا هو الحد الجامع للصور المفارقة وكيف يمكن
ان يكون طبيعة الانسان المحسوس يحمل عليها طبيعة الانسان
المثالي وهذا الانسان حيوان ناطق مايت وذلك لا حيوان
ولا ناطق الا ما تدرك الاسم ولا مايت وكيف يقال شيء من هذه انها

تلك كما يق انها حيوان فاذن الصور المثلية لا يعطى اسماءها وحدودها
معا للكثرة والجزئيات فلا يعطى الذى يتخذ حدودا وسطى فى برهان
على الجزئيات وان كان فى ذلك البرهان برهانا بالعرض وكذلك لا يجوز ان
يكون حدودا كبرى واما انها ليست حدودا صغرى فلان الحدود الصغرى
اما ان يكون اعيان الموجودات المبحوث عما هو لها واما امور الحكم
عليها حكم بوجه ما على اعيان الموجودات وليست اعيان الموجودات
الصور
الطبيعية ولا الرياضية ولا هى ايضا امورا لحكم عليها حكم بوجه ما
على اعيان تلك الموجودات لانها حينئذ يكون حدودا وسطى وقد بينا
انها لا تكون حدودا وسطى ولا هى ايضا الموضوعات الاولية
لهذه العلوم حتى يكون انما تطلب اعراضها الذاتية وذلك لانا انما
انما نطلب اعراضا ذاتية لامور هى اما اعيان واما الحكم عليها
كالحكم على الاعيان وليست المثل على احد الحكمين فليست الصور
والمثل والمفارقة اذن داخلة فى موضوعات البرهان ولا
فى مبادئها بوجه **المقالة الثالثة من الفن الخامس**
الاولى فى المبادى والمسائل المناسبة وغير المناسبة وكيف
يقع فى العلوم الثانى فى اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية
مع الجدل وفى ان الرياضية بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيد منه
وبيان اختلاف ما ذكر فى التحليل والتركيب الثالث فى استيفاء

القول

القول على برهان لم وان ومشاركتهما ومبايتهما فى الحدود
واختلافهما فى علم وفى علمين الرابع فى فضيلة بعض الاشكال
على بعض وفى ان قياس الغلط كيف يقع فى الاشكال الخامس
فى ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس فى المعانى وكيف يكتسب
فى المعقولات وذكر المفردات وفى التركيب الاول منها كيف
ينتهى اليه التحليل القياسات السادس فى حكاية ما قيل فى
التعليم الاول من تناهى اجزاء القياسات واوسط الموجب
والسالب السابع فى البرهان الكلى والموجب والمستقيم كل
افضل من مقابله الثامن فى معاودة ذكر اختلاف العلوم و
اتفاقها فى المبادى والموضوعات التاسع فى حال العلم و
الظن وتشاركهما وتباينهما وفى تفهيم الذهن والفهم والحدس
والذكاء والصناعة والحكمة **فصل** فى المبادى والمسائل
المناسبة وغير المناسبة وكيف يقع فى العلوم المبادى العامة
قبولها وخصوصا المبدأ الاول والذى منه يتشعب منها اعنى
قولنا ان كل شئ اما ان يصدق عليه الموجبة واما ان يصدق
عليه السالبة ليس يوضع فى العلوم وضعا بالفعل الا عند محاماة
المغالطين والمتكرين بل انما يوضع فيها على ما قيل فى التعليم الاول
على وجوه ثلثة وجه كيف لا يعتبر فى تكميل التصديق بالمقدمة الكبرى

المذكورة من الاجزاء

ليعتبر مثله في النتيجة وذلك بان يعتقد ان الكبرى ان كانت موجبة
لايجوز ان يصدق سالبة او كانت سالبة فلا يجوز ان يكون موجبة
لتكون النتيجة بهذه الحال فهذا الاعتقاد يعتقد دايما وان لم يلفظ
به بالفعل لانه يعلم انه اذا هو موجب فليس بسالب واذا هو سالب
فليس بموجب البتة وان السالب والايجاب لايجتمعان وان كل شئ
يصدق فيه احدهما فلا يحتاج الى التصريح به وانما يكفي هذه القوة
في نسبة الاوسط الى الاكبر في الكبرى والاصغر الى الاكبر في النتيجة
عن غير عكس فانك اذا كنت قلت في الاكبر مثلا فكل انسان حيوان
اضرت وليس بحيوان وانتجت ان الكاتب حيوان واضرت
وليس بحيوان وبالجملة ما جعل موضوعا بحكم محمول فليس موضوعا
لمقابله واما من جهة المحمول فليس يستقيم هذا حتى يكون الحيوان في
القياس محمولا على الانسان وليس محمولا على ما ليس بانسان
او يكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا على ما
ليس بكاتب فان هذا لا يستقيم لان المحمول يجوز ان يحمل على موضوعات
يسلب بعضها عن بعض ولا يجوز ان يوضع الموضوع لمحمولات
يسلب بعضها عن بعض فهذا وجه واحد والوجه الثاني في كاتب
في الخلف انه اذا كان قولنا ان ب ليس صادقا وقولنا ليس ب
صادقا فيكون هذا المبدا الذي نحن في ذكره مضمرا وقوته قوة الكبرى

كانه يقول بعد قوله ذلك لان كل شئ اما ان يصدق عليه الموجب
او السالب والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا فانه ليس يدخل
بالقوة فيه هذا المبدا على انه نافع في تكميل مقدمته كما في الاول
ولا في تكميل مباين كما في ان في بيان يخص اما موضوعه واما موضوعه يخصص
ومحموله معا كقولك كل مقدار اما مساو واما مشارك فيا خذ فيه
بدل الشئ شيئا خاصا بالصناعة وهو المقدار وبدل الموجب
موجبا ما خاصا بالصناعة وهو المشارك وبدل السالب سالبا
ما خاصا بالصناعة وهو المباين لانك لا تحتاج ان تاخذ هذا
المبدا الجنيث ينفع نفعا مشتركا في علم بل حيث ينفع في ذلك
العلم خاصة فانه في ذلك يكفيك وهذه العلوم العامية الواجب
قبولها قد شرك العلوم فيها لا على انها ما فيه البيان اي الموضوعات
اولة البيان واياه يبين وهي المسائل بل على انها من الذي منه
البيان والجدل يستعملها من جهة انها كل او في مشهورا بعينه و
الجدل ايضا يشارك كل علم في المسائل كما يشارك في المبادي
الواجب قبولها وكما يشارك في الموضوعات فانه لا يختص بموضوع
لكن الجدل ليس بمحمود النظر في شئ من الوجوه وكل علم فانه محمود
النظر في الوجوه الثلثة من الموضوعات والمبادي والمسائل واما
بيان فليس الجدل ليس بمحمود النظر في الموضوعات فلانه لا يقتصر على

موضوع واحد يبحث عن احواله بل الجميع عنده سواء والبرهان يقتضيه
عليه واما بيان انه ليس لمحدود النظر في المسائل وذلك من وجهين
احدهما انه لا يقتصر على المسائل الذاتية بالموضوع التي يبحث
عن احواله في الوقت بل وفي الغرضية ايضا مثل انه ليس بنظر اهل
الخط المستقيم اذا اقام عليه خط كان كذا وكذا اهل هو احسن
من المستدير او ليس وهل معنى المستدير او ليس والثاني لانه
لا قد يتفق ان يتفق الخصمين والنقيضين معا بتياسين
في وقتين من المشهورات كل واحد منهما جدلي على ما ستعرفه
حيث تتكلم في الجدل فتارة يقيس من المشهورات للنفس لا تموت
وتارة يقيس فيها لان النفس تموت واما بيان انه ليس ايضا محدود
النظر في المبادي فذلك من جهتين احدهما انه لا ياتي بالمبادي
الذاتية بل شيء بل كيف اتفق والثاني انه ياخذ المبادي الاولية
والصادقة والمشهورة التي ليست بصادقة ومعلوم ما يتسلم حكم
من المخاطب وقد يجعل كل واحد من متقابلين مبدا القياس ولكن ذلك
في وقت وهذا في وقت على ما علمت واما البرهان فانه محدود
الموضوع ومحدود المسئلة التي تثبته وينصره لمحدود المبادي
منها بين ويكاد لتكون الحق هو انه ليس في العلوم مسئلة عرضية في
النقيض وذلك لان السؤال النافع عنها بالحقيقة هو لتكافؤ في

تسليم

تسليم الطرفين معا عند السائل فاينما كان جازم واستمر في عقد
قياسه والقايس البرهاني اذا سلم له الواحد المعين النافع له في
عقد قياسه انتفع به وان سلم مقابله سكت ولا يمكنه الاستمرار
فلا يكون سؤاله حينئذ فايدة اذ كان انما ينفع بالواحد فيجب ان ياخذه
اخذا من غير مسئلة ولكن قد يتفق مسئلة ط وجهين احدهما ينفع علمية م
في التعليم والمتعلم وهو احد طرفي النقيض المعلوم انه هو الحق
وانه لا يتعداه المجيب او المخاطب وانما على سبيل التقرير والتعهد
لا على سبيل المسائل الجدلية والثانية في المخاطبات الامتحانية
التي تكون في العلوم ولا يبالي فيها بتسليم اي طرفي النقيض
كان على ما ستعلمه والمسئلة الامتحانية فانها من وجه علمية
ومن وجه ليست علمية فانها علمية من حيث لها بمبادئها مناسبة
وليست علمية من حيث ان الغرض فيها ليس انبات علم فلذلك اذا
حققت لم تكن مسئلة علمية برهانية مطلقة بل المسائل العلمية
المطلقة محدودة وليس كل سؤال هندسيا ولا طبيا ولا حسابيا
ولا من علم من العلوم الا خير بل المسئلة الهندسية مثلا انما هي
اما في مقدمة صحت وبانت بالطرق الهندسية ويراد ان يبين
بها غيرها فيكون غرضا خاصا بالمطلوب واما في مبدا عام للمسائل
الهندسية خاص بالهندسة فيبين بها المطالب الهندسية ولا

يتبين هو في الهندسة وكذلك الحال في المسئلة المنظرية اما ان يكون منظرية
خاصية يتبين فيها او يكون هندسية وهي مبدا العلم المناظر فان مبادي
من الهندسية فيكون مسايل هندسية هي مبادي مناظرية ومن وجه
مسائل هندسية واما انه كيف يكون ذلك حتى يكون مطالب الهيئة هي
ايضا مسائل هندسية فذلك بوجهين مختلفين اما المبادي فانها
مسائل هندسية لانها في نفسها مسائل وهي هندسية لانها نافعة
في الهندسة فيكون المسائل النافعة في الهندسة مسائل هندسية
واما المسايل فهي مسائل هندسية بمعنى انها مسائل هي من الهندسة
وقد فهم هذا الموضع من التعليم الاول على وجه اخر وهو ان تكون المسئلة
وهي من المناظرة مروم هندسية على انها مبدا لا للمناظر وليست مناظرية بل هندسية
وتكون المسئلة من وجه اخر هندسية اذا كانت هندسية صرفة غير
مضافة الى علم اخر وليس هذا التاويل ليس بسديد ولا ينبغي الامرين
تباين يفترقان به بل انما يعني بالمسئلة ههنا المطلوب بل المسئلة
التي توجد مقدمة من ذلك العلم الذي يبين في ذلك العلم ويبين به
غيره وايضا فالمبادي من مسائل هندسية اي مسائل نافعة في
الهندسة والمطالب مسائل هندسية اي مسائل من الهندسة و
ليس كونها مسائل هندسية بنوع واحد وان كانا من حيث
هما نافعان في مطالب اخر من الهندسة لا يختلفان وان

وهي من المناظرة

وهي من ذلك العلم

صحت اعتبار معنى المسئلة فلا يجوز ان يكون المبدا مسئلة
من العلم الذي هو مبدا فيه لان المسئلة في علم ما جزء من ذلك العلم
يكتسب بمبادية والمسائل متميز عن المبادي وليس احد من اصحاب
العلوم يمكنه ان يبين مبادية من جهة ما هو صاحب علمه فالمهندس
من جهة ما هو مهندس لا يمكنه اثبات مبادية والمناظر من جهة
ما هو مناظر كذلك فان تكلف المناظر ذلك في مبادية فقد
صار هندسيا ومن جهة الهندسة ما يبين مبادية وان تكلف
المهندس ذلك في مبادية فقد صار فيلسوفا ومن جهة ما هو
فيلسوف ما يبين مبادية ومبادي جميع العلوم يبين في
علم ما بعد الطبيعة وكانه ليس لاحد من اصحاب العلوم ان يبين
مبادية فلذلك لا يجب كلام له مع احد من ينتقض مبادية ولا كلام
له مع من لا يبتني على مبادية ولا ايضا يلزمه ان يجيب عن كل مسئلة
بل انما يلزمه ان كان مهندسا ان يجيب عن المسئلة الهندسية ولا على
صاحب علم ما ان يعرف عما ذا يجيب وعلى السائل ان يعرف عن مبادي
يسئل فاذا كان السائل انما يخاطب المهندس في امور هندسية مبنية
على مبادي الهندسة فهو مصيب والا فليس بمصيب ولا ايضا
مطلوبه ينكشف في الهندسة بالذات بل على العرض وذلك ان المجيب
المهندس فلا كلام له مع من ليس بمهندس فان كليهما يفضل ويجري

ماذا

ردّی الماخذ ثم المسئلة التی لیست علمیة ای لیست مثلا هندسیة
علی وجهین احدهما ان یکون بالکلیة خارجة عن ذلک العلم والاخر ان
یکون بوجه ما داخلة فیه مثلا لو ان انسانا سئل فی الهندسة عن
الاضداد هل علمها واحد فقد سئل مسئلة مرجعها الفلسفة
الاولی او عن عددین هل یجتمع منهما مکعب کما یجتمع عن عددین
مربعین مربع فقد سئل مسئلة حسابیة او قال مثلا هل طرفا
الذی بالکل والاربعة متفقان فقد سئل مسئلة غیر هندسیة
علی الاطلاق وکذلک لو جهل هذا کان جهله غیر هندسی علی الاطلاق
وفرق بین الخطا والجهل المطلق علی ما نوضح بعد فی موضعه
فکل خطا جهل ولیس کل جهل خطا ولو ان انسانا سئل علی سبیل
التقریر هل خطان وقع علیهما خط یصیر الزاویتان اللتان
یتبادلان ملتقیان او ظن فی نفسه انه یلتقیان لم یکن هذه
المسئلة بتغییر الزاویتان هندسیا ولهذا النظر طنا هندسیا من جهة وکانا
هندسیین من جهة وذلک لان غیر الهندسی یقع علی وجهین احدهما
بمعنی السلب العام المفارق لعدم القوة فی الشیء کقولنا
لیس النقطة لا وزن لها ولا نهایة لها وان اللون غیر مسموع والطعم
بمعنی السلب المفارق للقوة کقولنا للساکن الذی من شانه ان یتحرک
انه لیس یتحرک فالمسئلة الغیر الهندسیة والظن الغیر الهندسی علی

متساویتین فی الهندسة کانت مسئلة ارسطو از یان

الوجه

الوجه الاول هی الذی لا یکون فی قوة صدورها ان یکون هندسیة او یصیر
بعمل هندسیة مثل قولنا ان طرفی الذی بالکل والاربعة متفقان
او غیر متفقین ایهما کان خطا فان هذه الحدود لا یمکن ان یرد لها مسئلة
هندسیة او ظن هندسی فان ازیل حالها الذی هو الایجاب الی السلب
فلیس فی قوة صدور هذه المقدمة ان یصیر هندسیة واما علی الوجه
الثانی فهی لا یکون هندسیة بسبب نسبتها الی الهندسة نسبة
روحیة وان کانت هندسیة مزوجة لکن صدورها بالقوة هندسیة
وان کانت لیست بالفعل الذی لتلک الحدود اذا حفظت و
ازیل ما عرض لها من النسبة الایجابیة بینها الی نسبة سلبیة فقیل
مثلا ان الخطین الواقع علیهما خط کذا وکذا لا یلتقیان صارت
المسئلة ج هندسیة فهذه المسئلة بالقوة هندسیة وبالفعل
معاندة للهندسة ولما کانت الاضداد انما ینسب الی موضوع
واحد وجنس واحد فلا بد ان یتفق من هذه الجهة لکلیهما مسئلة
هندسیة او ظن هندسی فصل ٢ فی اختلاف العلوم
الریاضیة وغیر الریاضیة مع الجدل وفی ان الریاضیة بعیدة
عن الغلط وغیرها غیر بعید عنه وبیان اختلاف ما ذکرنا فی
التحلیل والترکیب فی الجهل المضاد للعلم وهو الذی لیس انما یعدم
مع العلم فقط بل الذی یعتقد ویرا وصورة معاندة لصورة العلم

كما يقع في الوهم الثاني من وجهي اللاعلمي واللاهندسي قبل ما يقع في التعليم
وذلك لان هذا الجدل انما يقع لاسباب واظهرها امران احدهما التباس
مفهوم صدود القياس كاشراك الاسم وخصوصا الاوسط فان
اكثر الاخداع يقع بسببه اذا كان اللفظ واحدا في المقدمتين
والمعنى مختلفا والثاني في حال التاليف وشكل القول اذا لم يكن منتجا
واشبه المنتج مثل الموجبتين في الشكل الثاني وما اشبه ذلك فاما
الاول فانه مما لا يقع في التعليميات فان الفاظ معاني الهندسيات
معلومة المعاني بالتحصيل فلا يوهم غير المعنى المتقدم به بل لكل لفظ منها
معنى مفهوم بحسب الفرض وبحسب ما سبق من التحديد ثم معاني تلك
الالفاظ مرتبة من الخيال كما يفهم في العقل للفظ منها معنى لكن
يقوم له في الوهم خيال فيثبت ضمنا له حقيقة ذلك المعنى ويحفظه
ولا يدع الذهن يزيغ عنه فلم يكن الحد الاوسط معنى عاما واحدا
بعينه يوجد مرتين بسببين معلومين فينتج ضرورة واما في
العلوم الاخر وفي الجدل خصوصا فلما يكفي هذه المعاونة بل
يكفي الفاظها في اكثر الامر مشتركة والمعنى العقلي باطن غاير
في النفس وغير معاون بخيال ملايم لذلك المعنى يثبته ويحفظه
في الذهن بل ربما كان الخيال الحاضر منه في الذهن مناسبا لمعنى
والغرض لمعنى اخر فيزيغ الذهن عن الغرض الى الخيال والخيال فيما

نسبة

سوء التعليمات في اكثر الامر مضل وفي التعليميات بادي الرشد
ولذلك عاصرت المسائل الرياضية يصعب تعليمها الا بان تشكل
اشكالا محسوسة معلمة بحروف ليكون ذلك معونة للخيال وتقوية اذ
كان لا يخالف من ذلك فيها ما يخالف في العلوم الاخر واما في العلوم
الاخر فاذا لم يكن معونة فيها من قبل الخيال وكان اللفظ مشتركا
وفي تفصيل معانيه صعوبة زاغ الذهن وخفي الحد الاوسط انية معنى
اللفظ المستعمل فيه قد يكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة فربما كان
بحسب الحقيقة مشتركا فيه فيكون بهذا الالتباس اللفظي في الحد الاكثر
مثل استعمال لفظ النور في الجدل ولفظ الدايرة فان لفظة الدايرة
عند المهندس محدودة المعنى وعند الجدلي ملتبسة ما لم يرسم فيكاد
يقع عنده ان الدايرة المشكلة والشكل الدايرة الاجزاء
بعضه على بعض والبيان الدور مفهوم لفظ الدايرة 2 جميعها
قريب من مفهوم اللفظ من المتوالي فيشكل صدق قول القائل
كل دايرة شكل وربما ظن انه ليس كل دايرة بشكل فيكون مثل هذا
سببا لغلط عظيما الا ان يرسم ويميز ذلك ولما كان وقوع
اسم الدايرة وما اشبه الدايرة على امثال هذه المعاني ليس
واحدا في الحد وجب ان نكبر قولنا كل دايرة كذا مقتصرا في الدلالة
على بعض هذه المعاني دون بعض اذا اريد ان نكبر حقيقة واحدة ووجب

لا يتناقض قول القائل جدليا كان يستقرى او غير جدلي لان كل دايرة
شكل كانه يتخيل الدايرة بحسب المشهور معنى واحدا فلا يكون عنده بحسب
المشهور لفظا مشتركا وتناقضه بان يقال له ان الدايرة الشعبية ليست
بشكل لان المناقضة مقدمة بنفسها ومناقضة بالعكس الناقض لها
وما لم يصير اولا مقدمة في نفسها لم يصلح ان يصير مناقضة لغيرها ولا
يكفي الكلمة مقدمة وليس معنى الدايرة فيها بمعمل فاذا حصل معنا
وحصل معنى قول القائل كل دايرة شكل لم يكن هذه مناقضة بل
انما يظن انها مناقضة على احد الوجهين اللذين بهما لا يكون في الممتنعة
مقدمة اذ كان اما ان يصير هذه المناقضة غير مقدمة للجدلي الكاين
بمعنى موضوعها الذي هو الدايرة بان لا يفهم الموضوع معنى واما ان
يصير غير مقدمة بان يكون قد اخذ موضوعها وهو الدايرة في قولهم
كل دايرة شكل على معنى كل ما يسمى دايرة الاكل ما له معنى الدايرة
وكلاهما امران ممتنعان ان يكونا هنا كما مناقضة فان المناقضة
مقدمة صحيحة في انها مقدمة مقابلة لمقدمة صحيحة في انها مقدمة محققة
فما لم تتقرر المقدمة مقدمة لم تتقرر مناقضة ولا مناقضة ولنرجع
الى بيان حكم القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم دون
التعليميات فنقول ان العلوم الرياضية انما يستعمل فيها في اكثر
الامر الشكل الاول ومن ضروبه الضرب الاول وربما استعمل الضرب الثاني

فلا يقع فيه مغالطة تتالف القياس الا في الندرة النادرة جدا
واما الجدل فكثيرا ما يستعمل فيه قياسات غير منتجة سهوا واخذا عا
لانه متصرف في الاشكال وفي الضروب ويستعمل المتيقن والمظنون
وخصوصا التاليف الكاين من الموجبتين في الشكل الثاني فانه
كثيرا ما يستعمل في الجدل كما يشير به منهم مثلا ليس كل اثنين
فهو زوج وكثيرا ما هو فرد فليس كل زوج فرد وكثيرا ما هو اثنين
في النسبة بان يقول النار سريعة التولد والترديد وكثيرا ما هو الاضعاف
في النسبة فانه هذه الصور غير منتجة في الحقيقة وان كانت قد يعقبها
في الظن واما يمكن ان يصح لها النتيجة في بعض المواضع بسبب المادة اذا
كانت المقدمة متساوية الموضوع والمحمول فيمكن ان يعكس كبراها
كلية فيرجع الى الشكل الاول والجدلي والتعاليم يتحاشيان غاية
التحاشي في التحليل بالعكس وذلك لانه في التعاليم يوخذ محمولات
مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود وهي
العوارض التي تعرض للاشياء بذاتها ومن جهة ما هي هي من حيث
لها حدودها وكلها محدودة محصورة ومعلومة واكثرها منعكس
فاذا كان مطلوب واريد ان يطلب له قياس من طريق التحليل
بالعكس طلب من لواحق الطرفين ما هو على الشرطية المذكورة وهي
لواحق محدودة ومعلومة فيصعب عن كثب فيكون سبيل التحليل فيها
سهلا وكذلك سبيل التركيب الذي هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها

الكتب المقدمة

ايضا سهلا لان ما هو على عكس سهل سهل وبطريق التركيب يبتدر جون
من مسئلة الى مسئلة من غير ان يحتاجوا به بمقدمة ذات وسط ويتجاوزوا
عنها الابعد ايضا حها بالقياسات القريبة منها ويكثر التردد فيها تبتدا
محدودا والطريق منهوجا والجدل يخالف في جميع هذا اما اولا فان التحليل
بالعكس وذلك لان الاوساط يكون امورا كثيرة منتشرة فانها
يكون امورا عرضية وذاتية ويكون الموضيات صادقة وكاذبة
بعد ان يكون مشهورة فيتضاعف مطالب الاوساط فيصعب تحليلها
وليس انما يصعب التحليل في المسائل الجدلية على الاطلاق بل وفي
العادقة منها لانها قد ينتج من كواذب اذا كانت مشهورة او
مسلمة او منتجة منها ولو لا ذلك لكانت سهلة من وجه واحد
وهو انها كانت يكون متقررة على العادقات واما ثانيا فضعف
التركيب لان التحليل ربما صعب صعب عكسه وهو التركيب
لان التركيب منه ليس يكون على تاليف مستقيم يبتدر من غير ذوات
اوساط ثم يستمر على انتظام بل يكون كيف اتفق وباي اوساط
اتفقت وربما عكس التركيب في الجدل فجعل ما ينبغي الجدل بمقدمة
نتيجة لتلك المقدمة بيان بها بعينها في مجادلة اخرى فتضاعف
التركيب وربما وقع ذلك في بعض مقدمات الجدل التي لم سلمت
ليس فيها عقد القياس وان لم يسلم رجع من التركيب الى التحليل

فيخلك

التركيب
فيخلك التحليل مواضع التحليل وهي المواضع المباحثة عما لا يسلم
ويطلب له حدا اوسط غرا خرى وهذا هو التحليل فيختلط تركيبه بالتحليل
واما ثالثا فضعف التردد وهذا الموضع يمكن ان نفهم على انه يعني به تتردد البرهان
التعليمي من جهة انه يتردد لا بالتوسط على ما ينبغي بل باضافة حد من خارج
اما الى غير النهاية او يقف فيبتدر برهانا على شيء منقطع عن
الاول كما فعل اوقليدس حينما اشتغل بزوايا حول خط قايم على خط
ومثلا ان يكون بين اولا ان العدد الفرد عدد ذو كم محدود بتوسط
انه عدد ذو كم ثم بين ايضا الزوج كذلك فلا يكفي هذا استمر بل عاد ومن
احب ان يفهم الخلاف في الحدين الاوسطين كرر الفرد في اوسط احدهما
والزوج في الاخر ويمكن ان نفهم انه يعني به التردد الجدلي فيكفي كانه
يقول لان التردد في تتابع الطريقة الجدلية ليس يكون على الاستقامة
فقط بل تارة يتردد على الاستقامة وتارة يعدل الى جانب فيدا خل
في اوساط المقدمات نتايج اخر انواعا كثيرة من المداخلة مثل
انه يجعل الحد الاكبر شيئا واحدا مثلا والحدين الاخرين مختلفين
فنقول لكل عدد فرد وهو الاصم فهو عدد فرد ذو كم وهو الاوسط
وكل عدد ذي كم فهو عدد ذو كم محدود متناه او غير متناه فينتج لنا
العدد الفرد هو ذو كم محدود متناه او غير متناه فينتج ان العدد الفرد
هو ذو كم محدود ومتناه او غير محدود ولا متناه ونقول ايضا العدد

الزوج وهو الاصغر عدد زوج ذوكم وكل عدد ذى كم فهو عدد ذوكم
محدود ومتناه اوغير محدود ولامتناه فيكون هذا قياسا اخر مثالا
للقياس الاول لانه النتيجة ولكنه في الحد الاكبر وقد يكون هذا الاجانب اخر
في تكثير القياس والنتيجة وانما جوزنا ان يفهم هذا انه يريد به جانب
الجدل لان اكثر قياساته على هذه السبيل ونقل في البراهين هذا
وفي التعليمات لانها منعكسة الحدود لان هذا المثال يليق بالجدليين
من حيث المقدمات ومن حيث انه على مطلوبين متقابلين وقد
يمكن ان يفهم هذا الموضع من التعليم الاول على غير هذا الوجه بل على عكسه
وذلك لان الجدل وان كان اكثر تعرفا واكثر شعبا تعرف فانه اقل
نتاجا بان الجدل لا يتغلغل الى الكلام في جميع المسائل فانه لا يفي له
بذلك مشهورا ته ومايبنى عليها وذلك لانه يحتاج في كل مسئلة الى
قياس حاضر فما كان بين منتاجا بالف وسط لا يمكنه ان يعرفه ولا ايضا
ينتفع في جدله ببيان شئ يحتاج الى اوساط كثيرة جدا لان يفي
الخالب بايرادها كلها وقت المجادلة واما القياس البرهاني فلا يرى بأسا
في ان يكون مطلوبه انما يتوصل اليه بالف وسط وفي مدة طويلة
فهو يعين في التركيب على الاستقامة ولا يرى بأسا في العدول ايضا
على اوساط وحدود صعبة الى غيرها لان له مدة فراغ وقد وطن نفسه
على التعب فصل ٣ في استيناف القول على برهان لم

وان

وان ومشاركتها ومباينتها في الحدود واختلافهما في علم في علين
وقد تقدم منا القول في ابانة الفرق بين برهان ان وبرهان لم بين م
وكيف يكون على شئ واحد برهان ان وبرهان لم ويبقى لنا ان نحاذي
بكلامنا ما قيل في التعليم الاول فنقول ان الحدود قد يقع فيها برهان
ان وبرهان لم على وجهين احدهما ان يكون الحد واحدا بعينه فيكون
عليه قياسان احدهما لا يكون قد وفيت فيه العلة الاولى
القريبة للام الموجبة له لذاته ويكون هذه العلة قد وفيت
في الاخر فتشترك القياسات في ان كل واحد منها اعلى العلة
للام ويفترقان في شيئين احدهما ان احد القياسين اعطى العلة
البعيدة والثاني اعطى العلة البعيدة القريبة والثاني منها
ان احد القياسين فيه مقدمة تحتاج الى متوسط وهو العلة القريبة
والمعلول القريب فذلك لم يعط فيها اللم المحقق والاخر ليس فيه
مقدمة محتاجة الى ذلك فهذا احد الوجهين الممكنين وسيرد
تفصيله بعد واما الوجه الثاني فانه لا يكون قد اعطى في كل قياس منها
علة لا قريبة ولا بعيدة ولكن اعطى في احدهما ما ليس بعلة اصلا
فانه قد يمكن ان يكون ما ليس بعلة منعكسا على الحد الاخير من المقدمة
سواء كان ما ليس بعلة معلولا للاخر كالمعلول الكواكب الذي هو معلول
لبعده وهو ما ينعكس على العلة وهي بعده ومثل مسئلة تزيد

ضوء القمر هو معلول لكريته وهو ما ينعكس على العلة وهي كريته او كان
ما ليس البتة معلولا ولا علة مثل دلالة ثبات الهالة على نجوم المطرح
السحاب الذي فيه الهالة فانه اذا كان يمكن ان يكون معلول منعكس او
علامة منعكسة وان لم يكن ذلك فربما لم يكن المع منعكس بل كان
اعم مثل اضاءة البيت بسبب الاصطباح او كان اخص مثل تدخين
عن النار وكل العلامة على ما علمت فبين انه يمكن ان يستبين بالمع العلة
وبالعلامة ذو العلامة ويمكن ان يستبين بالعكس وانما يتوقف الامر على
الملعوف وان كان الاعرف نسبة المع او العلامة الى الحد الاصغر كان
هو الاول ليجعل حدا اوسط والعلة حدا اكبر فكان ذلك وجها من
هذا البرهان مثل قولك ان الكواكب المتحيرة مضيئة غير لامعة وكل
غير لامع فهو قريب فالكواكب المتحيرة قريبة وايضا الكواكب الثابتة مضيئة
لامعة وكل مضيء لامع فهو بعيد فالكواكب الثابتة بعيدة ثم كل واحد من
المع وسببه مسبب ومعلول وذلك للبعد وهذا للقرب وكذلك قولك القمر
يتزيد ضوءه كذا وكذا وكل ما يتزيد ضوءه كذا وكذا فهو كري فالقمر كري
وهذا ايضا الحد الاوسط فيه معلول الاكبر فهذه امثلة القرب الثاني
من برهان ان فلو ان هذه الحدود الكبرى كانت اعرف من هذه الحدود
الوسطى فكان القرب والبعد للمتحيرة والثابتة اعرف من اللمع واللامع
والكرية اعرف للقمر من هيئة قبول الضوء لكان يمكن ان يجعل هذه الحدود

صدود اوسط فيقال ان الكواكب المتحيرة قريبة الضوء وكل قريب الضوء
فانه لا يلمع او يقال ان القمر كري وكل كري فانه يقبل الضوء هكذا وكان هذا
برهان لم على انه يجوز ان يعلم اولا الان بالمع ثم يقلب فيعلم اللم بالعلة
فلا يكون دورا لان البيان الاول لم يطلب فيه لم البتة واما البيان
الثاني فلم يطلب فيه ان البتة فيكون هذا قريبا من المصادرة
على المطلوب وليس مصادرة على المطلوب فيما امثال هذه المواد المنعكسة
يمكن في علم واحد ان يعلم ان صرفا ولا نم يعلم لم صرفا ثانيا من مواد
باعيانها مع ما فيها من تقديم وتاخير وزيادة ونقصان مثاله ان يعلم
بالعلم الرصدي ان القمر كري الشكل لانه يستفيد كذا وكذا فيكون هذا
محفوظا ثم يتوقف من علم الطبيعي ان الاجرام السماوية يجب ان تختص
بالاشكال الكرية من جهة برهان طبيعي يعطي اللم والان جميعا ثم نقل
فلذلك ما صار يتشكل على هذا الشكل الذي انت غير شاك به انيته
وانما تجهل لميته وقد يمكن مثل ذلك من وجه اخر وذلك لانه قد يمكن ان
يكون شيء واحد معلولات ولوازم متقارنة لاهي علل ولا معلولات
مثل ان يكون معلولا لشيء واحد ويكون منعكسة عليه ولا يكون له
ايضا علل ذاتية منعكسة عليه ويكون وجود تلك المعلولات
واللوازم لموضوع ما اعرف من وجود الشيء له ووجود تلك العلل
ايضا لذلك الموضوع اعرف من وجود الشيء له فاني جعل الحد الاوسط

من العلل كان برهان لم وان معا واحدا من اللوازم والمعلولات كان
برهان ان فقط فان في هذا الوجه الواحد من وجهي ما نحن فيه قد ما
قد انشعب الى وجهين احدهما الوجه الذي يكون موادة مشتركا فيها
للامرين ولكن يجر الامر في الامرين على العكس والثاني الوجه
الذي يكون مواده مختلفا فيها واخذ احد المختلفين الذي ليس هو
العلة وسطا تارة فاعطى برهان ان واخذ ثانيهما الذي هو العلة
وسطا تارة فاعطى برهان ان ولم معا فعلى هذا الوجه يجب ان
نغير هذا الموضع حتى يكون الان واللم شيء واحد والذي
نغيره قوم اخرون وجه يكون فيه الان شيء واللم شيء اخر
ولنرجع الى تفصيل القسم الذي لا يكون في احد قياسيه علة قريبة
ويكون في الثاني علة قريبة واما الذي لا يكون فيه علة قريبة فقد
قيل في التعليم الاول ما هذا لفظه وايضا في الاشياء التي يوضع
الاوسط فيها خارجا انما يكون البرهان على اللم هو اذا كان اخبر
بالعلة نفسها فان لم يخبر بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على
ان وانا يعني بالعلة العلة القريبة لكن قوله الاشياء التي يوضع
فيها الاوسط خارجا يحتمل معنيين احدهما ان لا يكون ترتيب المحمول
على ترتيب الشكل الاول بل على ترتيب الثاني مثلا فيكون المحمول الاوسط
خارجا ولا يكون اعطى العلة القريبة فيه كما يقول في الشكل الثاني

من الجدار لا يتنفس لانه ليس بحيوان وكل متنفس حيوان فهذا
التاويل اظهر ويكون انما نسب الى الشكل الثاني لانه كما علمت انتج
بالسلب وهذا يقع في البراهين السالبة اكثر وان كان
قد يقع في الموجبة واما التغير الثاني وهو الاصوب وان لم
يكن الاظهر فهو انه يعني بالاوسط الاوسط في القياس الموجود
جميعا وهو العلة القريبة على انها منعكسة ويكون معنى وضعه
خارجا ان لا يكون قد ترتب في اجزاء القياس بل ترك من خارج
فانه في الجدار في مثالنا المذكور ليس علة كونه غير متنفس ما وضع
وهو كونه ليس بحيوان بل ما ترك خارجا وهو كونه غير ذي رية
فانه اذا كان للانجاب مطلقا علة منعكسة فرفع تلك
العلة علة السلب وكان السلب مطلقا اذا كان له علة
منعكسة فمقابل تلك العلة هو علة الانجاب ولو كان علة
انه لا يتنفس كونه ليس بحيوان كان علة انه يتنفس كونه
حيوانا وليس كذلك فان من الحيوان ما لا يتنفس ولكن ليس علة
انه لا يتنفس كونه ليس بحيوان بل الحيوان اعم مما لا يتنفس
وليس بحيوان اخص مما لا يتنفس فان من المتنفسات ما هو
حيوان بل علة التنفس اخص من الحيوانية وهو وجود الرية
وعلة عدم التنفس اعم من عدم الحيوة وهو عدم الرية لكن قوما

لشدة تكلفهم دقة الكلام والتقرير والتعدي برقته فيه يتبادر
من العلل القريبة الى البعيدة كما قيل لبلاد الصقالبة ليس فيها
زمار اذ ليس فيها كروم ولو قيل اذ ليس فيها خمور لكان على قد اتت
العلة القريبة في الاغنا عن المطربين ولكن اعطى علة العلة
فلم يوضح المطلب المقصد ولم يبرهن وقد قيل في التعليم الاول انما يمكن
لتبعيد هذا في الاكثر في علمين اذا كان احدهما تحت الاخر بمنزلة
علم المناظر عند علم الهيئة وعلم الميل عند علم المجسطي وعلم تاليف
اللحون عند علم العدد وعلم ظاهرات الفلك تحت احكام النجوم اي
احكام علم الهيئة فاني هذه العلوم يكاد لن يتعين الاعلى والاسفل
منها متواطئ الاسم وانما قيل يكاد ولم يقل بالحقيقة ودلك لان
العلمين من هذين ينسبان الى شيء واحد من وجه فان الظاهرات
وعلم الهيئة كلاهما ينظر في حال الاجرام والابعاد وكل النجوم
التعليمي ونجوم اصحاب الملاحة فان كلاهما ينظران في مواضع
النجوم وتاليف اللحون التعليمي وتاليف اللحون الصناعي السماعي
كلاهما ينظران في حال النغم وكل علم المناظر وعلم الهندسة
ينظران في اشكال وخطوط ومقادير وكل علم الحيل وعلم
المجسطي ينظران في مقادير ذوات عمق فلهذا الاشتراك الذي
لها شبيه المتواطئة ولكن ليست بالحقيقة متواطئة لنسبتين

زمار

لسببين

اصرها

احدهما ان العلمين في بعض الاصناف المذكورة لا يشتركان
في النسبة اشتراكا تاما فان علم الموسيقي ينظر في حال عددها
بحال وهو عدد واقع في نغم وعلم المناظر في مقادير ما للبصر
اليها نسبة وعلم الحساب ينظر في العدد على الاطلاق وعلم الهندسة
ينظر في المقادير على الاطلاق والوجه الثاني انهما وان اشتركا
في المنظور فيه واستدت نسبتهما اليه من جهة كمية المنسوب اليه
وكيفيته فليست النسبة معابل لبعضها اولا ولبعضها
اخرا وهذا يمنع التواطؤ والترادف وان اشتركت اشياء في المعنى
اذا لم يتساو فيه بل اختلفت بالتقدم والتاخر والاستحقاق
والنقصان والزيادة كما تبين لك من قبل ولما كادت يكون هذه
من المتواطئة اسماؤها شابهت بوجه ما العلم الواحد فشاركه
بوجه ما في المسائل لكن اختلفت فالعلم الاعلى يعطي اللم والعلم الاسفل
يعطي الان على نحو ما كنا نحن انفسنا اوضحناه في موضعه ثم قيل
وذلك لان العلم بان هو لمن يحس بالامر فاما العلم بلم فهو لاصحاب
التعاليم معناه ان العلم بان هو للملاح والعلم بلم هو للنجم والعلم
بان هو للمتدرب في صناعة الموسيقى العلمية والعلم بلم هو لصاحب
علم التاليف التعليمي وهذا هو ظاهر الكلام الذي قيل في التعليم الاول
وقيل لان اصحاب العلوم العالية عندهم السبب وكثيرا ما لا يعرفون

ينظر

بلم ٢

بالجزئيات ولا يشعرون بها على ما هي عليها وكثيرا ما يسمع التعليمي
به العلم بالموسيقى بعد الذي بالاربعة او الطبيعي من الابعاد المتفقة
فلا يحس به ولا يعلم انها متفقة مع انه يعلم السبب في اتفاقها لان
عنايته بالامر الكلي لا الامر الجزئي وعنايته بالصورة مجردة عن
المادة في الوهم لا محصلة في المادة بالطبع او الصناعة فان المقادير
والمسوحات وان كانت لا تكون الا في المادة فان المهندس ينزعها
عنها وينظر فيها لذاتها لا لما عرض لها من وجودها في مادة على ما اوضحناه
من قبل فهذا القسم هو الاكثر وقد يكون على وجه ثان وهو ان يكون
جزء من علم ما تحت علم ما تحت اخر لا كله مثل ان النظر في المماثلة و
العكس وما اشبه ذلك من الحيثيات الكائنة من انعكاس البصر الى
شيء او ملون عن الملس صيقل جزء من العلم الطبيعي وموضع تحت
علم المناظر ثم تحت علم الهندسة والعلم كله ليس كذلك وانما فان النظر
في الزوايا الواقعة عند البصر بين الواسطة والمقدم من مكان الكواكب
وبين ما يرى عليه الكواكب او يرى عليه اكثر التدوير في ابعادها البعيدة
او القريبة من وسط الارض وزوايا انحرافات المنظر جزء من علم
المجسطي وواقع تحت علم المناظر والعلة كله ليس واقعا تحته فهذا
ايضا يعرض مثل ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعي لم العكوس هي هكذا
وهكذا السبب كذا لسبب غير محصل ولا مقرب وعند المناظر انه

لم هو بالسبب المحصل المقرب وقد يكون على وجه ثالث وهو انه قد
يتفق ان لا يكون العلم كله ولا جزء ما معين منه تحت علم اخر بل مسئلة
ما بعينها اذ يتفق ان يقع عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة
الجرح فان هذا العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو عسر الاندمال فيكون
الاندمال فيكون الموضوع قد صار باقتران عارض غريب به مخصصا بما
لازم عارض ذاتي ولو لم يكن مخصصا ما لازم عارضا ذاتيا على ما
اوضحناه فيكون برهانه اللم لا من ذلك العلم بل من العلم الذي منه
العارض الغريب فالطب يحكم بالجراحات المستديرة بطيئة الاندمال
والمهندس يعطي العلة في ذلك حتى يقول ان الدوائر اوسع الاشكال
احاطة وقد يكون ان يعطي سبب مركب من علم الطبيعي والهندسي فيقول
لان الاندمال محركة الى الوسط فاذا كانت زاوية تعين جهة الحركة
فيسهل الالتفات واذا لم يكن زاوية كانت الحركة في جميع المحيط
معا وتقاومت الاجزاء وابطأ الاندمال وقد اورد واحد الشروح مثالا
لما يكون برهانه في العلم الاسفل من جهة الان وفي العلم الاعلى من جهة
اللم انه صاحب المناظر بان الخيوط البصرية اذا بعدت فنى وعلة ذلك
يعرفه المهندس من قبل معرفته بان الخطين اللذين يخرجان من عين غير قائمين
لمتقيان وهذا المثال غير جيد وذلك لانه كيف لا يكون المثال مشتملا
على شيء يرجع منه في العلمين برهانين مختلفين واما الذي اورده

لنضح فيكفي بما يوضح في المناظر وشعاعا ما يرى عليه فيه نعم لو عنوا
لزاما اذا كان ما يرى من هذه المقدمة في العلم المناظري وهي غير معلومة
العلة فانما بين بالم تحقق بعد فلا يكفي بيانه برهان لم واذا وقع
للمهندس صار ذلك برهان لم كان له وجه على انه هذا المثال يرد
جدا وبالعكس على الواجب لان العنوبرة راويتها عنه الحدقة وقاعدتها
عند المبصر وهنالك لا التقاطيه بل كلما اصغر كان التباين اكثر
فهذه الاشياء ما قبلت في التعليم الاول وفي الشروح وقد كان
وعند التعليم الاول نبرهن قياسين على ان ولم في علمين مختلفين
وهذه الامثلة التي وردت في انجاز ذلك للوعد كلها وما اخذ من التقاطير
لها انما برهنا امرين احدهما ان يكفي اللم معلوما بقياس والان موجودا
بالحس والثاني لم يقع الان في غير ما وقع فيه اللم فادن هذه الامثلة
اما ان يرهنا قياسين مختلفين واما ان يرهنا امرين احدهما قياس والاخر
غير قياس والذي لاظنه حلا لهذا الشبهة هو ان المعلم الاول لم تعن
بقوله ليس الامر ان يكفي حاسا بالنتيجة والعلم بل يكفي عنده مقدمات
ماخوذة من الحس ينتج العلم انه دور نرم هو فان اصحاب العلم لهم
مقاييس غير مقدمات تجريبية وامتحانية وبينهم مجاورة في اثبات
وتبكيت مبنية على ذلك مثلا كما يقول صاحب التاليف السماعي
ان هذه النغم ليست مواقعة لهذه النغم من اجل الوتر الفلاني كذا

العنوبرة المادة

عند برهنا

ومن اجل النغم الفلانية كذا فيكفي مقدمات حسية ينتج منها نتيجة
بين بها الاشياء كذا اوليس كذا في ذلك الموضع لان كواكب كذا ابعد
عن المشرق وتقول صاحب العلم الطبيعي ان هذه القوس ليست نصف
دايرة لان الشمس ليست على الافق فيكون ما اولئك فقد اخذوا
المقدمات امتحانية واما هذا فقد اخذ مقدمة مسلمة عن علة بعيدة
غير بينة له بالعلة القريبة فان كون الشمس على الافق ليس علة
قريبة انما العلة القريبة لذلك وقوع قطعة القوس على الافق
بل انما بان مقدمة بالعلة القريبة في علم المناظر فيكفي معنى مثلة
المعلم الاول على هذا الوجه في فضيلة بعض
بعض الاشكال على بعض وفي قياس الغلط كيف تقع في الاشكال
وقد بين المعلم الاول في الشكل الاول وضع الاشكال واكثرها افادة
للتيقن لوجوه ثلثة اولها ان العلوم التعاليمية انما يستعمل هذا الشكل
في تاليفات براهينها ويكاد كل علم يحيط في مسئلة برهان لم
فانما يستعمل هذا الشكل في الاكثر وذلك لان حقيقة هذا الشكل
ان يكون العلة موجودة للحد الاصغر فيوضد له المعلول فان هذا هو
تاليف الشكل الاول اذ يكون قد اوجدت العلة للاصغر وتبع المعلول
فيه العلة وان كان البيان البرهاني للكل فلا يكفي الا بالشكل الاول
وان كان بالسلب فقد يكفي في الشكل الثاني ولكن يكفي قد عند هذا

النظام لان الحد الاصغر يكون اعطى العلة وحملت عليه العلة ثم لم
يحمل المعلول تابعا للعلة في الوجود له بل حرف فجعل المع مستوعا
والعلة تابعة له فلا تكون العلة قد جرت معلولها بالقصد الاول و
في الشكل الاول تكون قد فصلت ذلك بالقصد الاول واما الشكل
الثالث فلا يكون ايضا العلة قد اوجدت فيه للحد الاصغر بل يكون
الحد الاصغر اوجد للعلة التي يتبعها معلول فيكون العلة لم تجر المع
بالقصد الاول انما الشكل الاول هو الذي يعطي الشيء فيه علة ما
ثم يتبع المعلول علته فهذا بالحقيقة هو الذي بالفعل برهان لم
وسايره ذلك بالقوة برهان لم والوجه الثاني لعلم بما هو وهو الحد
انه كيف ينال بقياس فانا نبين بهذا الشكل وسنوضح بعد انه كيف
يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن اما انه لم هو بهذا الشكل فلان الحد موجب
كلي والشكل الثاني لا ينتج موجبا والثالث لا ينتج كليا والوجه
الثالث فهو ان الشكل الاول قياس كلي كامل بنفسه القياسين بنفسه
والشكلان الاخران انما يبين انهما قياسان بالرد اليه اما بعكس
واما بافتراض والخلف انفظانه يرد اليه بوجه فاذا رد اليه صار
الى المقدمات الاولى التي لا واسطة لها والى الترتيب الاول القياس
الذي لا واسطة له فاجتمع عدم الوسط في الوجهين جميعا وههنا وجه
من الفضيلة للشكل الاول من ذلك ان تحليل القياسات الى المقدمات

الاولية

الاولية لا يمكن بغيره لانه لا بد في كل قياس من موجبة كلية والموجبة لا تحلل
الى مقدماتها التي انتجها بالشكل الثاني والكلية لا تحلل اليها بالشكل
الثالث ووجه آخر المطالب البرهانية يراد فيها تقص العلم ومعرفة
ما للشيء بالذات وذلك بالكلي الموجب فاما الجزئي فليس به علم مستقص
لان قولك بعض حيوان مجهول انه اي بعض هو فاذا عينته وعرفته
وكان مثلا البعض الذي هو دب عاد الى الكلية فصار كل دب
واما السالب فانه يعرف من الشيء ما ليس له وهذا امر غير ذاتي
وبغير نهاية الا ان يومئ في ضمن السلب الى معنى ليس دون السلب
فيكون قوته قوة الموجبة المعدولة ويكاد يكون اكثر المطالب
البرهانية على هذه الصفة كبرهان العلم الاول على ان الفلك لا ضد
له فاذن المطلوب الذاتي المستقصى هو الموجب الكلي وهو ما ينال
بالشكل الاول وقد بقي الشكل الاول من الفضايل المسلمة هيئة
قياس بالفعل وهيئة غير هيئة قياس بالقوة فقد اوضحنا ان
ذلك كيف يكون وكان قائلا يقول كيف يمكن على العلم الاول في هذا الموضع
اذ ذكر تحليل القياسات من الشكلين الاخرين الى المقدمات غير
ذات وسط في الشكل الاول السالبة كيف يكون لها تحليل الى المقدمات
غير ذات وسط فان المقدمات التي تحلل اليها السالب فلابد فيها من
سالبة فكيف ينتهي الى سالبة غير ذات وسط وكيف تكون سالبة

غير ذات وسط اما الموجبة التي لا وسط لها فهي التي لا يمكن ان يكون المحمول
فيها اولا شيء هو علة لوجوده للموضوع فالسالبة كيف يكون
فقدانه للوسط ليت شعري فقال انه كان الموجبة قد يكون بغير انقطاع
اي بحيث لا يقتضي حمل محمولها على موضوعها شيئا متوسطا يقطع
مجاورتهما فيكون هو اولا للموضوع فكذلك السالبة قد يكون بغير انقطاع
اي بحيث لا يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضيا شيئا
اخر عنه بسلب محموله اولا وهو موجود للموضوع ولان السلب
الكلي منعكس وخصوصا في الضروريات الذاتيات فمتى وجد
لاحد الحدين شيء محمول عليه ليس على الاخر ولم يكن اولم يسبق
اولا الى الذهن وجود شيء للاخر محمول عليه ليس للاول او كان
لوحد لكل واحد منهما شيء كيفيه او شيا فيكون في كل رتبة شيء
او شيا خاصة يساوي ذلك الحد وكانت الرتبتان متنافيين
ليس في احدهما شيء يدخل في الجملة الاخرى فان المحمول على احدهما
يمكن ان يكون حدا اوسط فيكفي سلبها ايها شئت عن الاخر بقياس
فانه كان المحمول الموجب انما هو في جانب احد الحدين فقط كان
ذلك بقياس واحد لا غير مثل ان كان كل ج ولا شيء من ج او كل
ب ج ولا شيء من ا ج وان كان المحمول الموجب قد وجد في
جانب كل واحد من الحدين كانين بقياسين مثاله كان آ و د ح

طبقه

طبقه متساوية وط يحمل عليها ويساويها وب ده وز طبقه
متساوية وح يحمل عليها ويساويها ومعلوم ان شيا من هذه الطبقه
لا يحمل على شيء من تلك الطبقة فان قيل كل ا ط ولا شيء من ب
كان قياسا وان قيل كل ب ج ولا شيء من ا ج كان قياس وهما
قياسان وكذلك الحال ان لم يكن الا آ و يحمل عليه ط فقط او ب و
يحمل عليه ج فقط لكن العادة في التمثيل جرت بذلك فاذا كان
على احد الحدين محمول خاص كان السلب بانقطاع فنحن انه اذا كان
ليس على احد الحدين محمول خاص واحد هما مسلوب عن الاخر لم يكن
ذلك سلبا بلا انقطاع اي بلا واسطه فانه اي واسطه اخذت
كانت مسلوبة عن الطرفين او موجبة على الطرفين فلم ينتج
واما نقط الكتاب في نسختنا فيوهم بدل المحمول الموضوع و
الاقسام بحالها وذلك ايضا مزيف مستقيم ولكن النتايج تكون
جزئية فانه اذا كان على كل بعض حكم كلي بقياس فليس على الكل
بلا قياس وقد وضع كليا بلا انقطاع فيشبه ان يكون هذا معنى
ظاهر النسخة التي عندنا والاولى ما كتبناه اولا ولقائل ان يقول
السالبة التي لا وسط لها ان طلبت بهذه الشريطة لم يوجد فانه
لا يخلو ا ب عن حد اوسط من اجزائهما وان كان نفس حدا
لم يخل من اسم يدل على المعنى بلا تفصيل وبالجملة ليست الاشياء تخلوا

عرخواص ولوازم حتى الاجناس العالية التى لايحمل عليها جنس
فكيف بوجد اوب غير محمول على احدهما شئ لايحمل على الاخر
فاقول انه عسى لن لايكون مثل هذا الوسط اى محمول اتفق وان
لايكون القياس كل ما له وسط اى وسط اتفق بل يجب لن يكون الوسط
وجوده للاصغر والحكم بالاكبر عليه كل واحد منهما اعرف من الحكم
بالاكبر على الاصغر وفى المطلوب الثالث يجب لن يكون وجود الوسط
للاصغر وسلب الاكبر عن الاوسط اعرف من سلب الاكبر عن الاصغر
فى يكون وسط وقياسى فى شبه لن يكون المعلم الاول عنى محمولا نسبته
الى اوالى اعرف من نسبة ماينهما هذا وقد علمت لن الجهل ليس صنفا
واحدا بل من الجهل ما هو بسيط وهو عدم العلم فى النفس فقط
وهو لايكون للنفس راى فى الامور حق ولاصواب وهذا لا يكتسب
بقياس فانه سلب العلم فقط وخلو النفس عنه وان كان قد يظن
لن ذلك يكتسب بقياس على احد وجهين اما على ما ظنه بعضهم ان
تكافؤ الحجج يوجب هذا الجهل وهذا خطأ بل تكافؤ الحجج يثبت هذا الجهل
الموجود ويحفظه واما انه يحدث به فليس واما على ما ظنه بعضهم ان
الراى الباطل اذا فسدت حجج ولم يتضح بفساده الراى الحق اوجب
ذلك حكم الجهل البسيط الذى على وجه السلب فقط وما كان بقياس
وهذا ايضا ليس بالحقيقة حادثا عن القياس بل بالعرض لان ذلك

انما اوجب

انما اوجب بالذات بطلان الراى الفاسد فلما بطل ولم يكن هناك
راى اخر عرض لصفحة النفس عادمة للراى اصلا كما كانت بل القول
الصواب لن هذا الجهل لايكتسب وهذا الجهل ما هو مركب وليس هو
عدم فقط بل فيه مع عدم العلم راى مضاد له وهو جهل على سبيل
القنية والملكة وهو مرض نفسانى وذلك لان صحة كل شئ
اما لن يكون بوجوده على مزاجه الذاتى وفطرته الاصلية فقط
او لن يكون قد اكتسب مع ذلك كالانسان لن يكون مع وجوده على
مزاجه الصحى جميلا او قويا وليس هو فى المزاج من البدن بل فى التركيب
ايضا فان صحة البدن هى فى اعتدال المزاج واستواء التركيب وكمال
صحته لن يقترن بهذين الامرين البدنيين الامور التى يستعد
البدن بهذين لها من الجمال والجلالة والقوة وكذلك صحة النفس
وجهين صحة اولى وهى لن يكون على فطرتها الاولى ومزاجها مثلا
الاصلى فليس فيها مضاد خارج عن الملائمة وصحة ثانية وهى التحصيل
الزوايد الكمالية التى يستعد لها بتلك الصحة وهى العلوم الحقيقية
وكما لن البدن اذا احدث فيه امر غريب لا يقتضيه فطرته فمنع
مقتضى فطرته والافعال التى له بذاته كان البدن مريضا كذلك
النفس اذا اعتقدت الاراء الباطلة المخالفة لما يجب لن يكون مشتبها
على فطرتها الاصلية كانت مريضة وانما سمى هذا الجهل مركبا لان

فيه خلاف العلم ومقابله من وجهين احدهما ان النفس خالية عن
العلم والثاني لم يسبق خلوها عن العلم قد حدث فيها ضده العلم وهذا
النوع من الجهل قد يقع ابتدا واذعانا للنفس اي من غير حد اوسط
وقد يقع بالاكتساب قياس والكاين بالاكتساب فيشبه ما يكون
فيما لا وسط له ا وفيما له وسط والكاين فيما له وسط اما ان يكون
الحد الاوسط فيه من الاشيا المناسبة او من الاشيا العرضية وجميع
ذلك اما ان يكون الاوسط فيه هو بعينه اوسط القياس الصادق
بعينه اوليس هو بعينه والثاني اما ان يكون مقابله حق سالب فيكون
فيه هو موجبا او يقع في الشكل الاول فقط ان كان كليا او يكون
مقابله حق موجب فيكون هو سالبا ويقع في الشكل الاول والثاني الشكل
معا ان كان كليا ولنبدا بالاختراع الواجب فنقول اذا كان الحق هو
انه لا شي ء من ب ا وكان بغير انقطاع واضطر ان كل ب ا
حتى يكون في غاية المضادة للحق وكان ذلك بقياس حده الاوسط
ج فقد يمكن ان يكون الصغرى والكبرى كاذبة وقد يمكن ان يكون احداهما فقط
كاذبة واما القسم الاول فاذا كان ج حتى لا يحمل على ب ولا يحمل
عليه ا فاخذ كل ب ج وكل ج انتج الباطل وهذا ممكن فانه
لا بد لكل ب ولا ما لا يحملان عليه ويجوز ان يشتغل في حد واحد من
ذلك والا وجب ان يختص بعض ذلك ما يجاب طرف واوسط وكل

ان كان

ان كان ج انما يحمل على بعض ما من ب لا على كله وب غير ممكن ان يكون في
كل شي البتة او ان يكون في كله شي البتة اي ما يباين ب لان
ب امتنعت بلا وسط في كلها فيمكن قولنا كل ب ج كاذبة بالجزا وكل
ج الكاذبة اما الكل والجزا معا او بالجزا وحده واما ان كانت احداهما
فقط صادقة فلا يمكن الا ان يكون الكبرى ومثال هذا ان بعض ا محمولة
ولها موصوفان ج وب لكنها تكون موجبة على ج ومسلوبة عن ب
بلا انقطاع وب وج لا يحمل احدهما على الاخر فان قيل كل ب ج
وهو الباطل وكل ج او هو الحق انتج باطلا او هو ان كل ب او بعض ا
كان هذا السلب والايجاب بانقطاع او بغير انقطاع فان هذه المادة
لا ينتج الا باطلا فهذا هو اعطاء وجه القياس الذي يقع خدعة
في اعتقاد الكل الموجب ولا يكون الا في الشكل الاول واما القياس
الموقع للجهل المركب بكل سالب غير ذي وسط فيكون في الشكل الاول
عن مقدمتين كاذبتين فانه اذا كان قيل كل ج وكل ب ا بلا وسط
وكان لا شي من ب ج فقيل كل ب ج ولا شي من ج انتج
لا شي من ب ا ويمكن ان يكون احدهما صادقة اينما كانت فلنضع
اولا الكبرى صادقة ولكن ا ج حينئذ من المسلوبات عن ج والموجبات
لب وهما كما قلنا وهذا ممكن فيجب ان يكون قولنا كل ب ج كاذبا وهي
الصغرى فان قيل كل ب ج وهو كذب ولا شي من ج او هو صدق

انتج الكذب والنفع العسر صادقة فانه اذا كان الحق لاشئ من كل ب ج
وكل ج ا فقيل كل ب ج ولاشئ من ج ا انتج لامحالة سالبا
مضاد الحق وهذه المادة هي ان يكون ا موجبا لب وج معاكسا
ج او مساويا لكن لجهل المركب لا يكون مقدمة غير ذات وسط واما في
الشكل الثاني والمقدمتان كاذبتان بالكل فلا يمكن ذلك لانها
اذا ردلا الصدق فاوجبت السالبة وسلبت الموجبة انتجا ذلك
بعينه فانه اذا قيل اولا ان كل ب ج ولاشئ من ا ج وكانا كاذبين
بالكلية وانتجا لاشئ من ب ا فان رد الا الصدق فقيل لاشئ
من ب ج وكل ا ج انتجا ذلك بعينه وهو انه لاشئ من ب ا وكك
لا يمكن العكس الكاذب هو انه لاشئ من ب ج وكل ا ج وكانا كاذبين
بالكلية وانتجا لاشئ من ب ا فان رد الا الصدق فقيل كل ب
ج ولاشئ من ب ج انتجا ذلك بعينه فاذن نتيجة هذا القسم
صادقة دايما واما ان كانت الكذب بالجزء فممكن لا يقع منه قياس
الخديعة على موجبة غير منقطعة فانه اذا كان بعض ب ج وبعض
ا ج وكان كل ب ا فقيل لاشئ من ج وكل ا ج او قيل
كل ب ج ولاشئ من ا ج كانت المقدمتان كاذبتين بالجزء
والنتيجة كاذبة لامحالة وقد يجوز ان يكون الكذب في احداهما فقط
فانه اذا كان في مثالنا كل ا ج فنيس لنا كل ب يكون ج لان كل ا

وكل ا ج فان كذب في هذه فقيل كل ا ج ولاشئ من ب ج انتج
الكذب وايضا ان كان ج ليس محمولا على شئ من ا فكان لاشئ
من ا ج فيكون لامحالة لاشئ من ب ج فان قيل لاشئ من
ا ج وكل ب ج انتج الكذب وايضا ان كان كل ب ج كان حينئذ
انه لاشئ من ا ج لان ب ج فان قيل كل ب ج ولاشئ من
ا ج وهو كذب انتج الكذب فلنتكلم الآن في القياس الموقع
للجهل المركب بعضه ذات وسط ولنبدا بما يوقعه في موجب كل
ذي وسط في الشكل الاول فنقول اما اذا كان الاوسط مناسبا
كان قياس الحق لامحالة من كليتين موجبتين وكان مثلا كل
ج وكل ج ا صحة انتج الحق وهو ان كل ب ا ولما غلط فيه حتى انتج
المضاد للحق فلا يمكن ان يكذب في المقدمتين جميعا والا صار ناشئا
فلم ينتج التاليف ولا ايضا يمكن ان يكذب في الصغرى فيصير سالبة
فلا ينتج بل انما يمكن ان يرد الى الكذب ما يجوز ان يكون سالبا في الشكل
وهو الكبرى لامحالة اذا الشكل وهو الشكل الاول فالكذب بالسالب
انما يمكن ان يكون في الكبرى فقط واما اذا كان الاوسط ليس مناسبا
فيمكن ان يكون المحمول على كل وجه موضوع لا مثل الا انه مباين
لب مثل الانسان والفرس تحت الحيوان فانه قيل كل ب ج وهو
كذب ولاشئ من ج ا وهو كذب انتج الكذب والحق لاشئ

مرب ج وكل ج ا وهذا لاينتج البتة فليس الاوسط مناسبا
ويمكن ان يكون احدهما صادقة والاخر كاذبة فانه اذا لم يكن ج
تحت ا وكانت ب ا موصوفة لهما وكان ج و ب متباينين
فاذا قيل كل ب ج وكان كاذبا ثم قيل لاشئ من ج ا كان صادقا
انتج منهما كاذب وهو انه لاشئ من ب ا اما مثل ذلك في الشكل
الثاني والاوسط سواء كان مناسبا او غير مناسب فان الكاذبتين
في الكل قد يبان من امرهما ان ينتجا صادقة لاحقة ولما كانت
احدهما كاذبة في الكل اما تكون الكبرى يقع منه قياس
الخدعة مثل ان يكون كل ب ج وكل ج ا فان اقترنت
احدى المقدمتين على الصدق وسلبت الاخرى اينتجا كان
انتج لاشئ من ب ا او هو كذب وهو احدى المقدمتين صادقة
واما الكاذبتان مثل ان يكون ج في بعض ا وفي بعض ب وكل
ب ا فاخذ احديهما كان موجبا كليا والثاني سالبا كليا
انتج الكذب مثل ان يقال كل ا ج ولاشئ من ب ج او لاشئ
من ا ج وكل ب ج واما قياس الخدعة والحق سالب والظن موجب
والمتوسط مناسب فقد بان لنا هذا لا يكون الا في الشكل الاول
وبين بما قلنا في ضمن هذا ان الصغرى يجب ان يقع على الجانب الذي
كان في القياس الصادق فينتفي صادقا فانا نمكن قلب الكبرى

ورجعها الى الموجب فلا يمكن اذن الا من صادقة صغرى وكاذبة
كبرى فان كان الحد الاوسط غير مناسب وكيف لا ينفصل من جهته
الصادقة الى الطرفين قياس ينتج الحق فيمكن ان يكذبا في قياس
الخدعة معا ويمكن ان يكذب الصغرى وحدها لا يمكن الكبرى وحدها
فانه ان كان ج ا وكان لاشئ من ب ج ولاشئ من ب ا
فان قيل كل ب ج وان كان كاذبا وكل ج ا وكان صادقا
فانتج كاذبا وهو لا شئ من ب ا وان كان لاشئ من ج ا هو
الحق فيمكن ان يكون كل ب ج اذا كان لاشئ من ب ج ا ويمكن
ان لا يكون شئ من ب ج فانه كان كل ب ج حقا وقبل كل ج
ا حكم باطلا وكان كليا في بطلانه كان انتج ابطالا من مناسب
واما ان كان جزئيا في كذبه فانه يمكن ان ينتج من اوسط غير مناسب
واما ان لم يكن شئ من ب ج فتنقلب المقدمتان الى الايجاب
الكلي انتج كذبا عن مناسب فانه حيث يكون الصغرى سالبة كلية
لا يكون الاوسط مناسبا مع ذلك مثال الاول الحيوان بدل ب
والعلم بدل ج والموسيقي بدل ا والمثال الثاني الموسيقي بدل
ب والعلم بدل ج والمناظر بدل ا والمثال الثالث الموسيقي
بدل ب والمناظر بدل ج والحيوان بدل ا ففي القسم الاول لان
يمكن الصغرى كاذبة وفي القسم الثاني الكبرى كاذبة في الجزاء في

الثالث تكون المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب فيكون كل
موسيقي فهو علم المناظر وكل علم المناظر فهو حيوان فكل موسيقي
فهو حيوان في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس من
المعاني وكيف يكتسب في المعقولات وذكر المفردات في التركيب
الاول منها كيف ينتهي اليه تحليل القياسات قيل لهم فقد صار
فقد يحيل ان يفيد علما ما اي العلم الذي يحرك النفس اليه ذلك الحس
فلا يحيل ان يصير اليه وذلك المبادي التي منها يتوصل الى العلم اليقيني
برهان واستقرار اي استقرار الذاتي ولا بد من استناد الاستقرا
الى الحس ومقدمات البرهان كلية ومبادئها انما تحصل بالحس وبان
يكتسب بتوسط خيالات المفردات ليتصرف فيها القوة العقلية
نظر فيكتسب به الامور الكلية مفردة وتركيبها على هيئة القول وان
رام احد ان يوضحها بمثال يحتاج عنها ولا يحس بها لم يمكن الا بالاستقرا يستند
الى الحس لانها اوائل ولا برهان عليها مثل المقدمات الرياضية
المأخوذة في بيان ان الارض في الوسط والمقدمات الطبيعية في ان
الارض ثقيلة والنار خفيفة وكذلك فان اوائل العوارض الذاتية
لكل واحد من الموضوعات فانما يعرف بالحس اولا ثم يكتسب من المحسوس
معقولا اخر مثل المثلث والسطح وغير ذلك في علم الهندسة سواء
كانت مفارقة او غير مفارقة فان وجوه الوصول اليها اولا بالحس

فهذا

فهذا قول مجمل قيل في التعليم الاول ونحن فقد حاذينا بكلامنا ذلك
على انا نزيدك تفصيلا فنقول كيف لا يعلم انه ليس شيء من المعقول
بمحسوس ولا شيء من المحسوس من جهة ما هو معروض للحس بمعقول اي
بمعروض لادراك العقل له وان كان الحس مبدأ له بحسب ما كنا ذكرنا من المعقولات
ولنمثل هذا من الانسان المحسوس والمعقول اولا فنقول ان كل واحد
من الناس المحسوسين فانه الحس بنا اعطاه بقدر ما من العظم وهيئة ما من
الكيفية ووضع ما معين في اجزاء اعضائه ووضع له في مكانه وكذلك
يقال هذه الاحوال في عضو عضو منه فلا يخلو اما ان يكون هذا الذي ادركه
الحس هو الانسان المعقول او يكون المعقول شيئا غير هذا المحسوس
وان كان يلازمه ثم من البين ان الانسان المعقول مشترك فيه
على التواطؤ فزيد عند العقل انسان كما عمرو انسان وذلك
بالتواطؤ المطلق وهذا المحسوس مشترك فيه او ليس بمقداره وكيفيته
ووضعه مشترك فيها وهو غير محسوس هذا المحسوس الا لك فاذن
ليس الانسان المعقول هو المتصور في الخيال من الانسان المحسوس
وبالجملة الشيء الذي يصادفه الحس هو حقيقة الانسان المشترك
فيها وليس هو الشيء الذي يصادفه العقل منها الا بالعرض فلنتظر
كيف يحيل ان يكون الانسان المعقول فنقول كيف يتصور ان يكون مجردا عن كل مادة
ملحقة من خارج مثل تقدير لعظم ما معين وتكييف بكيفية ما معينة

وكخديد بوضع ما معين وابين ما معين بل يكون طبيعة معقولة مهيأة
لان يعرض لها كل المقادير والكيفيات والاوضاع والايون التي
فرضنا انها لا تعرض للانسان في الوجود ولو ان الانسان كان تصوره
في العقل مجردا ومفترنا بتقدير ما او وضع ما او غير ذلك لكان يجب
ان يشترك فيه كل انسان وهذا العظم المشار اليه والوضع والاين
وغير ذلك انما يلحق الانسان من جهة مادته التي يختص بها فيبين ان الانسان
من حيث يتصور في العقل مجردا بتجريد العقل عن المادة ولواحقها
وهو بما هو كذلك غير متطرق اليه بالحس بل الانسان اذا تناوله الحس
تناول مغمورا بلواحق غريبة ثم نقول ان الموجودات قسمان معقولة
الذوات في الوجود ومحسوسة الذوات في الوجود فاما معقولة الذوات
فاما معقولة الذوات في الوجود في الوجود فهي التي لا مادة لها ولا
لواحق مادة وانما هي معقولة بذواتها لانها لا تحتاج الى عمل العقل
بها حتى يصير معقولة ولا يمكن ان يكون محسوسة البتة واما محسوسة
الذوات في الوجود فان ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة
يمكن العقل تعقلها بحيث يصير معقولة لانه يجرد حقيقتها عن لواحق
المادة ونقول انه انما يكتسب تصور المعقولات بتوسط الحس
على وجه واحد وهو ان الحس يأخذ صورة المحسوسات ويسلمها الى
القوة الخيالية فيصير تلك الصور موضوعات لفعل العقل

النظار

النظار الذين فيكفيهم هناك صورا كثيرة ماخوذة من الناس المحسوسين
فيجد ها العقل متخالفة بعوارض مثل ما يجد زيدا مختصا بلون وسحنة
وهيئة اعضائه ويجد عمرا مختصا باخر غير تلك فيتقبل على هذه
العوارض فيتزعها فيكفيه كانه يقشر هذه العوارض عنه ويطرحها
من جانب حتى يتوصل الى المعاني التي تشترك فيه ولا تختلف به و
يحصلها ويتصورها اولا اولا بتقشير عن الخلط الذي في الخيال بحد عوارض
وذاتيات ومن العوارض لازمة ولازمة فيجرد معنى معنى من الكثرة
المجتمعة في الخيال ويأخذها الى ذاته واما كيفية هذا الصنع بآلة
والقوة الفاعلة لذلك والقوة المعينة للفاعل فليس هذا الموضع
موضع العلم به بل هو من حق علم النفس لكن الذي نقوله ههنا فهو ان
الحس يورد الى النفس امورا مختلطة غير معقولة والعقل يحيلها معقولة
فاذا افردها العقل معقولة كان له ان يركبها اخرى من التركيب بعضها
على التركيب الخاص بالقول المفهم لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها
بالتركيب اللازم بل نقول ان تصديق المعقولات يكتسب بالحس على
وجوه اربعة احدها بالعرض والثاني بالقياس الجزئي والثالث
بالاستقراء والرابع بالتجربة اما الكائن بالعرض فهو ان يكتسب الحس
بالوجه الذي قلنا المعاني المجردة المعقولة مجردة عن الاختلاط
والخيال ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها

مع بعض وتتبع ذلك احكام العقل بالفطرة في بعضها الى البرهان
اما القسم الاول من هذين فيكفي بانتقال العقل بنور من العلم فيفاض
على الانفس والطبيعة يسمى العقل الفعال وهو المخرج للعقل
بالقوة الى الفعل ولكنه وان كان كذلك فان الحس مبدا اماله بالعرض
لا بالذات واما القسم الثاني منها فيفرغ فيه الى الحد الاوسط فاذا
حصل الحد الاوسط اكتسب المعقول المصدق به اكتسابا الاوليات
بعينها وبقوة ذلك المبدا فهذا وجه من الاربعة واما الكائن بالقياس
الجزئي فان يكفي عند العقل حكم ما كلي على الجنس فحس اشخاص نوع ذلك
الجنس فيصور عنه الصورة النوعية ويحمل ذلك الحكم على النوع فيكتسب
معقولا لم يكن واما الكائن بالاستقراء فان كثيرا من الاوليات لا يكفي
قد تبين للعقل بالطريق المذكور اولا فاذا استقرى جزئيات تلك
العقل على افتقاد الكلي من غير ان يكفي الاستقراء الى الجزئي موجبا لاعتقاد
كلي البتة بل منتهاه عليه مثل ان المماثلين لشيء واحد هما غير
مماثلين يوجبان قسمة لذلك الشيء فهذا ربما لا يكفي ثباتا يكون
في النفس فحكم الحس بجزئياته يثبته للعقل ويعتقده واما
الكائن بالتجربة فكانه مخلوط من قياس واستقراء وهو اكد من الاستقراء
وليس افادته في الاوليات المعرفة بل بكتسابات بالحس ولكن الاستقراء
فان الاستقراء لا يوقع من جهة التفات الجزئيات على يقين ولكن

قد يكفي منها واما التجربة فيوقع بل التجربة مثل ان يرى الرائي او يحس
الحاس اشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل وانفعال فاذا تكرر
ذلك كثيرا جدا حكم الفعل بان هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه
فان الاتفاق لا يدوم وهذا مثل حكمنا برجحان ما ليس بمنبسط المديوني
السقمونيا ليسهل الصفراء ومن هذا الباب ان تكفي شيء يتغير عن
حاله الذي بالطبع لاقتران شيء اخر معه ووصوله اليه ولا يكفي
عنه العقل لكفي تغيره بذاته فحكم السبب وهو الواصل وخصوصا
اذا تكرر فهذه الانواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة ومبادي للعلوم
كثيرة والتجربة منها فانها فيها اختلاط استقراء ظاهر حتى يقياس
عقلي مبني على اختلاف ما بالذات وما بالعرض وان الذي بالعرض
لا يدوم وقد اشرنا الى بيان هذا فيما سلف فهذه هي الانحاء التي
لاستفادة العقل علما تصديقيا بسبب من الحس بحسب ما لخصنا
الآن وقد ذكرنا نوعا من استفادة العلم التصوري بسببه فانه
كل فاقد حس ما فانه فاقد بعلم ما وان لم القار الحس علما وما كان
كل قياس مؤلفا من حدود ثلثة اما الموجب منه فانما يبين لشيء
ما موجود لشيء لانه موجود للثالث موجود للثاني واما السالب
فيبين لشيء غير موجود لشيء لانه غير موجود للثالث موجود للثاني
وكل القياس على كل واحد من نسبة ما بين حدين لكانت محتاجة

الاوسط ومشكلة عربية فلابد من ان ينتهي الى مبادى واصول موضوعة
موجبة او سالبة لامحالة لاوسط لها على الاطلاق اقول في ذلك العلم
والبرهن باخذ المقدمات الاولى على انها لاوسط لها على احد الوجهين
المذكورين ونجعل اخره الى مالا وسط له مطلقا وان لم يكن في ذلك العلم
والذين يقيسون اما على الظن وهم الخطابيون او على الراى المشهور
وهم الجدليون فليس يجب ان ينتهي تحليل قياسهم الى مقدمات غير ذوات
وسط في الحقيقة بل اذا انتهت الى المشهورات التي يراها الجمهور
او المقبولات التي يراها فريق كان القياس قياسا في بابه وان
كانت المقدمات الاولى ليست غير ذوات وسط بل لها وسط مثل
ان العدل جميل والظلم قبيح فانه ماخوذ في الجدل على انه لا وسط له وفي
العلوم يطلب لذلك وسط وربما طلب ايضا في الجدل على نحو ما يجب
به سقراط ثم اسقراط ما خوس وربما كان المشهور لا وسط له لا لانه
بين بنفسه وفي حقيقته بل لانه كاذب مثل ان اللذة خير وسعادة
فتحليل القياسات الجدلية يجب ان ينتهي الى المشهورات وتحليل البرهانية
يجب ان ينتهي الى البرهانيات ويجب ان ينتبه الان وبين ان هذه الاوساط
وما هي لها اوساط متناهية بعد ان نعاود مرة اخرى حال ما بالذات
وما بالعرض من المحمولات يقع خروجه للمحمول انه بالحقيقة لا بالعرض
اذا كان الموضوع مستحقا لان يوضع بذاته محصل الذات لما يحمل عليه

مايحمل فوضع وحمل عليه محمولا اي حمل كان مثل قولنا الانسان
ابيض فان الانسان جوهر قايم بذاته غير محتاج الى حامل يحله
ثم البياض قايم فيه ومحتاج الى حامل له مثل ما اذا جعل الانسان
موضوعا والابيض محمولا فقد حمل حمل مستقيم فهو حمل حقيقي
لا بالعرض وباز اء هذا القسم حمل ما بالعرض وهو ان يقبل ما من
شانه ان يكون محمولا في طباعه فيوضع لما من شانه ان يكون موضوعا
في طباعه فيقال ابيض ما الانسان فيكون بالحقيقة قد اخذ الموضوع
مرتين بالقوة وذلك لان الابيض من جهة ما هو ابيض فقط
لا يمكن ان يكون موضوعا ولكن الموضوع هو الشيء الذي عرض له ان
كان ابيض وهذا هو الانسان الذي عرض له البياض فهو ابيض
واما ان يكون عرضان في واحد فيحمل احدهما على الاخر فيقال ان
الابيض متحرك اي الشيء الذي عرض له البياض فقد عرض له الحركة
لان الابيض بنفسه هو ابيض موضوع للمتحرك ويقال للشيء انه
محمول بالذات وبالحقيقة اذا كان الوصف له بنفسه كالمعلم
او بالكراوجده فيه ولكنه ليس لشيء غيره من اجله يقع له واذا
تخففت لم تجد القضية في نفسها مثل ما يقال ان الجوهر متحرك وان كان لا
بالذات يتحرك ولكن بالقسر وباز اء هذا محمول بالعرض وذلك
اذا كان الشيء بوصف لمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للكرسي

في السفينة انه متحرك وانه يسير الى موضع كذا وهو ساكن وربما كان
الموصوف به بالحقيقة منفصلا عنه كالسفينة في هذا المثال منها
وربما كان متصلا كما يقال كرم ابيض او عنا قيده بياض ويقال محمول
بالذات لمثل حمل الاعم على الاخص كالحيوان على الانسان و
يقابله المحمول بالعرض وهو الذي يحمل الاخص على الاعم فيقال حيوان
ما انسان ويقال للشيء انه محمول بالذات اذا كان محمولا على ما
يحمل عليه اولا مثل السطح اذا قيل له ابيض وبازاء هذا المحمول
بالعرض كما يقال جسم ابيض اي سطحه ابيض ويقال للشيء انه
محمول بالذات والحقيقة اذا كان ليس وارد اعلى الشيء من خارج
عن ما هو ذلك الشيء بحقيقته طبعه ويكون من طبعه مثل ما يقول
ان الحجر يتحرك الى اسفل بالذات وبازاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك الى
فوق بالقسر ويقال محمول بالذات للعلم يكون من شانه ان يفارق الشيء
في حال وبازائه المحمول بالعرض فيشبه ان يكون الجدار اذا حمل عليه
الحجر من المحمولات بالعرض من هذه الجهة لانه ليس لازما ويقال محمول
بالذات لما كان ليس من شانه ان يفارق الشيء وكان مع ذلك
مقوما لماهيته لا وارد اعنيا وبازائه المحمول بالعرض معروف فيكون
اذن كقولنا السطح ابيض محمولا بالعرض ويقال محمول بالذات لكل
ما من شانه ان يوجد في حد الشيء او يوجد الشيء وحده وبالجملة

ما يكون مناسبة له لكمال الشيء بالحد الذي لاحدهما او يوجد الشيء
في حده فما خرج من هذين يكون محمولا بالعرض فنريد لنبين ان
المحمولات الذاتية على ما بينا من الذاتي متناهية ولا يلتفت
الى ما بالعرض في هذا الموضع في حكاية ما قيل في التعليم
الاول من تناهي اجزاء القياسات واوساط الموجبة الكلية
فنقول فحاكين للعلم الاول قيل قد علم ان المحمولات بذاتها موجودة
والموضوعات بذاتها موجودة فليكن الموضوع بذاته مثل
ح وليس محمولا الا بالعرض وليكن محمولا على ج اولا بلا متوسط
وكذلك وب ونقول ان هذه المحمولات يتمادى بلا نهاية من
موضوع اول محدود فيوجد دائما على كل محمول محمول بلا واسطة
ولا يقف او يقف لكن بشيء ليس من شانه ان يحمل عليه شيء
آخر بالذات لكنه محمول على ط بلا واسطة وط على ج كذلك وج على
ب كذلك افترض هذا النزول في الموضوعات من محمول اول محدود
يتمادى بلا نهاية ويوجد دائما موضوع لموضوع بلا واسطة ولا
يقف او يقف والفرق بين الجنسين انا قد ابتدانا في الاول منها
من الموضوع المحدود واخذنا نصعد في المحمولات وابتدانا في
الثاني من المحمول المحدود واخذنا ننزل في الموضوعات ولكن
محمولة على ج بتوسط ب سواء كان الاعلى محمولا عليه او عليه محمولا

من شانه ان يصير

وج لا موضوع لها وله موضوع فمثل ان يكون ب ج اوسط موضوعا
لآ او محمولات على ب بلا نهاية وبين ج و ب ككل وهذا البحث
يفارق الاول بان المحدود كان في ذينك طرف واحد والمحدود ههنا
طرفان وانما يطلب هل الوسايط بينهما بغير نهاية فيكون هذا البرهان
متوقفا على صحة على برهان بلا نهاية وليس هذا وج يوجب لما
فقط بل وان كانت مقدمته اج سالبة والمتوسط ب فصارت
ب ج موجبة واج سالبة فهل دايما بين اج واسطة وكل اهل
بين كل كبرى سالبة يحدث واطية او يقف قيل وهذا الطلب لا يكون
في الاشياء التي يستحق ان ينعكس بعضها على بعض ان كانت اشياء
يستحق ان ينعكس بعضها على بعض في الحمل بالجهة فليس فيها
موضوع اول ومحمول ثان بل كل واحد منها يصلح ان يكون محمولا او
موضوعا او واسطة بين محمول وموضوع بل الشك يكون ممنا في
الحاليين جميعا انه هل يوجد لما وضع منها موضوعا شيء اخر
منعكس عليه وعلى صاحبه ولما وضع محمولا شيء اخر ينعكس عليه
وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك الى غير النهاية او هي محدودة و
اذا استبان تناهي الوضع فيها من جهة كان ذلك استبانة تناهي
الحمل في تلك الجهة وبالعكس اذا الوضع هناك حمل والحمل وضع
اللهم الا ان لا يكون حكم كل واحد منها في العكس مثل حكم صاحبه بل

يكون

يكون احدهما حملا حقيقيا والاخر حمل حلاء ضيا اقول لهذا ما وليين
احدهما ان يكون الحمل الحقيقي مثل حمل الضحك على الانسان والعرضي
كحمل الانسان على الضاحك فاذن ذهب هذا المذهب فمعناه ان
هذه المتعاكسات يكون في الطبع احدها موضوعا والاخر محمولا
متعينا ولا يكون حكمها على ما قلنا مرارا ليس للاحدها اولى من الاخر
بذلك والتاويل الثاني ان يكون الحمل العرضي كحمل الانسان على الحيوان
والحمل الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على الانسان فانه وان حمل حيوان
على انسان وانسان على حيوان والموضوع والمحمول بالذات
معين واذ قد تقرر هذا فنقول ان الوسايط بين حدي الايجاب
متناهية فليكن كل ب افنقول ان الوسايط بينها متناهية
وهي الاشياء التي يحمل على كل واحد منها ويحمل كل واحد منها على ب
وبعضها على بعض والا وذلك لانها ان كانت بغير نهاية لكان
اذا اخذنا من جهة ب صاعدين على الولاء او من جهة ا نازلين
على الولاء لم يبلغ البتة الطرف الثاني وسواء اخذنا بعضها على
الولاء بلا واسطة بينها او اخذنا بعضها وقد تركنا الوسايط فيما
بينها او احدنا الكل متتاليه ولا واسطة بينها وكانت لا تتناهى
او اخذنا الكل على تفاوت بضاعف لها ما لا نهاية له فان الكلام
في ذلك واحد واذا كنا كلما ابتدانا من حد لم ينته الى احد اخر

لم يلتقيا الى حد اخر فليس هناك حد اخر فانه لا فرق بين قولك هذا السيل
لا يتناهى عند السلوك وقولك لا حد له وكذلك لا حد وقولك لا يتناهى
اليه عند السلوك حد واحد ثم من المحال ان يكون حد محدود ولا يبلغ البتة
ونهاية ولا يتناهى اليها ويكفي ذلك كقول من يقول انا اذا اخذت
شيئا عدديا من الواحد لم يبلغ البتة الالف الذي هو حد محدود لان بينهما
درجات للعدد بلا نهاية ولا ينتقص هذا بالمقادير ويقول القائل لم
يسر طرفي على مقدار محدود بالقوة بلا نهاية وذلك لان المقادير المتصلة
لا قسمة لها ما لم يقسم البتة وكل قسم يفرض فيها يكون محدودا
العدد وان اللانهاية التي يتوهم بين حدين فيها هو امر بالقوة
اي تلك الحدود التي فيها هي في القوة ووجودها في القوة ولا يوجد
البتة موجودة بالفعل بل واحد منها بعد واحد والذي نحن في البحث
فيه فان فيه حدين وطرفين واذا كان بينهما وسايط يكون معنى
يستحق ترتيبا في انفسها كانت حاصلة لا متوقفة على قسمة
قاسم فبين اذن انه لا يمكن ان يكون بين مثل هذين الطرفين
وسايط بلا نهاية وكذلك الامر في الطلب اذا قلنا لشيء
من جهة ما انه كان بينهما واسطة اعني شيء مثل ب يوجد بالفعل ولا يوجد
له افليس يمكن ان يكون دايما واسطة بعد واسطة في المقدمتين
جميعا الكبرى السالبة والصغرى الموجبة اما الموجبة فقد فرغنا

عنها

عنها واما السالبة فلان بيان ذلك يكفي من احد الاشكال الثلثة
اما على سبيل الشكل كما مثلنا له فيجب على كل حال ان كانت الوسايط التي
للكبريات السالبة تذهب الى غير النهاية ان حصل موجبات بغير
نهاية لكل سالبة موجبة وسالبة ينتجانه معا ثم للموجبة موجبات
وقد بان في الموجبات انها متناهية فاذا كانت الحدود المنتجة
الصغرى السالبة فلا يمكن ان يذهب الى غير نهاية بين حدين فبين
ايضا ان الذي لا يزيد عليه في العدد من حدود الكبريات العالية
السالبة متناهية وكذلك هذا اذا كان الشكل شكلا ثانيا وذلك
لان الموجبة وان لم يجب فيه ان يكون الصغرى بعينها فلا بد من ان يكون
في كل قياس مقدمة موجبة واما الشكل الثالث منها فان الموجب
فيها متعين على كل حال وقيل ايضا ان المحمولات الداخلة في ماهية
الشيء متناهية لان هذه داخلة في تحديد الاشياء والحدود اما تتم
بها فلو كانت الحدود تتوقف الى ما يوجد فيها بغير نهاية لما كان يمكننا
ان نحد شيئا فكل الحدود موجودة اذ الامور المتصورة فيها دايما متناهية
ثم قيل بعد هذا في التعليم الاول انا اذا قلنا ان الابيض يمشي
وهذا الكبير هو خشبة فقد عكس الحمل والوضع من وجه الاتفاق
واما اذا قيل الخشبة هي كبيرة او قيل هذا الانسان يمشي فانه
قد اجري الحمل والوضع على وجه الاتفاق وذلك ان قولنا الاول

وهو ان الكبير خشبة او الماشي انسان ليس معناه ان نفس الماشي
من حيث ما هو ماش او الكبير من حيث ما هو كبير موضوع للخشبة او الانسان
ولا معناه ان الماشي بنفسه شئ قايم غير محتاج ولا متقوم شيا اخر
هو موضوع له فان ذلك لا يعقل بل معنى قولنا الماشي انسان
ان الشئ الذي عرض له المشي وعرض له ان كان ماشيا ذلك الشئ هو
انسان وكذلك الشئ الذي عرض له ان كان بمقدار كذا وعرض له
ان كان كبيرا ذلك الشئ هو خشبة واما معنى قولنا ان الانسان
ماش معناه ان الانسان نفسه لاشيا يعرض له الكبير ان انسانا
هو نفسه ماش فكذلك قولنا الخشبة كبيرة فمعناه ان نفس الخشبة لاشئ
اخر يعرض له ان يكون خشبة هي كبيرة وانت تعلم ان بين قولك الشئ
الذي هو ماش وله عرض المشي وبين قولك الشئ الذي هو انسان
او خشبة او جوهرا وذات فرقا وذلك لان الشئ في الاول على
من الاعيان هو في نفسه نوع من الانواع وحقيقة من الحقايق
والماشي من حيث هو موجود شئ ذي مشي اخر ليس هو واما
في المثال الاخر فان الشئ الذي هو جوهر ليس غير ذات الجوهر
وليس شيا عرض له جوهرية فيكون في نفسه اما محصلا للنوعية و
وقد اضيف اليه معنى اخر خارج عن ذاته ليسمى لاجل جوهرا كما
سمي مناكل لاجل ما شيا فالانسان والخشبة بالحقيقة موضوعان

ولا يقتضيان نسبة الى موضوع والى شئ غير جوهرهما فاما الماشي
والكبير فكل واحد منهما يدل على معنى الماشي والكبير ويدل على
موضوع فلنتفع للامرين باسمين يفترقان به فنجعل حمل الماشي
على الانسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة واما حمل الانسان
على الماشي فلنخصه باسم الحمل بالعرض وكل حمل فاما ان يكون عن طريق
ما هو الشئ واما ان يكون على سبيل كيف هو او كم هو او مضاف هو
او اين هو او متى هو او ينفعل او ينفعل وكذلك ساير المقولات
وبعض ذلك داخل في الجوهر وبعضه عارض كالانسان يحمل عليه
عليه الابيض وليس في المحمولات شئ خارج عن هذين البتة
اما الصور الافلاطونية فعليها السلام فانها اصوات واسماء باطلة
لا معنى لها ولو كانت موجودة لم يكن لها مدخل في علم البرهان اذ
البرهان هو بهذه المحمولات المذكورة وبهذه العرضيات توجد
في الجواهر في الحقيقة وان كان يكون في القول نحو قولك كم ما وحده
موضوعا لكم وكيف ما وحده لكيف واما في الوجود فلا يكون ذلك
بل كلها يكون موضوعها الاول الجوهر مثال ذلك ان السطح موضوع
للشكل في التحديد والقول واما في الوجود فلا يكاد البتة ان يكون
السطح وما يعرض له الا قايمين في الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة
للجميع واذا كان كذلك فان للسطح الذي هو الموضوع الحقيقي

نهاية والمحمولات الداخلة في ماهو الشئ محدودة متناهية من الجنس
والفصول اذ بينان الذهن لا يمكن ان يقطع امورا بلا نهاية بتحديه شئ
واحد والتحديه موجود والمحمولات العارضة لها طرف من جهة الموضوع
وهو الجوهر وطرف من جهة المحمولات وهي المقولات العشر لان كان
واحد منها اما كيف واما كم واما مضاف واما غير ذلك فاذن الطرفين
محدود على ما اوضحنا قبل وايضا فان المحمولات من جملتها داخلة في
حدود ها اعني حدود المحدودات الجزئية منها الموجودة في الموضوع
وان لم يكن داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر والداخلات
في حدود الشئ متناهية فاذن جميع المحمولات متناهية سواء
كانت داخلة في حدود الجواهر او كانت اعراضا غريبة فقد استبان
من هذه الجهة ايضا تناهي الاوساط وهذه الجهة من جهة اعتبار
التصور والحد فقد بان واتضح لنا ههنا مقدمات اولى وامور محمولات
وموضوعات بلا واسطة وانها جارية على الولاء والاشياء التي
تعلم بالبرهان لا يمكن ان يعلم بوجه اخر اشرف منه وكل علم برهاني
فانما يكون لعلم اقدم منه فانه ذهب ذلك الى غير النهاية ارتفع
العلم البرهاني اصلا واما ان وقف عند مقدمات لا اوساط لها
فاحسن ما تاول عليه ذلك لان يكون الوقوف عند اصول موضوعة
والوقوف عند اصول موضوعة انما كانت تلك الاصول تبرهن في

فبين ان العلوم البرهانية لا يمكن ان تعلم بوجه اشرف منه

علم اخر وقوف غير ما في فحينئذ ان كان وقوف على اصول موضوعة
لم يكن لها وقفا ما يبنان برهاني في اخر الامر يكون لم ينتهي البحث الى
مقدمات لا اوساط لها والا لم يكن برهان ولا علم برهاني فلم
يكن احتجاج الخصوم في امكان وجود اوساط لا نهاية لها برهانيا
تلتفت اليها ولما كان البرهان انما توجد من جهة الاشياء الموجودة
للموضوع بذاتها اما داخلة في حد الموضوع او الموضوع داخل
في حدها مثال الاول الكم والكثرة للعدد وقد بان ان هذا القسم
متناه ومثال الثاني الفرد للعدد وهذا ايضا لا يجوز ان يكون يسلم
الى غير النهاية حتى يكون الفرد شيئا مثل ما للعدد ولذلك الشئ شئ
اخر وذلك لان قوام جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد ويكون العدد
مع الفرد ما خوذا في حدودها فان ذهبت تلك الى غير النهاية ذهب
ايضا معها ما يوخذ في حدودها الى غير النهاية لان لكل محمول منها موضوع
من هذه التي يوخذ في حدودها وكل سابق داخل في المسبوق في
حد المحمول فيكون اذن موضوعات بغير نهاية متناية كلها يوخذ
في الحدود وقد بان استحالة هذا فانه لما كانت الموضوعات
الماخوذة في حدود محمولاتها لا يذهب الى غير النهاية فتلك المحمولات
التي تساويها في العدد على القائل الذي يقول انما بان استحالة
ذلك في اشياء غير متناهية يوخذ في حد شئ واحد وههنا

فلا يكفي الماخوذ في حد شئ واحد منها الا حملا متناهية من تلك
الغير المتناهية هي ما بين الطرف وذلك الواحد وما بين الطرف
وبين كل واحد متناه فيقال له قد حصل ههنا بغير المتناهي من المقدمات
حصول بالفعل والفعل يشتمل على الجميع من غير ان يشتمل شئ خارجا
منه هو بعد بالقوة وكل واحد والكل والجميع موجود في حد واحد
لان كل سابق ماخوذ في حد ما لو خذ منه المسبوق اعني بالسابق
الترتيب من الطرف ويكون شئ خارج عنه هو ما خوذ في حده فيجب
ان يكون لما حصل في الوجود من الموضوعات خارج عنها لكن ليس شئ
خارج عنها بل كل محمول يوخذ فيوخذ على انها واحد من جملتها هذا
محال ثم كيف يمكن ان يكون امور بلا نهاية هي معا في جنس واحد
بل في شئ واحد بالعدد لها ترتيب فان الفرد ما يتبعه من
اللواحق الغير المتناهية انما يوجد كلها للمحمولات في شئ ما من
انواع العدد وكل ما يعد في المحمولات انتقص عددها والعدد
المتقص للترتيب فانه في النقصان متناه الا الوحدة فقد بان
اذن انه لا الموضوعات الماخوذة في حدود المحمولات ولا المحمولات
الماخوذة في حدود الموضوعات ذاهبة الى غير النهاية فقد بان
من جميع هذا ان للبراهين مبادي غير ذات اوساط وبان انها
لا برهان عليها وانها مقدمات غير منتسبة وبين بان ان الحمل

من فوق

من فوق وهو اسفل واقف وانه هناك حملا اول على الشئ فانه وان كان
كثير الحمل على الموضوع يكون بسبب عام مثل الحمل مساواة ثلث زوايا
لقائمتين على مساوي الساقين وعلى مختلف الاضلاع ليس ولا
واحد منها اولا خرجته ما هو هو بل خرجته ما هو مثلث والمثلث
عام لهما فليس كيف ان يكون واحد ايا كان حمل الكل شئ انما اول شئ
عام حتى يكون للمثلث شئ اخر عام وكذلك الشئ الاخر عام
بل يمكن ان يكون الامر شئ بذاته واولا ويكون له بلا واسطة والمقدمة الواحدة
والبسيطة والاستقصية هي في هذه التي لا واسطة لها ولا ينقسم
بالقوة لا مقدمتين بدخول حد وليس عليه برهان وهذه المبادي
فان ما ليس ينقطع بحد اوسط فليس عليه برهان وهذه المبادي
بعضها مبادي البراهين المنتجة للموجبات وبعضها مبادي
البراهين المنتجة للسالبة فانه كما انه قد يكون مقدمة غير ذات وسط
موجبة وهي مبدا البرهان الموجب كذلك يكون مقدمة غير ذات وسط
سالبة وهي مبدا البرهان السالب وهذه بسايط المقدمات
واوايلها كان اول الشكل منها واول الابعاد المجسمة هو ربع
الطيني الذي نسبة احد قطريه الى الاخر نسبة ستة وثلثين
الى خمسة وثلثين وذلك لان هذا لا ينقسم الى ابعاد اخر
وينقسم اليها بوجه ما سايير الابعاد التي لها الاسم مثل الذي

بالكل والذى بالخمسة والذى بالاربعة والطبخى واذا انقسمت المقدمة
بالحد الاوسط وكانت موجبة كلية فلا يمكن ان يقع الحد الاوسط
خارجا عن الطرفين بل يكون موسطا بينهما لامحالة واما فى السالبة فقد يقع
خارجا وقد يقع غير خارج فان كان مغرا كما فى قياسك السلب عن
الموجود للاصغر فلا يمكن ان يقع خارجا ولو امتنعت فى التحليل ولم
يزل بوسط بين كل حد سلب هذا النوع عن التوسط واما السالبة
بالشكل الثالث فلاثبات الجزئى فقط وهو ايضا بيان لا بالفعل
بل بالقوة وكل حد يقع فى الشكل الاول فانه يقع بين بين اى
بين الحدين لكنه يخرج فى الشكل الثانى لا من جانب الاصغر لكن
بالجانب الاكبر وبالجملة من جانب السلب ويخرج فى الشكل الثالث من جانب
الاكبر الذى يمكن ان يكون سالبا لا من جانب الاصغر وكذلك اذا اردت
فى التحليل ان يصير الحالة من قياس مقدمته من الشكل الاول
فكذلك لا تستمر فى التحليل وتدخل الوسط بينهما واما ان احتجت الى
مثل ذلك فى قولنا الذى فى الشكل الثانى واذا اردت ان تركب قياسا
لانتاج السالبة لم يخرج من جانب الاصغر وفى الثالث لم يخرج
من جانب السالب فقد جاذبنا ما قيل فى التعليم الاول وجميع ما
اوردناه من هذه التوضيحات فيه ايراد ما قيل فى التعليم المشهور وهو عجب
لا يعلم له حيلة تخمر فى انه اذا كان حد ان امتنع السلوك من احدهما

الى الاخر

الى الاخر لان كانت وسايط بلا نهاية وان كانت محمولات بالحقيقة
غير متناهية لم يكن حد ولا برهان فلا يلزم شئ من هذا من ينكر
البرهان والحد الا ان ينتقل عليه بوجه اخر لان ههنا حدا وبرهانا و
ليس فى ذلك على المنطقى بل هو موضوع له ولما المعتمد ما ذكرنا من التحليل
لان التحليل يوجب لان لا يكون المحمولات فى الشئ متناهية من جميع هذا
لا تبين الا التزايد فى البراهين لا يذهب الى غير النهاية بل التحليل
فقط واما التزايد كيف يذهب الى غير النهاية وسنوضحه بعد

فصل فى البرهان الكلى والموجب والمستقيم كل افضل من
مقابله قيل فى التعليم الاول انه لما كانت البراهين ههنا كلية ومنها
جزئية ومنها موجبة ومنها سالبة ومنها مستقيم ومنها
بالخلف فيجب ان يبحث هل البرهان الكلى افضل ام الجزئى وهل الموجب
افضل ام السالب وهل المستقيم افضل ام الخلف ثم قيل
لا يخفى ان ينظر فى البرهان الجزئى افضل من الكلى بان نقول اذا بينا
ان زيدا موسيقار او ناطق من نفس زيد فهو افضل من ان يبين ان كل
انسان كذلك لان هذا بيان للشئ من ذاته وذاك بيان لا من ذاته
بل من شئ امر فى غيره وليس لاحد ان يعترض بان المساوى الذى زوايا
متساوية لقائمتين من نفسه كما يعلم ذلك من نفسه بل من شئ اخر
هو المثلث ولما كان البيان الجزئى بذاته ومن نفسه والبيان الكلى ليس

ذوات الشئ ومن نفسه والذي بذاته افضل فالجزئي افضل وايضا لان
يظن ايضا الكلي افضل من جهة اخرى لان الموجودات هي هذه الجزئيات
والكلي اما امر غير موجود بل موهوم فقط واما امر موجود فيها قايم
بها وان كان غير موجود فالبرهن به عليه انما يبرهن على غير موجود و
البرهان على الموجود افضل منه على غير الموجود وان كان موجودا
لكنه قايم فيها غير خارج عنها ثم البرهان على الكلي كعلمه كانه شئ مفارق
بالذات للجزئيات وخارج عليها فيجعل المثلث شيا غير هذا المثلث
وذاك المثلث والعدد شيا غير هذا العدد وذاك العدد وما اوجب
تحريف الحق فهو محرف عن الحق فاذن البرهان على الكلي اما ان يقع على المعدوم
واما على محرف الوجود عن حقيقته فالبرهان على الجزئي اذن افضل
وايضا فان البيان الكلي شديد التعرض للغلط بسبب ان مستعليه
يكونون كالمبرهنين على غير المطلوبات مثلا اذا برهن مبرهن على
ان الكميات المتناسبة اذا بدلت يكون متناسبة فلا يكفي قد برهن
بالذات على خط او سطح بل على ما ليس شيا منها وان كان البرهان
الكلي مزوجه ما على ما هو اكثر فانه مزوج اخر على ما هو اقل في الوجود
لان الذي هو اقل في الوجود هو خط او سطح او زمان على انه كثيرا
ما يتفق ان يقع بالجزئي ظن مخالف للحق الكلي على ما قيل في انولوطيقا
ولو كان البرهان بقصد به ان يكون على الجزئي وعلى الموجود الحاصل لا

وقوع علم وظن معا فاذن البرهان على الكلي اخس واوضع رتبة
ثم قيل في التعليم الاول ليس العلم بالجزئي اكثر من العلم بالكلي بل اقل فانه
اذا كان المثلث المتساوي الساقين زواياه كذا وكذا اليس لانه
متساوي الساقين بل لانه مثلث فالذي يعلم ذلك في متساوي الساقين
لاجل جهة ما هو متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث فعلمه
اكثر اذ يعلم ذلك بالقوة القريبة بالفعل في غير متساوي الساقين من
المثلثات كما يعلم في متساوي الساقين واذا علمه للمثلث فقد علمه
لما هو له بالذات واذا علمه لمتساوي الساقين فقد علمه لا لما هو بالذات
فالكلي اذن افضل وايضا فان اللفظ الدال على طبيعة الكلي ليس اسما
مشتركا بل اسما متواليا وليست طبيعة في الجزئيات كطبيعة
الاعراض بل طبيعة ملايمة للجوهر داخلة في الحد وليس وجوده اقل من
وجود الاحاد الجزئية وان كان واحدات بهذه مشتركة لانهاية لها
وذلك لان وجود الثابت الباقي اكثر واكرم من وجود الفاسد و
البرهان على الجزئي الفاسد من جهة ما هو جزئي يكاد لا يفيد ولا يتناهى
اذا المركب في كل شخص فيه امور بلا نهاية ويتحد به فيكفينا كلها
برهان واحد ولو لا ذلك لاحتيج الى براهين بغير نهاية وايضا فانه
ليس يجب على المبرهن من جهة برهانه على الكلي انه اذا لم يجعل الكلي
معدوما يلزمه ان يجعل شيا متباينا للجزئيات فليست الجواهر الكلية

في ذلك بمباينة المحال للاعراض الكلية مثل الكيفية والكمية فترى
اهل كيب لكونهم هذه الاعراض كلية لم يعلموا امورا خارجة عن الجزئيات
قاينة بداتها لا في موضوع و اهل جزئيا تها اذا انفردت بحيث ينفرد
بالقوام واذا غلط غالط فظن ان الكلي شيء خارج عن الجزئيات
سبب افراد البرهان عليه فاللوم يلحقه في اضافته الى الباطل
وتوهمه المحال دون الذي يستعمل البرهان الكلي على واجبه و
قد علمت انت في مواضع اخر الفرق بين الذي ينظر اليه دون اعتبار
غيره وبين الذي ينظر اليه و هو موجود مباين لغيره وايضا فانا قد
اشبعنا القول في البرهان هو قياس مؤلف من العلة والكلية والكلي
اولى بان يعطي العلة وذلك لان الشيء لو وجد للكلي بذاته اولا فان
كل شيء له امر بذاته لا يحتاج ان يكون شيء اخر يعرض غيره
حتى يكون له بل لم يكن للغير المفروض كان له ولا يكون ذلك الغير
الا ويكون له فهو للغير بسببه و هو العلة الغريبة فالكلي هو الذي
يعطي الجزئي ماله بذاته و الكلي هو الذي عنده نهاية البحث عن لم
وعند تناهي البحث ما يطن انا علمنا الشيء كما لو سال سائل لم
جار فلان فقيل لماضه ما لا ما فيقول لم ياخذ قبل ليقتضي دين عليه
فقال ولم يقتضي مثل لكيلا يكون ظالما فاذا وقف البحث عن اللم عند
هذا و مثله فقد سكنت النفس الى معلومها ولا محالة الى اليقين

اللم

اللم في امثال هذا ينتهي الى امر لا يجاوز عنه و يكون هو الامر الاعم الاعلى
الذي يلزمه الحكم لنفسه ولغيره بسببه و هو العلة المطلوبة
وكما اذا سئلنا عن الجزئيات لم مثل هذا المثلث لم زواياه
الخارجة مساوية لاربع قوايم وا و جبنا شيء جزئي فقلنا
لانه متساوي الاضلاع او لانه مخطوط في ثوب او لانه هذا المثلث لم يكن
شيئا من هذا جوابا عن العلة الذاتية التي يطلب الا ان نقول
لانه شكل يحيط به ثلثة خطوط مستقيمة كل واحدة منها اذا اخرج
الرسم حوله متساويان لقايمتين ويكون جميعه ست زوايا
قوايم اثنتان منها داخلتان فيبقى الخارجة اربع فنحن اذن في
اعطاء العلة نقصد الى البرهان على الكلي وكذلك ليس يمكننا ان
نبرهن على هذا الحكم في المتساوي الاقدام برهانا كليا الا ان
نقول انه مثلث حال اضلاعه لم تخرج كذا وكذا وايضا فان الجزئيات
غير متناهية ولا محدودة والكلي بسيط محدود والغير المتناهي
من جهة ما هو غير متناه غير معلوم و انما يعلم المتناهي المحدود
فاذن العلم الذاتي انما للكلي و هو اكثر في معنى المعلومية فاولى
بان يكون المقصد بالبرهان واذا كان هو اولى بالبراهين فالبرهان
ايضا اولى به لان الاولى من باب المضاف واذا كان هذا اولى به
منه بغيره فذلك ايضا اولى من ذلك الغير به منه وايضا فان

الشئ الذى اذا علم هو علم غيره من غير انعكاس فهو اولى بان نفيه العلم
من ذلك للعلم والكلى اذا برهن عليه وعلم كان ذلك علما به والجزئى
ايضا نحته بالقوة الغريبة واذا علم الجزئى فليس يجب ان يكون فى ذلك
علما بالكلى لا بالفعل ولا بالقوة الغريبة من الفعل فالعلم بالكلى
اذن انذر وايضا فان البرهان الكلى يكون الحد الاوسط فيه اقرب
الى المبدا فهو اشد استقصاء فى كل شئ واكثر فى المعنى الذى
له المبدا مما هو ابعد منه من المبدا فالبرهان الكلى اشد استقصاء
من الجزئى فامثال هذه الاقاويل هى التى قيلت فى التعليم الاول
ولكن يشبه ان يكون الامر على ما قال المعلم الاول بنفسه من ان يكفو
هذه الحجج منطقيه جدلية وان كان بعضهم يفهم منه انه يقول ان
بعض هذه الحجج لا تختص بالبرهان والذى يجب ان يضاف اليه من
جمل هذه الحجج هو ان العلم الكلى علم بالقوة بالجزئى ومبدا البرهان على
الجزئى اما العلم بالجزئى فليس فيه البتة علم بالكلى فان من علم
ان كل مثلث فزواياه كذا فما اسهل ان يعرف ان متساوى الساقين
كذلك فانى علم ان متساوى الساقين كذلك فلا يعلم من ذلك وجه البتة
ان كل مثلث مثل هذا فقيل ان البحث بالم يخرج الى العلم الكلى وايضا
فان الكلى معقول والعلم الحقيقى للعقل واما الجزئى فمحسوس
والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه ثم قيل

ان البراهين الماخوذة من اصول ومبادى ومصادرات موجبة فقط
وهى التى تبين الموجب افضل من الكائنة عن السوالب فاحتج فى ذلك
بحجج منها ان تلك تحوج الى استعمال اشياء متفننة مختلفة كثيرة
الاصناف فالبرهان على المثلث يحوج الى ذلك ولم يكن السوالب تعرفه
ينتج انتاج الموجبات الصرفة بل ينتج اذا خلطت بالموجبات و
اذا اعطينا علامة موالية فى الشئ فانا يعطينا الكمية الحقيقية
الواحدة منها الاخر الذى هو اقرب من المعلول وليس فى كثير الاوساط
فايدة بل الفايدة فى تقليلها والاقتصار منها على القريب الملصق
بالجملة فان العلم الكاين هو اقل افضل من العلم الواقع
باجتماع امور كثيرة فان الغلط فى القليل اقل وفى الكثير اكثر
والخطار المعنى فى القليل اكثر وفى الكثير اقل فاذا كان كذلك فالبرهان
الذى يحد على سنة واحدة غير مختلفة افضل من البرهان المتكثر
الاجزا المختلفها والبرهان الموجب هو من موجبات فقط والبرهان
السالب هو من موجب وسالب فمبادى الموجب اقل فى النوع
ومبادى السالب اكثر فى النوع واشد خلاف فالموجب افضل
وايضا فان الذى لا حاجة له فى ان يوصف وان يوجد معا الى
ثان والثانى منهما اليه حاجة فهو اقدم واعرف معا من الثانى و
البرهان السالب لا يتم البتة الا بمقدمة موجبة انما يعتمد عليها

برهان موجب انس كانز ولا يعرف الا بها والبرهان الموجب يتم ويعرف
بلا سالبة فاذن البرهان الموجب اقدم من السالب واقدم ايضا فان
التوسط البراهين الموجبة بحد الاوسط في حدودها انما نسبته الى الطرفين
نسبة ايجاب فقط وكذلك التزايد فيها وهو اخذ حد خارج عن
الحدود الثلثة لتركيب البراهين الموجبة موجب ايضا ويستمر كذلك و
لو كان يجوز ان يكمل ذلك بغير نهاية ولا مدخل للسلب فيها فاما
البرهان السالب فالغالب فيه في التوسيط والتزييد معا هو
الموجب فانك اذا كنت قلت كل جب ب ولا شئ من ب آ فان
اردت ان توسط بين ج ب حدا ولا تزيد فانك لو سطت بالايجاب
وان اردت ان توسط بين ب ا حدا لم يكن بد من موجبة وسالبة
فيصير حملة القياس كيف وسطت مولفة من موجبتين وسالبة
واحدة ككل كل جب ب وكل ب د ولا شئ من د آ او كل ج د
وكل ب د ولا شئ من ب ا وكذلك لو ذهبت في التوسط الى المقدمات
الاولى كانت الموجبات تزيد والسالبة يكون واحدة فان لم
تمكن القياس بالتوسط بل بالتزييد من خارج فضممت الى قولك
ولا شئ من ب ا قولا سالبا اخر لم يمكنك ان تاتي بقياس
مركب بل كي تحتاج لتزييد لامحة موجبة فتقول وكل د اه ينتج
بقياس مركب لا لا شئ من ج د فبين اذن ان الموجبات عامة

التوسط

ضميمة

في البراهين

في البراهين السالبة واكثر عددا في القوة من السالبة فالموجبات
اذن اوجب حضورا في الذهن من السوالب في كل قياس وهي في نفسها
افضل فالمركب منها والمودى اليها افضل وايضا فانه وان كانت
المقدمات الكبريات غير ذوات اوساط وكانت موجبة في البراهين
الموجبة وسالبة في البراهين السالبة فان الموجبة اقدم واعرف
اما انها اقدم فلانها ابسط لانها تتم بحدين ورابطة والسالبة
تحتاج الى حدين ورابطة وحرف سلب كما علمت في الفن الثالث
والذي يتم وجوده باشياء اقل وابسط اقدم من الذي يتم وجوده
بتلك الاشياء وزيادة واما انها اعرف فلان الايجاب وكل معنى
وجودي فهو معروف بذاته متصور بنفسه لا يحتاج في تفهمه الى
قياس الا السلب كالوجود وكالملكات واما السالب وكل معنى
عدمي فانه انما يعرف بالوجودي فما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود
وما لم يعرف الملكة لم يعرف العدم كما قد اتضح لك فيما سلف
فالسلب انما يعرف اذا عرف الايجاب فانه اذا لم يعرف ما هو لم
يعرف ما ليس هو فاذن البرهان المستعمل للمبدا الموجب والمنتج
له افضل واشرف والبرهان المستقيم افضل من الخلف ولكن
المستقيم هكذا كل جب ولا شئ من ب ا ينتج انه لا شئ
من ج ا ولكن الخلف هكذا كان قولنا لا شئ من ج ا باطلا

ولكن بعض ج ا وكل لا شئ من ب ا وهو مسلم ينتج انه ليس كل ج
هذا فان كان كل ج ب ثم انما اوجب هذا الخلف وضعنا بعض
ج ا فهو محال فنقيضه وهو قولنا لا شئ من ج ا حق فهو المستقيم
انما اوجب المطلوب بصدق قولنا كل ج ب الموضوع بحسب قولنا
لا شئ من ب ا ايجابا بذاته ففي الخلف انما اوجب النتيجة بكذب
قولنا بعض ج ا مع صدق قول اخر شرط انتقل به من كذب
النتيجة الى صدق ضدها كما بان لك في الفن الذي قبل هذا او
الذي يوجب بصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة بلا قياس اخر فهو افضل
من الذي يوجب بكذبه صدق النتيجة لا بذاته ولا وحده بل بقياس اخر
ينضم اليه وانت تعلم ان القياس بالذات علما او ضمنا لك في البين
وهو ما الذي قبل هذا لكون احد المقدمتين فيه كالجزء تحت الكل
وهو الصغرى والاخرى كالكل فوق الجزء وهو الكبرى وكون النتيجة ايضا
تحت الكبرى كالجزء تحت الكل حتى يكون حكم العلم بالكبرى علما بالقوة
بالنتيجة وكل ذلك يكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء ويكون مقدمة
كل ج ب تحت مقدمة لا شئ من ب ا او نتيجة لا شئ من ج ب
تحت مقدمة لا شئ من ب ا كالجزء تحت الكل اما كون الصغرى تحت الكبرى
وان كان يخالف الكبرى فلان ج تحت ب والحكم على ب كالحكم على ج
واما في النتيجة فبهذا الوجه وبالاتفاق في الكيفية معا وهذا لا يوجب

لصغر

لصغر قياس الخلف مع النتيجة فان قولنا بعض ج ا ليس داخلا تحت
قولنا ولا شئ من ب ا ولا ايضا النتيجة وهو انه ليس بعض ج ب
داخلا تحت قولنا ولا شئ من ب ا فاذن صورة القياس بالذات
التي شرطها هذا الشرط هي للمستقيم لا الخلف وطريقه مقدمات
البرهان المستقيم اعرف لانها معروفة بذاتها مسلمة ومقدمات
الخلف مشكوك فيها وليست اعرف من النتيجة بل احدها نقيض النتيجة
والقياس الكائن من مقدمات اعرف وافضل على كل حال فنقول انه
قد يكون علم الشئ استفسارا من علم من وجوه ثلثة احدها ان يكون
احد العلمين قد جمع مع الان واللم ووقف على السبب المرتب الذاتي
والثاني اقتصر على الان فقط والثالث لم يكن احد العلمين احد الامرين
المتطور فيه مجردا بصورة عن المادة والثاني لم يفعل ذلك فيكون المجرد
الشئ استفسارا من العلم الذي باخذ ذلك الشئ مقترنا بمادة و
كذلك فان علم العدد الشئ استفسار من علم الموسيقى وكذلك حال
علم الهندسة في علم المناظر وعلم الهيئة والثالث من العلم الذي
موضوعه الاول مع بسيط بشرط انه مسلوب عنه سائر
الزوايد الشئ استفسار من العلم الذي موضوعه الاول ذلك المعنى
ذلك المعنى وموجب له زيادة مثاله الوحدة والنقطة يوضعان
لعلميهما بمعنى بسيط وهو لذات كل واحد منهما غير منقسم ثم يقرن

ذلك فى الوحدة لان لا كيل لها وضع وبالنقطة لان يكيد لها وضع فكذلك الصورة
ابسط ذاتا من النقطة لانها ليس لها مع ذلك المعنى البسيط زيادة
وضع للنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع ثم الوحدة موضوعة
اول العدد والنقطة موضوعة اول الهندسة فالحاجة
استقصاء الذلك من الهندسة فقد قدمنا فى هذه الاشياء محاذاة
التعليم الاول ومحاكاته وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء فيها
وهذا النمط من التعليم غير مناسب لتصورنا ولا حايق بافهامنا ولا حسن
الانقياد لنا اذا اردنا اتقانه الفصل الثامن فى
معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها فى المبادى والموضوعات
المباحث انما يكون من علم واحد اذا اشتركت فى الموضوع الاول
وكان البحث فيها انما هو عن العوارض التى يعرض له اولاجزائه
اولانواعه واشتركت فى المبادى الاول التى منها تبرهن تلك
العوارض الذاتية موجودة للموضوع الاول اولاجزائه اولانواعه
فاذا اختلفت فى الموضوع الاول وفى المبادى الاول للبراهين اختلافا
ما يثبت البتة ونعنى بالمبادى الاول لا المقدمات فقط بل الحدود
وغير ذلك فليست من علم واحد فاذا اردت الامتحان فارفع
كل شئ الى مباديه الاول وجنسه الاول اى موضوعه فتجد
المختلفات من العلوم مختلفة فيها مثل مسايل المناظر ومسائل

الهندسة

الهندسة الما فى الجنس اى الموضوع فتجدها مختلفين فيه لا محالة واما
فى المبادى فتجدها وان اشتركا فيه بوجه ما فانهما يختلفان من وجه
اخر فانك تجد المبادى وهى للهندسة اولا وللمناظر ثانيا وهذا امر
قد فرغنا عنه وليس اختلاف المعلوى البراهين بوجب اختلافا فى
هذا الباب فقد يكون على شئ واحد برهان مختلفان لامرين
او سطين يحمل احدهما على الاخر فقط مثل قولنا كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم متغذ وقولنا كل انسان نام وكل نام متغذ
بل ومن حدين او سطين لا يحمل احدهما على الاخر بل مثل قولنا كل
قابل للالتذاذ متحرك وكل متحرك متغير مع قولنا كل قابل للذة ساكن و
كل ساكن متغير فالاول احد حديه الاوسطين تحت الاخر فان الحيوان
تحت النامى واما الثانى فانهما مختلفان ليس احدهما تحت الاخر وكذلك
قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك متعجب وابنه كل انسان متعجب
وكل مستعجب متعجب فان هذين وان كانا من جملة ما ينطبق احدهما على الاخر
لاجل موضوعهما فهما ليسا مما يكون احدهما تحت الاخر فقد بان ان اختلاف
الحدود الاوسطة لا يوجب اختلافا فى المباحث من جهة اختلاف
علومها وقد يمكن ان يطلب فيوخذ نظير هذا فى الشكلين الاخرين فيوخذ
الحدود الاوسطة المختلفة بالوجهين جميعا ينتج نتيجة واحدة ولكن
ما خذ ذلك السبيان لا نطول الكلام بتفصيله واما من جهل البرهان

انما هو على الغرور فامر قد فرغنا عنه واما انه قد يكفي على الاكثري فبعض
المفسرين يابى ان يكفي على الاكثري برهان انما يسمع نفسه بان يكون
عليها قياس وتقول لانها لا يتبعها يقين اذ ليس لها انفسها يقين
والحق وري المعلم الاول بوصف انه قد يكفي على الاكثر برهان مصنوع
من مقدمات اكثرية يعطي سببا من اسباب اكثرية ويكون به يقين
غير زايل من جهة ما هو اكثري وان كان ظنا من جهة ما هو موجود على ما
علمت في مواضع اخر فاذا اريد بالبرهان كل قياس يكفي على شيء
من جهة العلة وعلى كون وجوده فيكفي على الاكثر برهان واما ان اراد
احد ان يخص باسم البرهان ما كان بالقياسات المعطية للعلة على
شرط ان يعطي وجودا غير متغير وغير مختلف وبالفعل التوقف
وليس فيه امكان فليس على الاكثر برهان بل قياس او خطيب بنيت
البرهاني والجدلي والخطابي والمغالطي والشعري ويكفي قد تكلف
في هذا الاشتراط ما لا حاجة اليه بل الاول ان يقول لما كان كل بيان
انما يكفي لوجود متميز عن لا وجود وهذا على وجهين اما ان يكفي
الاستحقاق دائما او يكفي ضروريا او غالبا غير دايم وهو الاكثري
فاذن لا قياس في امر غير الوجود الا لهذين ولا برهان على شيء
كونه ووجوده اتفاقي لا يتميز بالاستحقاق عن لا كونه لكني ازيد
هذا الكلام تحصيلا واقول ان الامور الممكنة يعتبر حال وجودها ويعتبر

يسمع

حال

حال وجود ونعتبر حال امكانها فاعتبار حال الوجود في الممكنات على سبيل
التوقع فلا طلب فيه الا عن الاكثريات ولا قياس الا عليها فان لوجودها
فضيلة على لا وجودها في الطبع والارادة وعلى الجهة التي اوضحناها في
سلف واما التكافؤ في الوجود واللا وجود فليس يقوم برهان او
دليل على احد طرفيه الا قيام مرجح لذلك الطرف فيخرج اياه عن الامكان
فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود واما من جهة اعتبار نفس الامكان
فعلى جميع اصناف برهان على الممكن الاكثري وعلى المتساوي وعلى الاقل
اعني البرهان الذي بين انه ممكن لا ضرورة الوجود ولا ضرورة العدم
لا البرهان الذي بين وجوه اولا وجوده الا ان يكفي شيء منها اكثريا
وكل ما قلنا من ان الاكثر الوجود فانقله الى الاكثر اللا وجود وانزل
انا عنينا بالوجود الحكم اي حكم كان ايجابا او سلبا ثم قيل في التعليم الاول
انه ليس الحس برهانا ولا مبدء البرهان بما هو حس لان البراهين ومبادئها
كليات بوقت وشخص واين والحس تدرك جزئي في ان بعينه و
بعينه فاذن الحس لا ينال مبادئ البرهان ولا البرهان ولا شيء منه
هو علم بكلي ولو كنا نرى ايا المثلث المحسوس مساوية للقايمتين
لما يتعقد لنا من احساس ذلك راي كليا ان كل مثلث كذلك ولا علم بالعلة
ولو كنا نحس ايضا ان القمر لما حصل في المحوط الظل انكسف لم نكن
بعد نحس ان كل حكم بالكلي وهو ان كل كسوف قمر فمن كذا او كذا انا

لا يمكننا الحس لكل كسوف ولا بالكسوف الكلي اما كل كسوف فلانه
مما لا نهاية له في القوة واما الكسوف الكلي فلانه للعقل فقط نعم
وان كنا قد نسبق من تكرر المحسوسات امور الكلية لا لان الحس ادركها
ونالها ولكن لان العقل من شانه ان يقتنص من الجزئيات المتكثرة كليا
مجردا معقولا لم يكن الحس ادركه ولكن ادرك جزئياته فاختلق العقل
من الجزئيات معنى معقولا لا سبيل اليه بحس بل ينالها باشراق فيض
الهي عليه وايضا فانا كثيرا ما كنا نتوصل بالحس الى مقدمات كلية لا لان
الحس يدركها بل لان العقل يعطادها على سبيل التجربة وعلما او ضحنا
كمن قبل حيث بينا ما التجربة ولما كان الحس قاصرا في كثير منها عن الادراك
المستقصى صار توقعنا ذلك في عنا وكبت عن حال ذلك الحس نفسه
وبقوة غير الحس وهي العقل مثل حال الزجاجة والجسم الملون الذي
وراءها فان الجسم الملون الذي وراءها مدرك بغير الحس القاصرة
دون ذلك حجبا كثيرا من الاجسام الاخرى فقوم يقولون السبب
في شف الزجاجة ان كل ما لا لون له فهو شاف مود للون الذي وراءها
وقوم يرون السبب ذلك استقامة المسام والثقب التي في الزجاجة
فينفذ فيها الشعاع الخارج من البصر وكورها الى انتهاية البصر قبل في
التعليم الاول ولو كان الحس مما يمكنه ادراك الثقب لكان العقل
سيجد سبيلا الى الحكم فيه بان السبب فيها الثقب وان الابصار

كاين

كاين ينفرد البصر في تلك الثقب ولكان يميل الى المذهب المائل اليه
وان كان بعيدة البحث ما قيل انه اهل فيها هوا وخلا وان كان فيها هوا فمثل
الهوا في تلك الثقب يرون اللون او الشعاع ينفذ فيه البتة وبالجملة
لو كان الابصار ينفوذ شيء في الثقب وكان الحس مع ذلك يميز
ذلك ويدركه لكان العقل يجد سبيلا الى الحكم في الابصار بان السبب
فيه اتصال بين البصر والمبصر بواسطة شعاعية لا نفس شفيف الزجاجة
من حيث لا لون لها وكان حينئذ يكمن ذلك العلم حاصلا بالحس لان الحس
حصله لكن لان العقل اتخذ الحس مبدا للتجربة ثم قيل انه لا يصح ان نظن ان
مبادي المقاييس كلها متفقة او اولا فان المقاييس منها منتجة
للكاذبة وكيف لا يكون مقدماتها كاذبة ومنها منتجة للصادقة وهي
وان كانت قد يجوز ان يكون مقدماتها كاذبة فذلك انتاج يقع منها
لا بالذات بل بالعرض وشبيه ان لا يكون هي من حيث انتاجها للصادق
غير الكاذبة قياسات لان القياس انما هو قياس من حيث ما ينتج بالذات
لا من حيث ما ينتج بالعرض فاذا كان كذلك فيجب ان يكون القياسات المنتجة
للصادقات من مقدمات صادقة وللكاذبات من كاذبة فاذا كانت
كذلك كانت مبادي القياسات الصادقة غير المبادي القياسات الكاذبة
وايضا فان القياسات الكاذبة ليست متفقة في النتايج فان
الاضداد قد يكون بعضها مثل قولنا ان المبادي هو اكبر والساوي او الصغير

وايضا فان اشياء غير متضادة تكون تكذب معا ولا تصدق معا مثل قول
القائل ان العدل تهور وقوله ان العدل شجاعة وكذلك قوله ان الانسان
فرس وقوله الانسان ثور فان هذه في قوة المتقابلة وان لم تكن
متضادة او متقابلة بالفعل فبين ان مبادي النتايج الكاذبة هي
مختلفة مثل هذه وايضا فان المقاييس الصادقة يجب ان يكون واحدة
باعيانها وذلك ان المبادي اما خاصة بالاجناس الموضوعة لكل علم
فيكون موضوعاتها وخواصها وعوارضها الذاتية مثل قولنا في الهندسة ان كل
مقدار اما منطق واما اصم وقولنا في العدد كل عدد اما اول واما مركب
وبين ان هذه مختلفة لا مطابقة فيها لان الهندسة كلها بعد النقطة و
العددية كلها بعد الوحدة ولا يكون بينهما مطابقة البتة ولو كانت
مطابقة غير صرفة لكانت على احد وجوه اما ان يكون احد المبدأين
اعم من الاخر كقولنا لكل ج او كل ب ا على ان ج تحت ب واذا
كان ذلك احد المبدأين تحت الاخر او فوقه فكان ج احد الجنسين تحت
الاخر او فوقه ومثل هذه الشركة قد يقع في المبادي وهناك
قد يكون الامر علما او ضحكا مثل وذلك اذا كان اجناس العلوم
التي تشارك واقعا بعضها تحت بعض واما في الاجناس التي ليس بعضها
تحت بعض فلا يكون ذلك فيها واعني بالاجناس الموضوعات واما
ان يكون مبدأ احد في الوسط للاخر مثل المظلوط والمتوازية التي بين

المتوازيين

المتوازيين فيكون ج اما متاركة في الجنس فيكون احدها مبدأ والاخر
نتيجة لا مبدأ او غير متاركة في الجنس اعني الموضوع بل في جنسه
فيكون ايضا احد العلمين تحت الاخر فيكون الشركة في المبدأ على نحو
ما صدنا قبل واما العلوم المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض فلا يكون
الاشتراك في المبدأ التي اص البتة لا على ان تدخل احديهما في الوسط
ولا فوق منها ولا تحت منها ولا خارجا موضوعا او محمولا مختلفا
في ذلك في علمين واما المبادي العامة مثل قولنا ان كل شيء اما ان يصدق
عليه موجبة واما ان يصدق عليه سالبة فقد يشترك فيها لان هذه
المبادي صالحة في بيان احوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها
كم وبعضها كيف وبعضها شيء اخر لانها من جملة ما هو مبدأ في
العلم الناظر في الموجود من جهة ما هو موجود ولكنها ليوضع في العلوم
بالقوة ولا يوضع البتة بالفعل مقدمات من جهة كبرى ولا صغرى
الا وقد اخذت مخصصة بموضوع ذلك العلم وبعوارضه الذاتية
على ما بينا جميع ذلك فيما سلف فاذن لا يكون في العلوم المختلفة
اشتراك بالفعل بل بالقوة والنتايج المطلوبة في العلوم وان كانت
تزيد على المقدمات على النحو المعلوم في تركيب القياس فليست زيادة
مفرطة خارجة غريبة عن نسبة محفوظة وليس يستنتج عن تلك
المقدمات الا تلك النتايج باعيانها وليست يصلح لغير ذلك القدر من

الكثرة واذا دخل حد من جانب او وسط لم تتردد آية نتيجة اتفقت بل
يناسب ذلك فاذا كانت نسبة المقدمات مع النتايج من هذه النسبة
فكيف يكون الواحد هي المبادي منها صالحة لان ينتج منها لا هذه
بل نتايج خارجة من هذه فان جميع المقدمات التي في علم ما لا ينتج منها الا
المناسبة لتلك المقدمات فبعضها التي هي المبادي ابعد من ان ينتج منها
مسائل علوم اخر غير مناسبة لذلك العلم وكيف والنتايج المطلوبة
في العلوم غير متناهية فان المبادي والاصول الموضوعة لكل
صناعة متناهية واما النسب الممكنة باعتبارها بينها وبين عوارضها وان
ان كانت في ذواتها محصورة فقد لا يتيسر هي بالقوة من جهة البعض
المحمولات يكون ضرورية متقررة في الشيء دايمة وبعضها ممكنة تحصل
باعتبارات تفرضها من ذلك المثلث المتساوي الساقين من حاله
انه زاويته متساويتان فهو امر موجود له في نفسه بالضرورة و
اما انه امر نسبته الامثلث اخر يقع منه في دايرة كذا وفي مخمس كذا
نسبة هي كذا وبالجملة هاهنا امور ليست محصلة الوجود فيه والا
لكانت فيه امور غير متناهية بالفعل بل هي امور تحدث له من
جهة مناسبات ممكنة يعرضها العقل فيها فاما مثال هذه المبادي
الخاصة مثلا الخاصة بعلم الهندسة بعظم فيها ليكون واضحة بمسائل
الهندسة فمثلا عن مسائل خارجة لا تتعلق بها كيف تقال المبادي

العلوم

العلوم المختلفة متفقة امر جهة العلوم متفقة وهذا ظاهر البطلان
او من جهة ان كل واحد منها يصلح ان ينتج منها في كل علم متى يكون مبدا اي اتفق
صادقا في اي علم اتفق وهذا معلوم الاستحالة فان مبادي العلوم
التعليمية هي محدودة في المصادرات مميزة بالفعل ظاهر فيها
انها لا يصلح بعضها لبعض فكيف يصلح لكل علم بل ولا مبدا علم واحد
يصلح لجميع مسائل ذلك العلم فكيف لمسائل ذلك العلم علوم اخرى
ولا يخفى اذا استعملنا طريق التحليل بالعكس فصرنا الى المقدمات
التي لا اوساط لها في علم ما وميزناها ان لم يكن متميزة تميزها في الرياضيات
وجدناها مشتركة لجميع النتايج بل كان كل خاصة لنتيجة او نتايج باعيانها
ومع هذا كله فليس يمكننا ان نقول ان مبادي العلوم مختلفة اختلافا
لاشتراك فيها البتة ولا في شيء منها فقد بان فيما سلف ان
بعض العلوم يشترك في المبادي ولان المبادي خاصة ومنها
عامة فحق القول هو ان المبادي متناسبة في الجنس الى الموضوع
ولكن هذا لا يكفي فان العلوم التي لا تتناسب في الموضوع فان مبادئها
الخاصة باجناسها لا يتناسب ايضا في الموضوع والذي يحسن ان يعتقد
فيه انه الحق والقول الفصل هو ان المبادي تقع على نوعين اما مبادي
منها البرهان اي المقدمات الاولى في العلوم واما مبادي فيها البرهان
وهي اجناس العلوم اي موضوعاتها وما يتعلق بها مما يوضع معها

اويساويها كالواحد بوجه ما للوجود فالقسم الاول يجوز ان يكون فيها مبادئ
عامة مثل قولنا كل شئ اما ان يصدق عليه الايجاب والسلب و
قولنا الاشياء المتساوية لشئ واحد متساوية والقسم الثاني
فلا يجوز ان لا يكون خاصة او مناسب علمان في الجنس وما كان من المبادئ
التي بمعنى المقدمات ما هو خاص او مخصص كعلم فلا يشترك فيها حس
الامر الا علمان احدهما فوق الاخر ويكون لاحدهما اولا وللثاني ثانيا
ولما كانت الموضوعات في المسائل العلمية اما جنس الموضوع للصناعة
او نوع منه او عرض ذاتي له فلا يجوز ان يكون العرضيات من المبادئ المشتركة
بوجه من الوجوه بل لشئ لا بد فالكبريات على النحو الذي يجوز فيه
الشركة الفصل التاسع في حال العلم والظن
وتشاركهما وتباينهما وفي تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء
والصناعة والحكمة من العلوم ليس ههنا علم بشئ وههنا ظن به
وان الاختلاف فيها من جهة الوثاقة والعلق وانها داخلان تحت
الرأي وان بينهما موضع مقايسة ومناسبة وليس كل علم يحسن ان
نقايس بالظن بل العلم التصديقي ولا كل علم مع كل ظن نقايس
بل مع ظن يوافقه في جنس الرافع ما سواه من الظن فيجب ان
نقايس بالجهل والعلم التصديقي هو ان يعتقد في الشئ انه كذا وان الشئ
منه هو ان يعتقد في الشئ انه كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا كذا اعتقادا

وهو عنه من حيث لا يمكن زواله فانه ان كان حينا بنفسه لم يمكن زواله
وان لم يكن حينا بنفسه فلا يصير غير ممكن الزوال او يكون الحد الاوسط
الاصلي او قسم على انا نعني بالعلم ههنا المكتسب الذي يخالفه اصناف
من العلوم الاعتقاد واعتقاد بالشئ الذي هو كذا ضرورة انه كذا
مع اعتقاد انه لا يمكن ان لا يكون كذا لكن يكون هذا الاعتقاد في نفسه
ممكن الزوال لانه لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال واعتقاد في
الشئ انه كذا مع عدم اعتقاد اخر بالفعل بل بالقوة اذا اخطر
بالبال اعتقد وهو انه ممكن ان لا يكون كذا واعتقاد في ذلك الشئ
انه ليس كذا وهذا جعل مضاد للعلم الذي لا يشاركه لكن اعتقاد انه
يمكن ان لا يكون كذا اما ان يعتقد في الوجود كذا الذي ليس من شانه ان
لا يكون الا كذا وفي الوجود كذا ومن شانه ان لا يكون كذا وكل واحد من
هذين بالجملة ان ليس ظنا والاول منهما فانه ظن صادق مركب بجهل
مضاد واما الموجود كذا ومن شانه ان لا يكون كذا وهو الاعتقاد
فيه انه كذا مع الاعتقاد بان من شانه ان لا يكون كذا لكونه على انه جائز
في نفسه لكل الوجود عند غلبا وجائز في وقت اخر فهذا نوع من العلم
ليس ظنا ولكنه ان وقع ما يوجبه كان يقينا ما بالشئ على ما هو به
وان كان على انه يرى ويحكم انه موجود ويخطر بالبال على ان لا يكون موجودا
عند ما يعرض موجودا حتى يجوز ان يكون اعتقاد وجوده حين يصفه موجودا

كاذبا وهو الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب بجهل مفرد
بل بجهل بسيط اذ لابد في كل ظن من جهل والعلم موضوعه هو الضروري
اما على الدوام فيكون العلم على الدوام او الضروري بالشرط فيكون
العلم اعم بالشرط والظن موضوعه المتيقن الامور الممكنة المتيقنة
التي لا ينضبط فيكفي حال الامر بحسب القياس الى الصحة وقد يكون الظن
المركب بالجهل المركب واقعا اعم في الامور الضرورية والاعتقاد المؤكد
ليس كذلك من حيث هو كذلك لا يعد في الظن فيكون ثلثة اشياء من جملة
ما عددناه داخلة في اعتبار الظن احدها الاعتقاد بان الموجود
مثلا انما موجود والاعتقاد معه لا يكون موجودا مع جواز استحالة
هذا الاعتقاد فان هذا بالحقيقة ليس علما ليس ظنا والثاني الذي سميناه
الظن الصادق المركب بالجهل المركب والثالث الذي سميناه بالظن
الصادق المركب بالجهل البسيط ويشترك هذه كلها في شيء واحد
وهو انه عقد في الشيء انه كذا ممكن ان يلحقه العقد انه لا يكون كذا
وذلك لان الاول منها اذا كان جايز الاستحالة فليس ممتنعا في
طباعه ان يقترن به عقد امكان ان لا يكون الشيء اما ابتداء وغير طار
على العقد الاخر الذي معه واما فاسخا للعقد الاخر الذي معه وهو
الحق وكذلك حال العقد الثاني المركب بالعقد الباطل ويقابل عقد
صاحب العقد الاول لان ذلك كان يعتقد انه لا يمكن ان لا يكون هذا

اعتقد كونه وهذا يعتقد انه يمكن ان لا يكون هذا اعتقد كونه واما العقد
الثاني فان الاعتقاد المذكور مقارن معه بقوة او بفعل وكل
واحد من اقسام الظن قد يكتسب بواسطة يوقع الظن كما ان
العلم يكتسب بواسطة يوقع العلم فانه ليس كل واسطة غير ضرورية
الزام الاكبر وبدعوى الى ممتنع بل قد يدعو الى امر واجب والعلم بالجملة
مخالف للظن في هيئة العقد وفي الامور التي العلم ادخل بها او
كما انه قد يقع للانسان في هذا الشيء علم والاخر ظن فكذلك يمكن
ان يكون يقع لهذا علم لمبادي ذلك العلم بتدريج حتى ينتهي اليه
وان يقع للاخر ظن بتلك المبادي والمقدمات فيندرج الادلك
الظن الذي مع نتيجة لها فيكون الاول يرى في تلك المقدمات والنتيجة
رايا صادقا ويرى انها لا تتغير عما هي عليه واما هذا الثاني فيكون
رايا فيها صادقا الا انه خال عن الرأي الثاني او مجوز لغير ما يراه
كما يجوز ان يستحيل فيكون الاول يعلم ان الشيء موجود لعلم لم هو موجود
وهذا الثاني يظن انه موجود ويظن انه لم هو موجود وان لم يكن
ذلك لتوسطات فظن انه موجود فقط ولا ظن لم هو موجود
وعلى الاحوال كلها فليس العلم والظن شيا واحدا وان كان قد
يقع في شيء واحد علم وظن كما يقع فيه ظنان مختلفان متفاوتان
ولا يمكن ان يكون في انسان واحد ظن وعلم معا ولا ظن صادق

وظن كاذب معا اما العلم والظن فانهما لا يجتمعان لان قولنا
العلم يقتضي اعتقادا ثابتا في الشئ محصلا وهو انه ممتنع
التحول عما هو عليه ويمتنع ان يقارنه او يطرأ عليه اعتقاد مضاد
لهذا الشئ وقولنا الظن يقتضي اعتقادا ثابتا بالفعل والقوة
القريبة او البعيدة وهو ان الشئ جايز التحول عما هو عليه ومحال ان
يجتمع في الشئ الواحد في وقت واحد امتناع تحوله عما هو عليه و
جواز تحوله معا او يجتمع فيه رايان يجوز زواله ورايان لا يجوز زواله
واما الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان في انسان واحد فان
الظن الذي يظنه وهو كاذب والظن الكاذب المقابل الذي له وهو
صادق انت ايها لم يكن ظن بل شك في الامرين وان مالت النفس
الى الصادق فهي الكاذب غير مظنون او الى الكاذب فهي الصادق
غير مظنون والشئ الواحد بعينه الثابت قد يظن ممكنا مرة
ويرى غير ممكن اخرى فاذا تناول الراى كونه غير ممكن تناولا تاما
فهو علم واذا وقع عليه الراى من الجهة الثانية فهو ظن فيكون في الشئ
الواحد من جهتين ظن وعلم وان ناسب مثلا هذا ظن ان القطر
غير مشارك للضلع ويصدق وذلك برهان ان القطر مشارك له
فيكذب احد الظنان مختلفان لكنهما واحد في الموضوع واما الكلام
في الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكا والحدس فيجاد لكثير من

اولى بعلوم اخرى وهي الطبيعيات والالهيات الا انا نحدها ههنا
صدا فالذهن قوة النفس المهيأة المستعدة لاكتساب الحدود و
الاراء والفهم جودة تهيؤ لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من
غيرها والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط من
تلقاء نفسها مثل ان يرى الانسان القمر وانه انما يضيء من جانبه الذي
يلي الشمس على اشكاله فيقتنص في ذهنه بحدس حدا اوسط وهو
لسبب ضوء القمر من الشمس والذكا جودة حدس من هذه القوة يقع في
زمان قصير غير محسوس مثل مهل والفكرة حركة ذهن الانسان نحو المبادي
للمطالب لترجع منها الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية يصدر
عنها افعال ارادية بغير روية نحو تماما مقصودا والحكمة خروج نفس
الانسان في الكمال الممكن في صدر العلم والعمل اما في جانب العلم
فان يكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقا بالقضايا كما هي
واما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي ليس
العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة القوة
بالمعقولات النظرية والعملية وان لم يحصل لخلق المقالة

المقالة الرابعة

الرابعة من الفن الخامس وهي تشتمل على عشرة
فصول ١ في المطالب ٢ ب في ان الحد لا يكتسب ببرهان ولا
٣ ج في ان الحد لا يقتنص ايضا بالقسمة والاستقراء وتاكيد القول في

هذه الابواب وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتتبيه بعض البراهين
على الحدود ك في مشاركة اجزاء الحد واجزاء بعض البراهين وكيفية المحال
في توسط الحدود وتوسط اصناف العلل هـ في تفصيل دخول اصناف
العلل في الحدود والبراهين ليتم الوقوف به على مشاركة ما بين البرهان
والحد و في الاشارة الى اكتساب الحد هو بطريق التركيب ز في
نظر بطريق القسمة نافعة ح ايضا في التحديد وكيفيته ذلك وتفصيل
طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في تفصيل الاسم المشترك ح
في الانتفاع بقسمة الكل الى الاجزاء وتمام الكلام في توسط العلل
المنعكسة ط وتحقيق الحال فيه ط في تحقيق ما اورده المعلم الاول
في توسط العلل ومحاذات مذهب كل امة مع الايضاح ي في الخاتمة
الكلام في البرهان الفصل الاول في المطالب والعلوم
بالطلب متساوية فان الشيء انما يطلب ليعلم فاذا علم بطل الطلب
والمطالب وان كان للكثرة لنكثرها بالاي والكم والكيف وغيرها
فانها بحسب ما يبحث عنه في هذا الموضع اربعة اثنان داخلان في
الاول احدهما هل يوجد الشيء اي على الاطلاق والثاني هل يوجد الشيء
شيئا مثل انه هل يوجد الجسم مركبا من اجزاء غير متجزية وكل واحد
من مطلبي الدال يتبعه مطلب اللم وتفصيل ذلك مطلبا واما مطلبا اي
فمن التوابع لمطلبا الاول ومطلب اللم اما ان يطلب علة الحكم بوجود موضوع

وغير المنعكسة

او عدمه

او عدمه على الاطلاق او علة الحكم بوجوده اولا وجوده بحال وكل ذلك
اما ان يتعذر منه طلب علة الحكم الا طلب علة الوجود اولا يتعذر والاحق
ان يكون القياس المبين للجهل المطلق شرطيا استثنائيا وعلته في الشرط
واما سايره ذلك فالاحرى ان تكون العلة فيه حدا اوسط واما مطلبا
فانه يتبع المطلب البسيط من مطلبي الهل تبعا ظاهرا فانه اذا علم ان الشيء
موجود طلبنا ذلك الشيء الموجود فقد علم ان مطلبا الذي هو الذات
فهو بعد طلب هل وتابع له ولكنه قد يسبق من حيث هو مطلب بالقوة
الاسم فاذا اعطي ثم اعطي مطلب هل انتفع في الحال مقتضى مطلبا
بحسب الذات ويتبع المطلب المركب من مطلبي الهل ايضا على وجه من
الوجوه حتى يكون كانه مطلبا الحد الاكبر او ما الحد الاوسط وذلك لان
الموضوع في المطلبا الهل المركب يجب ان يكون معطى الهلية والمائية اولا
في كل علم ثم يطلب عوارضه الذاتية التي له بالهلية فاذا طلب وجود
العارض له اولا وجوده بالهل المركب بالقياس الى ذلك الموضوع
فبالحري ان ذلك يقتضي اثبات المحمول العارض بالهل البسيط بالقياس
الى نفسه وذلك لان البراهين انما يبحث عن الاعراض الذاتية للموضوعات
وتلك الاعراض لا يوجد الا في تلك الموضوعات واجناسها فان منع
ان يكون لها وجود من تلك الجملة منها صارت من جملة الممتنعات واذا
اعطيت وجود لشيء منها ثبت انها في الموجودات فيكون الواجب

عن مائيتها للموضوع كما بوجه من الوجوه عن هليتها مطلقا كالبحث
عن هلية المثلث المتساوي الاضلاع للمثلث المعمول على خط طرفاه
مركزا دايرتين وقد وصلا ايضا بالتقاطع فهو بحث عن هليته فبذلك
يعلم الامكان وجود واذا صح للشئ هليته استحق ان يطلب
المائية واذ يعطيا بحسب الذات وقبل ذلك لا يكون استحق طلبها او
اعطيا بالحسب الاسم لا بحسب الذات فقد فرغنا من هذا فيما سلف
فوقت وضوح بحث المائية بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا
الوقت وان كان لا مانع لتكميل ما قد افيد في جواب ما بحسب الاسم
قبل الاشتغال بهل كما فيما ابتداء طلبا بحسب الذات فانه يتضح حق مع
اقتناح الهلية واما الحد الاوسط فهو العلة ويقع فيه طلب
بعد الهل على وجهين احدهما بالقوة والاخر بالفعل اما بالقوة فلان
طالب الهل في مثل هذا انما يطلب عما هو مشكوك فيه فيقتضي طلب
الهل انه يطلب بالقوة هل هناك حد اوسط مثل من سال هل القمر
تنكسف فانه يطلب هل شئ يوجب العلم بان القمر ينكسف فاذا
اعطي الهل وقيل نعم يطلب ثانيا لم كان القمر ينكسف او لم قلت
ان القمر ينكسف فانه يطلب بما علة القياس في انه قياس وهو الحد الاوسط
كيف كان او ما علة القياس في انه برهان وهو الحد الاوسط الذي
هو علة الامر في نفسه ومعنى المطلبين جميعا ان الحد الاوسط الذي

اعطيت

اعطيت بالقوة اولا انه موجود حين ضمنت للامر الحق هو كذا ان يعطيه
الان بالفعل وبقولنا هو الان فيكون البحث عن لم كما عما هو الحد الاوسط
بالقوة فيكون طلب لم ههنا انما هو طلب لم بالقياس الا النتيجة ويكون
بالفعل مطلبا بالقياس الى الحد الاوسط ويكون بالقوة واما طلبا
الحد الاوسط بالفعل فذلك ظاهر لا بد منه لكن مجهولا فقول المعلم
الاول الموجود بالجزء يعني به الموجود شيئا ما والموجود بالكل يعني به
الموجود على الاطلاق والموجود شيئا ما اما شئ جوهر اما للموضوع او عرضا
ذاتيا او عرضا خارجيا ثم يقول المعلم الاول اعني بالموجود على الاطلاق
الشئ المطلوب هل نفسه موجود مثل قولنا هل المثلث موجود اولا
فهذا انما يبحث عن وجود نفس الموضوع واما هل المثلث كذا او هل
الالة سبب للشئ فانه انما يبحث عن وجود عارض ما اولا حق وهذا
هو الموجود شيئا ما فقد بان من هذا ان المطالب بالقوة يرجع الى هل
اولا وما انى واني مطلب اللم بحث ما عن الشئ بوجه لانه بالقوة
بعض ما الاوسط ولكن من الناس من ظن ان هذا منعكس وانه ليس
في البراهين شئ هو بحث اللم الا وهو بحث اللمية بالقوة ولا بحث اللمية الا
وهو بحث اللم وتعدى هذا الى ان ظن ان الاوسط في البراهين هي الحدود
وكل ذلك امر باطل فانه ليس كل بحث عما هو هو عن الاوسط وايضا
ليس البحث عن مائية احد الحدين الاخرين حتى يكون الجواب به صدا

غلط من ظن ان الاوسط هو الحد

الا كل ما هو علة موجبة فهو صدا وجنس او فصل او مادة او صورة فان
العلل الموجبة لامور لا هي انفسها ولا هي بوجه ما نفس الواجب (مطلق الوجوب وجوده)
لا صورة ولا مادة وكثيرا ما نجد من الاوساط في البراهين ما ليس مادة
ولا صورة ولا حد بل نجده سببا موجبا لشئ في شئ فان الجنس
المتوسط يوجب وجود الجنس الاعلى في النوع الاخير بل وفي كل ما
يحمل عليه الجنس المتوسط وان لم يكن على ان ذلك الشئ نوع الجنس
المتوسط الجاب العلة وليس هذا احدا لاكبر ولا صورة ولا مادة
ولا ابعد يوجب الجاب غير علة تعلمت وستعلم وكثير من الخواص هي
علة لكثير من الخواص وهي خارجة عنها ليست بجنس لها ولا فصل
ولا حد فان كون المثلث بحيث يكون خطه الخارج عنه على صفة
مذكورة يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين من غير ان يكون
خطه بتلك الصفة جنسا ولا فصلا داخلا في الذات لكون زوايا
مساوية لقائمتين ولا مادة ولا صورة وكم كثير من الاوساط
البرهانية ليست حدودا ولا عللا داخلة في جوهر الشئ بل
عللا فاعلة وموجبة وهكذا علم قيام الارض في الوسط
للكسوف وهكذا اماسة النار فانها قد يجعل حدا الوسط في اثبات
احراق الخشب وان كان قد يجوز ان يجعل هذه العلل الموجبة
فصولا من جهة على انها احزاء فصول لا يحمل بل يحمل الفصول العلة

منها

منها كالذي تقدم لا يقال انه حد بل من حد به ولا يقال الحمى عفونة
بل من عفونة وليست اجزاء فصول معقولة للذات هي اخص الفصول
بل اجزاء فصول خاصة فقط فان العلل الفاعلة هي علل الوجود
وليست عللا للمهية واجزاء الحد اجناسا كانت او فصولا حقيقية
او اجزاء فصول هي التي تكون عللا للمهية واما علل الوجود فليس يجب
ان تكون عللا في المهية ولذلك لا يدخل علل الوجود وهي الفواعل
والغايات في الحدود بل يدخل في الرسوم القايمة مقام الحدود و
لو كانت جميع العلل الموجبة للوجود يدخل في الحدود لكنا نعلم حدوث
كل محدث و محدث كل محدث من حده فاذن قد يكون من الحدود الوسطى
في البراهين هي علل موجبة لامور ليست تلك الحدود اجزاء من تلك
الامور فاذن ليس كل حد اوسط حدا او جزء حد وان كان قد يكون
الحدود حدودا اوسطى واجزاءها اللهم الا ان يكون يعني بالحد الحد و
الرسم معا فيكون العلل الموجبة للشئ خاصة على الاطلاق او
مخصصة بها ما يدخل في الرسوم واما اذا كان الحد الاوسط اخص
من الاكبر لم يلزم من هذا القبيل شئ انما هم حين يقولون ان الاوسط
يكون هناك حدا للاصغر يلزمهم ايضا ما تقوله للاخرين فلو كانت
الحدود هي الحدود الوسطى لما غيرها لكان يكون ادراك الاشياء اما اسهلا
وذلك لانه من المحال ان يطلب وجود مجهول الموضوع ولا يعلم الذي يفهم من لفظ

فان كان له حد فاول ما علينا ان نفهم حده والا فرسمه فقط كما يفعل
ذلك لا يبقى علينا كثير شغل في ان نفهم وجوده للاصغر فاذن كما نفهم حد
المساوات ونضيفه لقايمتين ونضيفه الى الاصغر وهو
جزؤه ح المثلث يقوم لنا اوسطا فيما بين منه وكما نعلم حد المساوات
ونضيفه الى مثلثين متساويين الاضلاع على التناظر فنشرح لنا معرفة
المساوات فيها وقد يفعل هذا فلا نفلح بل نحتاج الى اوسط
اخر ضرورية اذا اعطينا واحضرنا علمنا ان المثلثين متساويان
لم ١ ويكفي قبل علمنا حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك وقد يتبع
التسوية علمنا بها فهذه اقاويل من جنس الزغارف التي يروموا بها التنويه
باسم البرهان وانه الشيء الذي من الحد لا غير وكثير منهم لا يدعي
خلل كلامه انه يأتي ببرهان على وجود الحد للمحدود فيكون الاوسط ما
يأتي به كالحد الاكبر ويكون الذي يثبته هو وجود الاكبر للاصغر ولا يكون
الاكبر الا عرضا للاصغر غير حد فيكون بين غير الحد وعنده انه بين الحد
نعم ههنا شيء يجب ان نعلمه ونتفقده وهو انه لا يكفي في الحقيقة
اثبات حد اكبر لحد اصغر او رسم الا بتوسط الحد او الرسم بالقوة
او بالفعل فانه ما لم يكن حد الشيء او رسمه موجبا لذلك الشيء فليس
هو بموجب وما لم يكن مسلوبا فليس هو بمسلوب لكنه ليس ذلك على انه
هو الحد الاوسط الكافي الذي لا حاجة الا غيره فانه حق ما قيل في امثلتهم

ان حد الاتفاق هو كون النغم على نسبة عددية كذا وانه اذا جعل
هذا حدا اوسط انتج ان النغم متفقة فيكون الشيء الذي هو ماهية
منفصلة بالاتفاق هو بعينه حدا اوسط لكنه ليس يجب من
ذلك ان يكفينا هذا التوسط او انه لا يكفي البرهان الا لمثل هذا التوسط
فانه لو كان معلوما لنا ان هذه النغم موجودة لها هذا الحد لكنا لا نعلم
انها موجودة لها بالاتفاق ولكن في اكثر الامور يشكل علينا حمل
الحد كما يشكل حمل المحدود علينا فلا ينتفع بتوسط الحد بل نحتاج الى توسط
امور اخر لائحة يتأدى بتوسطها الى انتاج وجود الحد قبل تأديتها
الى انتاج الجملة التي تدل عليها اسم المحدود لكن تلك الوسايط
يكون امورا غير المحدود فليست ببرهانا قد وسط فيه حقيقة
ثم انتج منه حمل المحدود على الاصغر ولو كان البرهان هو هذا فقط
اعني الذي اوسط الحد ما كنا نجد برهانا على شيء الا على ما وجود حد
للاكبر ~~اعني الذي اوسط الحد ما كنا نجد برهانا على شيء~~ للاصغر فيه طا
ووجود نفس الحد الاكبر خفي وما اقل امثال هذه الاشياء وكان يجعلوا
الاوسط حد الاصغر وقلما يجري ذلك في امثلتهم ولو شئنا ان نبين
ان هذا لا يكفي بالحقيقة وانما يكفي بحسب التفنن لفعلنا وبالجملة تعسر
عليهم ان يدلوا على انه كيف يبرهن على مطلوب محمول اعم بتوسط
اخص فاذن يجب ان تتفحص ولا تغتر بهذه الاقاويل الملفقة

ويرجع الى ترتيب التعليم الاول ولان العلل الذاتية للمهية داخلة في
الحد لانها مقومة لذات الشيء وهي مقومة داخلة في البرهان لانا علمنا
ان اليقين انما يكون بمعرفتها والبحث عن لم هو البحث عن ما. نوضحه ما علمت
بعد الوجه الذي ذكرناه اولا واذا اعطينا في الحد الاوسط صار الحد الاكبر
وكان بين الوجود للموضوع فقد برهنا اذ دللنا على السبب واذا اوردنا
الحد الاوسط الذي هو العلة الذاتية ايرادا في قولنا الشيء فقد اوردنا
مثاله ان يقال لم كان كسوف القمر فيقال لان الارض توسطت بينه
وبين الشمس واحتجب القمر عنها وكلما كان كذلك فان القمر ينكسف والحد الاوسط
هو ماهية الكسوف لان ماهية كسوف القمر هو انما لمحو ضوء القمر لتوسط
الارض بينه وبين منبع الضوء اعني الشمس وكذا اذا قيل لم اتفقت
هذه النغمة مع هذه النغمة قيل لان بينهما نسبة عددية التفاوت
فيها بالقوة او بالفعل مثل احد العددين لهذا البعينه مهية الاتفاق
الذي في النغم لان اتفاق النغم ايتلاف صوتين عند الحس بسبب نسبة
عددية لهذه الهيئة فالاوسط اذن داخل في الحد هنا ودخوله في
البرهان والبحث عن لم يطلب الاوسط الا ترى انا لو كنا نشاهد هيئة
انك في القمر بتوسط الارض ولو مشاهدة حسية فنكتفي بها
بالتجربة دون البرهان علما كليا لكان كتبنا عن لم حينئذ باطلا
اذ كنا وجدنا علة الكسوف فلذلك اذا لم نجده في ذلك الوجه فنحن انما

نطلب

نطلبه اياه بالقياس فالذي المطلوب باللم هو النافع في طلب ما
وقع من ذلك وليس اذا اعطينا برهانا فقد اعطينا حدا وان كان
قد يتوهم مما سلف من ذكر مشاركة طلب اللم وهو طلب البرهان
وطلب الما وهو طلب الحد ان البرهان والحد قد يقومان على شيء واحد
من جهة واحدة وانا اذا اعطينا برهانا اعطينا حدا وليس كذلك من وجوه
اولها ان كل حد فهو ايجاب كلي محمود وليس كل برهان يوجب علما مبرهنة
بل قد يسلب وايضا ان كل حد فمحمود وكلي وليس كل برهان كليا
على مبرهنة فليس اذا عطاء برهان المبرهن اعطاء حد المحمود وايضا
فان البرهان يعطي للشيء عرضا ذاتيا على ما اوضحنا مرارا والحد
يعطي فيه الذاتيات المقومة والعوض الذاتي غير داخل في حد الشيء
فليس اذن ما يعطيه البرهان هو بعينه ما يعطيه الحد مثال ذلك ان
البرهان انما يعطي ان المثلث زواياه مساوية لقائمتين وذلك
لان المعنى خارج عن حد المثلث ولا يعطي البرهان البتة لاحد
الموضوع ولا اليه حد المحمول بل يوجب المحمول او يسلبه عن شيء
واذا استقريت لم تجد البرهان اذا اعطاك محمولا ذاتيا او عرضيا
فكان نفس ما يعطيك في وجوده للموضوع اعطاك كونه ذاتيا او
عرضيا فضلا عن كونه حدا وليس اذا اعطينا حدا فقد اعطينا برهانا
وذلك لانا اذا اعطينا حدا فلم نوجب شيئا على شيء ولم نسلب شيئا

عن شئ بجد اوسط ولم تعلم حال المحدود في المعنى الذي تطلب البرهان عليه
فليس نفس اعطاء الحد هو اعطاء البرهان وان كان قد تتفق في كثير من
المواضع التي يشارك فيها الحد البرهان في المادة لكن ليس ذلك دايما فان
المقدمات الواجب قبولها للبرهان عليها واجزاء تلك المقدمات كلها
اعني الحدود محدودة يعطى حدودها ولا يعطى بذلك برهانا عليها فانها
للبرهان عليها لانها بسايط والبسايط يحد ولا يبرهن عليها و
التاليف منها بين بغير برهان ولو كان الغير برهان لم يكف اعطاء الحد
مؤنة اعطاء البرهان ولو كان على كل شئ برهان لما كان على
شئ برهان وانت تعلم ان الحد شئ غير برهان البرهان وانه
ليس كل محدود مبرهنا بحده ولا كل مبرهن محدودا ببرهانه واذا
كان الحد شيا غير البرهان فليس الذي يعطيه البرهان الا ما يقتضيه
ما هو غير الحد بما هو غير الحد اذ كان البرهان غير الحد فكما يفيده البرهان
بما هو برهان بالذات شئ غير الذي يفيده الحد بما هو حد بالذات
والا لكان البرهان لا يحتاج اليه بل يحد اوالحد لا يحتاج اليه بل
يبرهن وكيف وهذا يوجب بالذات تصورا ساذجا فقط وذلك
يوجب بالذات تصديقا ساذجا فقط اما ان التصديق لا يكون
الا بالتصور فسلم لاعلى ان ذلك التصور من جهة البرهان بل
التصديق هو الذي هو من جهة البرهان والحد يقتضي اقتضاء با

ويوضع

ويوضع وضعا والبرهان يولف تاليفا مسبوقا الى الغرض فيلزمه
الغرض بالاضطرار والحد يعطي الامور الداخلة في جوهر الشئ مجتمعة
متساوية لذاته في المعنى وفي الانعكاس عليه معا وتلك الامور بينة
بنفسها للمحدود والبرهان يعطي عوارض خارجة عن الماهية والحد
لا يعطي المحدود اجزاء ثانية حملا بل تاليف تقييد واشتراط والبرهان
يعطي المبرهن اجزاء برهانه لا تاليف تقييد بل تاليف حمل والبرهان
على الشئ اولا يكفي برهانا وعلى غيره ثانيا والحد للشئ لا يكون
لغيره ولا يكفي منه اول وثان وان كان حد الاعم يحمل على الاخص
فليس على انه حد الاخص واما البرهان فقد ينتقل الى الاخص ويكون
برهانا على الاخص فالبرهان غير محصور في الحد ولا الحد في البرهان
والبرهان محصور في البرهان مثل انحصار البرهان على متساوي
الساقين في كمية زواياه تحت البرهان على المثلث بل الحد والبرهان
هما مختلفان لانه ليس يحمل احدهما على الاخر بوجه الفصل
الثاني في ان الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة فنقول
ايضا ان الحد ليس يكتسب ايضا ببرهان وبحد اوسط على ان يكون
المحدود حدا اصغر في القياس والحد حدا اكبر ولو كان ذلك هما
يكتسب لم يكن بد من حد اوسط ولما كان الاكبر فيه كيف لنكعيه
منعكسا على الاصغر فيجب لنكعيه منعكسا على الاوسط وان يكون

الاوسط منعكسا عليهما فالاوسط لامحة شئ من الخواص اما خاصة
منفردة او فصل مساو واما رسم واما حد ويسمى جميع هذا في هذا
الموضع في التعليم الاول لما واتها خواص فاما ما هو اعم من الشئ
فلا يصلح ان يكون حدا اوسط بينه وبين حده واما الخاصة
والفصل فلا يصلح ايضا ان يكون حدا اوسط فانك اذا قلت كل
ج ب وكل ب فهو كذا وكذا من طريق ما هو اى محدود بكذا وكذا
فانتجت ان كل ج فهو كذا كذا من طريق ما هو اى محدود بكذا وكذا
ما هو لزم من ذلك ان يكون ما هو حد الخاصة او حد الفصل هو حد
النوع ايضا وسواء عنيت بقولك كل ب كل ما هو موصوف ب
او عنيت كل ب من حيث هو ب فان الامر غير مستقيم اما على سبيل
الوجه الاول فلانه يجوز ان يكون الجزئيات تحت ب من انواع
مختلفة وحينئذ يكون الامور التي من انواع مختلفة حدها واحدا ويكون
كلها محدودا بالاكبر لان الاوسط الذي هو نفس ب وهو فصل
او خاصة او غير ذلك هو حده محدود به واما على سبيل الوجه الثاني
وذلك يعني ان كل ب من حيث هو ب هو كذا وكذا يدل على مهيته
فان هذا القول لا يمتنع ان ينتج الاقتران ونفيه الوسط وقبله
الآخر ولو كان هذا القول منتجا وذلك لوجب ان يكون ما هو حد ب
من حيث هو ب حد ج وهو غير ه في الحد وغير حده وهذا محال

فان

فان الخاصة والفصل وان كانا يقالان على النوع ويحمل على
النوع فانما يحمل لا من طريق انه حد النوع او حدها واحد محدودها هو
النوع ولكن من طريق انه موجود للنوع ومفرق بينه وبين ان يكون هذا
الشئ موجودا للشئ وبين ان يكون حدا له او يكون حدها واحدا
بل طبيعة النوع وحد طبيعة فصله وطبيعة خاصته مفترق
محدود فصله وحد طبيعته جزء من حده وحد خاصته ما خود فيه
حده بالقوة او بالفعل فاذن ليس يمكن ان يكون الحد الاوسط خاصة
او فصلا من هذا الوجه ولا رسما ايضا واقول من ذلك كان المفيد ان مثل
هذا الوسط انما لا يفيد الحد وانما لا يكون الكبرى كاذبة لانك لا يخ انما
ان نقول من هذا القبيل مثلا كل ضحاك او ناطق فهو حيوان ناطق ما يت
وتسكت فحينئذ ينتج ان كل انسان حيوان ناطق ما يت من غير زيادة
بيان ان هذا حده وحينئذ يكون حمل الحد على موضوع النتيجة ليس اخفى من
حمله على الحد الاوسط بل ربما كان ذلك اوضح فانا انما نعلم ان الضحاك
حيوان ناطق ما يت لانا نعلم انه انسان وقد بان لك من حال الفصل
ان حمل حد النوع عليه يمكن ان يكون اخفى من حمله على النوع اذ كنت تذكر
اصولا سلفت واما ان نقول كل ضحاك او ناطق فهو محدود بانه حيوان
ناطق ما يت وان هذه الجملة ماهيته فحكمه هو في المقدمة كاذبة لان
معنى قولك كل ضحاك او كل ناطق يفهم على وجهين متضمنين في

احدهما ان كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك وكل ناطق من جهة ما هو ناطق
والاخر كل شئ يوضع للضحاك وكل شئ يوضع للناطق و
ليس هذا ذات الضحاك او ذات الناطق فكلا الوجهين داخل في قولك
كل ضحاك وكل ناطق نعم هذا الحد ليس حد الضحاك من جهة ما هو ضحاك
وذات ضحاك ولا الناطق من جهة ما هو ناطق وذات ناطق بل الشئ
ما مايعرض لذاته ضحاك وتقوم بان يحمل عليه الناطق وهو الانسان
فاذن ليس يصح ان يقال ما هو ضحاك او ناطق فيحمل عليه هذا المعنى
على انه حده واما الوجه الثاني وهو ان يعني ان كل ما هو موضوع للضحاك
وضعا حقيقيا او للناطق فهو واحد ونعني بذلك الانسان
ونشير اليه في الذهن فان كان هذا بينا لم يحتج الى بيان بالكبرى
بل الكبرى بالحقيقة يتبين اذا كان ذلك بينا وان لم نشر اليه بل اشرنا
الى كل واحد واحد ولفظا وان لم نفعل شيئا من ذلك لم يكن الكبرى
مسلمة فقد بان بان الحد الاوسط في القياس المنتج للحد لا يكون
خاصته ولا فصلا ولا رسما بل انه كائن ولا بد فيجب ان يكون حدا
اخرا ما ان الحد الحقيقي للشئ الواحد لا يكون الا حدا واحدا فذلك
يظهر اذا عرفنا ما الحد الحقيقي وعرفنا انه مساو لذات الشئ من
وجهين احدهما من جهة الحمل والانعكاس والثاني من جهة استيفاء
كل معنى ذاتي له داخل في ماهيته حتى يساويه ويكون صورة معقولة

مساوية

استعمال

مساوية لصورة الموجودة ومعلوم ان مثل هذا الحد لا يكون
للذات الواحدة الا واحد ولو كان لها حدان يشتمل على صفات
ذاتية خارجة عن اشتمال الحد الاول لما كان حدا الاول حدا مساويا
لمعنى ذات الشئ ولا واحدا حقيقيا بالجملة لكنهم كثيرا ما اذا حدوا
لم يستقصوا هذا الشرط فاقتصروا على اجناس وفصول مميزة حتى
اذا حصل التميز وقفوا وان كانت هناك معان ذاتية اخرى كثيرة
اليها تتم الحد الحقيقي فمثل هذا الحد قد يجوز ان يكون للشئ
منه اثنان مثلا ان حد الانسان تارة بانه حيوان ذو رجلين
مستو والاخرى بان الانسان حيوان ناطق مائت وان
النفس عدد محرك لذاته وابتدء مبدء اللحيوة بداتها والغضب
غليان دم القلب وابتداء شهوة حركة الى الانتقام وما اشبه ذلك
فاذا جعل واحد من هذين الحدين حدا اوسط والاخر حدا اكبر
كان تاليفا قياسيا الا ان يعرض منه شيآن احدهما ان المكتب
بالحقيقة لا يكفي حدانا ما بل حدانا ناقصا وجزء حد تام والثاني
ان هذا الاوسط لا يخلو من ان يكون حمله على الاصغر حملا اشترط فيه انه
حده والاكبر كذلك في حمله عليه او يكفي الحمل في احدهما حملا فقط ولم يشترط
انه حد لما حمل عليه فانه قيل مثلا ان الانسان حيوان مائت وكل ضاحك
ضاحك كان حد الحد فقد خرج عن صواب التعريف على وجوه وذلك

الاقتضاب الانتزاع

لان كتب صدا لج موضوع وضعا ومقتضب اقتضابا من غير قياس
وكان الشرط في التحديد بعد انكشاف الجنس عند هذا المنازع
ان لا يكون الا بقياس واما ان يكون ب قد سمع اولا انه حد لج بقياس
اخر واما ان يكون التحديد ليس طريقة الانتاج بقياس لكن لا يجوز
ان يكون استبانة ذلك معولا فيها على قياس والا لاحتيج الى حد ثان
يكون حدا متوسطا وكان لا يزال يكون بين كل حدين حد فيكون
للشيء حدود بلا نهاية اذ لا يجوز ان يكون الحد بين ب وج هو آ
فان هذا دور وقد بان ان ذلك ينتهي الى اوساط لا اوساط
لها فيكون حدودا غير مكتسبة وهذا خلاف ما يذهبون اليه فقد
بان ان اخذ الاوساط حدا الاصغر واخذ الاكبر حدا للاوسط
يكون قد اقتضب اقتضابا فقط وايضا فان الطلب واحد هل هذا
الشيء حد للشيء او حد لجزئه ولا يتبين انه حد لجزئه او يكون بينا
انه حد للشيء فهذا ايضا لخواص قد خرج فيه عن صواب التعريف
اذ وضع ان آ حد لج والمشكوك فيه انه هل آ حد لج هذا اذا
كان وضع ان آ حد لب و ب حد لج واما ان لم يوضع ب حد لج
فلا ندري هل حده حد لج ام لا لكن يتبين ان حده محمول على ج
كما ان حد الفصل والجنس والخاصة محمول على النوع وليس حدا
للنوع ولا يفيد هذا القياس الحد اذا لم يوضع ان آ حد لب فانه ليس

اذا علم

اذا علم ان الموجود لحد ب كج لكن هو حد ب فليس كل لازم ومحمول
ذاتي حدا وان قيل في اخر الامر كالمستنبط من وجه من هذا الباب
ان آ حد لج فيكون شيئا قد وضع وضعا من غير ان يتبين قياس على انه حد
وسط للحد فقد صادر على المطلوب الاول وهو الذي يقول
ان النفس عدد محرك لذاته لو كان هذا حدا ثم يقول وكلما هو عدد
محرك لذاته فهو استكمال جسم طبيعي الى آ وليس يعني به ان هذا من
على الحمل والوضع فقط بل يريد من على ان الاكبر حد الاصغر فيكون كأنه
يقول والشيء الذي هويته وحقيقته وحده انه عدد محرك لذاته حده
وحقيقته انه استكمال جسم طبيعي آ وهذا الشيء هو نفس
المطلوب حده فلو كان بيان الشيء الذي حده انه عدد محرك لذاته
المعلوم بالفعل انه النفس لا غير الذي هو المطلوب حده هو استكمال
جسم طبيعي لما كان يطلب هذا وليس هذا كما يكون عند ما يكون الاوسط
غير حد للاصغر لان الاصغر هناك لا يكون نفس الاوسط وحقيقته
بل شيء اخر يحمل هو عليه واما المحدود فهو ~~محمول~~ نفس الشيء
الذي له الحد فهكذا الحال ان يفهم هذا الموضع ويعود الامر في المتقدم
الان من يطلب متوسطا بين الحد والمحدود قد يطلب متوسطا بين الشيء
وبين حقيقته ذاته وهذا ليس بالمتوسط وانما يكون المتوسطات
من بين امور واشياء ليست هي حقايق تلك الامور الا بالعرض على ما

بيانه في موضع اخر ثم قيل لنظريق القسمة لا يثبت ايضا ان احد الاقيسة
بالقسمة على شيء كما اوضحناه في الفن المتقدم لانه ليس يوضع في القسمة
وجود شيء بل انما يفصل فقط فيق اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ولا
يلزم من ذلك ان يوضع احد الاقسام بالضرورة الا ان يصادر عليه
ويوضع مسلما كان لم يكن قياس وهذا الشبيه الاستقراء الدائر من
وجه وذلك لانه اذا كان مثلا عندنا هل كل ج ب فاوضح موضح
ان ذلك كذلك لان كل ج ا وكل ا ب ثم تاخذ تتبع لكل آ ب بان
ينظر فيقول لان ج ب وه ب وز ب وهي الجزئيات التي في
رتبة ج ثم يقول وكل آ ب فتقول قول القائل اذا اراد ان لا يقبل
الا الضرورات ما كنت اليس وه وز فقط بل وح ايضا فان
سلمتان وه وز ما هو آ ب لم يلزم ان يكون كل ا ب فعسى ما لم
يشاهدا ولم يقع خلاف ما شوهد وقع فعسى انا الذي هو بعض
الالف وهو وه وز آن ج الذي يناز عنا فيه فحالف وان اخذت
في الاستقراء ان ج ايضا هو ب حتى لم يبق جزئي الا وقد حمل عليه
ب فقد صادرت على المطلوب واخذت ان ج ب في بيان ان آ ب
لبيان ان ج ب وهذا محال وكان مثل هذا الاستقراء لا يفيد المطلوب
ولا يوجبه بالضرورة او يصادر على المطلوب الاول فلك التقسيم
وعلى هذا يجب ان يفهم هذا الموضع فانه اذا قسم القاسم بان الانسان

اما حيوان

اما حيوان او غير حيوان بل جسم غير ذي نفس ثم يضع انه حيوان
ثم يقول والحيوان اما ماش واما سابح واما طائر فيضع
مثلا انه ماش ثم يقول فالانسان اذن حيوان ماش كان اخل في
انتاج الحد من هذه الجملة بوجوه ثلثة احدها انه لما قسم لم يتعين
له بالقسمة احد الطرفين بل وضعه مصادرة وتسليما والثاني انه
جمع متفرقا وهذا قد يختل من وجوه احدها انه قد يمكن ان يصدق القول
مفترقا ويكذب مجتمعا والثاني انه يمكن ان لا يجتمع من متفرقات طبيعة
واحدة بالذات وهذان مذكوران في باريرميناس والثالث انه قد يمكن
ان لا يقع الجمع لا على الترتيب المحمود الذي يجب ان يراعى في الحد فينظر فيه
اي الفصول يجب ان يتقدم واي يجب ان يؤخر وذلك اذا اجتمعت عدة
فصول فهذه ثلثة وجوه يتشعب اليها الوجه الثاني وهو الخطاء
في جمع المتفرق وهذا الوجه الثالث يؤمن فيها وقوع القسمة
بالذاتيات وبالاوليات في القسمة على ما قد علمت اي على ما ينتسم
اليه الشيء لانه هو للاجل شيء اخص منه الا انه مع ذلك لا يكون
فيه قياس على الحد لما تعرفه والثالث من الاختلال في انتاج الحد
من هذه ان جمع فقط ولم يدل على انه حد فانه ليس كل مجموع ذاتيات
على الصواب في الترتيب حد فربما نقص شيء من الواجب او زاد
على انه يعسر او يتعذر ان لا يقع في القسمة لفظة او لحظ للذاتيات

الى شئ خارج عن الجوهر لان القسمة قد يقع فيها جميع ذلك مثلا ان
يدخل الضحاك او عزيف الاظفار او منتصب القامة فيها وان تكلف ايانة
وقوع الاحتراز عن هذا فقد جاوز مقتضى القسمة وان تعدى
القسمة الى القياس بان قسم ثم استثنى تقيض قسم او اقسام
وانتج واحدا هو الباقي من الاقسام فيجتمع اجزاء المحدود تعدى
هذا القياس ايضا الى قياس بان جميع المحمولات مفردة جوهرية
حتى حصل منها مساو للشئ فصار جملة هذه المحمولات قول مفصل
دال على الماهية مساو وكل ما كان كذلك فهو حد فهذا حد فما عمل
حيز حاول اثبات الحد بقسمة وقياس معها اما القياس الاول فلانه
بالحقيقة ليس بقياس لان اجزاء الحد بينة بنفسها للمحدود واذا كان
قد حصل ذاته في الوهم عجلا وكانت الحاجة الى تحديده فان اجزاء
ذلك المجمل يكون بينة للمجمل فلا يحتاج الى بيان فان ظن ظان انها تحتاج
الى بيان فليس بيانها برفع سائر الاقسام او مساويها في
فان الناطق ليس للانسان اذا عرف ما الناطق من انه ليس غير
ناطق والاستثناء يحتاج الى ان يكون اخص من النتيجة ليس مثلها او
اخفى منها واما في القياس الثاني فلم يحصل فيه شئ وذلك لان
طلبنا من الحيوان الناطق المائت حد للانسان وطلبنا ان الحيوان
الناطق المائت قول مفصل مساو للانسان دال على الماهية غير

مختلفين

مختلفين في الحقا والوضوح فلو كنا نعرف ان الحيوان الناطق المائت
قول مفصل مساو للانسان دال على ماهيته لما كنا نطلب حدّ
الانسان البتة بل انما نطلب هذا القول المفصل الذي هو بهذه
الحال فاذن لا نسلم ان هذا حد للانسان لكنا لا نسلم انه قول
بهذه الحال تسليم ما يجعل حدًّا واخذ القول بهذا الحال حدا اوسط
هو مصادرة من وجه على المطلوب الاول بالقوة دون الفعل اعني
ان توسيط حد الشئ حدا في القياس ربما لا يكون في مواضع اخرى
مصادرة على المطلوب الاول اذا كان التفصيل اشهر من الاجمال واما
في هذا الموضع فالتفصيل هو المطلوب وهو المخفي فاذن ليس كل توسيط
حد الشئ مصادرة على المطلوب الاول فهذا ليس مصادرة بالفعل
لكن لما كانت قوة هذا التوسيط في الموضع الذي نحن فيه كقوة
توسيط الحد الاكبر وهو مصادرة على المطلوب الاول بالقوة في ذلك
الموضع على انه قد اخذ فيه حد الحد للمحدود بلا واسطة كما اخذ الحي
الناطق المائت امرا موجودا للانسان مساويا له بلا قياس
وهو المطلوب فمن اين يبان حد الحد للمحدود ثم ههنا شئ اخر وهو ان
صاحب الصناعة كيف يكون عنده قانون في معرفة الحد الصحيح
والحد الغير الصحيح كما كيف يكون عنده قانون في معرفة القياس الصحيح
والقياس الغير الصحيح وكانه ليس كيف يكون القياس قياسا مع

للمحدود

ذلك برهن انه قد قاس وان القول الذي يظهر هو على القانون القياسي
وانه منتج الامع المتاكدين المغالطين الجاهلين بقوانين القياس
وكل الحد ويجب ان يحيد على ذلك القانون ولا يستعمل فيه ذلك
القانون بالفعل وبالجملة كان ان القياس يقيس فقط ولا يقيس على
انه قاس بان يقول وكل قول مرتب نه كذا وكذا فهو قياس كذلك الحد
يجب ان يحيد فقط ولا يحيد الحد في الحد بان يقول كل قول هو كذا وكذا
فهو حد بل يجب ان يكون قد علم ما القياس وما الحد اولا كان الذي
ينكر ان كذا وكذا اذا اورد عليه شيء على انه برهان ويكلف ان يدل
على انه برهان بان له حد البرهان يمكنه ان يقول لو سلمت ان هذا
حد البرهان او انه ان كان حد البرهان فهو موجود لهذا القول لكنت
اسلم انه هذا القول برهان فاذا لست اسلم انه هذا برهان فكيف
اسلم انه لهذا القول حد البرهان فكل حال من ينكر الحد بان له ان
يقول اني لو سلمت انه هذا هو حد الحد او انه ان كان حد الحد فهو
موجود لهذا الشيء لكنت اسلم انه حد وانه لذلك الشيء حد و
بالجملة فانه الحد على ماهية الشيء والبرهان على انية الشيء للشيء
وانية الشيء غير ماهية خارج عنها لا يعد في مثلها انه يحيل
يجهل الشيء كما علمت فيطلب بالبرهان الفصل والتام
في ان الحد لا يقتنص ابدا بالقسمة والاستقراء وتاكيد القول في هذه

الابواب وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتبيين بعض
البراهين على الحدود وليس لقائل ان يقول ان حد الشيء مستنبط بالقياس
الشرطي من حد ضده لان حده ضد حد ضده مثلا انا اذا علمنا
ان حد الخير انه هو الامر الملتئم المنتظم علمنا ان حد الشر هو الامر
المشتت الغير المنتظم بان يقول هكذا ان كان حد الشر انه هو الامر
المشتت الغير المنتظم فحد الخير هو انه الامر الملتئم المنتظم لكن حد
الشر كذا فاذن حد الخير كذا ثم يستثنى فالجواب عن هذا على
وجوه اربع اولها انه لم يمكن هذا القياس لنا يعطي حد ابقياس حتى اذا
اخذ حدا باقتضاب ووضع من غير قياس فاشبه من وجه صاحب
القسمة وصاحب الاستقراء اذ كل واحد منهما ياخذ المطلوب ما
مصادرة ويضعه وضعا ويظن انه بيّنه بقياس ضروري وان كان
هذا انما صادر على نفس المطلوب لانه طلب ان يبيّن الحد بقياس
فاخذ الحد بلا قياس وقد عرفنا فيما سلف ان صاحب القسمة كيف
يفعل هذا وان صاحب الاستقراء كيف يعرض له ان يفعل هذا فلتتامل
من هناك والثاني انه قد عرض لهذا الشيء اخر وهو انه جعل القانون
في كسب الحد ان يوضع حد ضد المحدود فاذا طلبناه بان نبيّن
كيف يحد الضد الاخر المبين به حد هذا الضد وهو في هذا المثال
الخير احتاج ان نبيّنه لا محالة على حكم قانونه بحد لهذا الضد وهو في

لكل حد الشر كذا
فاذن حد الخير
كذا صح

وهو عجيب

هذا المثال الشرط انه يصادر على المطلوب الاول فانه يستعمل الدور
والثالث انه ليس حد احد الضدين اعرف من حد الضد الاخر
بل هو مثله في الجهالة والمعرفة الحقيقية وكل بيان بالمثل اعرف
وان لم يكن دورا ولا مصادرة فليس ببيان والرابع انا نمنع
ولنفرض ان هذا الانسان قد حد ماله ضد بهذا القانون فكيف
يحد ما ليس له ضد او كيف يحد الضد المطلق والضد المطلق الواقع
على الطرفين ليس له ضد ولقائل ان يقول انكم قد زيفتم اكتساب
الضد من حد الضد الاخر في هذا الكتاب من ههنا واما في كتاب
الجدل فقد استعملتم هذا القانون حيث تكلمتم في اثبات الحدود
وابطالها فالجواب عن هذا من وجهين احدهما ان كتاب الجدل ليس
يدل فيه على الاثبات والابطال الحقيقيين ولكن على الكائنين
اما من تسليم الخصم من مقدمة واما من الرأي المشهور ولكن لا نمنع
ان يكون احد حدي الضدين يتسلم من الخصم فحينئذ يلزم شاء ام أبى
ان يكون حد الاخر ضد هذا الحد ولا يمنع ان يكون حد احد الضدين
بالقياس الى المشهور والى الذي هو اعرف من حد الضد الاخر
ويكون انما اخذ بما هو اعرف في المشهور لا بما هو حقيقة المعرفة
عند العقل الصحيح وربما كان خفيا بنفسه ولكن اشتهر مثل كثير
من المقدمات التي هي خفية في نفسها بالقياس الى العقل النظري الصحيح

ولكن

ولكن بالقياس الى الشهرة هي بينة بنفسها او مقبولة والثاني ان الحد
المطلوب في كتاب الجدل هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون الحقيقة
فلذلك انما يحترز في الاحكام الحقيقية عن الحدود الحقيقية ونقول ان
الحد لا يعتاد بالاستقراء وقد تبين هذا لكل من له ادنى استقراء الحقيقي
هو من الجزئيات المحسوسة وهذا لا حد ولا على ما اوضحناه
الثالث انه ان استقرئ منها قول على انه حد فان ذلك القول اما ان
يوضع على انه حد لكل واحد من الاشخاص فينقل الى انه حد الكل كما اذا
وجد حكم في الجزئيات نقل الى الكل او على انه حد لنوع الاشخاص ولا
يمكن ان يكون حدا للكل واحد من الجزئيات فانه يعرض من ذلك محالان
احدهما انه لو كان للكل واحد منها حد بحقيقته لكان يشاركه فيه
الآخر وكان لا يمكن ان ينقل الا الى النوع كله او ينقل اليه حدود كثيرة
متخالفة والثاني ان الحد الخاص بكل واحد لو كان لما كان من الامور
الذاتية التي تشترك فيه بل بالعوارض التي عسى ان يخص جملة
منها شخصا واحدا كالعلم في ابي غوجه والعوارض غير داخلة
فيما هو الشيء فقد بطل اذن قسم واحد من هذا الاستقراء
وبقي انه انما يستقرئ على انه حد لنوع الاشخاص وليس شيء من الاشخاص
يدل بوجود معنى فيه على انه حد لنوعه الا ان يعرف نوعه اولا
ويعرف الحد له فيكون الاستقراء باطلا وذلك لانه لا يمكن ان يتبين لما كان هذا

حد نوع هذا الشخص حد نوع هذا الشخص الثالث هو حد نوع
كل واحد هذه الاشخاص لانه هذا قد عرف اذ عرف انه حد لنوع الشخص
الاول قبل فاذا البسيط يتي اكتساب الحد بالبرهان ولا بالقسمة
ولا بالاستقراء من الجزئيات فكيف ليت شعري يعمل فانه لا سبيل
الا ان يعرف بالحس ويشار اليه بالاصبع ثم معنى ما هو الشيء
وهو الحد الحقيقي لا يجوز ان يكون الا الموجود الذات والمعدوم الذات
الذات قد يكون له قول دال على معنى الاسم واما حد فلا الا باشتراك
الاسم ومرادنا الحد بين بالقياس فاما ان يعني به القول الذي
بحسب الاسم فرجيت هو كذلك او يعني الحد الحقيقي فانه عني شرح الاسم
فذلك محال فانه ليس يحتاج ان يبين المبين او يبرهن المبرهن على
انه يعني بهذا الاسم معنى هذا القول وان عني به الحد الحقيقي فرجيت
هو حد حقيقي فذلك يقتضي ان يشاركه في الموجود فلا يخلو اما ان
يكون الحد لا يشير البتة الا وجود ذلك الشيء وانما يعلم وجوده من
وجه اخر او يكون الحد نفسه يشير الا وجوده فان كان الحد لا يشير
الا وجوده فقد علم وجوده اولا فيلزم ان يكون هذا عرف الحد اولا
لا فرجيت هو حقيقي بل فرجيت هو شرح الاسم فقد عرفنا ما الشيء
الذي هو الموجود وما يعني باسم الشيء الذي هو موجود فالم يفهم
معنى اسمه كيف يفهم وجوده فاذ كان وجوده بينا بنفسه يكون صورة

شرح

شرح الاسم حد الا بينا بنفسه وان كان غير بين بنفسه فيكون البرهان
الذي يبين وجوده كما يبين وجوده بجعل شرح اسمه حدا له فيكون
الذي كان من قبل شرح اسم قد صار الآن حدا لما كنا نعني ان
الشيء موجود لا من جهة ان ذلك برهان على حده بالذات بل هو
برهان على وجوده بالذات وعلى حده بالعرض وهذا النحو لا يمنع
وقوعه في الحدود ولا فيه الخلاف واما ان كان اعطا الحد نفسه
هو المشير الى الوجود حتى يكون اعطا الحد لما ليس بين الوجود من
حيث هو حد حقيقي الوجود بيان لان الامر موجود فيكون حد الشيء
فقد قاس على وجوده معا من حيث قد صدر وهذا جاح فان الحد انما
يبنى على امور داخلة في ماهية المحدود والموجود كما علمت ليس منها
فليس الموجود جنسا ولا فصلا بل هو محمول لازم والحد لا يعطيه لان
يعطي الاجناس والفصول فقط بل البرهان يعطي اللازمات الذاتية
التي ليست داخلة في الحد فان البرهان المعطي للوجود يعطي وجود
مجهول الوجود مطلقا او مجهول وجوده للشيء وهذه كلها لوازم
خارجة عن الماهية فلا البرهان يطلبها هو داخل في الحد لان ذلك
بين بنفسه ولا الحد يعطي ما هو مطلوب البرهان لان ذلك خارج عن
جوهر الشيء ولذلك كان اهل العلوم كلها يفرقون سورا بين الامرين
ويميزون ما خذ اعطا الحدود بالحد ويقتضون الحدود اقتضا

يعطيه لان البرهان
هو ص م

ويميزون ماخذ البراهين بابا اخر ويؤلفون البراهين تاليفا واذا اعطوا
حد المثلث في الهندسة لم يقتصروا على ذكر وجوده لشيء بل لم يقنعوا
ان هذا حد بالحقيقة او تفهيم للاسم فلما برهنوا ان المثلث موجود
بالشكل الاول مثلا كتبا بهم في الاستقصات صار حاصلا ما كان تفهيما
للاسم عند ابتداء التعليم حدا بالحقيقة فما اظهر ما بان ان ماخذ الحد
الحقيقي مباين لماخذ القياس وكذا القول المعرف لمهية الاسم
الذي ليس بحد وهو اظهر وذلك لان معناه ان هذا الاسم اعني
به كذا وكذا وهذا لا يمكن ان ينازع فيه او يخاصم كما لا ينازع في الاسم
واما ان هذه الذات حد لها كذا وكذا فيمكن ان ينازع فيه ويخاصم
وبين الامرين فرق ولو كان كل قول يطابقه اسم مطابقة يكون
لها الاسم يدل على تلك الجملة والقول يدل على تفصيل ما يدل عليه
الاسم حد الكان مخاطباتنا وكلامنا حدودا اغاني لفظ مركب
يلفظ به لاستفهام او خبر او دعاء او تمن او تعجب او ترج وامر
او نهي وغير ذلك الا ويمكن ان يوضع اسم مفرد بدله فيكون جميع
ذلك حدودا بل يكون القصيدة الطويلة مثل شعر امرئ القيس
بابليا بين حدا لانه يمكن ان يسمى باسم واحد مفرد كما يسمى البلد
والقرية مع كثرة اجزائه باسم واحد كما سمي بلد بالري وبغداد
ثم يكتب حده تفصيل جملته فبين اذن القياس لا يثبت حدا

والحد لا يكتفي قياسا ولا دلالتهما على شيء واحد بعينه ولانه
ولا قياس على ما يدخل في ماهو والاستقراء ايضا انما هو لاثبات
ملية بسيطة او مركبة وحكمه حكم القياس والبرهان ولا سبيل الى
اثبات الحدية اما انه لا يمكن ان يبرهن على الحد فقد بيناه واما الثاني
فانا نقول انه قد يتفق ان يكتفي ببعض البراهين منفعة في حد بعض
الحدود وبالعكس ونقول كما انا لا نطلب لم الشيء الا بعد ان نفهم
هل الشيء ككل لا يعرف لم الشيء الا بعد ان نعرف هل الشيء ثم معرفة
هل الشيء قد تحصل لنا على سبيل العرض بان لا يكتفي الحد الاوسط
علة لوجود النتيجة بل علة للزوم النتيجة او يكتفي عارضا غريبا لازما
وقد يحصل بالذات وذلك اذا عرفنا الشيء من قياس بحد اوسط
هو سبب في وجوده فهذا الطريق الذي يودي الى معرفة العلل حقيقة
والطريق الاول لا ينفعنا البتة في اكتساب ماهو وفي اقتناء
الحد واما هذا الطريق فانه لما كان يدل بعض الشيء على علة وجود الشيء
العلة التي هي ذاتية له فلا يبعد ان يكتفي بها بعينها من وجوده
شيئا زايدا على وجود المطلق وهو وجود العلة الذاتية
وهو الحده واما جزء حده فحق لا يبعد ان يتنبه مع مراعات
الشرايط المذكورة على حده فشل هذا كالام مع التوقيف على
الملية يشير الى ملية الملية فلك مع التوقيف على الملية يشير الى

هو الطريق م

مائية الهلية وخصوصا وقد سلف منا البيان ان للمية الهلية
ومائية الهلية مشاركة ومثال هذا الغرض قياس على ان القمر ينكسف
فقال ان القمر قد يقع قبالة الشمس وراء الارض واذا وقع
كذا انكسف او قال ما يجري مجرى هذا الكلام فانه كسوف القمر يثبت به
وانه ايضا انه ماكسوفه وهو زوال الضوء لستر الارض يثبت به و
خصوصا اذا استقصى هذا البيان حتى صير الى العلة القريبة
التي هي صورة الكسوف بعد العلل الفاعلة له فاذا جمعت تلك
الاوساط كلها مع الحد الاكبر كان حدا تاما مثل قولنا ان القمر يمكن
ان يقع قبالة الشمس المفيده اياه الضوء على القطر وكل ما وقع
كذا فانه الارض ستر عنه ضوء الشمس وكل شئ يكون كذا
فانه لا يضيء بعد ان كان يضيء وكلما كان كذا فهو منكسف فالقمر
منكسف فاذا اخذت هذه الاوساط وابتدئ من اقربها الى
المنكسف وهو انه لا يضيء بعد ان يضيء وجمعت هذه بالعكس
من ترتيبها كان حد الكسوف وذلك ان حد كسوف القمر هو ان
لا يضيء القمر بعد ما كان يضيء بستر الارض عنه ضوء الشمس لوقوعه
من الشمس على القطر فهذا هو الحد التام للكسوف واكتسب
من هذا البرهان التام على الكسوف الاول وذلك الاول لصدقه قبض
اخذ من برهان ناقص وعلى ان كل عوض في هذا الفيق كان هذا

وتمام

البرهان

البرهان لا يصح ولا يقوم الا لمن تقدم فعرف حد الكسوف فلا يكون
البرهان قد افاد الحد فتقول ان الشئ لا يعرف معرفة بالفعل ويعرف
معرفة بالقوة قريبة من الفعل يكمن عنها غفلة وكحاجة فيها الى
تنبيه فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة و
اما الحد فلا يبين عليه البتة وكان هذا على قد كان يعرف ان القمر
يصيبه كذا من الشمس يقبل عنه فاذا سمع هذا اللفظ ذهنه هذه الاجزاء
فلم يلتبس عليه الانتقال الى ترتيب الحد واما ان لم يكن البرهان
مؤلفا بالعلل بل كان قياسا من العوارض واللوازم فقيل مثلا
ان القمر قد لا يقع لها ظل في الاستقبال واذا لم يقع لها ظل فهي منكسفة
فالقمر ينكسف فليس يصطاد من مثل هذا حد بل كيف يعطي العلة
بعينها اما العلة الحقيقية عند قوم فالستر وعند قوم انقلاب القمر
وعند قوم طفوه عنه استضاءة وكذلك ان قال قائل ان السحاب
قد يطفو فيه النار فاذا لمعت فيه النار حدث صوت الرعد
فانه يمكن ان يستخرج من هذا البرهان حد الرعد واما كل شئ لعلة
له فلا برهان عليه ولا حد بالحقيقة له الا على الوجه الذي يكب
ان تتامل وتتذكر من فصل علمناه في الكتاب ثم لاكب من كلامنا
في هذا الفصل الظن كما ظن بعض الناس ان كل برهان بعلة فانه
يدل على الحد فان المعلم الاول لم يضمن هذا بل ضمن انه قد يكون

في الاستقبال

نحن فيه

فهذا الصنف ما يدل على الحد لان كله كك ولا لو ضمنه كان حقا
فانه اذا كان الحد الاوسط علة لوجود الاكبر كان القياس برهانا وما خوذا
من علة النتيجة وحدها للحد الاكبر مجردا ومع ذلك لم يستنبط
منه حد وقد فرغنا نحن عن ذلك فيشبه ان يكون هذا حيث يكون
الشئ الذى هو الاوسط علة بذاته للاكبر منعكسة عليه وعلة
للنتيجة معا واما الظن المستحكم المسمى ان البراهين انما هى من حدود
وسطى هى علل منعكسة على المحدود الكبرى بل وعلى الصغرى فامر باطل
وانما عنهم علة العناية والنظر وفضل من كلام المعلم الاول لم يستقص
حتى الاستقصاء وسنصير اليه عن قريب وبين ان العلل قد يكون
اخص من المعلولات فى كثير من الاشياء ولا ينعكس عليها الا انا نشتغل
ههنا بما هو غرضنا فنقول ان المعلم الاول دل على ان البراهين ذوات
العلل يعطى بوجه ما تبينها على المحدود وذلك فى الاشياء التى هى عارضة
لشئ وفى شئ لعلة من جنس العلل الماخوذة فى المحدود واما
ما لا علة له فى وجود ذاته مطلقا او لشئ لانه غير عارض فى شئ
او عارض اول بلا علية ومن جنس مبادى العلوم فانه قد يصدق
به من غير قياس يعطى هليته البتيته بل هليتها واضحة ومع ذلك
فقد يكتسب لها حد وايضا كثير من المعانى يوضع فى العلوم وضعا
مثل الوحدة فى علم العدد فلا يقاس بالبرهان على وجوده بل

عنه قوم حين يقولون م

نوضح

يوضع وضعا ويرجا اقتنع فيه بكلام جدلى او استقرائى اقناعا
غير ما ليس من شرط التعليم ولكن ذلك لا يتعذر تحديده من البرهان
فاذن ليس كل واحد انما يتوقع فيه ان يصير الى البرهان بل
كثير ما يجد الشئ او لا فيقتنص من وجوده البرهان على عوارضه وخصوصا
من حدود البرهان الذاتية والحدود التى فيها شئ علة وشئ آخر
معلول مثل قولنا ان الرعد صوت يحدث فى الغمام لطفوء النار
فيه وطفوء النار علة والصوت معلول ومجموعهما احد ما وجد
هو الحد التام وانه وان كان طفوء النار علة فاعلة للصوت
والصوت معلول له فالصوت علة للرعد على سبيل العلل الصورية
والحد بجملته علة صورية للمحدود وان كان بعض اجزائه علة
لبعض واذا كان الحد بالجملة علة صورية للمحدود فكل جزء منه هو علة
لاحمة وانما يتعذى البرهان مفيدا للحد اذا كان فيه جزء وهو علة
وجزء هو معلول على نحو ما قلنا

الفصل الرابع فى

مشاركة اجزاء الحد واجزاء بعض البراهين وكيفية الحال فى توسيط
المحدود وتوسيط اصناف العلل وما يقتضيه فى المقاصد التى
اياها ينتزوان نعرف ما الحد التام وما الحد الناقص وما الحد الناقص الذى
هو مبدأ البرهان وما الحد الناقص الذى هو نتيجة برهان وفى جميع ذلك
ما الذى هو حد حقيقى بحسب الذات وما الذى هو حد مجازى بحسب الاسم

نعرف

وجميع هذه تنحصر في اربعة اقسام فنيق حد بوجه ما لما هو قول الشرح
الاسم وبفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك الاسم لا بالعرض
ولا يدل على وجود ولا على سبب وجود اللهم الا ان يتفق ان يكون معنى
الاسم موجودا معروف الوجود فيكون فيه حينئذ دلالة ما بالعرض على
سبب الوجود وذلك لانه من جهة ما هو شرح الاسم ليس هو حد ذات
وان كان لا يكون حد ذات الا وهو شرح الاسم فان اخذ في الابتدا
على انه شرح اسم للشك في وجود معنى الاسم ويفحص حينئذ عن سبب
معنى الاسم لو كان موجودا بالعرض فعط للعلة مثل ذكر حد المثلث
قبل ثبوت وجود المثلث فانه انما يورد ويوخذ اولا على انه شرح
اسم ولا ندري من امره هل هو موجود المعنى ومع انه يوخذ شرح اسم
لا بد من ان يعطي اسباب المثلث وهي الاضلاع الثلث فيكون مثل
هذا يعطي اسبابا لما لو كان موجودا كانت اسبابه هذه فاذا اتفق
ان صح عندنا ان انه موجود انقلب ذلك القول بالقياس الى ذلك
الانسان حدا ومعطيا للعلة واعطاؤه للعلة من جهة ما هو شرح
الاسم بالعرض وكذلك دلالته على الوجود وهذا الحد المقول بحسب
المقول الاسم اذا لم يوافق معنى الوجود كان اتحاد اجزائه شيئا
معتبرا من وجه واذا كان بحسب الذات كان اتحاد اجزائه معتبرا
من وجه اخر وذلك لان القول انما يكون واحدا على احد من وجهين

امالانه

اما لانه متصل الاجزاء بالارتباط الجامع كما مضى مما ذكره فيما سلف
مثل قصيدة ما او كتاب فيما دون ذلك واما لان اجزاؤه يصير شيئا
واحدا في النفس بحيث يدل على شيء واحد في النفس يدل على شيء واحد
في الوجود والحد الذي يكون بحسب الاسم فيشبه ان يكون اتحاد اجزائه
ما دام ليس مطابقا لموجود واحد اتحادا بالارتباط الا ان يوجد بالقياس
الى خيال واحد في النفس والى هذا القسم والوجه ذهب قوم
وكانه غير مستمر في الجميع المحدود التي هي بمعنى شرح الاسم فانه اذا
كان المعنى محالا لا خيال له في النفس البتة فكيف يكون خياله
واحدا نيا وان كان محالا وله خيال في النفس فواجزاء لا يجتمع
في الطبع فكيف يكون ذلك الخيال واحدا مثل تخيلنا انسانا يطير فان
كان هذا الخيال واحدا فعساه ان يكون واحدا بجهة غير الجهة التي
يكون بها المعاني العقلية والخيالات الصحيحة واحدة فان الوحدات
على وجوه كثيرة ونحن لا نذهب الى هذا المعنى في قولنا معنى واحد و
شيء واحد بل شيء الى اتحاد طبيعي جوهري هذا واما الحد الكائن بحسب
الذات فهو متحد الاجزاء بالحقيقة لانه لخيال واحد او لمعنى او لموجود واحد
بالحقيقة لوحدة طبيعية وهذا وجه مما يقال عليه الحد وبق حد وجه
اخر مما يعطي علة وجود معنى المحدود ويوجد بعينه في البرهان حدا اوسطا
فيكون حد البرهان واذا اخذ هذا الحد وضم اليه كاله وهو اضافته

الا المعلول ووضع المحدود اجتمع فيه ثلثة اشيا اعني المحدود وحد
يعطي العلة وكالة في اعطاء العلة وهو ذكر المعلول وهذه الثلثة
الاشيا ينعكس بعضها على بعض والا لما كان محدود وحد وكال
للحد لان المحدود والحد متساويان وكال الحد هو معلول الحد الذي
يوجد عنه فقط ويوجد لجميع المحدود فهو اعم مساو للاولتين وهذه
الامور الثلثة موضوعة لان يكون منها برهان ينتج كال الحد
لموضوع ما بتقايسين الاان الامر في وضع حدود البرهان بالعكس
من وضع اجزا الحد فمثال هذا ليكن الغيم هو الموضوع للحدود الثلثة
وليكن هذا الحد الذي هو العلة هو طفو النار في الغيم وليكن كاله هو
حدوث الصوت فنقول ان الغيم رطوبة قد طفئت فيها نار وكل رطوبة قد طفئت فيها نار تحدث
فيها صوت فالغيم يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث في الغيم
فهو رعد فالغيم يحدث فيه رعد فقد صارت هذه الامور الثلثة
اجزا برهانين مرتبتين اصغر حدودها موضوع للامور الثلثة
وهو الغيم فكان طفو النار اول مذكور من هذه الثلثة ثم حدوث
الصوت وكان حدوث الصوت يثبت في نتيجة البرهان الاول
وطفو النار لا يثبت بل هو مبدا برهان لا نتيجة والمحدود هو
الرعد هو اخر مذكور من هذه الثلثة في البرهان الثاني مذكور في النتيجة
الثانية فاذا ردت هذه الجمع الى تاليف حد عكست فذكرت

اول

اول الشي الرعد ثم الصوت الحادث في الغيم ثم طفو النار فقلت
ان الرعد صوت حادث في الغيم لطفو النار فيه فقد انقلب ما كان
مبدا البرهان صار اخر الحد وما كان نتيجة البرهان صار مبدا الحد
وصار المحدود الذي كان محمولا اخر الامر موضوعا للجميع ونظير هذا الحد
قولنا في حد الغضب انه شهوة الانتقام ونظير كاله غليان دم القلب
وهو نتيجة البرهان فاذا حدودت قدمت غليان دم القلب واردفته
بالعلة وهو شهوة الانتقام واذا برهنت قلت ظلان يشتهي
الانتقام وكل من يشتهي الانتقام غلا دم قلبه فقد مت شهوة
الانتقام واخرت غليان دم القلب والجنس دايما يع الذي هو نتيجة الحد
البرهان وقد ظن قوم ان الحد الذي هو نتيجة البرهان يكفي لاحتمله من الماده
والذي هو مبدا البرهان يكون من الصورة وحسبوا ان توسط
الارض الذي هو المبدا الفاعل للكسوف هو علة صورية للكسوف
وان المحاق الذي هو علة مادية وكانها من جهة مادة الكسوف وليس
كذلك بل كل العلل المتوسطة ومبادي البرهان من كل نوع والمعلم
الاول يجعل التام المجتمع من الحد الذي هو مبدا البرهان والحد الذي
هو نتيجة البرهان قسما من الاقسام ويترك الحد الذي هو مبدا البرهان
اقتصارا على فهم المتعلم وهو بالحقيقة قسم خارج عما ذكرناه
وهو الرابع في الحقيقة بعد الحد التام كما اشرنا اليه في مواضع

وسنشير اليه بعد قليل بل انما يجعل الرابع حدا مورا لاعلل لها ذوات الاسباب
لوجودها بوجوبه وليس في حدها التام شئ هو علة ومعلول فلا يكون
هناك شئ هو مبدا برهان وشئ اخر هو نتيجة برهان ولا كل مبدا
برهان يؤدي الى حد هو نتيجة برهان ولكن يجوز ان يكون مبدا برهان
لامور عارضة خارجة عن الحد فاذا لم يعتد بالقسم الاول الذي رجح
لاسم لاوجود لمعناه حدا لانه بالحقيقة ليس حدا لشئ حتى
يثبت وجود الشئ بقيت الحدود الحقيقية ثلثة فان نتيجة
البرهان هو من قبيل دلالة الاسم الا انه قد صار حدا ولا يمكن ان
يجعل حدود الاشيا البسيطة من قبيل دلالة الاسم وقد صارت
حدودا اللهم الا ان يشترط في هذه انها لا يكفي فيها الا الاشيا المخصوصة
دلالة الاسم وتركيب المعاني ويجعل دلالة الاسم اعم من ذلك
وحتى للاشيا التي تركيبها بالعرض كالابيض والانف الافطس و
كوذلك وكيف كان فانه يكفي قسما او نوعا تحت ذلك فلا يكون
بالحقيقة القسم الاول — اليها فقد عرفت من هذه الحدود ما من
شانه ان يدخل في البرهان وينتسبه واذا كان وجود الاكبر لشئ
اعرف من وجود الاكبر للاصغر حدا ذاتيا فيجعل ذلك الشئ حدا
اوسط ويكفي القياس من الشكل الاول واذا كان الاكبر عارضا ذاتيا
يظهر لحد الاصغر اكثر من ظهوره للاصغر فتوسط حد الحد الاصغر على سبيل

الشكل

الشكل الاول وان كان سلب حد هذا الحد الاكبر عن حد الاصغر
اظهر من سلب الاكبر عنها وحفظنا الحد محمولا بينا ذلك بالشكل الثاني
لاغير الا ان يخوف الصورة واذا كان سلب الحد الاكبر عن حد الحد
الاصغر اظهر من سلبه عن الحد الاصغر بينا ذلك بالشكل الاول لاغير
الا ان يخوف الصورة وبهذا يستبين الشكل الثاني في الاستعمال
غنا والاول غنا وانه ليس وان كان الاول اولى واكمل فلا غنا
خاص للثاني وان شئنا الوح لك بالفرق فسواء عند طلب
الشئ للشئ وطلبه لحده التام وكل طلب الشئ للشئ وطلب حده
التام له وكان حد اخذ انه كذا موجود لحد الشئ ويريد بذلك بيان انه
موجود للشئ فهو مصادر على المطلوب الاول وكل الوجه الاخر فليس
وضع الشئ الا وضع حده وحمل الشئ الا حمل حده ولكن امثال
هذا انما يكفي قياسات على قوم بلد اذا ذكر لهم الاصغر وحده لم
يخطر لهم معناه واذا ذكر الاوسط وكان حد الاصغر ثم ذكر الاكبر
فهموا الاوسط الاصغر وتصوروه ثم قبلوا حمل الاكبر عليه لان
الاوسط توسط في التصديق بل لان الموضوع لم يكن مفهوما فكيف
كان يحكم بحمل شئ عليه فلما فهم صدق ما كيف تصديقه لم فيكون
الاوسط انما يقع في التصور بالذات واما في التصديق فبالعرض
فكذلك الشكل في الحد المحمول فانه لو كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما

كل جزء لما احتيج الى ان توسط الحد حدا اوسط فانه ان كان الحمل ثانيا
على الحد فانه يكون بينا على المحدود وان لم يكن على الحد بينا لم تنفع توسط
الحد فان كان احدهما ولكن الاصغر مثلا مفهوما لا من حيث حده و
وسط حده وهو لا يشعر انه حد فلا يكفي الانتفاع بتوسط
الحد من حيث هو حد ايضا بل يكفي ذلك مثل حال من يتصور الانسان
لا من حده بل من حيث انه ضحاك منتصب القامة ثم توسط الحيوان الناطق
فيتحد حمل التميز على الحيوان الناطق ظاهرا واما وسط لبرهن و
على الضحاك المنتصب القامة فانه كان البرهان عليه كحمل لفظ الانسان
موضوعا لكونه ضحاكا منتصب القامة فيكون قد جعل الانسان — حده للحيوان الناطق فيكون هم
اسما لغير الحيوان الناطق فصار حد الحيوان الناطق لازما ورسما
للضحاك المنتصب القامة لا حده له كما عرفت في غير هذا المكان فانك اذا
سميت الشيء من حيث ما هو ضحاك منتصب القامة ان كان هذا
الاسم حده انه ضحاك منتصب القامة ولا مناقشة في الاسماء ههنا
لا يكفي الاوسط حدا الاصغر واما ان لم يحمل الضحاك المنتصب القامة — ولا الاكبر هم
بازاء الاسم بمعنى هو لاحق الشيء اخر ليس يتعرض له فان علم منه انه — على ذلك الاخر هم
ضحاك منتصب القامة وكان مجهولا له انه حيوان ناطق فلا يكون هذا
معلوما انه محمول عليه حتى يعلم ان الاوسط محمول على الاصغر
فيلزم النتيجة فان كان ظاهرا لنا هذه الذات هو الحيوان الناطق

فلم يكن مجهولا ما ائيته واذ لم يكن مجهولا ما ائيته عاد الى الوجه الاول
فكان الطلب للانسان والحيوان الناطق واحدا وان كان
معلوما انه موجود لتلك الذات ومجهولا انه حده فيكون اولا
انه لم يتوسط الحد من حيث هو حد وثانيا انه لا يكفي انما يعني بتلك الحال الذات
ما نعني نحن بالانسان وذلك لانه يجوز ان يكون للمعاني يعني بالاسم
ما يجب ان يعنى به ولكنه يغفل او يعجز عن التحديد ولا يتنبه له واما
حمل اذا عرف معنى الحد عليه ووجوده له وفصل بينه حدية لم يجهل انه حده
واذا وضع الاسم ووضع الحد ولم يأخذه على انه حد ولم يجره ذلك
المجرى فليس عن غفلة ما يذهب عن تحديده بل عن قصده ويكون مراده
بالاسم لا ذلك الحد بل شيئا ما اخر مما يتصوره او يغفل عنه نعم
عليه لكان معناه غير هذا الحد ويكفي ذلك الانسان خالفا للضحاك
لا يلتفت اليه وكل الكلام في الجانب الاكبر ولما كانت البراهين
الحقيقية كلها والمردود بعضها او اكثرها انما تتم بالعلل فوائد بان
يعرف كم العلل فنقول العلل اربع احدها الصورة التي هي حقيقة
وجوده في نفسه والاخر التي او الاشياء التي تحتاج ان تكون اولا
موجودة قابلة لصورة وجوده اذا حملت بالفعل حصل هو وهو المادة
والثالث مبدأ الحركة وهو الفاعل والرابع الشيء الذي لاجله يجتمع بين
مادة الكائن وصورته وهو التمام وكلها يصلح ان يوضع حدودا وسطى

وذلك لان كل علة لشئ ما فهو واسطة بينهما مثلا اذا قلنا الزاوية
الواقعة في نصف الدايرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين يحدثان
من خطيها والقطر وهما معادلتان لقايمة حتى ان كان الطرفان متساويين
كان كل نصف قايمة فيهما وكل زاوية مساوية لنصف قايمة او نصف
قايمتين او كزاويتين معادلتين لقايمة فهي قايمة فزاوية نصف
الدايرة قايمة فكون الحد الاوسط وهو المعادلة لما مجموعه قايمة وهذا
علة كالصور تلقايمة ويجب ان يتساوى في امثال هذه الامثلة ولا يحق
ان يكون قايمة هي العلة لكونه مساويا لمعادلتين لقايمة بل يجب
ان لا يراعى في الامثلة التحقيق فهذا مثال وضع فيه الحد الاوسط علة
صورية والاظهر من هذا هو البرهان على الشكل الرابع من اقليدس وقد
يوضع العلة الفاعلة مثل قولهم في جواب سؤال السايل لم اهل
اثينية لم حاربوا اهل بلد كذا فيقال لهم انما حاربوا الان اولئك ليسوا
اهل اثينية فقد اعطى هذا الجواب السبب الفاعل الذي هو مبدا الحركة
وقد يوضع العلة الغاية فيقال ان فلانا يمشي فيقال لكي يصح فكانه يقول
فلان يطلب ان يصح ومن يطلب ان يصح يمشي للرياضة فالحد الاوسط
هو من الغاية فلان يريد ان يصح يمشي بعد الطعام فقد اعطى الغرض
فقلت وكذلك لم كان البيت فيقال لحفظ الاثاث وكذلك لم يمشي
يمشي بعد الغذا فيقال لئلا يطفو الغذا فيفسد الهضم والعلة في

اعطى الجواب الغرض

هذا كله هو الغاية وقد يعطى الموضوع والمادة فيقال لم يموت الانسان
فيقال لانه مركب من متضادات وهذه العلل التي يصلح ان يجعل حدود
الوسط فهي يصلح ان تتخذ فيها حدود الشئ على النحو المذكور الفصل
الخامس في تفصيل دخول اصناف العلل في الحدود والبراهين
ليتم الوقوف به على مشاركة ما بين البرهان والمروج لكي يعلم ان
العلل منها ما هي بعيدة مثل قوة سوداء الهضم في جواب طلب لم
وذلك من الغاية والقوة في جواب لم حم فلان وذلك من المبدا
الفاعل وتضاد الاركان في جواب طلب لم يموت الحيوان وذلك بالمبدا
العنصري وقيام خط على خط في جواب طلب كون زاوية كذا قايمة
وذلك بالمبدا الصوري ومنها قريبة مثل قوة احتقان الخلط واستيلاء
البرد في الجواب بالغاية للشيب والصفرة في الجواب بالمبدا الحمى الفاعلي واليابس
على الرطب في الاخلاط في الجواب بالمبدا العنصري للموت
والقيام على خط من زاويتين متساويتين في الجواب بالمبدا الصوري
لكون زاوية كذا قايمة ومن العلل ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض
اما التي بالذات فكالمتقل لانهدام الحايط وهو من باب المبدا
الفاعلي وكالمتقال لعكس الشبيه وهو من باب المبدا العنصري
ومثل كون الزاويتين متساويتين في الجنبين مبدا لانتصاب
كعب الخط عمودا وهو من باب مبدا الصوري وكالصحة لانتصاب

انه يمشي قبل الطعام وهو من باب المبدا التمامي واما التي بالعرض
فكزوال الدعامة لانهدام الحايط في اعطاء المبدا الفاعلي وكالحديدة
لعكس الشعاع في اعطاء المبدا العنصري ومثل كعنق الزاوية الواقعة على
الخط القايم من الخط الموازي للخط المقوم عليه قايمة لكعنق الخط عمودا
في اعطاء المبدا الصوري وكالكلال للمشي قبل الطعام او العثور
على كنز في اثبات المبدا التمامي واعلم ايضا ان كل واحد من هذه
الاسباب قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وكون العلة بالفعل
هو سبب لكون المعلول بالفعل واما اذا كان بالقوة فليس كونه
بالقوة سببا لنفس كون المعلول بالقوة بل ذلك للمعلول نفسه
وقد يكون السبب خاصا وقد يكون عاما وقد يكون جزئيا بازاء المعلول الجزئي
وقد يكون كليا واعلم ان وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل واحد
منهما وجود المعلول لامحة فالصورة مع المعلول في الزمان والغاية
قد يكون بعده في الزمان وكلاهما اقدم بالعلية واما المادة فقد
كثير من الامور يلزمها الصورة قبل القوة ويوجد بوجودها المعلول
والغاية لامحة بالقوة لايمنع الغاية فان كثيرا من الامور الطبيعية
يكون بالضرورة والغاية معا مثل نزع المادة التي خلقت الاسنان
الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد يلزمها الصورة
ضرورة ومع ذلك فان خلقة عوضها لتمام وغاية وهو طحن الطعام

كالنزع

كالنزع خلقة حدة الانياب لتمام وغاية وهو قطع الطعام والمثل
الذي ضربه المعلم الاول لهذا هو انه اذا سئل فقيل لم ينفذ ضوء
السراج في المجاري التي هي اوسع ان كان ينفذ فيكون الحجاب من جانب
الضرورة العنصرية فيق للطف الاجزاء ويكون الحجاب من جانب
العلة التمامية فيق للئلا يتغير فيه ويزلق وكذا اذا سئل
فقيل لم يحدث الصوت في السحاب فيجاب تارة فيق لضرورة
الانطفاء ويجاب تارة ويق لتهديد اصحاب الهاوية كما يقوله
فيثاغورس في امثاله وليست هذه الضرورة ضرورة قسر
بل ضرورة طبع وفي كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد
ليحصل التمام لان تمام تلك المادة يحصل بحركة من علة محركة وكل
حركة تقع في زمان وفي اخر ما ينتهي الى الصورة وكذا في الحال م
الامور الصناعية فانها يلزم منها وجود الصورة العنصرية وحده ايضا لوجود م
لان العنصر في كل موضع لا ينساق الا الصورة الا لعلة فان كانت
العلة الفاعلية غريبة ومن خارج وبما وردت على العنصر
وربما لم يرد وان كانت العلة موجودة في جوهر الشيء و الطبيعية م
كانت ما تفعل بالتسخير وبالذات لانها قوة طبيعية لم يكن الا
يصدر عنها فعلها اذا حدث الاستعداد التام ولاقته واعلم
ان من قبل العلة التي هي مبدا حركة ما ليس كيف من وضعه مع وضع

ومنها ما يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول

القابل وضع المعلول فان جميع القوى الطبيعية اذا لاقت المنفعلة وجب الفعل والقوى الصناعية والارادية والشوقية وما اشبه ذلك ليس كيف من اجتماعها مع القوة المنفعلة فعل وانفعال وهذه العلل وان كانت قد يخالطها ضرورة فهي بفعل الغاية لا بالاتفاق واعلم انه كلما وضع المعلول بالفعل فقد وضعت الاسباب كلها لكن الغاية ربما كانت من حيث هي في الاعيان موجودة بالقوة كالاضطجاع مع وجود الفراش واعلم ان السبب اذا لم يكن سببا بذاته ومطلقا ولكن انما يصير سببا بالشروط اقترانه او كان بعيدا افتاديته وصده في جواب لم طلب كان الشيء لا يكون تاديته بسبب ويكون قد بقي للم مكان يبلغ الغاية في ذكر الشروط ويصير بها بالذات سببا وحتى يبلغ السبب القريب واعلم ان كثيرا من العلل التي وجود ذواتها لا يكفيها في ان يكون عللا فقد يقترن بها اشتراط فيوجب ان يكون العلة بالقوة فيها علة بالفعل مثل كون قوة الافيون مبردة فان ذلك ليس دايما ولكن اذا اتفق ان يفعل الافيون من الحرارة الغريزية للانسان فبين من هذا كله ان البرهان انما يكون برهانا تاما اذا اعطى العلة القريبة التي بالذات وبالفعل والحد التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيه العلل الماهية فيورد باتمامها لا يخلي منها شيئا ان كانت ذاتية فانه قد قلنا فيما سلف ان الغرض في التحديد ليس التمييز

بالذات

بالذاتيات الساوية للمحدود في المعاكسة بل والمساوية له في المعنى حتى لا يكون شيء من المعاني الذاتية للمحدود الا وقد تضمنه الحد واشتمل عليه فان اخص شيء من ذلك اختصارا على التمييز فاذا دل على ماهية لانية ماهيته ليست ببعض مقوماته وبعض ذاتياته بل هو باجتماع جميع معانيه الذاتية فمن عرف بعضها ولم يعرف البعض فما عرف ذاته بالتمام والغرض في التحديد التحصيل في النفس صورة موازية لماهية الشيء بكمالها ولهذا السبب لا يكون لشيء واحد كما حدان م لا يكون لشيء واحد ذاتان فاذا كان كذلك وكان في المحدودات ما اضافته الى جميع العلل ذاتية وجب ان يوضع كلها في حده الا ان هذه العلل يجب ان يكون في حيز فصوله لا في حيز جنسه لان هذه العلل علل لشيء لا لمحة ووجود ذلك الشيء يقتضي وجودها بها يتحقق ويتحصل ويتخصص فيكون امثال هذه العلل المحصلة للذات فيما له وجود محصل مخصص ووجود منتشر غير مخصص لامور حتى يجعله محصلا او يكون ذلك الامر مخصصا لها فذلك الامر جنسي والعلة فصلية كقولك صوت من طفو النار فالصوت جنس ومن طفو النار فصل الكل وعلى هذا امثال الحدود المتخذة من العلل المختلفة المختلفة فان كانت الزاوية القايمة بالصوت فقط فتقول الساوية لاخرى في جنسه جنسية خطها القايم على مستقيم ويحدها الخط بالفاعل

حادثة من عفونة العنفز او

فتقول حمى ينوب غبا لعفونة العنفز او يحد الخاتم بالغاية فتقول الخاتم حلقة يلبسها اصبع ويحد الفلوسة بالموضوع فتقول تعريف الانف وربما جمعت الجميع في واحد فقلت السيف آلة صناعية او سلاح صناعي مرصد يعاول موضع الاطراف ليقطع به اعضاء الحيوان في القتال فتقول كما لالة لو السلاح جنس وقولك الصناعي فصل من المبدا المحرك وقولك من مرصد فصل من الموضوع وقولك يعاول ومعوض محدد فصل من الصورة وقولك ليقطع به اعضاء الحيوان فصل من الغاية ولقائل ان يقول الحد يعرف جوهر الشيء وذاته فكيف يوخذ فيه الاسباب الخارجة عنه فالجواب انه انما يوخذ في حد الشيء اسبابه لان جوهره يتعلق بتلك الاسباب فاضافته اليها ذاتية له في جوهره ان كان من الاسباب الخارجة عن الشيء ما هو هكذا او لا يكاد يعرف ما هذا حال جوهره او نذكر اسبابه بل كيف يتعلق الحق وتعلم حد الشيء من جهة ماهيته يتم باجزاء قوامه وما ليس خارجا منه وتتم من جهة انيته بسائر العلل حتى تتصور ماهيته كما هو موجود وتحقيق ذلك ما يتقدم ماهيته في الوجود فيتم به وجوده فيقع لتلك الماهية حصول به فاما اذا اريد النظر الى نفس الماهية غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود وان كان لا بد لها من لزوم نوع من الوجود اياها كفى في حدها ايرادما يقومها من حيث هو ماهية وليس نسبة الماهية

الى العلل المفارقة نسبتها الى اللواحق والعوارض الخاصة و المشتركة فتلك تتاخر وجودها بالذات عن وجود الماهية واما العلل فان وجودها يتقدم على وجود الماهية وكثير من الاشياء يحد لاجل حيث ذواتها بل غرض حيث لها عرض من الاعراض واللاحق في اللواحق ونسبة من النسب وربما كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن الغاية فلم يمكن الا ان يذكر الغاية كالليس في حد الخاتم وفي حد الملاة وربما كان يتضمن الفاعل كالاحتراق فانه ليس اسما لتفرق اجزاء ما بالشيء ويسودها كيف كان بل لتكييف عن حرارة ثم لقائل ان يقول ما بال القوى لا يحد الا بافعالها وهي امور خارجة عنها وليست اسبابا لها بل هي من جملة اللواحق لها فهل ذلك حد او رسم فالجواب ان ذلك قد يمكن ان يوخذ في شرح اسم القوى على وجه رسم ويمكن ان يوخذ على وجه حد فانه اذا دل في القول المعرف على مجرد نسبة لها الى امور خارجة يتبعها كيف كانت كان رسما واذا دل على ان جوهر تلك القوة وذواتها ان يكيف بحيث يصدر عنها فعل كذا ولا كان حدا لان الحد يقتضي تعريف جوهر الشيء وذاته ولا ذات للقوة الا التي من شانها ان يصدر عنها فعل او لا وبالذات مثل التميز في المعقولات والصناعات والاخلاق للقوة الناطقة وافعال واحوال يتبعها لامور يقترن لها لا لانها

فعلها من حيث هي كذا وايضا اذا كانت القوة ليصدر عنها م ره م

لان الذى عنه قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد للضحك و
للخجل والبكاء والملاحة وغير ذلك فان نسبتها الى مثل الفعل الذى
على الوجه المذكور مما يدخل فى حدها ونسبتها الى مثل الفعل الاول الذى ليس
على الوجه المذكور او الى مثل الفعل الثانى لا يدخل فى حدها بل فى
رسمها وايضا فان جزئيات الصناعات التى ليست القوة عليها
اولا بل على الصناعة المطلقة فان النسبة اليها يدخل فى الرسم
ولا يمكن ان يتبين لجوهر الشئ فهو بحيث يلزمه تلك الامور لان الاوائل
يلزمه ٢ واحد بالذات فلهذا ليس لقائل ان يقول انا قد علم لا يجعلون كذلك الا ان
بحيث يلزمه فى جوهره قوة الضحك فضلا له داخلا فى حده فنقول
لان هذا كذب فليس جوهر الانسان وصورته الناطقة يلزمها قوة
الضحك بذاتها اولا لا بالعرض بل تقترن بها مزاج ما فتبعه قوة
ايضا ٣ الضحك وايضا قوة بكاء وقوة خجل وغير ذلك وليس الاستعداد
لواحد منها او فعل او لى بالذات القوة الناطقة واعلم ان العلل اجزاء
للمحدود ولا يحمل على المحدود مثل النقطة فى الدايرة والصورة منها
فقد يحمل فى حال ذلك لانها يحمل اذا اخذت مع المادة ولا يحمل
اذا اخذت مجردة كالنطق للناطق واعلم انه اذا كان مبدا
فاعلى وموضوع وصورة فى الامور الطبيعية والامور الصناعية
والامور النفسانية كانت هناك غاية لاجلها الفعل وليس يجب

ليس يكون

ليس يكون حيث هناك مبدا صورى فهناك مبدا غائى على النحو الذى ينتهى
اليه الحركة كما ليس يجب ذلك فى المعانى الهندسية فيجب ان يعقل انها
ليست لغاية ما على هذه الطريقة الصنعة بل ان كانت هناك غاية
فعلى جهة اخرى واما اذا كان السبب على اتفاق يا والمبادى اتفاقية
فلا يجب ليس يكون ذلك لاجل شئ بالذات بل بالعرض وذلك لانها
وان تادت الى غاية ما كانت مبادى لتلك الغاية بالعرض لا بالذات
فيكون لها اذن غايات لا بالذات بل بالعرض وهذا هو الممكن
والاتفاق مثل الانسان ما يمشى لطلب غريمه فيعثر فالمشى هناك سبب
على الكنز
من وجه لوجود الكنز ولكن بالعرض لا بالذات ٢ وانما الذاتية
والعثور على الكنز
غاية من وجه للمشى
ولكن بالعرض لا بالذات
ما هى على الدوام او الاكثر فينبغى ان يجتنب من الاسباب ما كان بالعرض
ومن الغايات ما كان بالاتفاق فلا يؤخذ فى حدود رسم ولا برهان
واذا كان المعلول ما كان فعلته قد كانت فيجب ان يؤخذ فى البرهان على
ليس يكون اذا كان ما كان من العلل قد كان فيما مضى ولما هو فى الحال كذا
فى الحال والذى يريد
ليس يكون ما كان من
العلل مرارا
ما كان من العلل ٣ نريد ليس يكون وهذه فى الاشياء التى عليها يكون علل
بالفعل فاما اذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا وليست بعد علة
بالفعل فاذا كان فلا يكون ليس يكون به بل يستدل عليه ولا يوضع
امثال ذلك حدود اوسطى بل حدود اكبر وذلك فى الكائنات مثل
انه ليس اذا كان ذات الاب موجودا وجب ليس يكون الابن موجودا

وليس اذا كانت النطفة موجودة وجب ان يكون الجنين موجودا
وليس اذا كانت الحايط موجودا وجب ان يكون السقف موجودا
بل الامور بالعكس فههنا يجب ان يوجد الاخير على معلولا لانها بل
معلولا لانها عليها على سبيل الاستدلال فيقال الان السقف موجود و
الحايط موجود وان السقف قد كان فالحايط قد كان وان السقف
يريد ان يكون والحايط يريد ان يكون وكذلك في الابن والاب وبالجملة
هذا يكون في الفاعل والمادة فانهما يتقدمان على المعلول في الزمان
بالذات كثيرا لانهما قد يكونان علتين بالفعل وقد يكونان علتين
بالقوة ٢ وضعفا في حدود وسطى لم يجب ان يكون المعلول حد الاكبر
ولكن في هذا موضع تعجب وهو ان الكون كيف يتسلسل ان كان يجوز
ان يوجد المبادي ولا يتسلسل بها الثواني ثم كيف يمكن ان يتسلسل
ومبدأ كون العلة في آن ومبدأ كون المعلول في آن والانات لا
يحدث منها زمان ولا ايضا يمكن ان يتوالى انا كما يتوالى وحدة
وحدة بل بين كل انين زمان فيه انات بالقوة بلا نهاية فان
اريد ان يوصل الزمان بالكون وجب ان يكون بين كل معلول وعلته
وسايط بغير نهاية فما كانت علل ومعلولات متوالية فواجب
من هذه الاشيا التي يعتبلها ههنا قبولا ويبرهن عليها في العلم الطبيعي
ان لا يكون معلولات الكون متصلة بعللها اتصال كون يكون

واذا كانتا علتين بالقوة ٢ م

في

فعسى ان يقال ان اتصال الكون انما هو من جهة اخرى وهو ان الحركة المستديرة الفاعلة للزمان تصل المبادي الطبيعية بالثواني بتوسيط الحركة بينهما فاذا كان كذلك في آن اندفع بالحركة الى كون اخر في ان اخر يتصل بينهما زمان ومما يجب ان يتنبه فيه انه اذا وسط النوع للجنس وكان برهان بعلة فبأي علة يكون ذلك البرهان فنقول انه قد يظن انه يكون بعلة مادية لانه يكون موضوعا للاكبر وهذا غير مستقيم وذلك لان المعلول هو النتيجة ثم النتيجة ليست موجودة فيه وذو العلة المادية موجود في مادته وانما يقع هذا الغلط للاشتراك في اسم الموضوع ولكنه انما ان يكون علة غائية لان الانواع كالات للاجناس فان طبيعة الجنس يراد في الطبايع لاجل النوع وعند النوع يستكمل الوجود وهذا بالقياس الى الحد الاكبر وعلة فاعلة لانه مؤثر اثر انه شيء وموجب شيا في موضع وهو مباين الذات لما اوجبه ومثل هذا هو اشبه بالعلة الفاعلة وهذا بالقياس الى النتيجة وكثير من الامور الطبيعية ليس ترتيب عللها ومعلولاتها على الاستقامة بل على الدور ومثال ذلك في العلل المادية ان الارض ابتلت من المطر فنبتت فحدث غيم فمطر فابتلت من المطر فاذن العلة الاولى لابتلالها من المطر هو ابتلالها من المطر فان قيل الارض طين مبتلة من المطر وكل طين مبتلة من المطر فانها

وذلك ممكن ان

هذا استعلم بالحقيقة في العلوم دون المنطق م

يتبل من المطر كان برهانا دايرا ومع دوره صادقا لابد منه الا ان
حده الاوسط والاكبر وسايط والكبر مطلب للم لانه بق لم الارض
المتبلة من المطر يتبل من المطر فيجاب بانها تجتزم ثم تسيل مرة ولم اذا انجمدت
انبلت من المطر قيل لانه حدث من ذلك سحاب فسال ولم عنده حدث
السحاب يتبل من المطر فيجاب بان السحاب يبرد ويتكاثف وينزل قطر
وكل واحد من هذه الامور علة ومعلول واحدة حدا اوسط برهان
ودليل معا وكل ليس العلة والمعلول فيها واحدة بالذات بل
بالنوع فليس الا بتلال الذى كان عنه المطر هو الابتلال الذى كان
عن ذلك المطر فما نوع الابتلال فواحد وكذلك ليس البخار الذى كان
عن السحاب هو البخار الذى كان عن السحاب وعلى هذا القياس فاذا
اعتبرت نوع المعنى كان البرهان دايرا واذا اعتبرت الشخص
لم يكن البرهان دايرا والبرهان ههنا ليس على النوع بل على شئ
يتعين من النوع فاذن ليس الذى يبتدئ به هو بعينه الذى ينتهى اليه
هناك عند التحقيق دوران او هم دورا هذا وقد كنا قلنا ان
البرهان اما الامور ضرورية واما الامور اكثرية فالامور الضرورية لا تلتبس
من حالها التى الواجب فى برهانها ان يتوسط العلة الضرورية فاما الامور
الاكثرية فالحد الاوسط فى برهانه يكون علة اكثرية مثل ان كل ذكر من الناس
ففى الاكثر يغلظ ما تحلل عينه ويكشف جلدة قرنه وكل من يكون كذلك فانه

يثبت له على الاكثر لحيته فقد اعطى هذا البرهان علة لوجود الامر و
لكن اكثرية لان وجود الامر الاكثرى الفصل السادس
فى الاشارة الى اكتساب الحد هو بطريق التركيب نقول انا وقفنا الى
ما وقفنا اليه من التطويل بسبب ذكر العلل لامر بيان مشاركة الحد
والبرهان حتى يشير الى انه كيف يلوح منه الحد وقد حققنا انه لا برهان
على الحد بوجه ولا الفسمة تكسب الحد فيجاب الآن ان نبين كيف يمكن اكتساب
الحد نقول انا نحد الا الذوات والامور التى لا تنقسم من جهة جملة م
المحدود سواء كان المحدود جنسا او كان المحدود نوعا فنا خذ الامور
الذاتية المحمولة عليها التى هى اعم منها وليس يخرج من جنسها الاول مثلا
عن الجوهر او الكم والكيف وساير ذلك او الجنس الاقرب مثلا
حتى يكون العدد للعدد فنا خذ من جميع ذلك ما هو داخل فى ماهيتها
ويجمعها جميعا حتى يحصل منها شيئا ما وللمحدود فى الانعكاس
وان كان كل واحد اكثر منه فى العموم وساويه للمحدود فى المعنى
حتى لا يبقى شئ من المقومات ليست متضمنة فيه فاذا اردنا ان نحد
النوع ولا يتجاوز منه الى تحديد الجنس اخذنا كل محمول مقدم لماهيته
ضرورى مقول على الكل واولى فان اردنا ان يتجاوزه الى تحديد الجنس
لم نقتصر على المحمولات الكلية الاولية بل اخذنا جميع ذلك فاخذنا
جميع ما هو اولى وما ليس اولى ايضا فاذا وجدنا فقد تمكنا من تحديد الجنس فاما اذا

استفدنا من حد النوع ما هو اخص المحمولات به بقي حد الجنس مثاله اذا
اردنا ان نحد الثلثة فلا ناخذ الموجود لانه خارج عن جنسها و هو العدد
وحد ٢ بل ناخذ ما لا يعم جنسها و ان كنا نريد ان نحد ٢ اخذنا في الحد كلا ما هو اول
من الذاتيات و قد علمت ان الاولية لا توجب الخصوص فان الجنس
او الفصل اول للنوع فنا خذ العدد فان الثلثة عدد و ناخذ
الزوج لان الثلثة فرد و ناخذ الاول و الاول له معنيان فنا خذ ما بمعنيين
جميعا احدهما ان يكون العدد غير مركب من عددين البتة و الاخر ان يكون
العدد لا يعده عدد مخصة اول من جهة انه لا يعده عدد و ليس اولا
من جهة انها لم تتركب من عددين و ذلك لانها مركب من ثلثة و اثنين
و اما الثلثة فاول من الجهتين جميعا فالعدد محمول اول عليه و على
غيره و الفرد محمول اول عليه و على خمسة و سبعة و الاول محمول
عليه و على غيره و هو الاثنان و لا يوجد محمول مقوم لماهية اول
يحمل عليه الا هذه فيكون حملها مساويا للثلثة من الوجهين
جميعا اعني في المعاكسة و في الماهية معا و يجب ان لا يناقش في الامثلة
و لا يقال ان الفرد ليس نوعا من العدد بل هو من الاعراض اللازمة
لانواع العدد الذاتية لما فان المناقشة في الامثلة لا فايدة
فيها و نعود من رأس فنقول ان مساواة هذا القول للثلثة امر ظاهر
اذ لا يقال على جنسه و لا يقال على شيء غير الثلثة مما هو تحت جنسه

و هو مما يتقوم بجنسه و هو اخر ما ينقسم اليه المحمول عليها فيادي
الى جوهره ثم يجب ان يفهم من الجنس ههنا امران هما المحمول العام
الماخوذ في ماهية الشيء و الموضوع الماخوذ في مهيته معا فاذا
اريد ان نحد الجنس الذي هو المحمول فيجب ان يلتقط من صفات الماهيات
النوعية لا ما هو اولية له فيكون ذلك جنسا و فصلا و لا يكونان
داخلين في حد الجنس فان الفصل اخص من الجنس و الجنس نفسه لا يكون
داخلا في حد نفسه بل انما يدخلان في حد ما ليس جنسا و فصلا و هذا
مثل ان نحد قد صدرنا الانسان فاخذنا في حده الحيوان الناطق
فان من هذا السبيل لا يتاتى الى تحديد الجنس لانك اذا اخذت الخواص
لحد نوع يقع اسم الجنس مثلا اذا اخذت الناطق من هذا الحد و
غيرانا طق من حد ما ليس بانسان من الحيوان يقع الحيوان فح يكون الباقي
اسم الجنس و اسم الجنس نحد له فيجب ان يطلب جميع المحمولات التي تحمل عليه ليس م
داخلة في ماهية كانت اولية او غير اولية له فح يخرج لك حد النوع
و حد جنسه معا بسهولة و اما كيف يخرج ذلك فقد جعل مثال هذا
في التعليم الاول ان نوخذ الخط المستقيم و خط الدايرة و خط القطع
المخني و خط الزاوية مثلا القايمة فان اتصال كل خط بخط اما على
الاستقامة و اما على الانحناء و الاستدارة و اما على زاوية فيكون الخط
المستقيم لوحده له انه طول بلا عرض و النقطة التي تعرض منه يقع منه

بين نقطتي طرفيه على حاذاتها كلها اياها والمقوس طول بلا عرض
ويمكن ان يوخذ فيه نقط كل الخطوط المستقيمة التي تخرج اليها منه
متساوية والمخدب على زاوية طول بلا عرض كمحيط بسطح ومنه
بالفصل يتميز عليه جزأ فاذا اخذ خاصية كل واحدة من هذه بقي
ما يبقى مشتركا وكان حدا للجنس وهو انه طول بلا عرض ثم قيل فارجع
الى المقولة التي يقع عليه وانظر في لوازمه الخاصية بتلك المقولة اولا
فان لوازم المركبات يستنبط من لوازم البسايط فاما بعض
المفسرين فيقول في معنى انه كان الشيء كالخط قلت كم طول بلا
عرض وان كان كيف كاللون قلت كيف يتحرك المشف بما هو مشف
وكذلك ان المترجم يقول في معنى هذا انك تقول في لغة العرب طول
تا بلا عرض في لغة اليونانيين لا يستعملون لفظ ما الدالة على الا
الا في الجواهر واما في الاشياء الاخر فيستعملون بدل لفظ ما اسم المقولة
العالية فاذا اراد ان يقولوا سطح ما قالوا كم سطح او لون ما قالوا
كيف لون وهو لا غير منازعين في هذا الباب لانهم ارباب تلك اللغة
وان كان لقائل ان يقول ما الحاجة في تحديد الخط بعد ان بان انه طول
بلا عرض الا ان يقال ما معناه طول ما بلا عرض حتى يحتاج الا ان يراجع الجنس
ومع ذلك فما الحاجة الا ذكر اللوازم واستنباطها من البسايط
للمركب وان كان الغرض ما يقوله ذلك القايل بل عسى ان يكون معنى الكلام المفسر

الاول

الاول هو انه يجب ان يوخذ الفصول كلها الداخلة في الجنس الاعلى التي في الحدود
فيترتب حتى يمكن ان تحذف خواص الانواع المقسمة فيه فيبقى حد جنس
ثم تركب ذلك الجنس مع جنس هو مقاسم تحت جنس فوقها وتحذف
المشترك بينهما ويوخذ ما يبقى حد المافوقه وكذلك حتى تنتهي الى اعلى
الاجناس الذي ليس له بالحقيقة حد ويكون معنى هذه اللوازم هي الفصول
المقسمة لما فوق الذي يليه بالتقابل والفصول العالية التي
للاجناس العالية فانه سنشير الى هذا المعنى بعد وتذكر ان للقسمة
معونة في هذا الباب ويمكن ان يكتفى باللوازم العوارض الزايلة
واشار بهذا الى ان الحد كيف يتوصل به الى البرهان وان ذلك بان يطلب لوازم اجزائه حتى الاجناس العالية ويجب اذا اريد تركيب
الحدود من الانواع لا الاجناس ان يوخذ من المحمولات المقومة للشيء
ما ليس بعضه مضمنا في بعض مقوما له فان كان ملازما فان وجد
تضمن اشياء منها حذف او وقف الى وقت الحاجة اليه مثال ذلك اذا
اخذ الانسان او الفرس على انه اول نوع ابتدء منه تركيب الحدود
له الناطق او الصهال والحساس والمتحرك بالارادة والحيوان
والمتقذر والنامي والمولود وذو النفس والطويل والعريض والعميق
او الجسم والجوهر فيحذف من جملة هذه الحيوان او لا لان الحس
والحرك بالارادة مضمنان في الحيوان وكذلك جميع تلك العالية مضمن فيه

وغيره

وكيف في الجسم اعني الان الطويل والعريض والعميق مضمن فيه ثم
يجمع على الترتيب فنقول الانسان جوهر ذو طول وعرض وعمق
مولدة ونفس مولودة متغذية حساسة متحركة بالارادة ناطقة
ونأخذ في حد الفرس العهال بدل الناطق فيحد النا طق والعهال
خاصتين بالنوع وما يرادفهما مشترك فيطلب اسما مفرد الجملة
المشترك بان وجد كما يوجد الحيوان ههنا فقد كفى لنا بذكره مع
ليتم النوع م الفصل في حد اسم النوع فيقال للانسان حيوان ناطق و
الفرس حيوان صاهل وان لم يوجد للجملة المشترك اسم طلب ما هو
اعلى من ذلك واعم فليؤخذ مثلا للجوهر الطويل العريض العميق
اسم وهو الجسم فليؤخذ ذلك فيقال جسم ذو نفس ناطق
فقد تم حد الانسان وعلى هذا القياس للفرس فان اريد انتقال
الى حد الجنس فحينئذ يترك الفصول الخاصة ويؤخذ جميع ذلك المشترك
للانواع مفصلا فهو حد الجنس فعلى ذلك الوجه يجب ان تطلب حدود
الاجناس الاخر القسمة للجنس المحدود فننظر ما هو المشترك لها
وما هو الخاص بكل جنس وتطلب للمشترك اسم وتضمن ذلك الاسم
الى اسم الفصل فيكون حد ذلك الجنس وكذلك الى اعلى الاجناس وانا
طلبنا هذا القانون الموجب لاستقاط المتضمنات لغيرها وحفظها
مع ذلك الى وقت اخر لانا ان اخذنا مثل الحيوان وضممنا اليه فصل

الانسان

الانسان وفصل الفرس وقلنا حيوان ناطق وحيوان صاهل ثم
حذفنا الفصلين لم يمكننا ان نجد الحيوان بما بقي لانه لم يبق الا اسم الحيوان
فقط واعني فان اخذنا الحيوان والحاس معا فقد اخذنا الحاس
في الحدين مرة مصرحا ومرة مضمرة فلذلك حذفنا الحيوان من
جملة المحمولات واعني اذا اردنا طلب ما هو مثل لفظ الحيوان او مثل
لفظ الجسم مرة اخرى بعد حذفه ولم نعيده بل سردنا جميع المحمولات
سردا كما قد اطلقنا الحد والحد قد تطلب فيه الايجاز فقد بان الغرض سرود كفتن
في الحاجة الى اخذ هذه المعاني كلها وحذف المضمن لعدة منها وعزله
وغير ده مرة اخرى فاذا فعلت هذا فقد تركب الحد ولا يجب ان ينظر
بالمعلم الاول انه يقتصر في الكتاب الحد على طريق اخذ الاسفل لا قطعا مرحص
لا يتفق من الاوصاف كيف كان كما انه لا يراد الا طريقة تركيب فقط
بل يضيف الى ذلك مراعات الجنس ومراعات المحمولات الاولية
والاولية للاولية وذلك ايضا مما يفتقر فيه الى القسمة احيانا
ومراعات الترتيب وليس لغير ما فعلنا على الوجه الذي فعلناه وجه

الفصل السابع في الطريق القسمة نافعة

اعني في التحديد وكيفية ذلك وتفصيل طريقة التركيب وما ينبغي من
قلة الوقوع في تفصيل الاسم المشترك ونقول ان القسمة وان
كان لا يقيس على الحد في نافعة في الحدود وذلك لان القسمة وان

الاقتضاء كقولنا

كانت انما يوخذ منها اجزاء الحد اقتضاء لا لازوما فهي ناقصة في التحديد
من وجوه ثلثة احدها ان القسمة تدل على ما هو اعم وما هو اخص فتستنبط

الكيفية

من هذه النسبة ترتيب اجزاء الحد فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فيقال
مثلا في تحديد الانسان حيوان ذو رجلين الفرس لا ذو رجلين
حيوان انسي فانه بين الامرين فرقا لانك قولك ذو رجلين حيوان انسي
اذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه للحيوان فاذا قيل الحيوان بعد ذلك
فهو تكرار وسوء ترتيب واما اذا قيل حيوان اولا فلم يقل بعد ذو
الرجلين لا بالفعل ولا بالقوة التي يقال لها المضمنات فاذا قيل ذو
الرجلين بعد الحيوان لم يكن فضل والثاني ان القسمة تدلك على ان يقرن
كل فصل مع جنس فوقه فيجعل جنسا لما تحته فيجب ترتيب الفصول على
التوالي حتى يكون ما يجتمع من الفصول انما يجتمع على نوع اليها فلا يذهب
منها شيء في الوسط فاذا اريد تركيب الحد من الانواع الى الاجناس
لم يطلق نوع لا جنس ابعد بل الجنس الذي يليه والثالث انها اذا
وفيت على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية كلها فلا يبقى
شيء من الداخلات في ماهية الشيء الا وقد ضمن فيه فيكون
قد اعطينا الفصول على توالي اليها مولا واعطينا اتمامها ولو عرضا
فانه يمكن في تقسيم الجنس بقسمين ليس احدهما تحت الاخر مثل الجسم
ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة مرة والى الحساس

وغير

وغير الحساس مرة فيجب ان يراعي هذا في القسمة عرضا كما روعي
طولا لئلا يفوت فصل من فصول ينقسم الى فصول ذاتية متداخلة
او متوافية والمتداخلة مثل الماشي وغير الماشي والناطق
وغير الناطق والمتوافية مثل الحساس وغير الحساس والمتحرك
بالارادة وغير المتحرك بها فالقانون في مراعاة الوجه الثاني ذو
الثالث حتى يحصل منه منفصلة لن يكمل القسمة بالذاتيات المقومات
للانواع وان يكمل القسمة قسمة اولية للجنس وهو القسمة التي
للجنس من حيث هو جنس مثلا اذا اريد ان نقسم الحيوان اولا الى الطائر
والسابح والزاحف والماشي ثم نقسم الماشي الى ذي رجلين
وكثير الارجل والطائر الى مستقل الجناح ومنفصل فان اضف هذا او قسم
الحيوان اولا الى مستقل الجناح ومنفصل فاما قسم الحيوان من جهة
ما هو حيوان بل من جهة ما هو طائر وكذلك ان قسم الحيوان الى كثير الارجل
وذي الرجلين فاما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو ماشي
فيجب ان ينتظر ولا الى ان الجنس هل يحتاج الى ان يصير له طبيعة زائدة
على طبيعة الجنسية حتى يقبل هذه القسمة او لا يحتاج بل هذه القسمة
له ولا فتقدم القسمة التي تكمل اولا وتؤخر القسمة التي ليست اولا
فاذا قسمت قسمة اولية جمعت المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة اولية
اخرى وكذلك الى ان ينتهي الى ما لا ينقسم الا بالعدد ثم تقتضب اطراف

ومستقل الجناح صوابه مستقل الجناح

الجناح

القسمة محمولات للنوع وتفصيلها للتركيب واذا قسمت شيأ مرة قسمة
اولية فحينئذ تجتهد جهدك وتنظر هل يوجد له قسمة اخرى اولية غير هذه
القسمة فان وجدت قسمة ايضا حتى يستوفي القسمة طولا وعرضا
ويستوفي جميع المحمولات ويكون تكثير الفصول المقسمة ذاتية
وقد بينا كيفية ذلك في الفن الاول ثم قيل في التعليم الاول لا
المقسم يغيط في تقسيمه ولا الحاد في تحديده الا ان يعلم كل شيء
على ما ظن بعضهم اذ قال اذا قسم المقسم قسمة تامة وجب ان
يقسم الانواع الاخيرة كلها بالفصل واذا حد المحدد حدا تاما وجب
ان يذكر كل فصل للمحدود ومع كل واحد من الاشياء بالفصل واذا لم يعلم
كل فصل فلا سبيل الى الحد وان ما لا يخالف الشيء فهو هو بعينه و
ما ليس هو بعينه فهو مخالف وان وافق في النوع كسقراط والافلاطون
بل سقراط للانسان والمخالفات الشخصية هي بلا نهاية ويحتاج
كل واحد فصل على كل واحد ايضا ان يكثر المخالفات النوعية عنده
ككل وكل الصنفية فيحتاج ان يعرف فرق الشيء عن كل نوع و
عن كل صنف تحت النوع وان تلك فروق بلا نهاية لا بد منها
كلها فاجيب بان هذا باطل اما اولا فلانا ليس كل مباينة توجب ان
يكون الشيء مخالفا لا خر بالذات والحد فان الفصول العرضية
لا توجب خلافا في الجوهر والحد والاشياء المتفقة في النوع الذي

الحد

الحد تكليف بالموضيات ولانا لا حيز ما يحد النوع بذلك الاختلاف النوع م
في العرض ولا يلتفت الى الاصناف والاشخاص تحت الذي يحد
واما ثانيا فانا اذا اخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق وغير
الناطق وغرضنا المحدود انه في اي الطرفين يقع منها فوقع مثلا
في الناطق وقد فصلنا عن كل نوع تحت غير الناطق للاشتراك
الانواع التي تحت غير الناطق في انها غير ناطقة ولا يحتاج ان
نفصل عن الثور وحده والفرس وحده والكلب وحده ولا يكفينا
ايقاعنا المحدود تحت الناطق مصادرة فانه ليس يمكن ان يقع بينهما
متوسط لانه لا واسطة بينهما في جنس الحيوان وليس يمكن ان يقع
ما هو ان ناطق تحت غير الناطق فوقوعه تحت الناطق
ضرورة لا مصادرة فاذا اتممنا فصولا مثل هذه مساوية
لم يحتج الى الطلب فصلا عن كل واحد من الانواع ويجب ان يراعى
في اختيار القسمة الناطقة في التحديد اغراض ثلثة احدها التحري
ان يكون القسمة داخلة في الماهية اعني ان يكون بفصول ذاتية للانواع
ويجوز ان يستعان في هذا الباب بالمواضع المذكورة في كتاب
الجدل حيث يذكر مواضع هل الشيء جنس او فصل او ليس
ويؤخذ من ذلك ما كان ليس منبئا عن المشهورات الساذجة
ويستعان ايضا بالمواضع التي تدل على ان الشيء عرض غير مقوم

لماهية التي لتجوز عن يكون القسمة بفصول عرضية والغرض الثاني
لستفاد من القسمة الترتيب فيما هو اولى في ترتيب القسمة اولا يجعل في
ترتيب الحد اولا فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فان يساوى فضلا
في العموم والخصوص قدم ما هو اشبه بالمادة واخر ما هو اشبه
بالغاية وان لم تختلفا في هذا فلك ان تقدم ايهما شئت وتؤخر
ايهما شئت والثالث لسنا لا يزال تقسم حتى يبلغ الى الحد
وان كان نوعا متوسطا او ينتهي الى اخر القسمة التي بالذاتيات التي
ليس بعدها الا القسمة بالعرضيات لكنت تريد تحديد الانواع الاخيرة
ثم قيل انك اذا حصرت القسمة او باى وجه كان جميع المحمولات الذاتية
في ما هو فميز المشتركات منها المتشابهة في انواع كثيرة وميز الخواص
بنوع نوع لتحديد المبتدئ فرتبه اولا ثم ارد فعه بالفصول فان وقع
في يدك شئ مقول على كثيرين وطلبت المحمولات الخاصة التي
لواحد واحد من الكثيرين من جهة ذلك فركبت ثم رفعت المجموع واحدا
واحدا فلم يبق شئ من المعنى مشتركا فاعلم ان الاسم مشترك
وان تلك الاشياء ليست متجانسة مثال ذلك اذا اردت ان تحد
كبر النفس ففعلت ما يجب ان يفعل في التركيب بان قصدت الموصوفين
من الاشخاص بكبر النفس فظلبت محمولا تهم من جهة كبر النفس فوجدت
العاويين الملك واختلوس للشجاع وايس كل واحد منهم كبيرا

الحد

النفس

النفس ووجدت ايضا اوسندرس القصاب وسقراط الفيلسوف
يوصفان بكبر النفس فطلبت الامر الموجود لواحد واحد منهم فوجدت الطبيعة
الاولى يحمد واحدا قبل نفسه انفة من احتمال الغيم والاخر اعتقد
حقا الوقوع الغيم عليه اعتقادا اذا لم يفارقه والاخر قائل شديد
العلل الشارع في وقوع الغيم في الطبيعة الثانية يحمد واحدا منها
ورد عليه خبر عظيم فلم يعبا به لسبب انه كان من البحث والاخر ورد
عليه بلا عظيم فلم يعبا به لان وروده عليه كان بسبب البحث فاذا اخذت
خواص واحد واحد من الفرقة الاولى وجدتهم قد بقي لهم شئ
مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع الغيم فاذا اخذت خواص واحدا
واحدا من الفرقة الثانية بقي لهم شئ مشترك وهو قلة المبالات
بتعريض البحث فاذن كبر النفس يقال على تلك الفرقة لحد واحد وعلى
هذه الفرقة لحد واحد وذلك الحد هو ما بقي في كل فرقة بعد حذف العوارض
الغير الذاتية لكبر النفس التي تخص واما اذا عمدت الى الفرقة الاولى و
الفرقة الثانية فحذفت خاصيتي تلك الفرقة لم يبق شئ مشترك
فقد علمت ان كبر النفس ليس جنسا يعم الفريقين ولا معنى واحدا
بل اسما فقط ولا يمكنك ان تجعل هذا الاسم يعم في التركيب بل ينقطع
بك العمل ويحيد الاستحقاق بالبحث والانتقاض للغيم ليسا نوعين
لكبر النفس كبر النفس كليا لها وانما كمعنى الحد الواحد والبرهان الواحد

هذه الفرقة وخاصيته

فليس

الكل واحد الا للتفاريق الجزئية فان الطبيب يحيد الصحة من حيث هي
صحة كلية لا من حيث هي صحة وتبرهن على شفاء العين لا شفاء هذه
العين ولكل العين بل شفاء العين الكلية الواقعة بمعنى واحد على
عيون شخصية واعلم انا اذا ابتدانا في التحديد من الكليات لم نأمن
اصعب شيء يقع فيه واجره ايانا الى الغلط وهو اشتراك الاسم واجده عليا
الخفي فاذا ابتدانا من المفردات والجزئيات وتصعدنا في طريق
المعنى الى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر النفس امنا الوقوع في
اشتراك الاسم لان تقليل اشتراك الاسم في الكليات اكثر
وكان العرض المقدم في القياس والمصادر عليه للقياس هو ان
يكون منظر التصديق بالحق قد امكن ان يكمل المقدم في الحد و
المصادر عليه للحد هو ان يكون منظر التصور الخفي وان يكون في
غاية الوضوح وهذا الوضوح قد تبين الاسم المشترك وقل
ما يقع هذا الخلل اذا اخذت من الجزئيات الوحيدة فانه اذا
قيل لون شبيه بلون وشكل شبيه بشكل فان اقل من جانب الشبه
امكن ان يغلط ويظن انه بمعنى واحد وخصوصا اذا لوحظ في العوارض
الذاتية بالكيفية وهما من باب الكيفية واما اذا اقل من جانب الشكل
واللون فتطرأ على شكل شبيه بشكل شبيه فكان ذلك شكلا ذو زواياه
زوايا على شكل اخر وتناسب اضلاعها على التناظر ثم نظر الى اللون

وان يكون في غاية الوضوح وهذا الوضوح قد تبين الاسم المشترك وقل ما يقع هذا الخلل اذا اخذت سرده

شبيه

لون شبيه بلون فكان ذلك لونا يشارك اللون الاخر في الجملة
مشاركة تكون انفعالها منها واحدا واذا حذفت الخاصتين
من الشبيهين لم يبق شيء مشترك ما فوقوع الغلط من
اتفاق الاسم وكذلك الحال في الصوت والحادة في الشكل
كالزاوية فينبغي ان الابتداء في التحديد من الانواع ثم تركيبها بعضها
الى بعض لظهور صدق المبدأ فضل واقرب الى الاحتياط الفصل
الثامن في الانتفاع بقسمة الكل الى الاجزاء وتمام الكلام
في توسط العلل المنفكة وغير المنفكة وتحقق الحال فيه
قال ليس كيف ينبغي ان يقتصر على استنباط الامور التي يوجد في الحدود و
المقاييس من القسمة الى الكل الى الجزئي بل ومن التشريح الذي للكل
الى الاجزاء مثل تشريح الحيوان والنبات الى اجزائه الاولى كالاعضاء
الآلية ثم الثانية كالاعضاء البسيطة ثم الثالثة كالاخلاط
وكذلك الى اجزاء الاجزاء وليس ينبغي ان يقتصر على ذلك فقط بل ان
تتأمل اذا اكرت الاجزاء والجزئيات انه ما الذي يلزم كل واحد او
كل عدة من المحمولات والعوارض وايها اي الاجزاء يلزم اي الجزئيات
واعلم انا كما استنبطنا من القسمة ان الحيوان تحت الناس وتحت
ذي النفس فكذلك استنبطنا من التشريح ان الحيوان مركب من جوهر
مستمسك ومن جوهر سيال وكذلك استنبطنا لوازم الجزئيات من

الاجزاء مثل ان كل حيوان اصلع بيض وان كان حيوانا طائر منفصل
الجناح بيض ومتصل الجناح لا بيض وان كل حيوان ذى قرن بلا
اسنان على فكه الاعلى وعلمنا ان ذلك لان المادة تذهب فى قرنه
وكل حيوان ذى قرن فله كرش لانه لا يجد المنفع فيحتاج لكمية لغذائه
قبل وصوله الى جوفه الباطن لهضم ما وكل سمكة فلا رئة لها وامثال
هذه المستنبطات وعللها ناقصة فى اعطاء اللم وان لم نبين كل ما
ذكرناه اعطاء علة فانه اذا كنا حصلنا التشريح والتجربة علمنا ان
الكرش يوجد لشئ هو ذو قرنين وذو رجل ولكن لانه ذو رجل اذ
قد لا يوجد لذى رجل اخر ولكن لانه ذو قرن اذ كل ذى قرن
مثل الثور والاروى والماعز فله كرش فاذا قيل لنا لم ليس هذا الحيوان
كرش فقلنا لانه لم قرن او ان قيل لنا لم ليس له كرش فقلنا لانه
ليس له قرن كان هذا انا فعا بوجه ما فى جواب اللم وان لم يكن فيه اعطاء
العلة القريبة ولكن يحتاج ان نتامل الشئ اى معنى يلزم اى معنى بالذات
حتى لا يجعله لازما لما هو اخص منه او اعم منه وربما كان المعنى
المشترك ماخوذا من طريق التناسب مثل ان الخوف للنفس كالشوك
للسمك والعظم للانسان وقد يجد مسائل كثيرة مسئلة واحدة
على اختلاف استحقاق الوحدة وذلك لكون الحد الاوسط واحدا
بالنوع مثل احتباس الماء فى السراقة واسراقة من الزرافة

والخواص

والخواص الحلل فى اللحم فانه جميع ذلك قد يجد لكون السبب فى جميعه
ضرورة الخلا وعند فلاطن جذب المغناطيس والكهربا واللحم سببه
شئ واحد وهو انتقال الهواء فيتبعها انتقال ما هو فيه او كون
الحد الاوسط واحدا فى الجنس مثل ان البصل والعوسج قرح فان
المتوسط فيهما واحد بالجنس وهى انه انعكاس المحسوس لكن ذلك
انعكاس انعكاس صوت وهذا انعكاس لون وقد يختلف مسائل
مشتركة فى سبب واحد فلا يكفى بالحقيقة مسئلة لاشتباهها الى
ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة بل هى لهذا اقرب ولذلك
ابعد ولكن فى الجملة يكون الاوساط مرتبة بعضها تحت بعض مثلا
اذا سئل فقيل لم صار النيل عند المحاق اشد سيلانا فيقال لان
الشهد عند المحاق اشبه لحال الشتا فقد تمت مسئلة ثم يسال
مسئلة اخرى ولم صار الشهد عند المحاق اشبه بحال الشتا فيقال
لان القمر يفيض ضوء الذى يلينا فيعدم التسخين الكائن منه
فلو سئل لم يكون هذا ايضا كان الجواب لان الشمس وهو الذى يفيد
الضوء صارت محاذية لجانبه الاعلى الذى لا يكتسب فهذه المسائل
كلها تحت سبب واحد وهو الاجتماع الا انها مختلفة فى القرب والبعد
فليست مسئلة واحدة فقط ويمكن ان يسال سائل فيقول اذا كان
من الحدود الوسطى التى يوضع عللا للكبريات ما يأتى

مثل توسط الارض بين القمر والشمس لكسوف القمر ومثل كعين الورق
عينا لاعتباره فانه سبب ما وللاعتبار وان كان بعيدا والترتيب
هو سرعة انفاذ الرطوبة المابسة وهو اينما ما وفيكيف ان
يتبين العلة بالمعلول اينما كما يبين المعلول بالعلة ويصير البيان دورا
فانا ان شئنا قلنا لان القمر انكسف فقد توسطت الارض بينه وبين
الشمس وان شئنا قلنا لان القمر توسطت الارض بينه وبين الشمس
فقد انكسف واينما هذه الشجرة عريضة الورق فينشر ورقها وهذه
الشجرة انتشر ورقها فهي عريضة الورق وهذا ذو ظاهر فيق في جواب
لس هذا البيان فيهما ليس دورا ولا وجه البيان فيهما واحد اما ان البيان
ليس فيهما دورا فذلك لانا نختار ان يكون الامر محمولين فيكون ذلك هو
الدور ولا كلام لنا في مثله وان سبق التوسط الى الذهن فعرف
بحساب ثم اثبت بتوسيط الكسوف لم يكن دورا الان يحاول
اثبات التوسط من الكسوف الذي يثبت من التوسط كان الكسوف
محمولا وان كان ليسوف لا الحسين ثم اثبت بتوسيط التوسط
لم يكن دورا الان يحاول نظر ما ذكرناه واما ان كان ليسوف مايدل
على توسط ما وتوسط اخر لان ذلك بعينه يدل على كسوف اخر لان ذلك
الاول بعينه فليس هناك كما علمت دورا وانما يكون البيان في هذه الاشياء
دورا اذا كان مثلا الكسوف مجهولا ويثبت بالتوسط وهو مجهول

انما يثبت بالكسوف وبعد هذا فان التوسط يعطي برهان اللم للكسوف
والكسوف يعطي قياس الان المتوسط الاثر ان التوسط علة
الكسوف فموضوعه حد الكسوف وليس الكسوف علة للتوسط
فليس موضوعه حده ونقول انا قد نرى على نتيجة واحدة بوسايط
من اسباب مختلفة فتارة من الفاعل وتارة من الصورة وتارة من
الغاية وتارة من العنصر مثاله انا نرى ان الانسان يكبر بالموت
ببيان العلة الفاعلة للموت وهي الحرارة المفيدة للرطوبة التي
تتعلق بها الحيوان وتارة من جهة العلة المادية بان كل مادة
موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد وذلك لانه اذا كان للشيء
مادة تلزمها هيئة ما بالضرورة وكان اينما هناك علة فاعلة تلزم
عنها تلك الهيئة بالضرورة فواضح ان كون توسط المادة صالحا
لانتاج وجود الهيئة وكل توسيط الفاعل وكل توسطهما مجتمعين
لكنه اذا توسطا انما كان وحدة تضمن في القوة توسيط الاثر
لان المادة لا تخرج الى الفعل الا فاعل والفاعل في ذوات الاثر
لا يفعل الا في مادة فيكون التوسط التام هو مجموعهما جميعا اما
بالقوة واما بالفعل فيكون كان مجموع ذلك هو العلة الموجبة
للنتيجة وان كان فيها علل مجتمعة مثاله انكما اذا قلنا ان القمر
تنكسف لتوسط الارض فقد اعطيت السبب الفاعل للكسوف

وضمنته في القوة السبب القابل من الكسوف اذا المتوسط سر قابلا
للضوء فكون تمام المتوسط اجتماع الامرين معتبر وهو فعل الفاعل
وقبوله وهو حال القابل واذا عطيت العلة في هيئة قبول القمر
الضوء وجعلت كرية وهو السبب القابل فلا يتم ذلك الا ان يضمنه
الى الشمس على وضع ما فيكفي ضمنه السبب الفاعل والقابل اينما
ولذلك اذا عليت الغاية في امر فقد ضمنت الفاعل والقابل فيه
والا لم يكف المعلول ولو لا قبول الستر لما كان المتوسط علة للكسوف
ولو لا امكان المتاثر القابل من المعين للضوء لما كانت الكرية علة
لذلك النحو من القبول فمن هذه الجهة يكفي العلة الموجبة للنتيجة شيئا
واحدا هو مجموع الجملة واما انه كيف لم يعطى فاعل دون قابل او دون
غاية او ان يعطى فاعل فقط والقابل بالقوة او القابل فقط بالفعل
والفاعل بالقوة وساير الاقسام فامر باطل كيف لم يعلم حال
اعطاء الكبيرة صدورا وسطا انما يكفي في قوة علة واحدة في الحقيقة
لان الاعطاء لم يستلزم الا مجموعها لم يكن تاما موجبا وقد نلمس بسبب
هذا الفصل انه لا يجوز ان يتوسط في مطلوب واحد الا سبب واحد
وليس كك على الاطلاق بل على النحو الذي بينا وقد تظن ان العلة
كيف لا تحمة لم يكن مساوية للمعلول ممنوعة عليه وهذا ايضا غير
واجب الا في الوجه الواحد واياه قصد في العلم الاول وذلك

الوجه

الوجه الواحد لم يكن الاوسط علة للاكبر مطلقا ولم يكن طبيعة
الاكبر في ماهيتها معلولة لطبيعة معينة فيكفي من حيث كانت تكفي
معلولة اي اذا كانت المعلول علته واحدة له واما الوجوه
الاخر فلا يكفي فيها ذلك فان الطبيعة الواحدة كالرعد يكفي من
اسباب كثيرة اخص وجودا منها مثل ريح في سحاب او طفو نار فيه
والسحاب نفسه طبيعة واحدة قد يكفي لها اسباب كثيرة مثل
صعود البخار ومثل تبرد الهواء نفسه وكك الحرارة المنشرة
من القلب في الاعضاء التي هي الحمى قد يكفي لها اسباب اما اشتعال
روح او عفونة خلط او اشتعال عفونة في هذه الاسباب جعلت
حدودا وسطا انتجت المعلول وهي اخص منه وليس لقايل ان
يقول ان سخونة الروح ليس سببا للحمى كلها بل لحمى ما فلا يصلح ان يوضع
علة للقياس المنتج للحمى وانما ليس له ذلك لان المحمول في الكبرى
ليس هو ايضا الحمى كلها بل حمى ما فيكفي في اثبات الحيوانية لم يكفي
او يثبت اي حيوانية كانت وليس يكفي في سلب الحيوانية لم يسلب
اي حيوانية كانت بل الحيوانية على الاطلاق وكك فان الانواع
المتوسط كل نوع منها سبب لوجود جنسه في النوع الذي دونه
والاشخاص كثيرة فلا كيف لم يشترط ان العلة كيف لم يكن مساوية
دايما في البراهين حتى اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر لم يكن برهانا

بل يجب ان يعلم ان الاسباب بعضها يدخل في الحد فتلك مساوية للامحة
كانت مادة او فاعلة وبعضها يكون اخص من طبيعة الشيء وربما
كان اعم فالاخص لا يدخل في الحد لان طبيعة الشيء لا تتقيد من جهة
ما هو حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب مثلا
ان السحابية غير متوقفة في الوجود على وجود سبب بعينه من الاسباب
الخاصة وابنة الحمى من جهة طبيعتها ليست تتوقف في الوجود
على ان يوجد سخونة الروح فقط بل ان كان سبب اخر كان فاذا
كانت الاسباب التي هي اخص مع انها اسباب ومع انها يعطي اللزم
النتيجة ليست سببا بالمطلق طبيعة الحد الاكبر لم يدخل في الحد وهذه
الاسباب تكون عللا للنتيجة بالذات والحد الاكبر اذا كان مطلقا
لا مضافا الى الاصغر بالعرض ونحن قد بينا قبل ان غير الحد والوسط
التي هي علل ما هو علة للنتيجة فقط دون الاكبر مثل السخونة التي
في الروح فانها علة لوجود الحمى في هذا البدن لا لوجود الحمى على الاطلاق
فان وجد لهذه العلل التي هي اخص امر عام فكان ذلك علة مطلقة
للشيء المعلول متعكسة عليه كانت هذه الخواص عللا لذلك
العام ولا يجب ان لا يزال يوجد بينها وبين العام عام اخر فذلك مما
بل يعرف عند عام هو لها اول بلا توسط فيكون علل خاصة و
معلول عام ولا واسطة بينها البتة من العلل مثالها السحاب وان

كانت

كانت يجتمع عليه كلها في شدة تكيف الهواء العالي فيكون مثل
العلة المطابقة للسحاب شدة تكيف الهواء العالي فان لشدة
تكيف الهواء العالي علتان البخار المتصاعد والبرد ولا يجوز
ان يكون بينها وبين شدة التكيف سبب عام اخر وان كان وقف
اخر الامر فالبرد والبخار غيرها خوذ في حد السحاب لذلك والعلة
المكتنفة حد الهواء العالي موجودة في حد السحاب فما كان من
العلل بهذه الحال اعني داخلة في الحد فهي متعكسة

الفصل التاسع

في تحقيق ما اورده المعلم الاول في معنى
توسيط العلل ومحاذاة مذهب كلامه فيه مع الايضاح
فلنرجع الآن الى الوجه الذي لم يفهم عليه كلام المعلم الاول
لكي يعرض الشكوك فنقول ليس نفهم كانه يقول انه وان
كان قد يمكن ان يحكم بالحد الاكبر الواحد لسببين بتوسط سببي مثل
ان يحكم به على ج وه بواسطتين احدهما ب والاخر ج فهو
مثل ذلك لا يدل اذا وضع المعلول الاعم موجودا ان يوضع من
علته التي هي اخص اي علة كانت واتفقت ولا ان يوضع واحدة
بعينها وان كان لا بد ان يكون قد وجدت علة ما ولكن لا كل
علة وكيف اتفق بل انما يتعين بسبب فقد يمكن ان يوخذ
ما هو بخلاف هذا ويكون العلة فيه لا يوخذ للاشيا الكثيرة الاوساط

معلول واحد ولكل المعلول في المسئلة كليا وعلته كلية ومطلب شئ
كلي له العلة لو لا وان كانت ملاحظة ثانيا مثل سجود الرطوبة لوجه
الاشجار شئ من التين والجوز والكرم ولكن لوجدا ولا شئ عام
لها وهو عرض الورق فيكون كل عريض الورق او كل شجر منتشر الورق
فان رطوبته تحمد واذا خمدت بطلت لروحها الطبيعة المالكة
فانتشرت فكون الانتشار هو الاكبر المعلول وخمود الرطوبة هو السبب
والعلة وعرض الورق هو الذي له العلة اولا ولا وليس الانتشار معلول
خمود الرطوبة لا في ذاته ولكن بحسب وجوده في موضوع قابل هو معلول
له مطلقا وما كان مثل هذا مما يكون يوجب حكما ما معلوما في اشياء
كثيرة ولكن ليس لها اولا بل لمعنى يجمعها كلها وهي علة له لا في وجوده
في موضوع موضوع فقط بل لوجوده مطلقا ففي مثل هذه ما يجب
ان يكون العلة داخلة في حد الحكم المساوي لها وذلك لان العلل
ههنا يجب الا يكون اخص من المعلول ليس علة لطبيعة الحد الاكبر
على الاطلاق بل علة لوجوده في موضوع موضوع كما او ضحنا من قبل
ولكن الموضوعات تكون لامحة مختلفة الانواع وقد فرضنا
هذا ان العلة ليست لموضوع موضوع بل جامع فاذن مثل
هذه العلة داخلة في الحد ففي حد مبدا برهان والاوسط في مثل
هذا الموضع وهو الذي يكون منفكا لا في كل موضع فعلى هذا

يجب

يجب ان نفهم قول المعلم الاول ولا يجب ان نضايق في مثل هذا المثال
من جهة ان التشاش الرطوبة ليست علة بالذات للانتشار بل
بالعرض وانما العلة للانتشار هو الثقل الطبيعي وانما الانتشار
او الخمود للرطوبة انما كان فهو علة لعدم الواصلة فهو سبب بالانفعال
بالذات وللانتشار بالعرض بعد مزيل العايق ثم قيل فليت شعري
هل يمكن ان لا يمكن لشئ واحد من العوارض المطلوبة بالبرهان
في الكل علة واحدة اي في مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة
لا في موضوع موضوع ثم قيل اما العلة الحقيقية الذاتية للامر
فلا يمكن لانها يكون حدا مبدا برهان كما اوضحنا واما علة للتلازم
كالعلامة والاعراض الغريبة فهو ممكن ليفهم انه بمعنى العلة التي
هي علة في جميع الموضوعات لا علة خاصة لموضوع لموضوع
فكانه يقول ان مثل هذه العلة يكون مساوية للمعلول حتى ان
كان المعلول مشترك الاسم واحدا شيئا واحدا فاجعل علة
له فلا يمكن ان يوخذ شيئا واحدا الا باشتراك الاسم حتى يكون مساويا
له وان كان المعلول جنسا لمعلولات نوعية كانت العلة جنسية
لعلل نوعية وان كان واحدا بالنسبة الى كثيرة كانت العلة لذلك
فيجد الحد الاوسط في هذه على طبيعة الحد الاكبر فانه ان كان متواطيا
يجب ان يكون ما يوجبه وهو علة له بالذات معنى محصلا متواطيا

فان كانت العلة من حيث هي علة معنى محقق محصل غير مبهم فحينئذ
يكون ما يجب منه معنى بازائه متحقق محصل غير مبهم ولا معنى يدل
عليه باسم واحد واذا كان هذا هكذا فان لم يكن للاكبر محصلا
فالاوسط ليس محصلا فان خصصت مسائل موضوعات مختلفة
فيها مطلوب واحد والمطلوب اولا لمعنى عام لها فالمسائل
ليست كثيرة بل واحدة واذا اخذت لها حدود وسطى مخصصة
فليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة لوحدة المطلوب فان التخصيصات
الملحقة به قد تزال ويبقى العلة علة للمعنى العام في ذلك الحكم
مثل ابدال النسبة تخصص بالعدد وهناك حد اوسط اخر وتخصيص
بالمقادير وهناك حد اوسط اخر وانما هو اولا للحكم بما هو حكم
والحد الاوسط هو الشئ المشترك للحدين علة وذلك اولا للحكم
لكنه عرض كالحدين الاكبرين والاصغرين لخصصا بجنس واحد
فتلك الاوسطين الماخوذين في العلمين المختلفين وهو النحو من
التربيع المجعول للاوسطين انى خصصا واما ان لم يكن البيان
مثل بيان ابدال النسبة الماخوذة في الهندسة على وجه وفي
الحساب على وجه بل مثل بيان المشابهة الماخوذة في اللون
على وجه وفي الشكل على وجه فليس يمكن ان يكون الحد الاوسط في
المشابهة المطلوبة في المسئلتين واحدا بوجه الا بالاسم

لان

لان المشابهة فيهما واحدة بالاسم مختلفة في الحد فان حد
المشابهة في اللون هو اشتراك في الجنس وفي الشكل تساوي
الزوايا وتناسب الاضلاع ولو كانت المشابهة لاشتراك
الاسم ولكن بالتشكيك والاتفاق في النسبة لكان الحد الاوسط
لذلك كما يوضع في المسائل التي معلوم انها اشياء تشبه مشكلة مثل
الفحي والعلي والقوة وغير ذلك فقد بان من هذا حال نسبة الحد
الاوسط الى الحد الاكبر في مثل هذا الباب واما نسبته الى الحد الاصغر
فانه انما يكون منعكسا عليه اذا اخذ ما الحد الاوسط والعلة له اولا
مثل عرض الورق فجعل هو الحد الاصغر فقيل كل شجر عريض
الورق فاما ان احدهما هو له ثانيا فجعل هذا الاصغر مثل شئ
من الانواع تحت الحد الاصغر كيلا ينعكس البتة مثل التنبه
والكرم فان انتشار الورق يكون علتها كليا ثم قيل اعني بالكلي الفاضل
عليه الزايد وهو قبل فانما كان يسمى كليا لمعنى اخذ للناطق عليه
هناك ثم عاد المعلم الاول باوضح ما ذهب اليه من المذهب فقال
انه قد يجوز ان علل كثيرة وهي مع كثرتها اخص من المعلول ويكون
علة لشئ واحد ولكن في موضوعات مختلفة مثل علة طول
العمر اما في الناس وذوي الاربع فعظم المرارة واما في الطير فيبس
المزاج او شئ اخر واما لشئ واحد فلا يجوز ان يكون علل مختلفة

اى العلل التى يعطى بالتمام على ما قلنا فى المصدر ولسائل ان يسأل
انه اذا انعكس على الموضوع علة اعم منها لا ينعكس على الموضوع
مثلا ان هذا السحاب كاف من برد ومن تكثيف الهواء وسحاب اخر
كاف من بخار ومن تكثيف الهواء وفى احدهما علة تكاثف الهواء
هو البرد وفى الاخر تكاثف البخار فانها هو العلة الخاصية بالسحاب
الاول وانها هى العلة الخاصية بالسحاب الثانى فالجواز ان يجاب
بالاول هو الاقرب اليه اعنى البرد وبالثانى فى الاقرب اليه وهو البخار
والخاص بالسحاب المطلق هو الاقرب اليه وهو تكثيف الهواء او
بالجملة فان العلل للموضوعات الخاصية هى العلل الخاصية والعلة
للموضوع العام هى العلة العامة وقد عرفت معنى الخاص والعام
فى العلل وانه اذا كان بين الطرفين اوساط متعاكسة بعضها
علة لبعض فالعلة للاصغ هو الاقرب اليه منها لانها علة لوجود
العلة الثانية لها التى هى اقرب من المعلول والعلة للاكبر هى الابعد
من الاكبر فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الاكبر وحده بان
الاول هو علة النتيجة فما هو اقرب من الاصغ فهو اولى بالعلة
للنتيجة والثانى هو علة الاكبر وحده ولستا نعنى بعلة النتيجة
فى هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها فى نفسها

الفصل العاشر فى خاتمة الكلام فى البرهان فقد

من قبل العلم بمبادى البرهان كيف يمكن اكتساب العلم بنتايج البرهان
فلسايل ان يسأل انه هل كلما علم ولقوة واحدة او احدهما علم والاخر
شئ اخر ولقوة اخرى ثم لا يخ اما ان يكون موجودة فينا كما خلقنا
ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت فكيف يكون عندنا علم وكنا لا نعلم له
حتى استكملنا وليس يجوز عندنا علم برهان لا نعلمه فكيف علم اوضح
من البرهان وان كنا نعلم ثم نسينا فمتى كنا نعلم وفى اى وقت
نسينا وليس يجوز ان نعلمها ونحن الطفال وتنسيها بعد الاستكمال ثم
نتذكرها بعد مرة اخرى عند الاستكمال اذ هذا الحق انا نكون من الفلسفى
عن مبادى البرهان اولا ثم اما بعدها ويحصلها فكيف يحصل علم لا بغير
برهان وان كان برهان احتجنا الى مبادى قبل المبادى الاولى وهذا
محال فلا سبيل الى حل هذا الغويص الا ان نكون عندنا قوة من شانها
ان تعلم اشياء ما لا تعلم ولعاونة اعوان تكون معونتها على جهة غير جهة
المعونة فى التعليم وتلك الاعوان قوى الحس الظاهر والحس الباطن
الموجودين فى الحيوان كلها او اكثره فان الحس الظاهر الموجود فى الحيوان
كله فان الحس الباطن الحافظ الماودية الحس الى النفس بما لا يوجد
لكل حيوان او ان وصد لكل حيوان منها لم يكن فى بعضها لفضله
نبات مثل الحافظ الدود والزمان والفرش الذى يقع من الناس ليس
انه موذية فذهب اليها واما الحيوانات الكاملة فيتبع عندها ما ذكرت

من الحواس مدة طويلة والحيوانات تاخذ بقواها الدراكة شيئين
احدهما صورة المحسوس وخلقته للملقه الذئب الفار بها وطلقه
المحس اليها من الناس وانما ناخذ هذه الصورة بالحس ويحريها
في الخيال وهي في مقدم الدماغ والثاني معنى المحسوس مثل مخافة
الذئب وموافقة المحسن وهذا القسم لايدركه الحيوان بالحس بل
بقوة مميزة لها كالعقل لنا وليسي وهما وتجربة في قوة اخرى
تسمى ذكرا وهي في مؤخر الدماغ وهذه القوة الباطنة للانسان
اقوى وخاصة قوة الذكر والحفظ والوهم يوكلان ما يخزن في المصورة
وفي الحافظة بالتكرير ثم القوة المنسبة للعلوم الاولى فنبدا بالكلام
هذه الاوهام الباطنة فميز التشبيه والمخالف وينزع عن كل صورة
عالما بالعرض ونجرد ما بالذات فيحدث فيها اول شيء يصور البسيط
ثم تركب تلك البسايط بعضها ببعض بمعونة قوة تسمى متفكرة و
تفصل بعضها عن بعض فتلوح لنا في تلك المعاني تركيبات هائلة
كاذبة منها ما ان يعلم بلا علم ولا وسط عليه وهذه مثل ان الكل
اعظم من الجزء وفي كثير منها يسعد حكم التركيب والتفصيل من الحس
على سبيل التجربة وقد قلنا ما معنى التجربة فاذن السبب ان لا نعلم
هذه المبادي هو فقدانا مبدا ايضا ايصالها وهو التصور فان الباب
الاولى وان لم يكن لها مبادي من جهة التصديق فلها مبادي من جهة التصور

واما مبادیها من جهة التصور فمكتسب بالحس والتخيل والتوهم فاذا
اكتسبت امكن ان يورد التركيب فيها والتفصيل بينها مورد التصديق
فيتصور من حيث هي مركبة ومفصلة وبعد هذا التصور تعقلها
بالذات وهذا التصور احد مباديها وكان الحفظ يتاكد بالمحسوسات
متشابهة متكررة كما التجربة تتاكد بل بنيفة بمحفوظات متشابهة
متكررة فيكون بهذا الوجه لنا ان نعلم الكليات المتصورة والكليات
المصدق بها بالبرهان فيكون اقتناؤها بوجه غير وجه التعلم والتعليم
ويكون انما جعلنا ها قد تمالان بسايطها لم يلح لنا ولم يخطر ببالنا
فلما استفاد الواحد منا من الحس والتخيل بسايطها على النحو
المذكور ولاح لنا تاليفها كان ذلك سببا لتصديقنا بها لذاتها
اذا كان متصلا بالعلم الاولى الذي لا ينفصل عنه المستعد واما
سايرالعلوم فيستفادها من التجربة واما بوسط اذا كان نفس
تاليف البسايط لا يقتضي التصديق فتكون المكتسبات من
العلوم سببها سببا الجهل وهو عدم لوح البسايط للانسان
وعدم الوسط والتجربة والاوايل البينة بنفسها سببها
احد السببين وهو الاول وقد شبه العلم الاول حال اجتماع
صورة الكل في النفس كحال اجتماع الصف في الحرب فانه وقعت
هزيمة قتلت واحدا فتقدمه اخر ووقف مكانه ثم ثلثهما ثالث

واتصل الامر فحصل واحد واحد بعد انتظم الصف ثانيا فيكمن
الصف ينتظم قليلا قليلا وكذلك العلم والصور الكلية العقلية
ترتسم في النفس قليلا قليلا عن احاد محسوسة اذا اجتمعت
اكتسب منها النفس الصورة الكلية ثم تذوقها وذلك ايضا لان
الذي يحس الجزئي فقد يحس بوجه ما الكلي فان الذي يحس بسقراط
قد يحس بانسان وكذلك ما يودي فانه يورد الى النفس سقراطا و
انسانا الا انه انسان مشتمل مخالطة لعوارض لا ان
صراح ثم ان العقل يفرده ويمسط عنه العوارض فيتلقى له الانسان
المجرد الذي يفارقه بسقراطيته فلا طن ولان الحس لم يكن ادرك
الانسان بوجه ما لكان الوهم فينا وفي الحيوان لا يميز بين
اشخاص النوع الواحد والنوع الاخر ما لم يكن عقل ولما الحس ايضا
تميز ذلك بل الوهم وان كان الوهم وان كان الوهم انما يميز شيئا
والعقل تميز شيئا اخر وكلما اصطاد هذه القوة معنى كليا ضمنه
للاخر واصطادت لها معنى كليا وهذا الماخذ البسيط في ادراك
النفس للامور الاولى شبيه بالماخذ الصناعي الذي اليه
يدعو المعلم الاول في اقتناص الحدود وهو التركيب وهذا
من دلايل شرف التركيب فتامل فلسطراي قوة من قوى النفس هذه
فانا نقول ان للنفس قوة علامة بها يكتسب المجهولات بالنظر وقوة

عاقلة

کتابخانه مجلس شورای ملی

عاقلة وقوة ظانة وقوة مفكرة وقوة متوعمة ولا يعرض لنا في
القوى الباطنة قوة دراكة غير هذه ثم الظانة والمتفكرة والمتوهمة لا تعتقد
بها ولا حكمها صادق دايما حتى يتقدم على قوة العلم ولا قوة العلم صادقة
لهذا كان ان مبدا البرهان ليس يكتسب بالبرهان فكذلك مبدا العلم لا ينال
بقوة العلم ولم يبق قوة يصلح لهذا الا العقل لهذه القوة هي قوة
العقل النظري المجبول فينا وهو الاستعداد الفطري القويم واما المبدا
لقبول العلم فهو العقل بالملكة وستعرفان في كتاب النفس و
هذه القوة العاقلة انما تعقل فعلها الاول اذا اعتدل مزاج الدماغ
فقويت القوى المعينة اعني الخيال والذكر والوهم والفكر فتمت
الات العقل واعلم ان النظر في المواضع المعينة في الفن الذي
في الجدل نافع جدا في البرهان اذا تعقبت منه المواضع البرهانية
ونحن ننقل من ههنا الى ما هناك فاذا وضع موضع برهاني دللنا
عليه والله تعالى اعلم تم الفن الخامس وهو البرهان
للشيخ الرئيس لنوع الانسان بعون الملك الديان
في يوم السبت من عشرين شهر رمضان
في بلد دار العلم والفضل والاحسان
اصفهان اقل عباد الرحمن محمد بن هبل كاتب عتبة سلطان
الخواتين امام الانس والجان من كل حين من الاحيان

P 67
٣٩
ق
١٧٩
٤
٣٦

	١	٧	٩
٣	٠ ٣	٢ ١	٢ ٧
٦	٠ ٦	٤ ٢	٥ ٤

٦ ٤ ٤ ٤

۱۹۲